



جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله  
كلية العلوم الإنسانية  
قسم التاريخ



السياسة السوسيو-اقتصادية بشرق إفريقيا في ظل الإستعمار  
البريطاني 1890-1963م " كينيا وأوغندا أنموذجا " .

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث ( ل . م . د ) تخصص تاريخ إفريقيا جنوب  
الصحراء المعاصر

إشراف الأستاذ الدكتور:

منصف بكاي

إعداد الطالب:

محمد الأمين فندالي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د عبد الحميد دليوح	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله	رئيساً
أ.د منصف بكاي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله	مشرفاً ومقرراً
أ.د محمد قدور	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله	عضوا مناقشا
د. خميلي العكروت	أستاذة محاضر - أ-	جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله	عضوا مناقشا
أ.د فاطمة قارة	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي عبد الله مرسلني تيبازة	عضوا مناقشا
د. عبد الرحمان بوسليمان	أستاذة محاضر - أ-	جامعة البليدة 2 - علي لونيبي -	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024 م / 1444-1445 هـ



Algiers 2 University Abou el Kacem Saadallah  
Faculty of Humanities  
Department of History



## **Socio-economic policy in East Africa under British colonialism 1890-1963 “Kenya and Uganda as a model”.**

**Dissertation submitted to obtain a third-Cycle Doctorate degree (L.M.D.),  
specializing in the Contemporary History of Sub-Saharan Africa.**

**Student:**  
**Mohammed El. Amin Fendali**

**Supervisor:**  
**Pr. Moncef Bakail**

### **Dissertaion Committee:**

<b>Name</b>	<b>Grade</b>	<b>Position</b>	<b>Affiliation</b>
Abdehamid Dliouah	<b>Professor</b>	President	Algiers 2 University Abou el Kacem Saadallah
Moncef Bakail	<b>Professor</b>	Supervisor	Algiers 2 University Abou el Kacem Saadallah
Mohamed Kadour	<b>Professor</b>	Member	Algiers 2 University Abou el Kacem Saadallah
Lakrout Khamili	<b>Associate Professor</b>	Member	Algiers 2 University Abou el Kacem Saadallah
Famta Kara	<b>Professor</b>	Member	University Center Abdellah Morsli – Tipaza-
Abderrahmane Bouslimani	<b>Associate Professor</b>	Member	Blida 2 University Ali Lonici

**Academic year: 2023/2024**

# إهداء

أهدي عملي هذا إلى والديّ الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى إخوتي وأخواتي كل باسمه وكل الأقارب

إلى كل أصدقاء الحياة والدراسة

إلى كل مهتم بالعلم والتاريخ

# شكر و عرفان

أحمد الله الذي وفقني لإتمام هذا العمل، وما توفيقني إلا بالله.

أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور **منصف بكاي** على ما قدمه لنا في تخصص إفريقيا

جنوب الصحراء، إذ كانت تعليماته وتوجيهاته بمثابة التأسيس لهذا الحقل المعرفي الخصب،

كما أن واجب الشكر يقتضي أن أتوجه إلى حرصه الشديد على تكويني وتوجيهي في هذا العمل.

كما لا يفوتني أن أشكر أعضاء لجنة المناقشة لتجشّمهم عناء قراءة الأطروحة وتوصيب نقائسها.

وكذلك أشكر كل الأساتذة الذين أشرفوا على تكويني في طور الماستر، وعلى رأسهم مشرفتي  
الدكتورة مصطفى سعاد.

وكل من مدّ يد العون لي وفي مقدمتهم صديقي الدكتور **عابد سفيان** لما قدمه لي من دعم معنوي  
وعلمي، كما لا أنسى الدكتور **بدوي رياض عبد السميع** من جامعة القاهرة و الدكتور **ماجد مزهر**  
**حسين الدليمي** من جامعة ديالى العراق، بمساعدتهما في الحصول على بعض الوثائق الأجنبية التي  
خدمت الدراسة، فلها مني كل الشكر والتقدير

ويعتقضي الانصاف لمن ساهم أيضا في تكويني في مرحلتي الماستر والدكتوراه الاستاذ الدكتور  
الراحل **محمد بن شوش** رحمه الله

وفي الأخير أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة.

## قائمة المختصرات

### 1/ باللغة العربية:

ج: جزء

د- ت: دون تاريخ

تر: ترجمة

ط: طبعة

ع: عدد

### 2/ باللغة الأجنبية:

المدلول باللغة الأجنبية	الإختصار
<b>Edition</b>	<b>Ed</b>
<b>Page</b>	<b>P</b>
<b>Number</b>	<b>N</b>
<b>Volume</b>	<b>Vol</b>
<b>First Edition</b>	<b>1<sup>st</sup></b>
<b>Second Edition</b>	<b>2<sup>nd</sup></b>
<b>Foreign Office</b>	<b>F.O</b>

مقدمة

## مقدمة:

شهدت منطقة شرق إفريقيا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، تنافسا استعماريًا، كانت بدايته عن طريق الرحلات الاستكشافية، والتي قام بها الرواد الأوائل من المبشرين أو المستكشفين، خاصة بين البريطانيين والألمان، حيث كان التنافس بين القوى الاستعمارية الكبرى على شرق إفريقيا شديداً، وتحديدًا بين بريطانيا وألمانيا، نظراً للموقع الاستراتيجي الذي تتميز به المناطق المتنافسة عليها، إذ تميزه على سبيل المثال لا الحصر، إطلالته على المحيط الهندي، إضافة إلى وجود منابع النيل، ومنطقة البحيرات الكبرى.

أدى التنافس الأنجلو-ألماني الكبير على شرق إفريقيا لسنوات، إلى عقد العديد من الاتفاقيات، حيث تم توقيع الأولى منها سنة 1886، بعد مؤتمر برلين، غير أن المعاهدة لم تكن كفيلة بأن توقف ذلك التنافس بين القوتين الاستعماريتين، والذي حركته السياسة التوسعية في مناطق شرق إفريقيا الساحلية والداخلية، بل اشتد التنافس أكثر فيما بعد؛ لتأتي معاهدة هيلوغولاند سنة 1890م، بهدف وضع حدٍ لهذا الصراع الأنجلو-ألماني في المنطقة، بترسيم مناطق النفوذ بين الدولتين، مُعلنة عن بداية مرحلة استعمارية جديدة في شرق إفريقيا، إذ صارت بموجب ذلك كينيا وأوغندا منطقتا نفوذ بريطاني، لتتولى بعدها شركة شرق إفريقيا البريطانية الإمبريالية شؤون المستعمرتين، وبموجب المعاهدة، فقد انفردت ألمانيا بمنطقة شرق إفريقيا الألمانية (تنزانيا).

لقد أدى تراجع شركة شرق إفريقيا البريطانية عن تسيير شؤون محميتي أوغندا وشرق إفريقيا البريطانية (كينيا)، إلى إعلان الحماية البريطانية على المستعمرتين سنتي 1894-1895م، ليشهد كلاهما منذ هذا التاريخ، تحولاً في جميع الميادين، خاصة الميدان السوسيو-اقتصادي للمستعمرتين.

كان للسيطرة البريطانية على محميتي شرق إفريقيا البريطانية (كينيا) وأوغندا، بالغ الأثر على الجوانب السوسيو-اقتصادية، من خلال تطبيق نظام اجتماعي واقتصادي جديدين، يتأسسان على النظام الرأسمالي، دون مراعاة للأثار السلبية على المجتمعات الكينية والأوغندية، كما تم ربط اقتصاد المستعمرتين بالاقتصاد البريطاني.

يمكن القول، أن أغلب الدراسات المؤرخة للاستعمار الامبريالي البريطاني بشرق إفريقيا، قد ارتكزت حول تسليط الضوء على تاريخ الاستعمار وأهدافه في المنطقة، إضافة إلى دراسة الحركة الوطنية الإفريقية ومقاومتها للاستعمار (السياسية والعسكرية)، في حين أنها لم تقف في أغلبها على أهمية الجانب السوسيو-اقتصادي للأهالي الأفارقة، في ظل هذا الاستعمار، علماً أن هذا الجانب، قد كان له بالغ الأثر في تشكل الوعي والنضال التحرريين بهذه المستعمرات، واسترجاع السيادة الوطنية، ومن هذا المنطلق، آثرت البحث في هذين الجانبين، من أجل الكشف عن دورهما التاريخي المهم.

وعلى هذا الأساس، وقع اختياري لموضوع الدراسة حول: السياسة السوسيو-اقتصادية بشرق إفريقيا في ظل الاستعمار البريطاني 1890-1963م كينيا وأوغندا أنموذجاً".

أما فترة الدراسة، فقد كانت ممتدة ما بين 1890-1963م، وذلك بداية من معاهدة هيلوغولاند 1890م، والتي هي بمثابة بداية الاستعمار البريطاني للمستعمرتين، إلى غاية استقلالهما (أوغندا 1962، كينيا 1963م)؛ وبالنسبة لموضوع السياسة السوسيو-اقتصادية بشرق إفريقيا ( كينيا وأوغندا)، فقد إختارنا التخصص ضمن دراستنا في كينيا وأوغندا فقط، بدلاً من البحث حول منطقة إفريقيا الشرقية بأكملها، كون المنطقتين قد تم استعمارهما من طرف بريطانيا خلال الفترة الزمنية نفسها، وفق معاهدة هيلوغولاند.



كما أن التركيز حول كينيا وأوغندا يمكن اعتباره سبباً عملياً في هذه الأطروحة - من وجهة نظرنا-، لأنه في حالة ما إذا قمنا بإدراج تنزانيا مثلاً فإن نماذج الدراسة ستتضاعف، وسيتم بعد ذلك ظهور تباين بينها وبين كينيا وأوغندا، ففي هذه المرحلة من البحث حول التاريخ السوسيو-اقتصادي لشرق إفريقيا، بدا لنا أنه من العملي أكثر، التخصص أكثر في مجال الدراسة، كون تنزانيا في بداية الفترة المدروسة لم تكن ضمن مستعمرات بريطانيا في شرق إفريقيا، بل كانت مستعمرة ألمانية، بموجب معاهدة هيلوغولاند سنة 1890م، تحت اسم مستعمرة "شرق إفريقيا الألمانية"، ولم تصبح ضمن المستعمرات البريطانية إلا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى.

وما من باحث يستهويه موضوع ما، إلا وكانت له جملة من الأسباب والدوافع التي جعلته يبحث حوله، ومن بين أسباب ودوافع اختياري للموضوع أذكر:

- استفهام الباحث، حول حال المجتمعات الإفريقية السوسيو-اقتصادية ومنها شرق إفريقيا، في ظل الاستعمار، ومدى انعكاسات السياسات الاستعمارية على المجتمعات اقتصادياً واجتماعياً.
- قلة الدراسات المؤرخة للجوانب السوسيو-اقتصادية في المستعمرتين، حيث أن أغلب الدراسات قد اهتمت أكثر بالحركة الوطنية والثورة في الدول الإفريقية.
- رغبتني في معرفة مدى التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية الاستعمارية في المجتمعات الإفريقية، وتعامل الأفارقة معها، ومدى مساهمة هذه الظروف في نشوء الوعي القومي.
- معرفة التغيير الاجتماعي والاقتصادي لمنطقة شرق إفريقيا قبل وبعد الاستعمار.

ومن خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية الآتية:

## كيف كانت السياسة السوسيو-اقتصادية بكينيا وأوغندا في ظل الاستعمار البريطاني 1890-1963م ؟

للإجابة عن هذه الاشكالية، يمكن طرح بعض التساؤلات الفرعية، بغرض إثراء الموضوع:

- فيما تكمن الجذور التاريخية للاستعمار البريطاني لشرق افريقيا خاصة كينيا وأوغندا؟
- كيف كان التنظيم السوسيو-اقتصادي لكينيا وأوغندا قبل الاستعمار البريطاني؟
- هل تغير التنظيم الاجتماعي أو التركيبة في المجتمع إضافة إلى النظام الاقتصادي الكيني والأوغندي، في ظل الاستعمار البريطاني؟
- ما هي السياسة البريطانية المنتهجة تجاه التعليم والصحة بالمستعمرتين؟
- كيف كان رد فعل أهالي المستعمرتين حول السياسة الاستعمارية البريطانية، خاصة في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي؟ وكيف كان التجاوب معها؟

ولأن كل عمل أكاديمي يستند إلى منهج متبع في الدراسة، وبحكم أن الدراسة تاريخية، فإن المنهج المُعتمد عليه في عملنا هو **المنهج التاريخي** بالدرجة الأولى، بهدف ربط الأحداث وترتيبها، ومصدرها؛ وكما هو معلوم، فإن كل المناهج تحتاج إلى علوم أو مناهج مساعدة، لتكون الدراسة أكثر علمية وعملية، فقد قمت أيضًا باستخدام **المنهج الوصفي** لطبيعة السكان والمجتمعات الافريقية بكينيا وأوغندا، وتركيبتها، والتغير في التركيبة المجتمعية لسكان الدولتين مع مجيء الاستعمار البريطاني.

وكذلك استندت إلى **المنهج التحليلي** في التعامل مع الوثائق الأرشيفية والتقارير السنوية البريطانية حول كل مستعمرة، وأيضاً تحليل الإحصائيات، مع اعطاء وجهة نظر حول ما تحمله هذه الاحصائيات، وفق تحليل تاريخي لها؛ وكذلك في آخر الدراسة،

لتوضيح الاختلافات بالنسبة إلى المستعمرتين في الجوانب السوسيو-اقتصادية قبل الاستعمار، وما طرأ عليه من تغير في الفترة الاستعمارية، وكذلك المقارنة بين اختلاف السياسة السوسيو-اقتصادية البريطانية في المستعمرتين، حيث كانت لكل مستعمرة سياسة مغايرة عن الأخرى.

وقد اعتمدت على خطة مقسمة إلى بابين، وكل باب قسّمته إلى ثلاثة فصول، وما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق، هو أنه ضمن هذه الدراسة قد تطرقت إلى كل من كينيا وأوغندا على حدى، لاختلاف السياسة المنتهجة فيهما، حيث أنه لا يكمن دراستهما ضمن فصول واحدة، بناءً على ذلك، وبغرض أن تكون الدراسة أكثر منهجية، فقد تم دراسة كل دولة وحدها نتيجة التغيرات السوسيو-اقتصادية الخاصة بكل مستعمرة.

وقد جاء الباب الأول بعنوان السياسة السوسيو-اقتصادية البريطانية في كينيا 1890-1963م، والذي بدوره تضمّن ثلاثة فصول، الفصل الأول بعنوان المنطلقات التاريخية لتوضيح كيفية بداية الاستعمار البريطاني بها، أما الفصل الثاني بعنوان السياسة الاقتصادية البريطانية في كينيا 1895-1963م، إذ تم من خلاله دراسة مختلف الجوانب الاقتصادية لكينيا قبل الاستعمار وفي فترته، ويشمل أيضا ملكية الأرض، نوع المحاصيل والزراعة وغيرها مما يتعلق بالاقتصاد، وأوضاع الاهالي الكينيين الاقتصادية ومطالبهم، وآخر فصول هذا الباب كان بعنوان السياسة الاجتماعية البريطانية في كينيا 1895-1963م، مع التركيز حول التركيبة السكانية والتغيير الذي طرأ مع بداية الاستعمار لكينيا، إضافة إلى الظروف الاجتماعية المترتبة عن الاستعمار، والميز العنصري المطبق بها، وكذلك الأوضاع الصحية والتعليمية خلال السيطرة الاستعمارية.

أما الباب الثاني فتم تخصيصه لدراسة أوغندا بعنوان السياسة السوسيو-اقتصادية البريطانية في أوغندا 1890-1962م، ويندرج ضمنه ثلاثة فصول هو الآخر، حيث جاء الفصل الأول بعنوان المنطلقات التاريخية لأوغندا، والفصل الثاني السياسة الاقتصادية البريطانية في أوغندا 1895-1962م، إذ عرّجت فيه إلى المظاهر الاقتصادية في أوغندا قبل الاستعمار وأهم الممالك، كما حاولت إظهار السياسة الاقتصادية البريطانية في أوغندا، وأخيرا الفصل الثالث، عنونته بالسياسة الاجتماعية البريطانية في أوغندا 1895-1962م، وتم التركيز من خلاله على جانبي التعليم والصحة للمستعمرة خلال الفترة الاستعمارية.

وأخيرا الخاتمة، كانت عبارة عن استنتاجات، إضافة إلى عرض لجُملة ما توصلت إليه من خلال هذه الدراسة الأكاديمية، مع محاولة إبراز أهم معالم السياسة البريطانية السوسيو-اقتصادية في مستعمرتي كينيا وأوغندا خلال الفترة 1890-1963م.

إنه من الجدير بالذكر أيضا، هو إمكانية ملاحظة القارئ لعدم التوازن بين الفصول في البابين، وتفسير ذلك يرجع إلى عاملين، الأول: هو أهمية الفصل الذي يؤرخ للجانب الاقتصادي في كلا البابين لأهميته، وضرورة دراسته بشكل أكثر عمقا، بسبب أن الهدف الاستعماري للمنطقة كان اقتصاديا بحثا؛ أما الثاني: فيرجع إلى توفر المادة العلمية في الجانب الاقتصادي أكثر منه في الجانب الاجتماعي، وهذا ما يُعزّي عدم التوازن بين الفصول.

أما بالنسبة للمصادر والمراجع ذات الصلة بموضوع الدراسة، فقد تم الاعتماد على الوثائق الأرشيفية، خاصة أرشيف وزارة الخارجية البريطانية Foreign Office، وهي وثائق مهمة في الدراسة، لكون المستعمرتين كانتا في الفترة الأولى من الاستعمار

تحت اشرافها، وأيضا التقارير السنوية من الإدارة الاستعمارية في كينيا وأوغندا المعروفة بـ Annual Reports of Protectorate and Colony of Kenya و Annual Reports of Protectorate of Uganda، التي ساعدت الدراسة بشكل كبير، لوجود الاحصائيات السنوية في جميع الجوانب بالمستعمرتين.

كذلك اعتمدت على العديد من المصادر والمراجع العربية والأجنبية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

جومو كينياتا Jomo Kenyatta بكتاب *FACING MOUNT KENYA: The Tribal* الذي تحدث فيه عن كينيا قبل الاستعمار وملكية الارض، العادات والتقاليد، التعليم؛ والمؤلف R. M. A. van Zwanenberg, Anne King عنوان الكتاب *An Economic History of Kenya and Uganda 1800-1970* ، والذي شمل جميع الجوانب الاقتصادية للمستعمرتين قبل الاستعمار وخلالها، ايضا J. W. Gregory, D.Sc بعنوان *The Kenya a* كذلك Bennett George بكتابه *Foundation Of British East Africa* . *Political History: the Colonial Period*

أما العربية منها، فقد كان في مقدمتهم، منصف بكاي بكتابين مهمين، الأول: *أضواء على تاريخ افريقيا، والثاني: الحركة الوطنية واسترجاع السيادة في شرق افريقيا، وأيضا راشد البراوي بكتابه: ماو ثورة الأحرار في كينيا؛ وكذلك عبد العزيز كامل قضية كينيا.*

وبخصوص الدراسات السابقة التي ساهمت في إثراء الموضوع ، اعتمادي على أطروحة الدكتوراه لماجيد مزهر حسين الدليمي: *سياسة بريطانيا تجاه اوغندا 1894-1945*، حيث أثرت بحثنا، من خلال دراسته لمختلف السياسات البريطانية في أوغندا، التي ساعدتني في الاحاطة بالموضوع.

كذلك أطروحة الدكتوراه لعلي صدام صحن الساعدي: سكة حديد ممباسا-بحيرة فيكتوريا دراسة تاريخية في تأسيس المصالح البريطانية 1888-1920، حيث كان لها أهمية بالغة في معرفة الدور الاقتصادي لسكة الحديد.

أيضا أطروحة الدكتوراه لعبد الرحمان بوسليمان: الاستعمار الألماني في شرق افريقيا 1885-1914م، خاصة فيما يتعلق بالتنافس الأنجلو-ألماني على شرق افريقيا، ويوسف سليمان برسالته المقدمة لنيل درجة الماجستير: تطور الحركة الوطنية بأوغندا واسترجاع الاستقلال 1945-1962، بالإضافة إلى أطروحة الدكتوراه حول: التنظيم السياسي والسوسيو اقتصادي لمملكة أوغندا 1856م-1884م.

أما بالنسبة للمقالات العلمية، فقد جاءت متنوعة ومتعددة، وفي أغلبها كانت أجنبية، مؤرخة لمستعمرتي كينيا وأوغندا في جانبيها الاجتماعي والاقتصادي، ونظراً لكثرتها وأهميتها، فإنه لا يمكنني حصر بعض منها وإهمال أخرى.

لا يخلوا أي بحث من صعوبات تواجه الباحث في دراسته، ومن الصعوبات التي واجهتني خلال انجاز هذه الدراسة:

- ندرة المادة العلمية حول الموضوع والدراسات المتخصصة، أي أنه يوجد نقص عمل أكاديمي بحث في الموضوع، فأغلب الدراسات تكون دراسة بشكل عام، وإن تطرقت إلى جوانب من الدراسة، فإنها تكون عبارة عن اشارات في صفحات قليلة.
- قلة الدراسات التي تهتم بالتاريخ الاجتماعي والاقتصادي بصفة عامة، وكينيا وأوغندا على بصفة أخص.
- إشكالية اللغة التي تواجه الباحث، فجل الدراسات سواء كتب أو مقالات متوفرة فقط باللغات الأجنبية خاصة الانجليزية، ما جعلني ألجأ في كثير من المرات إلى الترجمة.

- صعوبة الوصول إلى الدراسات المحلية، أي الدراسات الكينية والأوغندية للتاريخ السوسيو-اقتصادي لبلدهما في فترة الاستعمار، لمعرفة وجهة نظرهم حول السياسة البريطانية، ونقدم للرؤية الأجنبية والدراسات حول المنطقة (لا يعني أن الدراسات غير موجودة في كينيا وأوغندا، لكن المقصود حتى وإن كانت موجودة، فإنه يصعب الحصول عليها).
- صعوبة الوصول إلى بعض المصادر المهمة حول الموضوع، والتي هي غير متوفرة ورقياً أو عبر الإنترنت.

## الباب الأول:

السياسة السوسيو-اقتصادية البريطانية في كينيا 1890-  
1963م.

الفصل الأول: المنطلقات التاريخية.

الفصل الثاني: السياسة الاقتصادية البريطانية في كينيا 1895-1963م.

الفصل الثالث: السياسة الاجتماعية البريطانية في كينيا 1895-1963م



## الفصل الأول: المنطلقات التاريخية.

## 1. الكشوفات الجغرافية لشرق إفريقيا:

شهدت منطقة شرق إفريقيا<sup>1</sup> اتصالاً منذ القدم مع العرب والهنود عبر التجارة مع الساحل الشرقي، وبحلول القرن التاسع ميلادي بدأ الإسلام في ترسيخ وجوده على الساحل، وحتى نهاية القرن الخامس عشر كان كل سكان الساحل تقريباً يدينون بالإسلام على طول الطريق بين مقديشو في الصومال إلى الشمال، وسوفالا مركز تجارة الذهب المزدهرة في موزمبيق إلى الجنوب، كانت هناك مدن عربية مزدهرة ساهمت في تطور اقتصاد شرق إفريقيا.<sup>2</sup>

كان هناك اهتمام كبير بين الدول الأوروبية في إنشاء طريق بحري عبر رأس الرجاء الصالح للوصول إلى الهند، فالبرتغاليون أول من حقق ذلك من خلال رحلة فاسكو دا جاما<sup>3</sup> الذي أبحر على طول ساحل شرق إفريقيا للوصول إلى الهند. وخلال رحلته رسى في ماليندي وهي منطقة تبعد حوالي 70 ميلاً شمال مومباسا<sup>4</sup>، جعلوا منها قاعدتهم في شرق إفريقيا ولمدة أكثر من 200 عام.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> شرق إفريقيا: مصطلح يطلق الآن على كل من أوغندا وكينيا وتنزانيا، إضافة إلى الجزر الساحلية في المحيط الهندي. أنظر: عبد العزيز كامل، قضية كينيا، دار القلم، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر، 1961، ص 17.

<sup>2</sup> S.H. Fazan, **Colonial Kenya Observed British Rule, Mau Mau and the Wind of Change**, Edited and with a Foreword by John Lonsdale, I.B.Tauris & Co.Ltd, New York, 2015, p49.

<sup>3</sup> فاسكو دا جاما **Vasco da Gama**: ولد فاسكو دا جاما حوالي سنة 1860م، في مدينة سينيس الساحلية بالبرتغال، يعتبر من أشهر البحارين والملاحين البرتغال، ونظير هذه الشهرة كلفه الملك البرتغالي يوحنا الثاني Johan II لاستكشاف طريق الهند، إنطلقت أول رحلة له سنة 1497م بأربعة سفن، وصل إلى رأس الرجاء الصالح ومنها إلى الموزمبيق، وأيضاً وصل ممباسا ومالندي في كينيا، ومنها إلى الهند التي وصلها سنة 1498م، قام أيضاً بعدة رحلات كشفية أخرى، توفي سنة 1524م. أنظر: K. G. Jayne, **Vasco Da Gama and his successors 1460-1580**, Methuen & CO. LTD, London, 1910, p-p, 34-40.

<sup>4</sup> **Mombasa**: ممباسا مدينة وميناء كينيا الرئيسي، تقع في خليج بالمحيط الهندي قبل أن تصبح ممباسا راسخة كميناء مهم للتجارة عبر المحيط الهندي، كانت منطقة التي يسكنها السكان الناطقون بلغة البانتو، والذين يعملون في الزراعة وصيد الأسماك والتجارة المحلية. تمت زيارتها عام 1331م من قبل الرحالة العربي ابن بطوطة وفي عام 1498م، من قبل الملاح البرتغالي فاسكو دا جاما. وبسبب موقعها الاستراتيجي، كان هناك قتال مستمر حولها، مروراً بين العرب والفرس والبرتغاليين والأتراك حتى عام 1840م، عندما سيطر سلطان زنجبار أخيراً على السلطة. وقد

قاد البرتغاليون طيلة وجودهم على ساحل شرق إفريقيا حملات عسكرية على المدن العربية وموانئها على الساحل الشرقي لإفريقيا وشبه الجزيرة العربية، والسيطرة عليها، وظل هذا الوضع سائدا حتى استطاع العمانيون من حصار حصن يسوع<sup>2</sup> والسيطرة عليه في سنة 1698م، أين بدأت قوة البرتغاليين تتدهور في المنطقة ورحيلهم عن سواحل كينيا وجلائهم منها تماما في عام 1740م.<sup>3</sup>

لعب العرب العمانيون دورا كبيرا في طرد البرتغاليين من ساحل شرق إفريقيا في ممباسا، بيمبا وكيلوا، وأصبح حكم هذه المدن الساحلية في أيديهم<sup>4</sup>، كما دخلت قوى أوروبية أخرى خلال هذه الفترة للسيطرة على تجارة الهند وشرق إفريقيا ممثلة في بريطانيا وفرنسا.<sup>5</sup>

ويرجع أيضا الوجود البريطاني في شرق إفريقيا ونفوذه على حساب فرنسا إلى تلك الامتيازات والمعاهدات المبرمة مع العمانيين منذ عام 1839م حول منع تجارة

---

خضعت للإدارة البريطانية في عام 1895م و عاصمة محمية شرق أفريقيا حتى عام 1907م. وأصبحت ممباسا بلدية في عام 1928م وحصلت على وضع المجلس في عام 1959م. تعد أحد أهم المدن في كينيا. أنظر: Amy McKenna, **The History of Central and Eastern Africa**, The Britannica Guide to Africa, Britannica Educational Publishing, 1<sup>er</sup> Ed, New York, 2011, p,p 88,89.

<sup>1</sup> S.H. Fazan, **Op.cit**, p49.

<sup>2</sup> **حصن يسوع Fort Jesus**: قلعة أو حصن أقامه البرتغاليون خلال سيطرتهم على بعض مدن ساحل شرق إفريقيا سنة 1593م، وأقيم هذا الحصن في ممباسا ظل الحصن قائما حتى سقوطه في يد العرب العمانيين سنة 1698م. أنظر: أحمد سيد شحاته، "الأقليات في كينيا ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة في الجغرافية البشرية"، رسالة **مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في الدراسات الإفريقية**، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 1989، ص-ص، 88-90. أيضا: S.H. Fazan, **Op.cit**, p50.

<sup>3</sup> أحمد سيد شحاته، مرجع سابق، ص 91.

<sup>4</sup> أحمد حمود المعمري، عمان وشرق إفريقيا، تر: محمد أمين عبد الله، ط3، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عمان، 2016، ص70.

<sup>5</sup> S.H. Fazan, **Op.cit**, p50.

الرقيق، ومنح السفن البريطانية الحق في تفتيش السفن والموانئ العمانية، إضافة إلى فتح قنصلية لها في زنجبار سنة 1841م.<sup>1</sup>

## 2. المستكشفون والمبشرون البريطانيون لكينيا<sup>2</sup>

كان تمهيد بريطانيا لاستعمار إفريقيا عامة وشرق إفريقيا خاصة عبر المستكشفين والمبشرين، من خلال جمعية لندن التبشيرية London Missionary Society<sup>3</sup> التي تأسست سنة 1795م، والجمعية الجغرافية الملكية البريطانية Royal Geographical Society<sup>4</sup> سنة 1830م.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> شوقي عطاالله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط2، دار الزهراء للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2002، ص 318.

<sup>2</sup> كينيا kenya: تقع كينيا في شرق إفريقيا، يحدها من الشمال إثيوبيا والسودان (دولة جنوب السودان حالياً)، ومن الغرب أوغندا وجزء من بحيرة فيكتوريا، أما من الجنوب دولة تنزانيا، ومن جهة الشرق فنصفها الشمالي الشرقي تحده الصومال، والنصف المتبقي يطل على المحيط الهندي، عاصمتها حالياً نيروبي، تعرضت للاحتلال البريطاني منذ 1895-1963م، تتميز بتنوع إثني متكون من السكان الأصليين، العرب، الهنود، والأوروبيين خلال فترة الاستعمار البريطاني، أشهر قبائلها قبيلة الكيكويو، قبيلة الماساي وغيرها. أنظر: أحمد نجم الدين فليجة، إفريقيا دراسة عامة وإقليمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، د.س.ط، ص-ص، 426-430.

<sup>3</sup> جمعية لندن التبشيرية London Missionary Society: تأسست جمعية لندن التبشيرية، إنجلترا عام 1795، ساهمت في تأسيسها مختلف الطوائف الإنجيلية المسيحية، قامت بإنشاء العديد من الإرساليات المسيحية خارج بريطانيا، خاصة في المستعمرات البريطانية في إفريقيا وأفريقيا، وذلك مساهمتها في إرسال المستكشفين إلى شرق إفريقيا. أنظر: Richard Lovett. M. A, The History of The London Missionary Society 1795-1895, Vol 1, Oxford University Press Warehouse Amen Corner, E, C, London, 1899, p04.

<sup>4</sup> الجمعية الجغرافية الملكية Royal Geographical society: مجموعة بريطانية تأسست باسم الجمعية الجغرافية في لندن عام 1830، يقع مقرها الرئيسي في حي وستمنستر، في القرن التاسع عشر، شجعت الجمعية أو دعمت الاستكشافات منها في أفريقيا ديفيد ليفينغستون، والسير ريتشارد بيرتون، وجون هانينغ سبيك، وجيمس أوغسطس غرانت، وجوزيف طومسون. انظر: منصف بكاي، أضواء على تاريخ إفريقيا، ط1، دار السبيل، الجزائر، 2008، ص30.

<sup>5</sup> علي صدام صحن الساعدي، " سكة حديد مومباسا- بحيرة فيكتوريا دراسة تاريخية في تأسيس المصالح البريطانية 1888-1920م "، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه فلسفة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة المستنصرية، العراق، 2010، ص14.

جاءت فترة المستكشفين، وكان أول من نزل في كينيا هو لودفيغ كرايف Ludwig Krapf<sup>1</sup>، وهو ألماني وصل تحت رعاية الجمعية التبشيرية الكنسية the Church Missionary Society في عام 1844 مع زوجته، وعلى الرغم من وفاة زوجته أثناء الولادة بعد وقت قصير من وصولهم، إلا أنه استمر في رحلته بعد أن مكث في ممباسا لفترة كافية لإتقان اللغة السواحيلية وبدء قاموسه وترجمته للكتاب المقدس.<sup>2</sup>

انتقل إلى راباي ميبيا Rabbai Mpia بالقرب من ممباسا، وهو المكان الذي أصبح فيما بعد نقطة انطلاق لعدة رحلات إلى الداخل، وهكذا زار كرايف أوكامباني Ukambani مرتين في عامي 1849 و1851، وفوغا Fuga، عاصمة أوسامبارا Usambara، في عامي 1848 و1852، أما جوهانس رييمان<sup>3</sup> Johannes Rebmann قام بثلاث رحلات إلى جاغا Jaga في عامي 1848 و 1852، أما

<sup>1</sup> يوهان لودفيغ كرايف **johann Ludwig Krapf (1810-1881)**: ولد في 11 يناير 1810، في ديريندين Derendingen بالقرب من توبنغن Tübingen، تابعة لشتوتغارت في ألمانيا، في عام 1836 انضم إلى الجمعية التبشيرية الكنسية the Church Missionary Society of London، تحصل سنة 1842 على شهادة الدكتوراه من جامعة توبنغن. قام كراف برحلات كشمية على ساحل شرق إفريقيا واستقر في ممباسا ومنها إلى الداخل ويعتبر أول أوروبي يستكشف جبل كينيا، قام أيضا بترجمة الإنجيل للسواحلية، لديه العديد من المؤلفات حول رحلاته الكشفية. توفي سنة 1881م في كورنتال Korntal بالقرب من شتوتغارت، أقيم له نصب تذكاري في ماكوماني بمومباسا سنة 1934م. أنظر: P. J. L. Frankl, « **Johann Ludwing Krapf and the bishth of swahili studies** », **Zeitschrift der Deutschen Morgenlandischen Gesellschaft, Harrassowitz Verlag, Vol 142, No 1, 1992, p12-15.**

<sup>2</sup> S.H. Fazan, **Op.cit**, p52.

<sup>3</sup> - **يوهانس رييمان Johannes Rebmann**: يوهانس رييمان (16 جانفي 1820 - 4 أكتوبر 1876) مُنْصِر ولغويّ ومستكشف ألماني، في عام 1844 إلتحق بكلية جمعية الكنيسة التبشيرية في لندن، ومع حلول عام 1846م سافر رييمان مع زميله المبشر يوهان لودفيغ كرايف إلى شرق إفريقيا للتبشير واستكشاف المنطقة، ويعتبر أول أوروبي يستكشف جبل كليمنجارو سنة 1848م، إستقر بشرق إفريقيا لما يقارب 30 سنة للتبشير، وترجم الإنجيل للغة السواحلية، وقد شجعت استكشافاته رفقة كرايف الجمعية الجغرافية الملكية لإرسال رحلات كشفية لشرق إفريقيا. أنظر: جوزيفين كام، **المستكشفون في إفريقيا**، تر: السيد يوسف نصر، دار المعاف، مصر، القاهرة، 1983، ص-ص، 231-226.

النتيجة الأكثر بروزاً هي اكتشاف ريبمان سنة 1848م جبل كليمنجارو Kilimanjaro<sup>1</sup>، وكرابف في السنة الموالية 1849م رأى جبل كينيا Mont kenya<sup>2</sup>. وانضمَّ إلى كرابف وريبمان مبشر ألماني آخر ج. إرهاردت J. Erhardt<sup>3</sup>، سجل اكتشافاتهم بعناية على خريطة حيث أظهر أيضاً بحيرة كبيرة، مما أثار فضول الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية التي جهزت رحلة استكشافية بهدف استكشاف البحيرة التي رجحوا أن تكون منبع النيل<sup>4</sup>.

في عام 1856م أرسلت الجمعية الجغرافية الملكية حملة استكشافية قادها ضابطان هما ريتشارد بيرتون Richard Burton<sup>5</sup>، وجون سبيك John Speke<sup>1</sup>، حيث وصلا إلى

---

<sup>1</sup> جبل كليمنجارو Mount Kilimanjaro : يقع الجبل في تنزانيا في شمال شرق تنزانيا بالقرب من الحدود الكينية، يعتبر أعلى قمة جبلية في إفريقيا بارتفاع 5895م، كان معروفا لدى العرب من زمن بعيد، ونظراً للكشوفات الأوروبية لشرق إفريقيا تم إكتشافه من قبل يوهانس ريبمان، وتعني كلمة كليمنجارو بالسواحلية جبل شيطان البرد ( لكن أحمد نجم الدين فليجة يقول بأن معناها باللغة السواحلية الجبل المشرق ). أنظر: Cameron M. Burns, **Kilimanjaro & East Africa a Climbing and Treking Guide Includes Mount Kenya, Mount Meru and the Rwenzoris**, 2<sup>nd</sup> Ed, The Mountaineers Book, London, 2006, p-p, 15-20.

<sup>2</sup> J. Lewis K rapf, Travels,” **Researches, and Missionary Labors, Eighteen Years Residence in Eastren Africa**”, **University Press**, Comgridge, 1860, p xviii.

<sup>3</sup> ج. إرهاردت J. Erhardt: يوهان جاكوب إرهاردت Johann Jakob Erhardt، أو جون جيمس إيرهاردت John James Erhardt (17 أبريل 1823 - 14 أوت 1901) كان مبشراً ومستكشفاً ألمانياً عمل في شرق إفريقيا والهند، ولد إرهاردت في بوننيغهايم Bönningheim، إنضم إلى الجمعية الكنسية التبشيرية في لندن سنة 1846م، وأرسل إلى شرق إفريقيا من طرف الجمعية سنة 1849م للانضمام إلى كرابف وريبمان، ظل لسنوات يستكشف المنطقة، عند عودته سنة 1855م رسم خريطة للمناطق التي استكشفها إضافة إلى ما استكشفه كل من كرابف وريبمان، سببت الخريطة في قيام الحكومة البريطانية والجمعية الجغرافية الملكية البريطانية بتوظيف ريتشارد فرانسيس بيرتون، وجون هانينغ سبيك لكشف البحيرة الكبرى ومنابع النيل، أو البحيرات، وتحديد ما إذا كانت مصدر نهر النيل. عمل إيرهاردت في الهند من عام 1856 إلى عام 1891. وتوفي في 14 أغسطس 1901 في شتوتغارت. انظر: **The Church Missionary Intelligence, A Monthly Fournal of Missionary in Formation**, Vol XLIX, London, Church Missionary Society, Salisbury Square, 1898, p807.

<sup>4</sup> أيضاً: علي صدام صحن. S.H. Fazan, **Op.cit**, p53. See Also : J. Lewis K rapf, **Op.Cit**, p xix.

<sup>5</sup> ريتشارد بيرتون فرانسيس Richard Francis Burton: (19 مارس 1821 - 20 أكتوبر 1890)، من أصل إيرلندي بريطاني، باحث ومستكشف إنجليزي ومستشرق كان أول أوروبي يكتشف بحيرة تتجانيا، وذلك من خلال رحلة

بحيرة تتجانيقا عبر أوجيجي Ujizi على أمل العثور على نهر شمالي يتدفق من البحيرة، ثم واصل سبيك تاركًا بيرتون خلفه مريضًا، واتَّجَّه شمالًا ووصل إلى بحيرة فيكتوريا Lake Victoria في جويلية 1858م<sup>2</sup> في المكان الذي أطلق عليه بعد ذلك خليج سبيك Speke's Gulf بالقرب من موانزا Mwanza<sup>3</sup>؛ عاد "سبيك" من جديد سنة 1860م ودار حول بحيرة فيكتوريا غربا مارا عن طريق بوغندا، مواصلا نحو الجنوب أين اكتشف بحيرة ألبرت Lac Albert<sup>4</sup>، يمكن القول أنّ هذه الرحلات التي قام بها المبشرون والمستكشفون الأوائل، كانت تمهيدا لبعثات أخرى قصد اكتشاف داخل شرق إفريقيا، والبحث عن مناطق للتجارة الأوروبية وخاصة البريطانية منها التي ربطت علاقات وطيدة مع العمانيين في زنجبار.

---

استكشافية إلى الداخل من زنجبار مع جون سبيك في 1857-1858. ليصلوا إلى شواطئ بحيرة تتجانيقا، لاكتشاف منابع النيل. أيضا كان يتقن العديد من اللغات الهندية، العربية، الفارسية. أنظر: An Donald Paul Nurse, « **Amateur Barbarian: The Life And Career of Sir Richard Francis Burton, 1821-1890** » , **A Thesis submitted in conformity with the requirements for the Degree of Doctor of Philosophy**, Graduate Department of History, University of Toronto, Canda, 1999, p-p, 32-75.

<sup>1</sup> - جون هانينغ سبيك John Hanning Speke: (04 ماي 1827 - 15 سبتمبر 1864) مستكشف انجليزي وضابط في الجيش البريطاني الهندي، قام بثلاث بعثات استكشافية إلى افريقيا بدمع من الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية، يُعد البحث عن منبع نهر النيل من أكثر المواضيع المرتبطة به وكان أول أوروبي يصل إلى بحيرة فيكتوريا، رفقة بيرتون، كانت رحلاته للتأكيد على صحة اكتشافه ان بحيرة فيكتوريا منبع النيل، توفي سنة 1864 خلال رحلته الاخيرة. أنظر: W. B. Carnochan, **The Sad Story of Burton, Speke, and the Nile, Or, Was Johan Hanning a Cad ?, Looking at The Ividence, StanfordGeneraal books**, An Imprint of Stanford University Press, Stanford, California, 2006, p-p, 01-12.

<sup>2</sup> منصف بكاي: **الحركة الوطنية واسترجاع السيادة بشرق افريقيا**، ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 07.

<sup>3</sup> Roland, Oliver: **The Missionary Factor in East Africa**, 1<sup>st</sup> Ed, Longmans, London, 1952, p28. See Also: S.H. Fazan, **Op.cit**, p52. Also:

جوزيف كي زيرو، **تاريخ إفريقيا السوداء**، تر: يوسف شلب الشام، ج2، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 1994، ص710.

<sup>4</sup> نفسه.

بعد فترة وجيزة من هذه الأحداث، تم الكشف عن جغرافية المناطق النائية الأفريقية من نهر زامبيزي إلى بحيرة تنجانيقا عبورا من الغرب إلى الشرق، التي تعتبر أحد أعظم وأشهر رحلات الاستكشاف، قادها المستكشف الإرساليين دافيد ليفينغستون David Livingstone<sup>1</sup> سنة 1856م، وفي سلسلة من الرحلات التي تمت بين عام 1859 ووفاته في عام 1873م عن عمر يناهز 60 عامًا، كان الهدف من رحلته هو فتح المناطق الداخلية في إفريقيا الاستوائية للمسيحية والتجارة.<sup>2</sup>

ونجحت تدريجيا أهداف ونداءات ليفينغستون المتمثلة في فتح أبواب أقاليم الداخل للتجارة و التبشير، وبدأت الجمعيات التبشيرية الموجودة في شرق إفريقيا، كالجمعية الكنسية التبشيرية، إرسالية الجامعات إلى إفريقيا الوسطى، جمعية لندن التبشيرية وجمعية آباء الروح القدس كلمها تهتم بهذا الأمر.<sup>3</sup>

طيلة هذه السنوات عرفت شرق إفريقيا رحلات كشفية أوروبية وتوافد كبير على لمناطق الداخلية، ولم تكن مهمة المبشرين والمستكشفين مقتصرة على التبشير والكشف فقط بل تعدت إلى جوانب سياسية واقتصادية، فأغلب تقاريرهم تتحدث عن الثروات الطبيعية، وخصوبة الأراضي الزراعية وصلاحيتها لكثير من المحاصيل التي تحتاجها

---

<sup>1</sup> دافيد ليفينغستون David Livingstone (1813-1873): ولد ديفيد ليفينغستون سنة 1813م في أسكتلندا، يعتبر أحد أهم المستكشفين والمبشرين الأسكتلنديين في إفريقيا، أولى صلاته بإفريقيا كانت جنوب إفريقيا في كيب تاون، ألف العديد من الكتب حول رحلاتها، وخلال رحلاته الكشفية إنتقل بالمستكشف ستانلي، تعلم ليفينغستون بعضا من اللغات الإفريقية، توفي في زامبيا سنة 1873م. أنظر: جوزفين كام، المستكشفون في إفريقيا، تر: السيد يوسف نصر، دار المعارف، القاهرة، 1983، ص،ص 234، 235

<sup>2</sup> S.H. Fazan, Op.cit, p53.

<sup>3</sup> عبد الرحمان بوسليمان، "الاستعمار الألماني في شرق إفريقيا 1885-1914"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، 2016-2017، ص50.



مصانع بلادهم، وقد طلبوا بضم هذه الأقاليم من إفريقيا الشرقية لنشر المسيحية، والفوائد الاقتصادية لبلدانهم.<sup>1</sup>

ساهم أغلب المستكشفين الانجليز على غرار فرني لوفيت كامرون Verny Lovett Cameron، جوزيف طومسون Joseph Thomson<sup>2</sup>، في تأكيد ما سبقهم من مستكشفين لشرق إفريقيا حول غنى شرق إفريقيا وأهميتها الاقتصادية لبريطانيا؛ لكن بريطانيا لم تشعر في تلك الفترة، أي سبعينيات القرن 19 بالحاجة لتأسيس مستعمرات لها في شرق إفريقيا، بل كان اهتمامها في بسط نفوذها في زنجبار بفضل علاقاتها مع السلطان، وأيضاً تحكماً في زنجبار سياسياً واقتصادياً، ورسم إستراتيجية إمبريالية تمثلت في تقوية سلطة زنجبار داخل القارة لكي تؤسس من خلالها نفوذاً لها هناك.<sup>3</sup>

تحت رعاية الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية قام " جوزيف طومسون " بين سنتي 1882-1884م برحلة من "ممباسا" حتى " بوسوغا" على الشاطئ الشمالي لبحيرة فيكتوريا، وكشف أهم المناطق في شرق إفريقيا، وقد أبلغ "جون كيرك John Kirk"<sup>4</sup>

<sup>1</sup> السيد رجب حزار، بريطانيا وشرق إفريقيا من الاستعمار إلى الاستقلال، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 1971م، ص 46.

<sup>2</sup> جوزيف طومسون Joseph Thomson ( 1858 - 1895م): كان جيولوجياً ومستكشفاً بريطانياً لعب دوراً مهماً في الدفاع إلى أفريقيا، تم تسمية شلالات طومسون باسمه، تميز كمستكشف وليس كعالم دقيق، التحق بجامعة إدنبره سنة 1875، عند تخرجه في عام 1878، تم تعيينه جيولوجياً وعالم طبيعة في بعثة الجمعية الجغرافية الملكية التي قام بها ألكسندر كيث جونستون لإنشاء طريق من دار السلام إلى بحيرة نياسا وبحيرة تنجانيقا. توفي جونستون أثناء الرحلة وترك طومسون ليتولى الدور القيادي للرحلة الاستكشافية، في عام 1883، شرع في رحلة استكشافية أخرى للجمعية الجغرافية الملكية، هذه المرة لاستكشاف طريق من الساحل الشرقي لأفريقيا إلى الشواطئ الشمالية لبحيرة فيكتوريا، يُنسب إليه الفضل في تأكيد تقرير كرايف عام 1849 عن الثلوج على جبل كينيا، كتابه عبر أرض الماساي سنة 1885م، سنة 1890م ارسل من قبل سيسل رودش لاستكشاف نهر الزمبيزي، توفي في لندن سنة 1895م. أنظر: G.B. Thomson, Greenock, **Joseph Thomson African Explorer**, St Dunstan's House, London, 1896, p-p,01-60.

<sup>3</sup> السيد رجب حزار، مرجع سابق، ص 48.

<sup>4</sup> جون كيرك John Kirk: ولد جون كيرك في 19 ديسمبر 1832 باسكتلندا، هو طبيب أسكتلندي، رفيق للمستكشف ديفيد ليفينغستون، ومسؤول بريطاني في زنجبار، درس الطب في جامعة إدنبره، وتم تعيينه في فبراير

القنصل البريطاني في زنجبار وزارة الخارجية بنجاح رحلة "طومسون"، وأن الطريق أصبح واضحاً للتوغل من مومباسا صوب البحيرات الكبرى، وهو نفس الطريق الذي أنشئت عليه سكة الحديد ممباسا- بحيرة فيكتوريا (سكة حديد كينيا- أوغندا)<sup>1</sup>.

وبعد رحلة طومسون اقترح جون كيرك على وزارة الخارجية البريطانية إرسال رحلة استكشافية سنة 1884م بتمثيل من المستكشف جونستون، الذي أقام علاقات ومعاهدات مع زعماء منطقة كليمنجارو، والعديد من زعماء المنطقة.<sup>2</sup>

رغم عدم اهتمام بريطانيا في هذه الفترة السبعينات من القرن 19م باستعمار سواحل شرق إفريقيا والداخل، غير أنها واصلت الإهتمام بما يقوم به المُصَيرون والمستكشفون البريطانيون، لكن الموقف البريطاني واستراتيجيته الإمبريالية سيتغير خلال الثمانينيات من القرن 19م، لظهور ألمانيا في شرق إفريقيا وأطماعها للتوسع فيها وإقامة مستعمرات لها، ليبرز على الساحة صراع بريطاني ألماني على شرق إفريقيا.

### 3. التنافس الأنجلو - ألماني حول شرق إفريقيا:

رأى جون كيرك التسابق الاستعماري الأوروبي في شرق إفريقيا، وخشي أن تقلت الفرصة من أيدي بلاده من خلال رؤيته للشركات، الجمعيات واللجان تحاول الحصول على عقود امتياز أو حقوق احتكار أو إحدى الموانئ على الساحل، لكي تبدأ منه نشاطها للداخل واستغلال الإقليم من الناحية الاقتصادية.<sup>3</sup>

---

1858م طبيباً وعالم طبيعة في بعثة ليفينغستون الاستكشافية الثانية، رافق ليفينغستون في معظم رحلاته الأفريقية، تم تعيينه نائباً لقنصل زنجبار في عام 1866، وأصبح وكيلاً سياسياً مساعداً في عام 1868، وتم ترقيته إلى رتبة قنصل عام ووكيل في عام 1873. وقد سعى إلى دعم مصالح سلطان زنجبار ماجد وخليفته برغش، الذي كان معه وأبرم معاهدة لمكافحة العبودية في عام 1873، توفي في 15 جانفي 1922 بإنجلترا. أنظر: علي صدام صحن الساعدي، مرجع سابق، ص21.

<sup>1</sup>- Bennett George, **Kenya a Political History: the Colonial Period**, Oxford University Press, London, 1963, p1 .

<sup>2</sup> عبد العزيز كامل، قضية كينيا، دار الفلم، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر، 1961، ص24ص27.

<sup>3</sup>- جلال يحيى، التنافس الدولي في شرق إفريقيا، ط1، دار المعرفة، القاهرة، 1959، ص149.

كانت بريطانيا طيلة هذه السنوات تسيطر على زنجبار سياسيا اقتصاديا، وبرزت كقوة في شرق إفريقيا وجميع المناطق التابعة لسلطان زنجبار. لكن منذ 1870م استطاعت ألمانيا أن تصبح قوة عسكرية وصناعية، وأيضا في التجارة الخارجية<sup>1</sup>، وظهر اهتمامها بشرق إفريقيا من خلال التجار الألمان والمستكشفين الذين طالبوا حكومتهم بإصدار مراسيم تتيح لهم التجارة في هذه المناطق، لذا تم تأسيس جمعية استكشاف إفريقيا الاستوائية The Equatorial African Exploration Society سنة 1873<sup>2</sup>.

إن الخطوة الأولى لاستعمار ألمانيا لشرق إفريقيا بدأت منذ تأسيس الجمعية الألمانية للاستعمار THE German Colonization Society<sup>3</sup> في برلين 28 مارس 1884م، وخلال الفترة الممتدة من أبريل إلى نوفمبر 1884م حاولت شركة الاستعمار الألماني استغلال الظروف السائدة في أوروبا لبدء تنفيذ مشروعها الاستعماري في شرق إفريقيا، أعلن كارل بيتر Carl Peters<sup>4</sup> عن اتفاق أعضاء الشركة على ضرورة إرسال بعثة مكونة من ثلاثة إلى أربعة أشخاص إلى شرق إفريقيا، وبالتحديد منطقة أوساغارا Usagara الواقعة خلف الساحل مباشرة بعيدة عن دوريات البحرية البريطانية ووكلاء سلطان زنجبار؛ وصلت البعثة بقيادة كارل بيترز إلى زنجبار ووقع أول اتفاقية حماية مع زعيم قبيلة

<sup>1</sup> - منصف بكاي، أضواء على تاريخ إفريقيا، مرجع سابق، ص 60. أنظر أيضا: عبد العزيز كامل، مرجع سابق، ص، ص، 27، 28.

<sup>2</sup> - ماجد مظهر حسين الدليمي، "سياسة بريطانيا تجاه أوغندا 1894-1945م"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في فلسفة التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة ديالي، العراق، 2022، ص، ص، 27، 28.

<sup>3</sup> - بإدارة من بادلين Pandleen، و فريدريك لانج Fredirck Lunch و المستكشف الألماني كارل بيترز Carl Peters. للمزيد أنظر: علي صدام صحن الساعدي، مرجع سابق، ص 41.

<sup>4</sup> كارل فريدريك هيرتيس بيترز Carl Friedrich Hubertus Peters (27-09-1856م - 10-09-1918م) حاكم استعماري ألماني، مستكشف وسياسي، وهو أحد الداعمين الرئيسيين لإنشاء المستعمرات الألمانية في إفريقيا خاصة بشرق إفريقيا، وأحد مؤسسي شركة شرق إفريقيا الألمانية، عقد معاهدات في العام 1884م مع زعماء في شرق إفريقيا أدت إلى قيام مستعمرة ألمانية في أفريقيا الشرقية، عند وصوله إلى أوغندا في أوائل عام 1890، أبرم بيترز معاهدة مع كاباكا موانجا الثاني ملك بوغندا لصالح ألمانيا، عند وصوله إلى زنجبار، علم أن جهوده كانت غير مجدية، حيث تم التوقيع على معاهدة هيلينغولاند 1890م. أنظر: Emil Ludwig, Genie und Charakter, Esnst Rowohlt, 1924, p 134.

أوزيغوا Useguha ، بالقرب من إقليم أوساغارا<sup>1</sup>، وبعد هذه الإتفاقية تبعتها 11 إتفاقية في الأسابيع التالية في منطقة الواقعة بين إقليم أوساجارا وبحيرة تتجانيقا.<sup>2</sup>

على اثر هذه التطورات في شرق إفريقيا، أبدت بريطانيا عدم ارتياحها، وتخوفها من سيطرة ألمانيا على زنجبار وتهديد مصالحها، جعل وزير الخارجية البريطاني اللورد غرانفل يرسل سفير بلاده في برلين في منتصف شهر جانفي 1885م، لإبلاغ المستشار الألماني بسمارك بأن سلاطين زنجبار ومسقط كانوا تحت النفوذ المباشر لبريطانيا وحكومة الهند، ورغبته في تأييد استقلال السلطان وسيادته وتؤيد ألمانيا هذا الإتجاه، إضافة إلى الاعتراف بمركز بريطانيا في شرق إفريقيا.<sup>3</sup>

وكرّد فعل بريطاني مُسبق فقد حصلت بريطانيا على تصريح من سلطان زنجبار يتعهد فيه بعدم الدخول في حماية أي دولة أجنبية، وأنّه لن يتنازل عن حقوقه في السيادة عن أي جزء من أراضيه دون موافقتها، وجعل هذا التصريح ملزما له ولمن خلفه<sup>4</sup>، من خلال هذا التصريح يمكن القول أن بريطانيا استطاعت أن تُمارس سيطرتها على مناطق للنفوذ بشرق إفريقيا، وأيضاً ممتلكات سلطان زنجبار.

وبعد انعقاد مؤتمر برلين سنة 1885م، الذي جمع مختلف الدول الأوروبية الاستعمارية، ومنحت قراراته التسابق لاستعمار مناطق جديدة في إفريقيا، وتعتبر ألمانيا السباقة في إعلان حمايتها على المناطق الواقعة بين ممتلكات سلطان زنجبار وبحيرة

<sup>1</sup> عبد الرحمان بوسليمان، مرجع سابق، ص 72.

<sup>2</sup> لتفاصيل أكثر حول اتفاقيات كارل بيترز مع زعماء القبائل في شرق إفريقيا أنظر: عبد الرحمان بوسليمان، مرجع سابق، ص-ص، 73-78.

<sup>3</sup> جلال يحي، مرجع سابق، ص 171.

<sup>4</sup> رجب السيد حزار، مرجع سابق، ص 62.

تنجانيقا، من خلال المعاهدات 12 التي قام بها كارل بيترز، بموجب المرسوم الإمبراطوري وتم نشره في 03 مارس من نفس السنة<sup>1</sup>.

أمام هذا التواجد الألماني، إرتأت بريطانيا إلى توطيد نفوذ سلطان زنجبار في منطقة كليمنجارو، من خلال إرسال سفراء السلطان إلى الشيوخ المحليين في الداخل، وإرغامهم على الاعتراف بسيادتهم على أراضيهم، للإشارة أن هؤلاء السفراء تحميم القوات البريطانية في زنجبار بإرسال عسكريين معهم؛ في حال رفض الشيوخ الاعتراف بسيادة السلطان، يمكن لممثل القنصل البريطاني أن يعقد معاهدات حماية معهم<sup>2</sup>. وبهذا عملت بريطانيا على توسيع نفوذ السلطان في شرق إفريقيا، وفي نفس الوقت الاستعداد لإعلان حماية كل منطقة لا ترغب في الاعتراف بسلطة سلطان زنجبار.

بدأت جليا أطماع بريطانيا وألمانيا الاستعمارية خلال هذه السنة 1885م، ففي 03 جوان 1885م اتفق وزير خارجية بريطانيا غرانفل مع المستشار الألماني بسمارك على تشكيل لجنة دولية لتعيين حدود أراضي زنجبار في شرق إفريقيا، وقد دعيت فرنسا للمشاركة في هذه اللجنة، وعينت كل دولة ممثلا لها، لكن بعد عدة جولات للجنة ظهرت خلافات حول امتداد سلطة سلطان زنجبار سواء على الساحل أو الامتداد في الداخل<sup>3</sup>. من خلال الممارسات التي قامت بها بريطانيا لمنع النفوذ الألماني في المنطقة الداخلية، خوفها من تأثير التواجد الألماني على فكرة مشروع سكة الحديد الذي يمر عبر هذه المنطقة.

<sup>1</sup>- Kenya, Uganda and Zanzibar, **HandBook Prepared Under The Drection of The Historical Section of The Foreign Office**, No 96, London, Published by H.M. Stationery Office, 1920, p32.

<sup>2</sup>- جلال يحي، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث الازاريطة، الإسكندرية، مصر، 1999م، صص،400،399.

<sup>3</sup> جلال يحي، التنافس الدولي في شرق افريقية، مرجع سابق، ص 193.

#### 4. المعاهدة الأنجلو-ألمانية 1886:

بعد الإختلافات حول مناطق نفوذ سلطنة زنجبار، تشكلت لجنة جديدة في لندن، ضمت كل من ريتشارد كراول Richard Krauel مدير قسم المستعمرات بوزارة الخارجية الألمانية، والسير بيرسي أندرسون مدير قسم إفريقيا بوزارة الخارجية البريطانية؛ بدأت المفاوضات بين الجانبين في أكتوبر 1886م، ولم تستغرق أسبوعين حتى انتهت بالتوقيع على الاتفاقية الأنجلو-ألمانية في 26 أكتوبر 1886م.<sup>1</sup>

وجاء في نص الإتفاقية، إقرار كل من بريطانيا وألمانيا بسلطة سلطان زنجبار على الجزر والساحل الممتد من منجاني جنوبا حتى لامو بامتداد 10 أميال في الداخل، وتأييد بريطانيا لمطلب ألمانيا بتأجير ميناء دار السلام لشركة شرق إفريقيا الألمانية<sup>2</sup>، تقسيم الأقاليم الداخلية الواقعة خلف الساحل إلى منطقتي نفوذ بريطانية وألمانية، حيث تخضع المنطقة الواقعة بين نهر أومبا Umba جنوبا، ونهر تانا Tana شمالا لسيطرة بريطانيا، في حين منطقة النفوذ الألمانية بين نهر روفوما جنوبا في حدود مستعمرة البرتغال إلى نهر أومبا شمالا؛ غير أنّ هناك غموضا بقي فيما يتعلق بالأراضي الواقعة خلف نهر تانا، وغرب منطقة نفوذ كلا الدولتين باتجاه بحيرة فيكتوريا والأراضي الواقعة خلفها، مما جعل النزاع والتنافس الامبريالي البريطاني-الألماني يتجدد ويتواصل طيلة السنوات القادمة.<sup>3</sup>

يمكن القول أنّ هذه المعاهدة قد حققت من خلالها كل دولة ما كانت تصبو إليه، فبريطانيا منذ ربط علاقاتها بالمنطقة وسلطين زنجبار كان هدفها السيطرة على أراضي هذه الأخيرة، سواء زنجبار أو سواحل شرق إفريقيا، وهو ما تحقق من خلال هذه المعاهدة،

<sup>1</sup> Roberts J.M, **Europe 1880-1945**, 3<sup>rd</sup> Ed, London, Longman Group Limited, 1974, p108.

<sup>2</sup> منصف بكاي، أضواء على تاريخ إفريقيا، مرجع سابق، ص 62. أنظر أيضا: علي صدام صحن الساعدي، مرجع سابق، ص 49.

<sup>3</sup> لمزيد حول بنود معاهدة الأنجلو-ألمانية 1886م. أنظر: عبد الرحمان بوسليماني، مرجع سابق، ص-ص، 85-87. أنظر أيضا: الملحق رقم 01 ص 270.

أما ألمانيا فقد حققت اعترافاً بريطانياً على مناطق نفوذها في شرق إفريقيا، إضافة إلى كسبها منفذاً بحرياً.

ولقد أدى غموض هذه الاتفاقيات بين بريطانيا وألمانيا فيما يتعلق بالأراضي الداخلية الواقعة غرب منطقة نفوذ الدولتين الاستعمارييتين في شرق إفريقيا، إلى إبرام معاهدة "هليغولاند" عام 1890 والتي أتمت التقسيم الشامل لشرق إفريقيا، وجعلت من أوغندا حكراً على بريطانيا.<sup>1</sup>

### 5. معاهدة هليغولاند Helgoland<sup>2</sup> 1890:

ساهمت المعاهدة الأنجلو-ألمانية سنة 1886م في ترسيم الحدود بين القوتين الإمبرياليتين، وتحديد مناطق نفوذها في شرق إفريقيا حتى بحيرة فيكتوريا، غير أن المعاهدة تركت غموضاً حول المناطق المحيطة ببحيرة فيكتوريا<sup>3</sup>؛ حاول وليام ماكينون Mackinnon<sup>4</sup> وبعض تجار مانشستر خلال هذه الفترة إقناع بريطانيا السيطرة على هذه المنطقة، كذلك زنجبار والمناطق التابعة لها، وكانوا قد أسسوا شركة باسم جمعية شرق إفريقيا البريطانية British East Africa Association سنة 1877م<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> أ. آدو بواهن، تاريخ إفريقيا العام، المجلد 7 لليونيسكو، لبنان، 1992، ص 53.

<sup>2</sup> هليغولاند Helgoland: جزيرة صغيرة ات موقع استراتيجي تقع في بحر الشمال بالقرب من الحدود الألمانية في أوروبا. أنظر: منصف بكاي، أضواء على تاريخ إفريقيا، مرجع سابق، ص 65.

<sup>3</sup> S.H. Fazan, Op.cit, p55.

<sup>4</sup> وليام ماكينون William Mackinnon (1823-1893م): ولد عام 1823م، وأسس رفقة روبرت ماكنزي شركة تجارية عرفت باسم شركة الملاحة البخارية الهندية البريطانية سنة 1862م، تعمل الشركة في الهند والخليج العربي وساحل شرق إفريقيا، نالت الشركة تحت إدارته شهرة واسعة، وبالنسبة لإفريقيا فقد كانت تربطه علاقات مع سلطان زنجبار برغش، قام أيضاً بتأسيس جمعية شرق إفريقيا البريطانية كخطوة لتأسيس شركة شرق إفريقيا الإمبريالية البريطانية ولك سنة 1888م، ونالت الشركة العديد من الامتيازات من خلال إشرافها على سحال ممباسا والمنطقة الداخلية لشرق إفريقيا. توفي في 22 جوان 1893. أنظر: J. Forbes Munro, Maritime Enterprise and Empire sir William Mackinnon and His Business Network, 1823-1893, The Boydell Press, UK, 2003, p-p, 10-12.

<sup>5</sup> منصف بكاي، أضواء على تاريخ إفريقيا، مرجع سابق، ص 65. أنظر أيضاً: علي صدام صحن الساعدي، مرجع سابق، ص 50. أيضاً: عبد الرحمان بوسليمان، مرجع سابق، ص 98، 99.

حصلت جمعية شرق إفريقيا البريطانية في أوائل سنة 1887 على امتياز من سلطان زنجبار سعيد برغش المتمثل في حق إدارة جميع اراضيه التي تقع أمام دائرة النفوذ البريطاني، وتمت الموافقة على هذا الامتياز في 25 ماي 1887، ولمدة 50 عاماً<sup>1</sup>، شملت الأراضي الواقعة على طول الساحل بين نهر وانجا ونهر كيبيني<sup>2</sup>.

أثار خبر هذا الامتياز الممنوح من طرف سلطان زنجبار لجمعية شرق إفريقيا البريطانية حفيظة الشركة الألمانية لشرق إفريقيا، وطالب بنفس الامتياز، وتمكن كارل بيترز من الحصول على موافقة السلطان برغش في أواخر 1887م، وبعد وفاة السلطان برغش، وقع خليفته على عقد الامتياز للألمان في 27 ابريل 1888<sup>3</sup>.

كان استكشاف المنطقة الإستوائية ونهر النيل، أثر على تغيير استراتيجية بريطانيا من خلال هدفهم إلى الهيمنة على المنطقة وتوسيع نطاق استثماراتها في مصر وجنوب إفريقيا؛ وفي الوقت نفسه تغيرت ظروف دولية سياسية لم تكن في صالح بريطانيا، نتيجة التقارب الفرنسي-الروسي، الذي أصبح يهدد الأمن القومي الألماني، مما أدى بالمستشار الألماني فون كابرفي Von Caprivi التّقرب من بريطانيا والتحالف معها، ومحاولة إنهاء التنافس والصراع على شرق إفريقيا<sup>4</sup>.

كانت بريطانيا على علم بمدى رغبة الألمان في الحصول على جزيرة هليغولاند في بحر الشمال، فاقترح سالزبورج على الحكومة الألمانية الدخول في مفاوضات لتسوية المشاكل والخلافات في شرق إفريقيا<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> J. W. Gregory, D.Sc, **The Foundation Of British East Africa**, London, Horace Marshall & Son Temple House, E.C,1901, p129.

<sup>2</sup> جلال يحيى، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص 429.

<sup>3</sup> نفسه. أنظر أيضاً: J. W. Gregory, D.Sc, **Op.Cit**, p130.

<sup>4</sup> عبد الرحمان بوسليمان، مرجع سابق، ص 99.

<sup>5</sup> نفسه.



وعُقد مؤتمر بين بريطانيا وألمانيا في العاصمة الألمانية برلين في الأول من جويلية 1890م، ومثل ألمانيا كل من المستشار الألماني كابريني، وكراول رئيس قسم المستعمرات بوزارة الخارجية الألمانية، أما بريطانيا فكانت ممثلة من طرف السير إدوارد مالت Edward Malet السفر البريطاني لدى ألمانيا، والسير برسي أندرسون Percy Anderson رئيس القسم الإفريقي في وزارة الخارجية البريطانية<sup>1</sup>، وانتهى بالاتفاق على توقيع معاهدة هليغولاند أو ما تعرف أيضا بمعاهدة زنجبار - هليغولاند - Heligoland-Zanzibar Treaty، تضمنت ما يلي:

- 1- إقرار ألمانيا بالحماية البريطانية على زنجبار وبمبها، وإنهاء استقلالها.
- 2- مد الحدود الفاصلة بين منطقتي نفوذ الدولتين إلى غاية بحيرة فيكتوريا نيانزا Victoria Nyanza، ومنها إلى مستعمرة الكونغو البلجيكية.
- 3- تنازل ألمانيا لبريطانيا على منطقة ويتو، وكل المناطق الساحلية الواقعة شمال نهر تانا Tana.
- 4- تنازل بريطانيا لألمانيا عن جزيرة هليغولاند الواقعة في بحر الشمال.
- 5- تعديل الحدود بين محميتي الدولتين في غرب وجنوب غرب إفريقيا.
- 6- تتعهد بريطانيا بإقناع سلطان زنجبار عن التنازل نهائيا لألمانيا عن الثريط الساحلي الواقع بين نهري أومبا Uмба وروفوما Rovuma، والذي استأجرته شركة شرق إفريقيا الألمانية عا 1888م مقابل تعويض مالي يصل الى 200 ألف جنيه إسترليني.
- 7- تنازل ألمانيا عن المناطق الواقعة بين بحيريتي نياسا وتتنجانيقا؛ واعتماد نهر روفوما هو خذ الحدود الجنوبي الفاصل لمستعمرتها مع المستعمرة البرتغالية (شرق

<sup>1</sup> عرفة محمود مصطفى محمد، "معاهدة زنجبار - هليغولاند عام 1890م وانعكاساتها على شرق إفريقيا وغرب أوروبا"، مجلة المؤرخ المصري، مجلد 55، ع 2، جويلية 2019، ص 395.

إفريقيا البرتغالية)، باتجاه الطرف الشمالي الغربي لبحرة نياسا، والطرف الجنوبي الشرقي لبحيرة تنجانيقا، مقابل حصولها على جزيرة مفيا Mafia في المحيط الهندي.<sup>1</sup>

8- حرية التجارة والملاحة في الأنهار والبحيرات والقنوات المائية داخل نفوذ الدولتين، وعدم فرض الرسوم على التجارة ومرور البضائع من منطقتي النفوذ البريطانية والألمانية.

9- حرية العقيدة الدينية، وأن يتمتع رجال الدين الإنجليز والألمان بالحماية الكاملة داخل نفوذ الدولتين، بجانب التسامح الديني وحرية العبادة والتعليم الدين في جميع الأقاليم والمناطق التي تقع داخل منطقتي النفوذ البريطانية والألمانية.<sup>2</sup>

يمكن القول أن بريطانيا من خلال هذه المعاهدة استطاعت أن تسيطر بشكل رسمي على أوغندا ومناطق النيل في المنطقة الإستوائية، وكذلك السيطرة الكاملة على زنجبار والمناطق التابعة لها على الساحل الشرقي، بما فيها ويتو لتعلن في نفس السنة الحماية على زنجبار بشكل رسمي، وهذا ما كانت تهدف إليه منذ وجودها على ساحل شرق إفريقيا.

أما على الصعيد الآخر، فقد تمكنت ألمانيا من ضمان وجودها على شرق إفريقيا، وضمان منفذ بحري لها، وأيضا ضم جزيرة هليغولاند على بحر الشمال، التي تعتبر مكسبا استراتيجيا؛ غير أن هذه المعاهدة لاقت انتقادات كبيرة في ألمانيا، حيث اعتبرها كارل

<sup>1</sup> عبد الرحمان بوسليماني، مرجع سابق، ص100. أنظر أيضا: Leonard Woolf, **Empire and Commerce in Africa : A Study in Economic Imperialism**, London, 1922, p267. أيضا:

عرفة محمود مصطفى محمد، مرجع سابق، ص396، 395. أيضا: الملحق رقم 02 ص275.

<sup>2</sup> عرفة محمود مصطفى محمد، مرجع سابق، ص395.

بيترز وفتت دون التوسع الألماني في شرق إفريقيا، وقال: "أن ألمانيا ضحّت بمملكتي ويتو وزنجبار مقابل حوض استحمام في بحر الشمال".<sup>1</sup>

#### 6. شركة شرق إفريقيا الإمبريالية البريطانية ودورها في التمهيد لإستعمار كينيا:

يرجع الإهتمام بشرق إفريقيا إلى التجارة المنتشرة عبر المحيط الهندي، بين الهند والخليج العربي وشرق إفريقيا، التي عرفت سيطرة من طرف التجار البريطانيين وعلى رأسهم وليام ماكينون.

وخلال ستينيات القرن التاسع عشر، تركزت طموحات وليام ماكينون على تطوير ثلاث طرق للسفن البخارية تنطلق من بومباي إلى غرب المحيط الهندي، موجهة إلى التجارة المحلية في المحيط الهندي والتي تهدف فيها إلى إزاحة ناقلات المراكب الشراعية والسفن الصغيرة، بالإضافة إلى الخط من بومباي إلى الخليج العربي، خط من بومباي إلى البحر الأحمر وخط من بومباي إلى زنجبار.<sup>2</sup>

كان لماكينون مجموعة من الشركات التجارية والشحن، التي تعمل تحت مظلة الحكومة البريطانية، وفي عام 1872 أسس وليام ماكينون شركة الهند البريطانية للملاحة البخارية British Steam Navigation Company، حيث تركز نشاطها على ساحل الهند وأنشأت الشركة إتصالات مُنظمة بين الهند وزنجبار وأوروبا عبر المحيط الهندي، وإضافة إلى نشاطها التجاري فقد كانت تساهم في نقل الموظفين الرسميين للإمبراطورية الإستعمارية، وكذلك نقل العسكريين في حالة الطوارئ<sup>3</sup>؛ وإدراكًا للتهديد الذي يواجهه

<sup>1</sup> William Edwards, **British Foreign Policy from 1815 to 1933**, Methuen & Co. LTD, London, 1934, p101.

<sup>2</sup> J. Forbes Munro, "Shipping Subsidies and Railway Guarantees: William Mackinnon, Eastern Africa and the Indian Ocean, 1860-1893", **The Journal of African History**, Cambridge University Press, Vol 28, No 2, 1987, p215.

<sup>3</sup> J. Forbes Munro, **Op.Cit**, p213.

مملكته، عرض السلطان برغش امتيازًا للشركة سيطرتها على البر الرئيسي إلى ويليام ماكينون بدون دعم وزارة الخارجية، لم يكن مستعدًا للمضي قدمًا في العرض.<sup>1</sup>

تمت المعاهدة الانجلو-ألمانية في عام 1886، خلال هذه الفترة قام ماكينون وبعض تجار مانشستر بتأسيس شركة في شرق إفريقيا تحت إسم جمعية شرق إفريقيا البريطانية British East Africa Association<sup>2</sup>، وفي أوائل عام 1887 منح سلطان زنجبار امتيازًا لجميع أراضيه في البر الرئيسي، التي تقع أمام دائرة النفوذ البريطاني إلى جمعية شرق إفريقيا البريطانية، لمدة 50 سنة وتشمل البر الرئيسي من نهر أومبي Umbe إلى كيبيني Kipini، مع الحق في فرض الضرائب وتسجيل التعريفات.<sup>3</sup> وخلال سنة 1887م تم إبرام إحدى وعشرين معاهدة مع القبائل في المناطق الداخلية، وAgalla Wagalla، واديغو Wadigo، واكمبا Wakamba وواتيتا Wateita، وغيرها من الاتفاقيات التي منحت حقوقا سيادية للجمعية لمسافة 200 ميل من الساحل.<sup>4</sup>

وأعاد مؤسسو جمعية شرق إفريقيا تشكيل أنفسهم بتأسيس شركة شرق إفريقيا البريطانية الإمبريالية Imperial British East Africa Company في 18 أبريل 1888، برأس مال قدره 240 ألف جنيه إسترليني، وكانت في الأساس شركة تجارية مقرها في ممباسا، والهدف المعلن لها هو وضع مناطق الامتياز تحت الإحتلال الفعلي لها، أما الهدف الرئيسي الآخر هو الحصول على ميثاق ملكي من التاج لتأمين

<sup>1</sup> Raj Kumar Trivedi, "The Role of Imperial British East Africa Company in the Acquisition of East Africa Colony in the second half of the Nineteenth Century", Proceedings of the Indian History Congress, Indian History Congress, Vol 33, 1971, p619.

<sup>2</sup> - علي صدام صحن الساعدي، مرجع سابق، ص50.

<sup>3</sup> P.L. Mc Dermott, **British East Africa or IBEA a History of the Formation and Work of the Imperial British East Africa Company**, 2<sup>nd</sup> Ed, London, CHampman and Hall, LD, 1895, p,p 8,9.

<sup>4</sup> Ibid, p10.

المعاهدات من الزعماء الأصليين الخاضعين لنطاق النفوذ البريطاني لبناء الطرق والسكك الحديدية وفتح المنطقة للتجارة والتبادل التجاري.<sup>1</sup>

للحصول على ميثاق ملكي من التاج، قدم اعضاء الجمعية إلتماسا للملكة فيكتوريا، وذلك من خلال مراسلة ماكينون لوزير الخارجية البريطاني وضمان السيطرة على الممتلكات البريطانية، والعمل بالامتياز الممنوح للحفاظ على مصالح بريطانيا، معطيا مثالا لما قامت به ألمانيا مع شركة شرق افريقيا الألمانية<sup>2</sup>.

وبعد دراسة الإلتماس المقدم وافقت الملكة فيكتوريا على تأسيس الشركة، حصلت هذه الأخيرة على ميثاق ملكي لتأسيسها في 3 سبتمبر 1888م، ونشرت في السابع من شهر سبتمبر في جريدة لندن الرسمية London Gazette.<sup>3</sup>

لتبدأ بذلك شركة شرق إفريقيا البريطانية مرحلة جديدة لتأسيس المصالح البريطانية في شرق إفريقيا من خلال الدعم الذي لاقته من الملكة والحكومة البريطانية، ليكون لها بذلك حق السيطرة على مناطق الامتياز من قبل السلطان برغش، ومناطق النفوذ البريطاني أيضا.

وبالعودة إلى الامتياز الممنوح من طرف سلطان زنجبار سنة 1887م الذي يقتصر على زنجبار وبيمبا، فهو يشمل الساحل من نهر أومبي الى كيبيني، لكن لم يشمل الامتياز ملكية ممتلكاته في شمال كيبيني، الذي يتكون من جزيرة وميناء لامو Lamu، والجزر المجاورة ماندا Manda، باتا Patta، وموانئ كيسمايو Kismayu، برافا Brava وميركا Mirka.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Raj Kumar Trived, **Op.Cit**, p619. See Also: P.L. Mc Dermott, **Op.Cit**, p10.

<sup>2</sup> P.L. Mc Dermott, **Op.Cit**, p10. See Also: ص،ص54،53.

<sup>3</sup> J. W. Gregory, D.Sc, **Op.Cit**, p129.

<sup>4</sup> P.L. Mc Dermott, **Op.Cit**, p33.

وصل جورج سوثرلاند ماكنزي George Sutherland Mackenzie<sup>1</sup> إلى ممباسا لتولي إدارة شرق إفريقيا البريطانية في نفس الوقت تقريباً، وبدأت الشركة حكمها مدينة ممباسا، وواجه ماكنزي فور وصوله صعوبتين تمثلت في التمرد في شرق إفريقيا الألمانية، وأعمال المنصرين البريطانيين في المحطات القريبة من ممباسا، وبسياسته استطاع تسيير ممباسا، ولكن لسوء الحظ سرعان ظهر صراع مع ألمانيا من أجل منطقة Witu.<sup>2</sup>

عرض ويليام ماكينون في 30 جانفي 1889م، كمثل لشركة شرق إفريقيا البريطانية على سلطان زنجبار عقد إيجار لآمو والجزر المجاورة، واعتضت الحكومة الألمانية على أي تنازل من هذا القبيل، لكن مُنحت الشركة الامتياز في 31 أوت 1889م، لجميع أراضيه شمال تانا أو ما يعرف امتياز لآمو لشركة شرق إفريقيا البريطانية، وتم التوقيع مع السير جيرالد بورتال Sir Gerald Portal.<sup>3</sup>

وهكذا، تم إحباط معارضة ألمانيا خطوة بخطوة لتوسيع مجال نفوذ شركة شرق إفريقيا البريطانية بسبب قوة القوات المحلية للشركة، وإصرارها ضمنّت حقوق بريطانيا التي كانت الحكومة قد تسمح بسيطرة ألمانيا عليها.

لقد خولت لشركة شرق إفريقيا البريطانية الامبريالية، صلاحية انشاء الطرق وصيانتها، ومد سكك الحديد، خطوط التلغراف و التنقيب؛ حيث تعتبر الإتصالات والنقل من أبرز المهام الرئيسية التي واجهت الشركة في مستهل نشاطها، لذلك أولت اهتمامها

---

<sup>1</sup> جورج سوثرلاند ماكنزي George Sutherland Mackenzie (5 ماي 1844 - 1 نوفمبر 1910): ولد في بولاروم، الهند البريطانية، جل أعمال ومستكشف بريطاني، أحد أعضاء ومؤسسي شركة شرق إفريقيا الإمبريالية البريطانية، وفي العام التالي وصل إلى زنجبار لتولي دور مديرها، وقام بتحسين مدينة وميناء مومباسا، وأرسل قوافل إلى المناطق الداخلية حتى أوغندا، وعمل على تنظيم الإقليم، كان عضواً في مجلس الجمعية الجغرافية الملكية بين عامي 1893-1909 ونائباً للرئيس بين عامي 1901-1905، توفي 01 نوفمبر 1910م. أنظر: J. Forbes Munro, **Op.Cit**, p-p, 95-98.

<sup>2</sup> J. W. Gregory, D.Sc, **Op.Cit**, p-p, 130-132.

<sup>3</sup> P.L. Mc Dermott, **Op.Cit**, p45. See Also: J. W. Gregory, D.Sc, **Op.Cit**, p134.

بمرتفعات كينيا، لتتمكن من إنشاء خطوط اتصالات من قاعدتها في ممباسا إلى هدفها الرئيس في منطقة البحيرات الكبرى.<sup>1</sup>

حثّ لوغارد الشركة على إنشاء عدد من المحطات التجارية الصغيرة، والتي يجب أن يتم توسيعها تدريجياً إلى الداخل من الساحل، وتمت الموافقة على السياسة، وتكليف Lugard بتنفيذها؛ حيث أسس سلسلة من المحطات من ممباسا إلى الحصن في مشاكوس Machakos، والتي أصبحت فيما بعد المحطة الأكثر نجاحاً وأفضل إدارة في شرق إفريقيا البريطانية<sup>2</sup>، وأيضاً محاذاة داغورتي Dagoretti سنة 1890م، ومركز ثالث في فورث سميث Forth Smith في أرض الكيكويو Kikuyuland.<sup>3</sup>

وعلى صعيد آخر قام كارل بيترز سنة 1889م، بقيادة حملة عسكرية على مناطق في الداخل، وبمجرد أن علم مدير شركة شرق إفريقيا البريطانية أنّ بيترز قد قام بالنزول في المنقطة، وقام بإرسال رحلة استكشافية إلى وادي تانا لإيقافه، لقد شعرت أن قوتها كانت أضعف من أن تجبر بيترز على العودة، وبالتالي سمح له بالمضي قدماً دون مضايقة مع تتبّع الحملة الألمانية ومراقبتها.<sup>4</sup>

تجدر الإشارة إلى أنّ كارل بيترز سار على طول وادي تانا تقريباً، ثم عبر كيكويو Kikuyu إلى سهول لاكيبييا Laikipia، وبعدها إلى بارينجو Baringo، ورفع العلم الألماني في نجيمبس Njemps، كاماسيا Kamasia ودخل أوغندا Uganda، وعلى طول طريقه كان بيترز قد ضم البلاد باسم ألمانيا في أوغندا، وتفاوض على معاهدة مع موانغا لصالح ألمانيا، ثم استقر بالجانب الغربي من فيكتوريا نيانزا؛ ومع ذلك عند عودته إلى الساحل وجد أن جميع أعماله كانت بلا جدوى، تم التوقيع على معاهدة بين إنجلترا وألمانيا، والتي

<sup>1</sup> علي صدام صحن الساعدي، مرجع سابق، ص 56.

<sup>2</sup> J. W. Gregory, D.Sc, *Op.Cit.*, p177.

<sup>3</sup> P.L. Mc Dermott, *Op.Cit.*, p 157. See Also: علي صدام صحن الساعدي، مرجع سابق، ص 57.

<sup>4</sup> J. W. Gregory, D.Sc, *Op.Cit.*, p 139.

بموجبها سحبت الأخيرة حمايتها على ويتو والأراضي الواقعة شمال تانا، مقابل جزيرة هيليغولاند.<sup>1</sup>

هذه المعاهدة في جويلية 1890م أنهت الصراع الطويل مع ألمانيا في شرق إفريقيا، وحازت شركة شرق إفريقيا البريطانية المنطقة الواقعة بين حدود شرق إفريقيا البريطانية في الجنوب ونهر جوبا والحبشة في الشمال، قامت الشركة بعمل جاد في المنطقة، منذ 1888م لولاها كان يمكن أن يُسمح لألمانيا بضمها.

كان في أوغندا طوائف الكاثوليكية، البروتستانتية، المسلمين، وقد ثارت قبلها حرب بين المسلمين والمسيحيين في فيفري 1890، لذلك كانت شركة شرق إفريقيا البريطانية حرة في احتلال أوغندا وإدارتها، وبناءً على ذلك، عبر جاكسون Jackson النيل، ووصل إلى مينجو Mengo في 14 أبريل 1890م وقع معاهدة مع موانغا Mwanga، بموجبها رضخ الملك للاتفاقية الأنجلو-ألمانية، وتم ضم أوغندا بالتأكيد إلى الأراضي البريطانية، وعاد جاكسون بعد ذلك بوقت قصير إلى الساحل تاركًا رفيقه وإرنست جيدج Ernest Gedge كممثل للشركة.<sup>2</sup>

كان موقف جيدج شخصيًا لا يحظى بشعبية مع كلا الطرفين موانغا والمُنصّرين، كانت البلاد على صفيح ساخن، وبدًا تجدد الحرب الأهلية وشيكا في أوغندا، على إثر ذلك في الثامن ديسمبر 1890م، تحت قيادة ف. د. لوجارد F. D. Lugard الذي سار بقافلة قوامها نحو مائتين وسبعين رجلاً إلى روباغا Rubaga، وصلت إلى مشاكوس وتقدم لوجارد نحو خمسين ميلاً إلى الشمال الغربي، حيث بنى محطة جديدة بين كيكويو في داجوريتي، لكن عمله توقف بسبب وصول أوامر بالمضي قدمًا على عجل إلى أوغندا، وصل إلى مينجو في الثامن من ديسمبر عام 1890م، ومن ثم كان لوجارد في وضع يسمح له بإجبار الملك على الموافقة على معاهدة رسمية تم توقيعها في 26 ديسمبر 1890م. ومع ذلك، سرعان ما اكتشف لوجارد أنه في منطقة تعيش صراعا

<sup>1</sup> J. W. Gregory, D.Sc, **Op.Cit**, p 140.

<sup>2</sup> Ibid, p173.



طائفيًا، بسبب العداء بين المسلمين والبروتستانت والكاثوليك، ولاحظ سيطرة المُنصّرين الكاثوليك<sup>1</sup> على موانغا بحكم مساعدتهم له في استعادة حكمه.<sup>2</sup>

ورغم محاولات لوغارڊ الدائمة لحل الصراع بين الكاثوليك والبروتستانت، غير أنّ الصراع وصل إلى الحرب بين الكاثوليك والبروتستانت ومشاركة لوغارڊ مع البروتستانت، وانتهت الحرب بفرار الكاثوليك وموانغا؛ سرعان ما سئم موانغا من الكاثوليكية، وفي 30 مارس هرب من المحطة وعاد إلى مينجو، حيث رحب به لوغارڊ بكل احترام وأعادته كملكه، لكنه أدرك الآن تمامًا أن سلطته المطلقة قد انتهت، وأنه يجب عليه في المستقبل أن يحكم بصفته تابعًا لشركة شرق إفريقيا البريطانية، وقبل معاهدة لوجارد<sup>3</sup>، وقد نصت المعاهدة بسيادة شركة شرق إفريقيا البريطانية الإمبريالية على أراضي أوغندا، وحماية الشركة لها، مع الإلتزام بعدم رفع علم آخر، وعدم إبرام أي معاهدات مع أي دولة أو شركة أخرى، أو منحها الأراضي دون موافقة الشركة، إضافة إلى منع تجارة الرقيق.<sup>4</sup>

و أيضا في هذه المعاهدة نص لوغارڊ على أنه يجب على المُنصّرين أن يحصروا أنفسهم في العمل التّصيري، وحددت إحدى البنود مجال عملهم الصحيح على أنه "نشر المسيحية، وتعليم فنون وصناعات الحضارة" على حد قوله.<sup>5</sup>

وبعد هذه المعاهدة كذلك، توصل لوغارڊ إلى حل سلمي مع المسلمين في أوغندا، وضمان سيطرتهم على الأراضي المتواجدين بها، كما رسّخ لوجارد الآن بقوة موقع شركة شرق إفريقيا البريطانية في أوغندا، إثر هزيمته للكاثوليك، مع عقده أيضا سلامًا مع المسلمين، وجند حامية من السودانيين، مما جعله مستقلاً عن البروتستانت؛ وأثبت أنه يمكن السيطرة على أوغندا، بالإضافة إلى حافظته على السيادة البريطانية على المنطقة

---

<sup>1</sup>الراجح أن الصراع فيما بعد بين البروتستانت والكاثوليك في أوغندا، ما هو إلا صراع حول السلطة والسيطرة على الملك موانغا.

<sup>2</sup> J. W. Gregory, D.Sc, **Op.Cit**, p,177,178.

<sup>3</sup> Ibid, p169.

<sup>4</sup> P.L. Mc Dermott, **Op.Cit**, p 158.

<sup>5</sup>J. W. Gregory, D.Sc, **Op.Cit**, p169.

طوال الأزمة، ويجب مناقشة مسألة الإحتفاظ بها في إنجلترا، لذلك في جوان 1892م عاد لوغارد إلى الساحل، تاركًا ويليامز مسؤولًا عن أوغندا.<sup>1</sup>

ويمكن الوصول إلى خلاصة أنّ شركة شرق إفريقيا البريطانية الإمبريالية، قد أشرفت وساهمت بشكل كبير في سيطرة بريطانيا على شرق إفريقيا، وذلك من خلال المعاهدات الأنجلو-ألمانية، والامتيازات الممنوحة لها؛ فقد قامت بعقد اتفاقيات حماية من المنطقة الممتدة من ممباسا حتى أوغندا، بنت من خلالها محطات لكي تسهل من عملية السيطرة على المنطقة، غير أنّ هذه المناطق التي وُضعت تحت سيطرة الشركة، قد زادت من أعباءها ومشاكلها الاقتصادية، خاصة مع إشرافها على مد طرق سسك الحديد، إنشاء الطرق، وبناء محطات على طول الساحل وطولا إلى بحيرة فكتوريا.

ويرى بعض المؤرخين الأوروبيون أنّ المصالح البريطانية في شرق إفريقيا كانت خيرية في المقام الأول، وكان همُّها الرئيسي هو وقف تجارة الرقيق العربية في المحيط الهندي؛ ومع ذلك، يعترف لوغارد بأن رأس المال والطاقة الأوروبية لم يتم تطبيقها على إفريقيا بدوافع خيرية خالصة، وكان قمع تجارة الرقيق يعني إضعاف القبضة الإقتصادية العربية في المنطقة، وهذا من شأنه بطبيعة الحال أن يسهل توسيع النفوذ السياسي والإقتصادي البريطاني.<sup>2</sup>

بعد السيطرة على أوغندا والمناطق التابعة لها، أصبح مجال نفوذ شركة شرق إفريقيا البريطانية الإمبريالية كبيرا، مما يجعل الشركة تزيد من نفقاتها للسيطرة على المنطقة، سواء نفقات عسكرية أو تنموية، كما أنّ الحكومة البريطانية لم تُقدّم الدعم المادي للشركة، بل اعتمدت الشركة على مواردها الخاصة، في حين الدول الأوروبية على غرار ألمانيا قدمت لشركتها التجارية إعانات مالية.

<sup>1</sup> J. W. Gregory, D.Sc, **Op.Cit**, p198.

<sup>2</sup> Raj KumarTrived, **Op.Cit**, p,p 616,617.

يمكن القول أنّ شركة شرق إفريقيا البريطانية الإمبريالية لم تحقق أهدافها كشركة إقتصادية، منذ سيطرتها على مناطق النفوذ البريطاني خاصة منذ سنة 1890م، سواء في الساحل أو المناطق الداخلية<sup>1</sup>.

ففي ساحل كينيا كان هناك انتشار محدود للبنى التحتية في مجال خطوط التلغراف والموانئ وشق الطرقات، كما أن مخططات الشركة في جعل ميناء ممباسا ميناء كبيراً، وربطه بشبكة مواصلات بحرية مع بريطانيا والهند وجنوب إفريقيا فشلت، لعدم تلقيها الدعم المالي<sup>2</sup>.

ومما زاد تكاليف الشركة حملتها العسكرية على أوغندا وفرض حمايتها عليها والممالك التابعة لها، وأيضاً تكليف الشركة بإنشاء خط سكة حديد ممباسا - بحيرة فيكتوريا، حيث قامت بدراسة فعلية وميدانية للمشروع، غير أنّ الشركة ونظراً لقلّة الموارد اضطرت إلى إبلاغ ساليزبوري سنة 1891م نيّتها بسحب مؤسساتها بشكل مؤقت من أوغندا، نظراً لعدم قدرتها على تحمل النفقات<sup>3</sup>.

ولم تُبدِ الحكومة البريطانية ردّاً فعل تجاه قرار مسؤولي شركة شرق إفريقيا البريطانية، لكن على الجانب الآخر لقيت دعماً من طرف جمعية مكافحة الرق، وكذلك الجمعيات التّنصيرية في أوغندا، هذه الأخيرة استطاعت رُفقة ويليام ماكينون وبعض أصدقاء الجمعية التبشيرية الكنسية، جمع أموال كافية لدفع تكاليف إدارة أوغندا لمدة عام، وجمع مبلغ مالي 40 ألف جنيه إسترليني لمساعدة الشركة وذلك في 07 جانفي 1892<sup>4</sup>؛ وفي السياق نفسه طالب الرأي العام البريطاني مع نهاية 1892م بعدم السماح للشركة بالإنسحاب من أوغندا، لكونها سُوق واعدة يجب أن تبقى مفتوحة للتجارة الحرّة، وحملت

<sup>1</sup> علي صدام صحن الساعدي، مرجع سابق، ص 79.

<sup>2</sup> J. Forbes Munro, **Maritime Enterprise and Empire Sir William Mackinnon and His Business Network, 1823-1893**, 1<sup>st</sup> Ed, Boydell Press, 2003, p451.

<sup>3</sup> علي صدام صحن الساعدي، مرجع سابق، ص 81.

<sup>4</sup> J. W. Gregory, D.Sc, **Op.Cit**, p189.

الجمعية التبشيرية الكنسية في أوغندا الحكومة مسؤولة ما قد يحدث من كارثة وإبادة للمسيحيين في حال انسحاب الشركة.<sup>1</sup>

كلُّ المؤشرات كانت تقول بأن أيام شركة شرق إفريقيا البريطانية الإمبريالية في أوغندا وشرق إفريقيا باتت معدودة، نظرا للأزمة المالية وكثرة النفقات مقارنة بعائداتها دون دعم حكومي لها، ولقد ساهم الإنشقاق داخل الحكومة البريطانية حول الشركة، ولكسب الوقت ودراسة الامر، إلى تقديم الحكومة مساعدة مالية للشركة من أجل إبقاء إدراتها لأوغندا حتى 31 مارس 1893م.<sup>2</sup>

### 7. إعلان الحماية البريطانية على كينيا:

كان لتهديد شركة شرق إفريقيا البريطانية الإمبريالية بالانسحاب من أوغندا، أثر كبير على الرأي العام في بريطانيا، ليس هذا فحسب بل جعل الجمعيات التّصيرية، والشخصيات البارزة أمثال لوغارد الذي بعد مغادرته شرق إفريقيا، وصل إلى بريطانيا في أكتوبر 1892م، قام بإرسال رسالة إلى الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية، وأيضا مقال إلى الصحافة أبرز فيه القيمة التجارية لأوغندا، وموقعها الإستراتيجي، مشددا على تأثر هيبة بريطانيا في حال سمحت بترك حماية أوغندا.<sup>3</sup>

ومع تزايد مطالب الرأي العام البريطاني بالحفاظ على أوغندا، قام اللورد روزبيري Lord Rosebery<sup>4</sup> بإرسال القنصل العام البريطاني جيرالد بورتال Gerald Portal إلى أوغندا لكتابة تقرير عنها، وانطلق في 03 من جانفي 1893م من ممباسا نحو أوغندا،

<sup>1</sup> علي صدام صحن الساعدي، المرجع سابق ، ص84.

<sup>2</sup> نفسه.

<sup>3</sup> J. W. Gregory, D.Sc, **Op.Cit**, p,p199, 200.

<sup>4</sup> اللورد روزبيري Lord Rosebery (7 ماي 1847 - 21 ماي 1929): رئيس الوزراء البريطاني من 3 مارس 1894 إلى 21 يونيو 1895، كان إمبرياليا ليبراليا، شغل روزبيري منصب وزير الخارجية في وزارة جلدستون الثالثة القصيرة في عام 1886، شهدت فترة روزبيري الثانية كوزير للخارجية، 1892-1894، في الغالب خلافات مع فرنسا بشأن أوغندا. أنظر: Thomas F.G. Coates, **Lord Rosebery His Life and Speeches**, Vol II, Hutchinson and CO Paternoster Row, London, 1900, p-p, 503-510.

لدى وصوله أوغندا ولقائه بالملك والمُنصّرين لاحظ أنّ السلام لم يتم بعد، ولا تزال أوغندا مقسمة الى ثلاث طوائف ( المسلمون، البروتستانت والكاثوليك).<sup>1</sup>

وقام بورتال بإنزال علم شركة شرق إفريقيا البريطانية الإمبريالية، ورفع مكانه علم بريطانيا في حصن كمبالا، معلنا نهاية مسؤولية الشركة وانسحابها من أوغندا، لتكون بداية مرحلة جديدة لإدارتها التي أصبحت تحت إشراف القنصل العام البريطاني في زنجبار، مع توقيع معاهدة جديدة بين بورتال وموانغا.<sup>2</sup>

أرسل بورتال تقريره إلى وزارة الخارجية البريطانية في أواخر سنة 1893م ، مُبيِّناً أهمية أوغندا الإستراتيجية، دون أن يغفل عن الجانب الديني بسبب الطوائف؛ وعملا بتوصياته إتخذت الحكومة البريطانية القرار بعدم التخلي عن أوغندا، لتعلن في 18 جوان 1894م رسميا الحماية على أوغندا<sup>3</sup>، وتعيين السير هنري كولفيل Sir Henry Colville لإدارة ما أصبح يعرف بمحمية أوغندا.

وعندما قررت الحكومة البريطانية في عام 1893م إعفاء شركة شرق إفريقيا البريطانية الإمبريالية من عملها في أوغندا، شمل أيضا القرار منطقة شرق إفريقيا البريطانية بمُجملها، وكانت هناك آمال كبيرة في تحقيق إزدهار تجاري كبير في المنطقة<sup>4</sup>، هذا القرار مهد أيضا لفرض الحماية على شرق إفريقيا، حيث راسل المندوب البريطاني والقنصل العام في زنجبار السير آرثر هاردينغ Sir Arthur Hardinge<sup>5</sup>، وزير

<sup>1</sup> J. W. Gregory, D.Sc, Op.Cit, p201.

<sup>2</sup> علي صدام صحن الساعدي، مرجع سابق، ص86.

<sup>3</sup> نفسه، ص 88.

<sup>4</sup> J. W. Gregory, D.Sc, Op.Cit, p239.

<sup>5</sup> السير آرثر هنري هاردينغ Sir Arthur Henry Hardinge (12 أكتوبر 1859 - 27 ديسمبر 1933): كان دبلوماسياً بريطانياً كبيراً، تقلد أول منصب له بوزارة الخارجية لدى مدريد في عام 1880، في عام 1894، تم تعيينه قنصلاً عاماً في زنجبار، ثم تمت ترقّيته إلى منصب رئيس المستعمرات، 1895-1900، في محمية شرق إفريقيا البريطانية، حيث أشرف هناك على بناء خط سكة حديد أوغندا، وأيضاً بعدها قنصلاً في بلاد فارس حتى 1906م، تقلد العديد من المناصب الدبلوماسية حتى 1920م، ألف العديد من الكتب، بما في ذلك حياة اللورد

الخارجية البريطاني في تقرير مطول مقترحا بتقسيم إدارة المنطقة التي كانت تشرف عليا شركة شرق إفريقيا البريطانية الإمبريالية إلى 03 مناطق أو محميات وهي: سلطنة زنجبار، سلطنة ويتو، والمناطق الداخلية التي كانت تسيطر عليها الشركة، والمنطقة الواقعة بين نهر تانا وجوبا، وذلك لتسهيل تسيير المحمية.<sup>1</sup>

كان من الصعب في هذه المرحلة على الحكومة البريطانية قبول هذا الاقتراح في هذه الفترة، كونه قد يُصعّب من تسيير المنطقة إذا تم فصل الساحل عن الداخل، وتم في جويلية 1895م إقتراح بقاء المنطقة تحت سيطرة بريطانيا، ومنطقة الساحل تابعة لسلطان زنجبار مع دفع رسوم 17000 جنيه إسترليني كإيجار للساحل وهو ما كانت تدفعه شركة شرق إفريقيا البريطانية للسلطان، وتشمل هذه الرسوم 11000 جنيه إسترليني حقوق السلطان التي كانت تدفعها الشركة، إضافة إلى 6000 جنيه إسترليني كغائدة تقدر بنسبة 03% على مبلغ 200000 جنيه إسترليني الذي تم الإتفاق به مع الشركة.<sup>2</sup>

وبعد شهر من هذا الإقتراح، وفي 01 جويلية 1895م تم إعلان الحماية على منطقة شرق إفريقيا البريطانية رسميا، وهي المنطقة الممتدة من مموباسا عبر مرتفعات كينيا إلى ساحل بحيرة فيكتوريا<sup>3</sup>، وأطلق عليها إسم محمية شرق إفريقيا البريطانية<sup>4</sup>، مع

---

كارنارفون (1925) ومجلدين من السيرة الذاتية، دبلوماسي في أوروبا (1927) ودبلوماسي في الشرق، توفي سنة 1933م. أنظر: Luis G. Martinez Del Campo, **Cultural Diplomacy, A Hundred Years of History of the British-Spanish Society**, 1st Ed, Liverpool University Press, 2015, p-p, 17-20.

<sup>1</sup>- Sir A. Harding, **The Condition and Progress of the East Africa Protectorate From its Establishment to the 20 July, 1897, East Africa and Uganda**, London, Printed for her majesty's stationery office, Harrison and Sons, 1898, p01.

<sup>2</sup>- Sir A. Harding, **Op.cit**, p03.

<sup>3</sup> علي صدام صحن الساعدي، مرجع سابق، ص92.

<sup>4</sup> محمية شرق إفريقيا البريطانية **British East Africa Protectorate**: ما يعرف حاليا بكينيا، تمتد محمية شرق إفريقيا البريطانية من المحيط الهندي شرقا إلى بحيرتي رودولف وفيكتوريا نيانزا غربا أي محمية أوغندا، ومن الشمال مع الحبشة (إثيوبيا)، ومن الشمال الشرقي الصومال الإيطالي، ومن الجنوب مع إقليم تنجانيقا (شرق إفريقيا الألمانية). أنظر: Sir A. Harding, **Kenya, Uganda and Zanzibar, Op.cit**, p01. أيضا: Sir A. Harding, **Op.cit**, p10.

تعيين السير آرثر هاردينغ كأول مندوب بريطاني في زنجبار ومحمية شرق إفريقيا البريطانية.<sup>1</sup>

وتم الاحتفال الرسمي في ممباسا، وفي نفس اليوم من إعلان الحماية تم إعلان انتقال الإدارة الرسمية للساحل من شركة شرق إفريقيا البريطانية إلى الحكومة البريطانية، وإنزال علم الشركة ورفع في محله علم بريطانيا في جميع المباني الحكومية<sup>2</sup>، وبهذا الإعلان تبدأ منطقة شرق إفريقيا عامة، ومحمية شرق إفريقيا البريطانية (كينيا) مرحلة جديدة من الإستعمار، مَسَّ جميع الجوانب دون استثناء، أثَّرت على التطور الإجتماعي والإقتصادي لكينيا طيلة التواجد الإستعماري الامبرالي البريطاني بها، وإلى غاية الإستقلال.

---

<sup>1</sup> علي صدام صحن الساعدي، المرجع السابق، ص92.

<sup>2</sup> نفسه، ص92، ص93.

# الفصل الثاني:

السياسة الإقتصادية البريطانية في كينيا 1895-1963م



## السياسة الاقتصادية البريطانية في كينيا 1895-1963م:

تعتبر ملكية الأرض من القضايا الشائكة التي ميزت فترة الاستعمار الأوروبي لإفريقيا عامة وكينيا على وجه الخصوص، وقبل الخوض في سياسة بريطانيا تجاه الأراضي وملكيته في كينيا، وجب الوقوف أولاً على الحجج الاستعمارية حول ملكية الأراضي، والتي من خلالها وضعت يدها وسيطرتها على جميعها، إضافة إلى ملكية الأراضي بالنسبة للافارقة قبل السيطرة الاستعمارية.

### 1. ملكية الأرض:

ارتبط تطور ونمو نظم حيازة (ملكية) الأراضي بتغير العلاقات بين الإنسان والأرض، والتطورات التاريخية، والظروف السياسية المتغيرة؛ وفهم هذه التغييرات يساعد بشكل كبير في فهم قضايا سياسة الأراضي الحالية وتأثيرها على المجتمع ككل، وببساطة فالعلاقة بين الإنسان والأرض في أي مجتمع ليست مستقرة ولكنها تتطور باستمرار.<sup>1</sup> ومعرفة التطورات التاريخية والسياسية لإصلاحات حيازة الأراضي في مستعمرة كينيا ستوفر أساساً لفهم تطور كينيا كدولة، ومدى تأثير إصلاحات هذه الحيازة أو الملكية على الأنظمة العرفية التي كانت موجودة بين المجتمعات الكينية على مر العصور، وأثرها على كينيا قبل وبعد استرجاع السيادة الوطنية عام 1963م.<sup>2</sup>

لكي يتسنى لنا معرفة العوامل الأساسية التي كانت وراء ثورة الكينيين، وجب علينا أن نتعرض بقدر من التفصيل للسياسة الإستعمارية البريطانية حول الأراضي وملكيته في كينيا، حيث كان للعامل الإقتصادي دور في الحركة الوطنية في المستعمرات التي سيطر عليها المستوطنون البيض، وممارستهم للتمييز العنصري، وفرضهم للقيود على حياته.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Gordon Wayumba, "A Historical Review of Land Tenure Reforms in Kenya", International Journal of Scientific Research and Engineering Studies (IJSRES), Volume 2 Issue 1, January 2015. P45.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> راشد البراوي، ماو ماو ثورة الاحرار في كينيا، ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1953، ص22

## 1.1 ملكية الأرض قبل الاستعمار:

تعتبر ملكية الأرض مشكلة جوهرية ومحور الصراع في كينيا، فلأرض عند الأفارقة عامة والكينيين خاصة منزلة تصل إلى مرتبة القداسة، ويؤكد لها علماء الأنثروبولوجيا، ودليل ذلك هو الرابط الروحي الذي يربطه بأرضه، فأليها تأوي روح أجداده وتقوم بدور ايجابي في حياته اليومية في حين زعماء القبائل يستمدون سلطانهم من الدفاع عنها<sup>1</sup>.

لدراسة النظم القبلية في كينيا، وجب مراعاة ملكية الأراضي باعتبارها العامل الأكثر أهمية في الحياة الاجتماعية والسياسية والدينية والإقتصادية للقبيلة؛ وكمزارعين تعتمد قبيلة الكيكويو كلياً على الأرض، فإنها تمدهم بالاحتياجات المادية للحياة، والتي من خلالها تتحقق القناعة الروحية والعقلية، وتستمر الشراكة مع أرواح الأجداد من خلال ملامستها للأرض التي دفن فيها أسلاف القبيلة<sup>2</sup>.

قد يكون تفصيل جومو كينيااتا حول ملكية الأرض في كينيا وبشكل دقيق لقبيلة الكيكويو Kikuyu<sup>3</sup>، أكثر توضيحاً لكونه ابن القبيلة من جهة، ومن جهة أخرى فقد اختارته قبيلة الكيكويو كمتحدث باسمهم أمام أكثر من لجنة ملكية في شؤون الأراضي، في لجنة هيلتون يونغ في 1928-1929، واللجنة المشتركة حول الإتحاد الأوثق لشرق إفريقيا في 1931-1932، لتقديم مذكرة نيابة عن رابطة جيكيوي المركزية، وآخرها في

<sup>1</sup> عبد العزيز كامل، مرجع سابق، ص42.

<sup>2</sup> Jomo Kenyatta, **FACING MOUNT KENYA: The Tribal Life of the Gikuyu**, 3Id, Mercury Books, London, 1965. P21.

<sup>3</sup> قبيلة الكيكويو **The Kikuyu** : هي من أكبر القبائل في كينيا، تتركز في الجزء الأوسط من كينيا، وتعيش في مناطق إدارية وهي: كيامبو Kiambu، فورت هول Fort Hall (Murang'a)، نيري Nyeri، إمبو Embu وميرو Meru. الطريقة الأوروبية المعتادة في تهجئة هذه الكلمة هي Kikuyu، لكن في لغة الكيكويو تنطق Gikuyu، أو في تهجئة صوتية صارمة Gekoyo؛ عدد السكان حوالي مليون خلال الفترة الاستعمارية، بسبب نقل ملكية الأراضي الزراعية والرعية، يعيش حوالي 110.000 جيكيوي في الغالب كواضعي اليد في مزارع على أراضي أوروبية في مناطق مختلفة من كينيا، يسكن باقي السكان محمية جيكيوي والمدن، شعب جيكيوي مزارعون، يرعون قطعاناً كبيرة من الأغنام والماعز، وبدرجة أقل الماشية. انظر: Jomo Kenyatta, **Op.Cit**, p13.

عام 1932 أمام لجنة موريس كارتر للأراضي الكينية<sup>1</sup>، هذا يعطينا مفهوماً وتفسيراً أفضل لملكية الأرض في كينيا قبل الاستعمار البريطاني.

يعتبر الكينيون و الكيكويو بشكل خاص الأرض "أم" القبيلة، لأن الأم تتحمل ثقلها لحوالي ثمانية أو تسعة أشهر عندما يكون الطفل في رحمها، ثم لفترة قصيرة من الرضاعة، لكن الأرض هي التي تغذي الطفل طوال حياته؛ ومرة أخرى بعد الموت هي الأرض التي ترعى أرواح الموتى إلى الأبد، وهكذا فإن الأرض هي أقدس ما يسكن فيها أو عليها قبل كل شيء، والقسم الأبدي هو أن تُقسَم بالأرض<sup>2</sup>.

نظراً للأهمية التي تُعلق على الأرض، تم وضع نظام حيازة الأراضي بعناية وبشكل احتقالي، وذلك لضمان تسوية سلمية لفرد أو مجموعة عائلية على الأرض التي يمتلكونها وفقاً لقانون العرفي لحيازة الأراضي، وكان لكل وحدة عائلية حق في الأرض بشكل أو بآخر، في حين أن القبيلة بأكملها دافعت بشكل جماعي عن حدود أراضيها، حيث لكل شبر من الأرض مالكها<sup>3</sup>، وأيضاً حقوق الأرض ترتبط عادةً ارتباطاً مباشراً بصلات الفرد من خلال أقاربه، فنظام القرابة ونظام حيازة الأراضي مرتبطين ارتباطاً وثيقاً، بحيث كان حق أي رجل أو أي امرأة في إنتاج الغذاء من الأرض يعتمد على علاقاته مع الأعضاء الآخرين في مجتمعه الخاص<sup>4</sup>.

ما ميّز ملكية الأرض قبل الاستعمار ذاك التفصيل في طريقة حيازتها واستغلالها، والوراثة، فقد كان نظاماً دقيقاً لدى القبائل الزراعية في كينيا، وشمل ثمانية أنواع لحيازة الأراضي: 1- مويني نغوندو Mwene ng'undo أو جيثاكا githaka، المالك الفردي

<sup>1</sup>Jomo Kenyatta, **Op.Cit.** p19.

<sup>2</sup> Ibid, p21.

<sup>3</sup> Ibid.

<sup>4</sup> R. M. A. van Zwanenberg, Anne King, **An Economic History of Kenya and Uganda 1800-1970**, 1<sup>st</sup>, MACMILLAN PRESS LTD, 1975, p25

للأرض الذي حصل عليها إما عن طريق الشراء أو الميراث أو عن طريق الحصول على حقوق الصيد الأولى<sup>1</sup>.

2- موراماتي Moramati وهو الوصي على الأعضاء الأصغر سنًا في مجموعة عائلته بعد وفاة المالك الأصلي للأرض.

3- موهوي Mohoi هو الشخص الذي يكتسب حقوق الزراعة فقط في أراضي رجل آخر أو وحدة عائلية، على أساس ودي دون أي مدفوعات مقابل استخدام الأرض.

4- موكياروا Mociarwa رجل تم تبنيه في عائلة عشيرة غير عشيرته عن طريق احتفال ديني خاص.

5- جيثاكا كيا نغواتانيرو Githaka kia ngwataniro الأرض التي تملكها عائلتان فرديتان كملكية مشتركة (كانت هذه الممارسة نادرة).

6- موثوني Mothoni قرابة الزوج من الدرجة الأولى، الذي يكتسب حقوق الزراعة أو البناء أو كليهما.

7- المثامي Mothami، الرجل الذي يكتسب حقوق الزراعة والبناء على جيثاكا لرجل أو عشيرة أخرى.

8- بوروري وا كيكويو Borori wa Kikuyu هو إقليم كيكويو، ويشير هذا المصطلح إلى الوحدة السياسية لجميع الأراضي داخل الحدود القبلية<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup> يقصد بحقوق الصيد الأولى، كان الأفراد عادةً أحرارًا في زراعة أرض جديدة في أي منطقة طالما أنها لم تكن قيد الاستخدام من قبل شخص آخر، أو لم يتم تعريفها على أنها أرض رونو runo مملوكة لشخص آخر. بموجب حقوق رونو runo، يقدم الفرد مطالبة أولية على قطعة أرض عن طريق وضع الحجارة، أو زراعة الأشجار على طول حدودها وتباركها بالاعسل في حفل يشرف عليه شيوخ العشيرة. ثم يُطلب من الشخص أن يستخدم الأرض على الفور للتحقق من صحة مطالبته. انظر: Angelique Haugerud, " **Land Tenure and Agrarian Change in Kenya**", Journal of the International African Institute, Vol. 59, No. 1, Cambridge University Press on behalf of the International African Institute , 1989, p74.

<sup>2</sup> Jomo Kenyatta, **Op.Cit**, P22.

هذا النوع الأخير من حيازة الأرض أو ملكيتها، حول الوحدة السياسية لاراضي القبيلة، قد يكون أن الامبرياليين استمدوا منه حجتهم حول ملكية الارض في كينيا على أن الملكية القبلية أو الجماعية للأرض، مع إهمال الأنواع الأخرى التي تُفصل ملكية الأرض.

وهذا ما يقوله جومو كينيايتا: "... لقد أسيء استخدام مصطلح "الملكية الجماعية أو القبلية للأرض" في وصف الأرض، كما لو أن كل فرد منها مملوك بشكل جماعي من قبل كل فرد من أفراد المجتمع، ودافع الكيكويو عن بلادهم بشكل جماعي، وعندما يتحدثون إلى شخص غريب كانوا يشيرون إلى البلد والأرض وكل شيء آخر بإسم "بلادنا"، بوروري ويتو borori wiito أو بوروري وا جيكويو borori wa Gikuyu (Kikuyu)، لإظهار الوحدة بين الناس، لكن بقيت الحقيقة أن كل شبر من إقليم كيكويو له مالكة، مع تحديد الحدود بشكل صحيح واحترام الجميع لجاره"<sup>1</sup>.

أما العلاقات بين السكان، لم يكن بإمكان أي شخص أن يجرؤ على الذهاب لزراعة أرض رجل آخر دون الحصول أولاً على الإذن من المالك أو الملاك الشرعيين، فالملكية الخاصة في المجتمع الكيني لا تعني بالضرورة الإستخدام الحصري للأرض من قبل المالك، فقد كان فخر الرجل هو امتلاك عقار وتمتعه بالسماح بالاستخدام الجماعي لهذه الممتلكات، هذا الإحساس بالضيافة الذي سهل الاستخدام الجماعي لكل شيء تقريباً<sup>2</sup>.

تفصيل ملكية الارض وزراعتها، قامت كل مجموعة عائلية بتثبيت جزء من الغابة واحتفظت بحقوقها الأولى في الزراعة والصيد فيها، في تلك الأيام كان الإدعاء بتطهير الغابة الأصلية هو المبدأ الأساسي للملكية المطلقة للأرض، بمعنى آخر، اكتسب الرجل

<sup>1</sup> Jomo Kenyatta, **Op.Cit**, P25.

<sup>2</sup> R. M. A. van Zwanenberg, Anne King, **Op,Cit**, p,p26,27. **See also:** Jomo Kenyatta, **Op,Cit**, p26.

الحق في امتلاك الأرض من خلال العمل الذي أنفقه في تطويرها، لهذا السبب كان من الضروري لجميع أفراد الأسرة توحيد الجهود من أجل إخلاء مساحة كافية من الأرض لاحتياجاتهم الحالية والمستقبلية، فالملكية الأولى للرجل صاحب الأرض الذي يتمتع بالملكية الخاصة، عند زواجه تصبح الملكية مشتركة<sup>1</sup>.

وبالنسبة لقطعة الأرض التي يمنحها الزوج لزوجته يطلق عليها إسم حديقة "موغوندا واكو mogonda wakwa"، وما تبقى من الأرض يطلق عليها أرضنا "جيثاكا جيتو githaka giito"، مع تعدد الزوجات سيكون لمالك الأرض أبناء من زوجاته، وعليه كل زوجة رفقة أبنائها ستقوم باستغلال الأرض التي منحها الزوج لها، ويطلقون مصطلح أرضنا على هذه الأرض، وعند وفاة الزوج يصبح المورماتي ( الإبن الأكبر من الزوجة الأولى) وصياً على أرض إخوته<sup>2</sup>، ومع مرور الزمن تكبر العشيرة نتيجة زواج الأولاد والأحفاد، ومنه تزداد احتياجاتهم للأرض، مما يدفعهم إلى شراء الأرض لتلبية حاجيات عائلاتهم<sup>3</sup>.

يمكن القول أن هذا النوع من ملكية الأرض، يتناقض مع مصطلح الملكية الجماعية أو القبلية للأرض، والملاحظ أن الملكية لم تكن للمجتمع بقدر ما كانت ملكية الأرض لصاحب العائلة ومؤسسها.

كان هذا بالنسبة لملكية الأرض، وقد شملت أيضاً تقاليد شراء الأراضي، التي أخذت تفاصيل وحالات أخرى متنوعة، فكما تم الإشارة إليه أن مالك الأرض له الحق في بيع الأرض، أو منحها لأي شخص لاستغلالها كيفما يشاء، بصفته مالكا للأرض، اما

---

<sup>1</sup> كان هناك تقليد لدى القبائل في كينيا حول ميراث المرأة للأرض، فهي لا ترث الأرض من أهلها أي من والدها وانما ترث زوجها، فالعنوسة في هذه المجتمعات منعدمة تقريبا، أي كل النساء تتزوج في سن صغيرة بالتالي تمتلك الأرض من خلال زواجهن، ويرثها أبناؤها في أرضها. انظر: Jomo Kenyatta, Op.Cit,p29، أيضا: R. M. A. van Zwabenberg, Anne King, Op.Cit, p27.

<sup>2</sup> Jomo Kenyatta, Op.Cit,p.30.

<sup>3</sup> Angelique Haugerud, Op.Cit, p74.

بعد وفاته تصبح الأرض ملكا لأولاده وزوجاته، وذلك عن طريق الوراثة، وتقسّم بالتساوي بينهم، حيث يحق لأي وارث التصرف في أرضه كيفما يشاء، بزراعتها أو بيعها، ولا يحق له البيع للغرباء بل تعرض أولا على أهله لشرائها منه.<sup>1</sup>

ما يبرز أهمية الأرض بالنسبة للقبائل الكينية وتنظيمها، إهتمامها بأفراد العشائر، وتدخل الشيوخ أحيانا لمنع بيع الأرض، في حالة ما إذا كان مالك الأرض سيئا لا يكثرث ولا يهتم بأولاده وأفراد عشيرته، هنا يتدخل الشيوخ كبار القبيلة لمنع البيع، لحثه على ترك الأرض لأولاده والإهتمام بهم - بالرغم من أن هذا النوع من الحالات كان نادرا-<sup>2</sup>.

لم يكن هناك أي قانون عرفي يمنح أي زعيم معين أو مجموعة من الزعماء أي سلطة على الأراضي بخلاف أراضي مجموعات أسرهم، لا يمكن للزعيم أن يمنح حقوق الزراعة أو البناء إلا للموهوي أو المثامي على أرضه أو أرض مباري الخاصة به، ولكن في هذه الحالة لا يمكنه فعل ذلك إلا إذا كان موراماتي، وبخلاف ذلك، لم يكن لديه سلطة منح أو بيع أرض خارج حدود ممتلكاته الشخصية<sup>3</sup>

كان هناك أيضا أراضي الرعي والأماكن العامة، ومن المهم أن نذكر أنه في كل منطقة كانت توجد أراضي رعي حيث ترعى الماشية بشكل مشترك، بالإضافة الى مناطق الملح (مونيوي moony)، وينابيع معدنية (إيروري irori)، وكان الوصول إليها مجانياً لجميع الموجودين في المنطقة؛ بالإضافة إلى ذلك كانت هناك أماكن عامة (إينارو inaaro) مخصصة للإجتماعات والرقصات، وكذلك الطرق العامة والمسارات (نجيا سيا اجيندا njera cia agenda)، وأيضا البساتين المقدسة، حيث قُدِّمت الأضاحي الوطنية إلى (نغاي Ngai) - نغاي هو الإله لقبائل كيكويو -<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> Jomo Kenyatta, **Op.Cit**,p31..

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Ibid, p32.

<sup>4</sup> Ibid, p36.

أما في حالة ما تم الإتفاق الرسمي بين المالك الأصلي للأرض والمشتري، فإن أهم جانب وعامل حاسم فيما يتعلق بملكية الأرض هو حفل ترسيم الحدود، وتم تنفيذ ذلك فقط عندما تم البيع المطلق للأرض، وعندما يدفع المشتري أو يوافق على دفع عدد الأغنام والماعز المطلوب كثمن للأرض، ويُبرم الطرفان إتفاقية في شكل إحتفال، وذلك بحضور كبار شيوخ المنطقة الذين عملوا كشهود على البيع، وتُرسَم الحدود بين الأراضي بزرع الأشجار والزنابق (ماتوكا matooka) كعلامة حد دائمة<sup>1</sup>.

يمكن القول أن ملكية الأرض لدى القبائل الكينية قبل الاستعمار، كانت لها قواعد تحكم أشكال ملكية الأرض، التي ارتبطت عادةً بالقرابة الوثيقة للمؤسس الذي طالب أولاً بالمساحة للزراعة، وأيضاً توزيع الأرض على الزوجات والأبناء والبنات، بالإضافة إلى توزيعها على الأصدقاء والأجانب الذين يرغبون في زراعة قطعة أرض لفترة محدودة؛ كذلك بيع شراء الأراضي، ترسيم حدودها وفق إحتفال خاص<sup>2</sup>.

وعلى عكس الأوروبيين، فإن رابطة القرابة الإفريقية قوية جداً لدرجة أن جميع أبناء وأحفاد الرجل، بما في ذلك أحفاد الأحفاد، يعتبرون بمثابة مجموعة عائلية، وبالتالي يجب أن يلتزموا ببعضهم البعض<sup>3</sup>.

إن هذا التفصيل و التعقيد حول ملكية الأرض لدى القبائل الكينية، ما هو إلا دليل على أهمية الأرض وقداستها ومنزلتها لديهم، بدأً بالمالك الأول للأرض، وعائلته، وصولاً إلى عشيرته والقبيلة، ولا يُعقل أن تكون الأراضي دون مالك لها، أو ملكاً للقبيلة ملكية جماعية، كما روج لها الاستعمار.

<sup>1</sup> Jomo Kenyatta, **Op.Cit**, p39. See also: S.H. Fazan, **Op.Cit**, p182.

<sup>2</sup> R. M. A. van Zwanenberg, Anne King, **Op.Cit**, p49.

<sup>3</sup> Jomo Kenyatta, **Op.Cit**, p31.



## 2.1 ملكية الارض بعد الاستعمار 1890-1963م:

منذ بداية الإستعمار البريطاني لكينيا، كانت الأهمية الأولى فرض السيطرة على الأراضي الخصبة وأجودها، وقد ساعد معرفتهم بطبيعة ملكية الأرض عند الأفارقة إلى استحداثهم طريقة جديدة تمثلت في قوانين ملكية الأرض، أو ما يُعرف أيضا بحيازة الأراضي، وذلك ضمن قوانين أراضي التاج، حيث أدت هذه السياسة إلى ظهور ما يسمى بالمرتفعات البيضاء<sup>1</sup> في كينيا.

وفي الحقبة الاستعمارية، تم استبدال النظام التقليدي لملكية الارض بنظام استعماري حديث، مما كان له آثار سلبية على أمن أراضي وإنتاج الغذاء.

بدءًا بعام 1895، الذي أعلن كينيا محمية بريطانية، بدأ تفعيل سلسلة من الإصلاحات المتعلقة بملكية الأراضي، والتي حلت محل نظام الملكية المجتمعية السابق، وكان تأثير هذه الإصلاحات هو إتاحة مساحات كبيرة من الأراضي للمستوطنين الأوروبيين في كينيا، في حين تم نقل الكينيين الأصليين من أراضيهم وإعادة توطينهم في "المحميات"<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup> المرتفعات البيضاء **The White Highlands** : مصطلح "المرتفعات البيضاء" مشتق من السياسة الرسمية البريطانية، التي تقضي بحجز بعض الأراضي الزراعية في كينيا للمستوطنين من أصل أوروبي على ارتفاع 1500م، أخذَ المصطلح يأخذ معنى خاصاً، بعد أن كان المصطلح يعني المناطق المناسبة مناخياً للأوروبيين، أصبح مع فوانين الأراضي والسياسة الإستعمارية يعني الأراضي التي يمتلكها الأوروبيون. أنظر: W. T. W. Morgan, "The 'White Highlands' of Kenya", **The Geographical Journal**, The Royal Geographical Society (with the Institute of British Geographers), Vol. 129, No. 2, Jun., 1963, p,p,140,141. أنظر أيضاً: الملحق رقم 06 ص 285 .

<sup>2</sup> Nkechis S. Owoo, Louis Boakye-Yiadom, "The Gender Dimension Of The Effects Of Land Tenure Security On Agricultural Productivity: Some Evidence From Two Districts In Kenya", **Journal of International Development**, N 27, 2015, p919.

صدر أول نظام أو لوائح للأراضي في كينيا يسمح للأوروبيين بإصدار شهادة أرض قابلة للتجديد لمدة واحد وعشرين عامًا في عام 1897<sup>1</sup>، ولكن لم يحدث سوى القليل من نقل ملكية الأرض حتى بعد بناء سكة حديد أوغندا، التي وصلت إلى نيروبي في عام 1899 وبحيرة فيكتوريا في عام 1901م، ومع تزايد نفقات سكة الحديد كان الهدف هو تشجيع استيطان البيض والتجار الأوروبيين في هذه المناطق؛ وفي نفس السياق يذكر هاري جنستون<sup>2</sup> "... لدينا هنا منطقة (بعد بناء سكة حديد أوغندا) مناسبة بشكل مثير للإعجاب لبلد الرجل الأبيض، ويمكنني أن أقول هذا دون ظلم لأي عرق أصلي أي الاهالي..."<sup>3</sup>.

وبعد 05 سنوات أي عام 1902م حُوِّلَ للمندوب السامي في محمية كينيا نقل ملكية أراضي التاج لمن يشاء، ولم يلبث أن سمح أول قانون لأراضي التاج للسلطة الإستعمارية بإصدار عقود إيجار للأراضي للمستوطنين لمدة 99 عامًا، وتصل مساحة الأرض ما يربو عن 400 هكتار، ومع انتهاء المدة تعود الأرض إلى الحكومة دون تعويض<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>R. M. A. van Zwanenberg, Anne King, **Op.Cit**, p34.

<sup>2</sup> السير هاري هاميلتون جونستون **Sir Harry Hamilton Johnston (1858 - 1927)**: مستكشف بريطاني، عالم نبات، عالم حيوان، ومسؤول استعماري. سافر على نطاق واسع في أفريقيا وتحدث العديد من اللغات الأفريقية، وكان منخرطاً بشكل وثيق في القرن التاسع عشر التدافع إلى أفريقيا. نشر 40 كتاباً عن مواضيع أفريقية، قام رحلة استكشافية إلى جبل كليمنجارو في شرق أفريقيا، حصل على امتياز أرض من خلال اتفاقته مع السكان الأصليين، ساعد في رسم الحدود بين الأراضي البريطانية والألمانية في تلك المنطقة. انضم إلى الخدمة القنصلية في عام 1885، وأمضى ثلاث سنوات في إدارة محمية بريطانية في شرق نيجيريا بين عامي 1888 و1891 كان له تأثير كبير على السياسة البريطانية في أفريقيا وحصل على المعاهدات التي أسست عليها المملكة المتحدة مطالباتها في نياسالاند وروديسيا الشمالية وعمل لمدة عامين قنصلاً عامًا في تونس ثم أصبح مفوضًا خاصًا في أوغندا (1901-1899). ومن عام 1891 إلى عام 1895 شغل منصب أول قنصل عام ومفوض بريطاني في نياسالاند (ملاوي حاليًا). أنظر: **James A. Casada, Sir Harry Hamilton Johnston a Bio-Bibliographical Study**, Basel Africa Bibliography, vol. 18, 1977, p-p, 13-25.

<sup>3</sup> W. T. W. Morgan, **Op.Cit**, p 140.

<sup>4</sup> راشد البراوي، مرجع سابق، ص 29

إن تخصيص منطقة محددة حصرياً لمزارع المستوطنين الأوروبيين، والتي كانت حجر الأساس لإستيطان البيض في كينيا، كان دائماً موضوعاً مثيراً للجدل، حيث سارت المرتفعات البيضاء وهيمنة البيض في المجال السياسي جنباً إلى جنب في تاريخ مستعمرة كينيا لدرجة أنه تم اعتبارهما قضية واحدة.

بحلول عام 1908، صدر إعلان اللورد إلجين وزيراً للدولة للمستعمرات - الذي صدر لأول مرة في عام 1906 وتم تأكيده في عام 1908 - بأن: "الأراضي الواقعة خارج الحدود البلدية، والواقعة تقريباً بين كيو وفورت تيرنان، يجب أن تُمنح فقط للمستوطنين الأوروبيين"؛ وبهذا الاعلان أصبح نمو الاستيطان البريطاني صغيراً ولكنه قوي بشكل واضح، وعلى الرغم من أن إجمالي عدد الأوروبيين في كينيا بأكملها في ذلك التاريخ، بما في ذلك المسؤولون والمبشرون والتجار والمستوطنون، بالكاد تجاوز 1.3000<sup>1</sup>

بموجب هذا القانون بدأ تزايد قدوم المستوطنين، وأهمها بين سنتي 1911-1913 خاصة عندما تم مسح مزارع ليمورو Limuru وتأجيرها<sup>2</sup>، ومع هذه الزيادة في عدد المستوطنين صدر قانون آخر لأراضي التاج سنة 1915م وأهم ما جاء فيه:

1-الأراضي المؤجرة وفق قانون أراضي التاج 1902م يتم تمديد عقود ايجارها إلى 99 سنة.

2- تُفرض الحكومة ريعاً سنوياً تجري مراجعته كل 30 عاماً.

3- منع تأجير الأرض أو تقسيمها دون موافقة الحاكم.

4- فرض القانون شروطاً لاستثمار الأرض وتشجيع هذه العملية.<sup>3</sup>

ساهم هذا القانون في زيادة سيطرة المستوطنين على الأراضي في محمية شرق إفريقيا البريطانية ( كينيا)، والمُلاحَظ للقانون، فإن بُؤدّه ما هي إلا تَمَلِيكٌ حر للأراضي

<sup>1</sup> S.H. Fazan, Op.Cit, p194.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> راشد البراوي، مرجع سابق، ص،ص 26، 27.

للمستوطنين، دون مراعاة واهتمام للأهالي وأحقية ملكيتهم لأراضيهم وفق العادات والتقاليد الإفريقية، ليس هذا فحسب بل أدى إلى تهجيرهم من الأراضي الخصبة إلى أراضي متاخمة للغابات، وهذا على حساب العديد من القبائل الكينية التي كانت تقطن هذه المرتفعات منها: قبيلة الكيكويو، الماساي، الناندي، ندوروبو....؛ بالإضافة الى عدم تحديد أو ترسيم للحدود بالنسبة للمرتفعات البيضاء، بل تركت مفتوحة كلما تزايد عدد المستوطنين أو مطالبهم لمزيد من الأراضي، يتم نقل الملكية لهم دون مراعاة للسكان الأصليين، أيضا لا يمكن شراء الأراضي فيها لغير الأوروبيين، بذلك أصبح السكان الأصليون دون أراضي خصبة، بعدما كانوا أصحاب الأرض.

واصلت الإدارة الاستعمارية في نقل ملكية الأراضي بنفس النهج، وهذه المرة كان بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، بالتحديد سنة 1919م مَنَحَ مخطط توطين الجنود السابقين الأوروبيين، ما يزيد عن 800000 هكتار صالحة للاستيطان والزراعة<sup>1</sup>، التي امتدت إلى ما هو أبعد من حدود كيو Kiu وفورت تيرنر Fort Ternan وإلى المناطق البعيدة عن السكك الحديدية، مثل يوزين جيشو Uasin Gishu وترانس نزويا-Trans Nzoia؛ وبحلول عام 1922 أفادت إدارة الأراضي أن أراضي التاج المتبقية المتاحة للانتقال لم تحد متاحة تقريبا.<sup>2</sup>

لقد واصلت عملية الاستيطان مصادرة الأراضي في كينيا طيلة هذه السنوات الأولى من إعلان الحماية، بموجب مرسوم مجلس ضم كينيا لعام 1920، تم إعلان تحوُّل محمية شرق افريقيا البريطانية British East Africa Protectorate إلى مستعمرة التاج باسم مستعمرة كينيا colony of kenya ، وتم تحديد النمط والسياسة المستقبلية لتنمية كينيا بتطوير الأراضي المخصصة للاستيطان الأوروبي<sup>3</sup>، نتيجة لهذه السياسة اصبح

<sup>1</sup> زاهر رياض، استعمار افريقيا، الدار القومية للباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1965 ، ص260

<sup>2</sup>W. T. W. Morgan, **Op.Cit**, p 141.

<sup>3</sup> S.H. Fazan, **Op.Cit**, p195.

الملايين من الكينيين يعيشون في مساحات صغيرة، لم يكن أمامهم خيار آخر سوى العيش في المعازل أو العمل في أرض المُستوطنين البيض.<sup>1</sup>

أدى نقل ملكية الأرض إلى انتشار المعازل الكينية التي أنتجت الإدارة الإستعمارية البريطانية، وأصبحت موطنا أو مجموعة من المواطنين لكل قبيلة، فالكيكويو مثلا كان لهم أربعة معازل يطل عليها جبل كينيا، كذلك قبيلة الناندي، والكافيروندو، الميرو، والليو؛ كما أدى إغتصاب الأرض إلى تكديس الإفريقيين في هذه المعازل، وارتفاع نسبة السكان، فعلى سبيل المثال معازل الكيكويو والكافيروندو تَجَمَّعَ فيها نصف مجموع السكان الكينيين في مساحة لا تتعدى 04 % من المساحة الإجمالية لكينيا، وفي نفس الوقت إزداد استنزاف خصوبة التربة نتيجة كثرة استعمالها.<sup>2</sup>

نتيجة تدمير الأهالي من السياسة الإستعمارية البريطانية في مستعمرة كينيا، خاصة في نقل ملكية الأرض، قامت السلطات الإستعمارية بإرسال لجان ملكية للتحقيق في مشكال المستعمرة في جميع المجالات ومنها الأراضي الزراعية، لذلك أصبحت كينيا تعرف بأرض اللجان الملكية.<sup>3</sup>

### • اللجان الملكية:

قامت بريطانيا منذ بدأ استعمارها كينيا تحويل مشكلة الارض فيها الى قضية اسلحتها الاوراق، وميدانها قاعات التحقيق، واطرافها اللجان الملكية والاهالي الكينيون، اما نتائجها مزيد من القرارات، اما جوهر المشكلة بقي على حاله من خلال استنزاف المزيد من الاراضي لصالح المستوطنين على حساب السكان الاصليين.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> راشد البراوي، مرجع سابق، ص 29.

<sup>2</sup> عبد العزيز كامل، مرجع سابق، ص 53.

<sup>3</sup> نفسه، ص 56.

<sup>4</sup> نفسه.

تواصل قلق الكينيين على مدار العشرين سنة الأولى من الإستعمار البريطاني، حول ملكية الأراضي، لكن في عام 1923 جاء تقرير ديفونشاير Devonshire أو ما يعرف أيضا بوثيقة ديفونشاير البيضاء Devonshire White Paper، والتي صدرت من دوق ديفونشاير، ووزير المستعمرات فيكتور كافنديش Victor Cavendish ، مصرحا بما يتعلق بأوضاع المستوطنين والسكان الأصليين في مستعمرة كينيا وشرق إفريقيا: ".... في المقام الأول، كينيا هي أرض إفريقية، ومصالح السكان الأصليين يجب أن تكون ذات أهمية بالغة، وإذا تعارضت المصالح مع مصالح المستوطنين والمهاجرين ( الآسيويين، العرب)، فيجب أن تُسود مصالح الاولى".<sup>1</sup>

لاقى هذا الإعلان إنتقادا ورفضاً من طرف المستوطنين، نظرا لوكنه يهدد مصالحهم، والملاحظ جيدا لهذا الإعلان قد يرى فيه إعترافا بأحقية الأهالي الأفارقة لممتلكاتهم، غير أن الإعلان كان الهدف منه منع التحرك نحو الحكم الذاتي الذي دعا إليه المستوطنون؛ وعلى الرغم من أن الوثيقة لم يكن لها تأثير يذكر على رفاة الأفارقة الأصليين، إلا أنها شكلت سابقة لحل النزاعات المستقبلية بين المجموعات العرقية المختلفة التي تعيش في المستعمرة.

بعد هذا الاعلان بدأت تتوالى اللجان الملكية لتقديم تقارير حول المستعمرات، ومن أبرزها، لجنة هيلتون-يونغ Hilton-Young تم تعيينها في نوفمبر 1927، وكانت إختصاصاتها تقديم توصيات بشأن ما إذا كان من الممكن تأمين تعاون أكثر فعالية بين مختلف الحكومات في وسط وشرق أفريقيا، و النظر في الأقاليم التي يمكن ضمها الآن أو في وقت ما في المستقبل، بالإضافة إلى اقتراح كيف يمكن تطبيق السياسة المزدوجة للتنمية التكميلية للمجتمعات الأصلية وغير الأصلية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Chatham House, "The Hilton-Young and Wilson Reports on East Africa", Royal Institute of International Affairs, Vol 6, No 10, Nov, 21, 1929, p270. See also: W. T. W. Morgan, Op.Cit, p141.

<sup>2</sup> Chatham House, "The Hilton-Young and Wilson Reports on East Africa", Op.Cit, p 267.

في الواقع، فقد اعتبروا أن الحاجة الرئيسية في شرق إفريقيا اليوم هي وُجوب تطبيق "سياسة محلية" في جميع أنحاء المناطق ككل، بشكل مستمر ودون تردد، والتي تتكيف مع الظروف المتباينة للقبائل المختلفة، ويتناول التقرير مسألة المسؤوليات الإمبراطورية التي تعني ضمناً أن مصالح السكان الأصليين يجب أن تكون الإعتبار الحاسم في صياغة السياسة وفي إدارة تلك المناطق.<sup>1</sup>

جاء في التقرير فيما يخص الأراضي جملة من الاقتراحات، من خلال مراعاة مصالح الأهالي الأصليين، وعدم معاملتهم كتابعين للمستوطنين وخدمة مصالحهم، وأنه قبل السماح بأي نقل لملكية الأراضي إلى غير السكان الأصليين، يجب أن يكون لدى الحكومة فكرة واضحة عن الحد الأدنى من احتياجات مناطق السكان الأصليين؛ كما رأت اللجنة أنه ينبغي للحكومة أن تتدخل بشكل أكثر فعالية في سياسة الاستيطان برُمَّتها، وينبغي لها أيضاً أن تكون لديها سياسة إقتصادية محلية، بهدف تطوير جميع الإمكانيات الإقتصادية للبلاد.<sup>2</sup>

نُشر تقرير اللجنة سنة 1929م، وصدر قانون 1930م، وذلك بعد إرسال اللجنة تقريرها كاملاً، غير أن القانون لم يحمل في طياته ما اقترحتة اللجنة، أما ما جاء في القانون إنشاء هيئة وصاية على أراضي الأهالي الأصليين<sup>3</sup>، الذي ينص على إنشاء مجلس صندوق إئتمان أراضي السكان الأصليين، وعدد من المجالس المحلية لإدارة المحميات، وتم التعبير عن أن الأراضي الموجودة في المحميات مخصصة للقبائل الأفريقية إلى الأبد، كما وضع شرط لمنح عقود الإيجار (لا تتجاوز 33 عاماً) لكل من الأفارقة وغير الأفارقة طالما لم يعترض أي عضو في مجلس الإدارة الأفريقي أو المجلس

<sup>1</sup> Chatham House, **Op.Cit**, p267.

<sup>2</sup> Ibid, p,p 270,271.

<sup>3</sup> راشد البراوي، مرجع سابق، ص 39.

الأهلي المحلي، وإذا كان هناك مثل هذا الاعتراض، فإن عقد الإيجار يتطلب موافقة وزير الخارجية،<sup>1</sup> يمكن القول أنّ هذا قد ساهم أيضا في المحافظة على مصالح المستوطنين.

توالت اللجان الملكية على كينيا لدراسة الأوضاع، غير أنّ عملها الأول كان حول مشكلة الأراضي، هذه المرة أرسلت لجنة ملكية لشرق إفريقيا من طرف فيليب كونليف ليستر<sup>2</sup> Philip Cunliffe-Lister، الذي تم تعيينه وزيرا للدولة لشؤون المستعمرات في أكتوبر 1931، برئاسة موريس كارتر Morris Carter<sup>3</sup> في افريل 1932م للنظر في مشاكل الأراضي في كينيا وتقديم تقرير عنها<sup>4</sup>، والنظر في الإحتياجات الحالية والمستقبلية للسكان الأفارقة فيما يتعلق بالأرض، وتحديد ما إذا كان ينبغي الإحتفاظ بالأرض على أساس الحياة القبلية أو الفردية، وكذلك النظر في المطالبات الأفريقية بالأراضي التي لم يتم التصرف فيها بعد، والتوصية بالتسوية الملائمة لهذه المطالبات؛ بالافاضة الى دراسة

<sup>1</sup> Simon Coldha, "Colonial Policy And The Highlands Of Kenya, 1934-1944", Journal of African Law, School of Oriental and African Studies, Vol. 23, No. 1, Spring, 1979, p 68.

<sup>2</sup> فيليب كونليف ليستر Philip Cunliffe-Lister (1884 - 1972) : سياسي بريطاني بارز من حزب المحافظين منذ العشرينيات وحتى الخمسينيات. في عام 1931، تم استبدال كونليف ليستر في مجلس التجارة وأصبح وزير الدولة للمستعمرات، حتى 1935م، ثم بعدها أصبح كونليف ليستر وزيرا للدولة لشؤون الطيران عام 1935، وتولى المنصب الاستراتيجي لوزير الدولة لشؤون الطيران المسؤول عن الدفاعات الجوية البريطانية في الفترة التي سبقت الحرب، عندما شكل ونستون تشرشل حكومته في زمن السلم في عام 1951، عين سوينتون مستشارا لدوقية لانكستر ووزيرا للمواد الحربية بعد عام. بصفته نائب رئيس مجلس اللوردات، شغل سوينتون أيضا منصب وزير الدولة لعلاقات الكومنولث لمدة ثلاث سنوات. عندما تقاعد تشرشل في عام 1955، أصر سوينتون على التقاعد أيضا تقاعد من السياسة عام 1955م. انظر: Dudley Docker, The Life and Time of a Trade Warrior, Cambridge University Press, London, 1984, p-p, 204-208.

<sup>3</sup> موريس كارتر Morris Carter (1873-1960): ولد كارتر في كانتربري عام 1873، وقاده تعليمه في أكسفورد إلى العمل في الخدمة العامة. شغل كارتر منصب أمين سجل محمية كينيا عام 1902، وتولى مناصب قضائية في كل من المحكمة العليا لمحمية أوغندا ومحكمة الاستئناف لشرق إفريقيا. بحلول عام 1920، كان قد شغل منصب رئيس قضاة محمية أوغندا، والقائم بأعمال حاكم أوغندا، ورئيس قضاة إقليم تنجانيقا، ورئيس محكمة الاستئناف لشرق إفريقيا، عرف بمحاولاته في فصل الأراضي بشرق إفريقيا لصالح المستوطنين. انظر: Michael S. Coray, "The Kenya Land Commission and the Kikuyu of Kiambu", Agricultural History, Agricultural History Society, Vol, 52, No. 1, Jan, 1978, p,p180,181.

<sup>4</sup> Ibid, p181.



المادة 86 من قانون أراضي التاج لتحديد طريقة أكثر فعالية للتعامل مع الحقوق الأفريقية في الأراضي المنقولة، أو الأراضي التي قد يتم نقلها في المستقبل؛ وتحديد المنطقة المعروفة بالمرتفعات البيضاء، وأنهت اللجنة عملها بتقديم تقريرها في سبتمبر 1933م، غير أن التقرير جاء مُخالفا لتوقعات الأهالي الكينيين.<sup>1</sup>

لم يتم الإقرار رسميًا بسياسة إستبعاد أصحاب الحقوق من الأفارقة في المرتفعات إلا في هذا التقرير، وأهم ما جاء في التقرير:

- توقيع حدود المرتفعات البيضاء على خريطة رسمية، والإعتراف بحق الأوروبيين بها، أما المساحة التي أوصت بها تصل تقريبا 04 ملايين هكتار، كما أوصت بتحديد المعازل الإفريقية، مع إعطاء ضمان عدم تعدي الكينيين على أراضي المستوطنين.<sup>2</sup>

- تخصيص حوالي 390000 هكتار للقبائل الكينية، وكذلك 241000 هكتار للإستتجار، وكان هذا التخصيص لتطهير الأراضي من ذبابة التسي تسي.<sup>3</sup>

يمكن القول أن ما جاء في تقرير لجنة كارتر، حدد لأول مرة الحدود النهائية للمرتفعات البيضاء، ما يعني أنها أصبحت مخصصة للمستوطنين البيض دون غيرهم، إضافة إلى تلك الأراضي الممنوحة للقبائل الكينية أو الممنوحة للإستتجار، فهو منح مؤقت فقط لتطهير الأراضي من ذبابة التسي تسي التي تسبب مرض النوم، ورغم ما جاء في تقرير اللجنة ودعم السلطات الإستعمارية لها إلا أنها لاقت أيضًا تدمرا من طرف الكينيين، والمستوطنين على حد سواء.

<sup>1</sup>Michael S. Coray, **Op.Cit**, p184.

<sup>2</sup> عبد العزيز كامل، مرجع سابق، ص66.

<sup>3</sup> راشد البراوي، مرجع سابق، ص43.

بحلول عام 1939، يمكن تصنيف جميع الأراضي في كينيا على النحو التالي: المحميات الأصلية Native Reserves، حيث تتمتع قبائل معينة بحقوق حصرية؛ المرتفعات The Highlands التي يحميها ويسيطر عليها مجلس المرتفعات للإستخدام الحصري للأوروبيين؛ والحدود الشمالية ومنطقة توركانا<sup>1</sup>. وبقيت مشكلة الأرض في كينيا على مدار السنوات، وتحول الكينيون بعد السياسة الإستعمارية تجاه الأراضي والقوانين الصادرة، واضعي اليد أي عاملين في أراضي المستوطنين.

صدرت العديد من القوانين ضد الكينيين، خاصة حول نقل الأراضي وملكيته، وأمام مطالبهم المتكررة بإسرتجاع أراضيهم والحصول على أراضي جديدة، وتعنت الإدارة الإستعمارية للمطالب أدى إلى قيام ثورة الماوماو<sup>2</sup>، ما جعل السلطات الإستعمارية البريطانية تحاول قمع هذه الثورة والمطالب السياسية والإقتصادية للكينيين، من خلال محاولة تحسين ظروفهم في المحميات من خلال إصلاح نظام حيازة الأراضي وإدخال نظام حيازة فردي<sup>3</sup>.

إقترح الحاكم العام السابق لكينيا فيليب ميتشل عام 1952م في وقت إندلاع ثورة الماو ماو، إرسال لجنة سُمِّيَتْ لجنة داو أو كما تسمى رسمياً باللجنة الملكية لشرق إفريقيا 1952-1955، وذلك من أجل تحسين مستوى المعيشة، وتقديم مقترحات لرفع المستوى الزراعي، إضافة إلى تطوير نظام ملكية الأراضي القبلية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> R. M. A. van Zwaneberg, Anne King, **Op.Cit**, p34.

<sup>2</sup> ثورة الماو ماو Mau Mau (1952-1956): انتفاضة وثوراة قامت في كينيا سنة 1952م ضد السابسة الإستعمارية البريطانية، كانت بدايتها من قبيلة الكيكيو، واتسع انتشارها بإنضمام العديد من القبائل الكينية، كما تعتبر من اهم الثورات في كينيا، واعتمد على حرب العصابات، قابلت بريطانيا هذه الثورة بقمع ووحشية واعتقال اغلب القادة السياسيين وعلى رأسهم جومو كينياتا، ورغم نهايتها في 1956م الا انها استمرت تقريبا حتى 1960م، اما بالنسبة لمعنى كلمة ماوماو، فتعددت الروايات حول معناها واغلبها تقول ان الكلمة لا أساس لها في اللغات المحلية ولا حتى في لغة الكيكويو. أنظر: راشد الدراوي، مرجع سابق، ص-ص، 92-97، أيضا: منصف بكاي، الحركة الوطنية.....، مرجع سابق، ص 141.

<sup>3</sup> Nkechis S. Owoo, Louis Boakye-Yiadom, **Op.Cit**, p919.

<sup>4</sup> عبد العزيز كامل، مرجع سابق، ص،ص 71،72.

أصبح النظام أقل صرامة من خلال تجميع المحميات في تسع "وحدات أراضي أصلية" Native Land Units، بعضها يحتوي على أكثر من قبيلة واحدة، وتم إنشاء مناطق الإستتجار الأصلية دون التحفظ على أي قبيلة أو قبائل معينة، وعلقت اللجنة الملكية لشرق أفريقيا في عامي 1953-1955 قائلة: "إن النهج على أساس قبلي في التعامل مع مسائل حيازة الأراضي واستخدام الأراضي لا يتوافق مع تطور الإقتصاد الحديث، وهذا ينطبق أيضًا على النهج العنصري البحت في مسألة المرتفعات.<sup>1</sup>

كانت توصيات اللجنة في جميع المجالات، خاصة ما يتعلق بالأرض وتشجيع الملكية الفردية، إضافة إلى نبذ التفرقة العنصرية، والنظر إلى مشكلة الأرض على أساس الوحدة، وصالح الجماعة لا صالح طائفة خاصة من المجتمع، غير أنها قوبلت برفض حكومات المستعمرات البريطانية في شرق إفريقيا، ومنها حاكم كينيا.<sup>2</sup>

وأوصت اللجنة المعنية بحيازة الأراضي الإفريقية 1957-1958، بالإعتراف بالحقوق التي تصل إلى الملكية الكاملة بموجب القانون العرفي وترقى إلى التملك الحر، كما تم سن قانون تسجيل أراضي السكان الأصليين وقانون التحكم في الأراضي (أراضي السكان الأصليين) في وقت واحد في 28 جويلية 1959، ومنذ ذلك التاريخ فصاعدًا، أصبح من الممكن قانونًا لأي عضو من أي عرق شراء أو استتجار الأراضي في المناطق الإفريقية التي تم منح حق ملكيتها.<sup>3</sup>

وفي أعقاب مرسوم مجلس كينيا (الأراضي) لعام 1961، تم استبدال قانون مراقبة الأراضي (أراضي السكان الأصليين) لعام 1959 بلوائح مراقبة الأراضي (المناطق الخاصة) لعام 1961، والتي تتطابق أحكامها تقريبًا؛ مع استبدال مصطلح "الأراضي الأصلية" بمصطلح "المناطق الخاصة"، في حين تم دائمًا تجنب مصطلح "المرتفعات

<sup>1</sup> W. T. W. Morgan, *Op.Cit*, p 142.

<sup>2</sup> عبد العزيز كامل، مرجع سابق، ص-ص، 78-82.

<sup>3</sup> W. T. W. Morgan, *Op.Cit*, p143.

البيضاء" رسميًا؛ ولكن يمكن وصفها بـ "المناطق المحرومة"، وإذا أثبت الأفارقة حتى الآن عدم رغبتهم في بيع الأراضي لأشخاص من أعراق أو قبائل أخرى، فإن هذا لا ينطبق على الأوروبيين، ولا ينطبق ذلك على المشتريات الفردية، وأصبح يتم نقل الأراضي الأوروبية من قبل الأفارقة، ولكن بالإضافة إلى ذلك هناك خطتان حكوميتان لمساعدة هذه الاستيطان الأفريقي، واحدة لـ "المالكين المساعدين" والأخرى على نطاق "أصحاب الحيازات الصغيرة".<sup>1</sup>

يمكن القول ان هذه القوانين حول ملكية الارض تم من خلالها نقل الجزء الأكبر من الأراضي الممنوحة للاستيطان الأوروبي في مناطق المرتفعات في كينيا بموجب أحكام قانون عام 1902 وتتيحه عام 1915، وضع الإجراءات التي بموجبها تم نقل ملكية الأراضي في محمية شرق أفريقيا إلى المستوطنين الأوروبيين، ليصبح الأفارقة بعده ليس لديهم حق معترف به في الأراضي سواء غير المأهولة أو غير المزروعة.

## 2. الزراعة:

### 1.2 الزراعة الإفريقية المحلية:

كانت القبائل الكينية قبل الاستعمار البريطاني قبائل رعوية وزراعية، أي أنها عرفت الزراعة منذ قرون من الزمن، وبقدوم الإستعمار البريطاني وجد على سبيل المثال أحد أكبر القبائل الكينية، وهي قبيلة الكيكويو تمارس الزراعة على نطاق واسع، لكن بطرقها التقليدية المعتمدة على زراعة الكفاف.<sup>2</sup>

تعتبر الأرض هي الأساس التي يقوم عليه إقتصاد قبيلة الكيكويو والقبائل الكينية الزراعية الأخرى، وتعتبر المجموعة العائلية التي لديها أرض للزراعة وحدة إقتصادية ذاتية الدعم، حيث تعمل المجموعة بشكل متناغم بهدف تلبية احتياجاتهم الفورية، ومع الرغبة

<sup>1</sup> W. T. W. Morgan, *Op.Cit*, p,p 143,144.

<sup>2</sup> يقصد بزراعة الكفاف هي زراعة المحاصيل بمنتوج يكفي ويسد حاجيات الاسرة لموسم زراعي بمختلف الحبوب.

في تجميع الثروة على شكل أبقار وأغنام وماعز، ويتم الحصول عليها من خلال حرق الأرض، إلا في حالات قليلة خاصة بعد سياسة الإستعمار البريطاني حيث يتمكن بعض الناس من الحصول على المال بطرق أخرى غير بيع منتجاتهم.<sup>1</sup>

ويبدو أن السجلات المبكرة تشير إلى أن قبائل الكيكويو تفوقت على جميع القبائل الأخرى في تطوير زراعة أراضيهم، وفي وقت سابق أفاد لوغارد: "إن زراعة كيكويو واسعة النطاق بشكل مذهل، وفي الواقع يمكن القول أن البلاد بأكملها تخضع للحرق، والفاصوليا بمختلف أنواعها هي المادة الأساسية، والحبوب لا تُزرع إلا قليلاً نسبياً في الوقت الحاضر."، وأيضاً: "باستثناء البقع الصغيرة من العشب الممتاز، التي يتم الإحتفاظ بها لأغراض الرعي، وبعض المستنقعات الصغيرة، فإن كل قطعة أرض متاحة قيد الزراعة، كما يمكن وصف المنطقة بأنها حديقة واحدة واسعة".<sup>2</sup>

على صعيد آخر هناك أدلة على أن الزراعة في وقت ما كانت متطورة للغاية على طول الساحل من قبل المزارعين العرب، لكن مع إلغاء تجارة الرقيق أدى إلى تراجع الزراعة بشكل كبير فيه.<sup>3</sup>

تَوَقَّرت الأرض الزراعية في كينيا بمساحات شاسعة قبل الإستعمار البريطاني ومجيء المستوطنين، فكان نظام زراعة الأرض بالتناوب لأنه يمنح المزارع أو الفلاح فرصة الحصول على حقل جديد كل أربعة أو خمسة مواسم، وفي نفس الوقت ترك الحقل القديم بوراً، وبهذه الطريقة يستطيع الفلاح الحصول على محاصيل جيدة دون إستخدام السماد، لأن معظم الأراضي خصبة للغاية، وفي الحالات التي لا تتوفر فيها الأراضي،

<sup>1</sup> Jomo Kenyatta, **Op.Cit**, p, p55,56.

<sup>2</sup> Earl C. Case, "The Pastoral And Agricultural Industries Of Kenya Colony And Protectorate", **Economic Geography**, Vol. 6, No 3, Taylor & Francis, Ltd, Jul, 1930, p247.

<sup>3</sup> Ibid.

وخاصة بسبب نقل ملكية الأراضي، ويعتمد الناس بشكل كامل على تحويل أراضيهم مرارًا وتكرارًا لتجديدها.<sup>1</sup>

اختلفت كل مجموعة قبلية عن الأخرى في نوعية المحاصيل الزراعية، فلا يمكن ازدهار محاصيل إلا في تربة معينة وفي مناطق مختلفة، ومارست هذه القبائل زراعة المحاصيل الموسمية مثل الذرة، الفاصولياء بأنواعها، البطاطا الحلوة وغيرها من الخضروات؛ أما المحاصيل الدائمة مثل البطاطا، قصب السكر، الموز فقد كانت تنتج بكثرة في فورت هول ونيري.<sup>2</sup>

بخصوص كينيا، كانت بعض زراعة الكفاف قيد التقدم عندما ظهر البريطانيون لأول مرة، وتزايدت أهميتها بشكل كبير، وأهم المحاصيل الغذائية هي الذرة Maize والذرة الرفيعة sorghum والدخن millet، ولكن بعض العناصر الأخرى يتم إنتاجها على نطاق واسع للبيع أو الاستهلاك مثل القمح، التبغ، لحاء الشجر wattle bark، منتجات الألبان والخضروات.<sup>3</sup>

بصرف النظر عن المحاصيل المذكورة أعلاه، هناك ثلاثة أنواع من المحاصيل التي يتم زراعتها بالتناوب، وهي الدخن (مويري mwere)، والبازلاء (نجوغو Njogo)، ونجاهي njahe (نوع من الفاصوليا المغذية للغاية يستخدم في الغالب لتغذية النساء بعد الولادة)؛ ويُفصل فيها جومو كينياياتا بقوله: "...يتم زرع البازلاء ونجاهي خلال موسم الأمطار الغزيرة، والدخن خلال موسم الأمطار القصير، والسبب هو أنه إذا تمت زراعة النوعين الأولين خلال موسم الأمطار القصير، فستكون نتيجته الفشل، لأنهما محصولان بطيئان للغاية ويحتاجان إلى الكثير من الماء، الشيء نفسه بالنسبة للدخن، إذا تم زراعته

<sup>1</sup> Jomo Kenyatta, **Op.Cit**, p57.

<sup>2</sup> Ibid, p58.

<sup>3</sup> Garland G. Parker, "British Policy And Native Agriculture In Kenya And Uganda", **Agricultural History Society**, Vol 26, No 4, Oct., 1952, p128.

أثناء هطول الأمطار الغزيرة، لا يحمل سوى القليل جدًا من الحبوب أو لا يحمل أي حبوب على الإطلاق، من وجهة نظر علمية واقتصادية، تم الحصول عليها من سنوات من التجربة والخطأ، وتتم زراعة المحاصيل وإزالة الأعشاب الضارة من الحقائق وفقًا للتقويم الموسمي".<sup>1</sup>

يمكن القول أنّ المجتمعات القبلية الكينية عرفت الزراعة المتنوعة للمحاصيل والخضروات قبل الاستعمار، ولكن الإنتاج كان وفق ما تحتاجه الأسرة طيلة موسم زراعي أو ما يطلق عليها زراعة الكفاف، وغالبا إذا ما كان هناك فائض من المحاصيل فقد كان الفائض يتم مقايضته مع القبائل الرعوية مقابل الأغنام أو الماعز.

والإقتصاد الزراعي في شرق إفريقيا منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحكم الاستعماري لم يكن ثابتا، ولم يكن محددًا فقط بالظروف الطبيعية والعوامل الثقافية، بل لقد مر بتطور تم تحديده بشكل خاص من خلال وجود نظام حكم محلي جعل من الممكن إدخال التجارة لمسافات طويلة؛ ومن خلال سياسات الحكومة الإستعمارية لزراعة المحاصيل النقدية الحديثة.<sup>2</sup>

بالنسبة للكويو عرفت زيادة إنتاج أصناف جديدة من الذرة، التي كانت تحل محل الدخن باعتبارها الحبوب الرئيسية في جميع اقتصادها<sup>3</sup>، ولم يتم جمع بيانات دقيقة تشير إلى مدى الزراعة المحلية، ومع ذلك، فمن المعروف أنها كانت صغيرة قبل وصول المستوطنين البيض، إلا على طول الساحل، على الحدود الشرقية للمرتفعات، وضمن

<sup>1</sup> Jomo Kenyatta, **Op.Cit**, p,p 58,59.

<sup>2</sup> M. A. Ogutu, “ **The Evolution In The Agrarian Economy Of East Africa 1895-1960**”, **Journal of Eastern African Research & Development**, Gideon Were Publications, Vol 3, No 2, 1973, p167.

<sup>3</sup> A. Fiona D. MacKenzie, “**Betterment and the Gendered Politics of Maize Production, Murang'a District, Central Province, Kenya, 1880-1952**”, **Canadian Journal of African Studies / Revue Canadienne des Études Africaines**, Vol 33, No 1, 1999 , p65.

عدد قليل من المناطق المتفرقة الأخرى؛ وقبل إنشاء خط السكة الحديد بين كينيا وأوغندا، كانت هضبة ماو تحتوي على مساحات شاسعة؛ تشكل هذه الأراضي اليوم المنطقة الرئيسية لإنتاج الحبوب في كينيا.<sup>1</sup>

خلال السنوات الخمس الأولى للإستعمار البريطاني لكينيا، كان الإهتمام الأكبر يتمثل في إنشاء سكة حديد كينيا-أوغندا، أي أنّ في هذه الفترة لم يكن هناك إهتمام بالانتاج الزراعي ونوع المحاصيل.

فيما يخص الآلات الوسائل المعتدة في الزراعة القبلية المحلية، فلم يكن يمتلك السكان الأصليون سوى القليل من الآلات الزراعية، وفي معظم الحالات يتم حفر الأرض بشكل طفيف باستخدام المعازق أو العصي الحادة، وتزرع المحاصيل في تربة سيئة الإعداد أحياناً، حتى في فترة تشجيع المستوطنين للزراعة في المرتفعات البيضاء من طرف السلطات الاستعمارية وتوفيرها المعدات اللازمة للزراعة، حيث كانت نسبة استخدام المحاريث بنسبة ضئيلة، وشراء المحاريث يتم من قبل المجتمعات المحلية، ولكن نادراً ما يتم شراؤها من قبل الأفراد.<sup>2</sup>

شهد العقد الأول من القرن العشرين تشجيعاً من السلطات الاستعمارية البريطانية لاستيطان البيض، خاصة في المرتفعات البيضاء، وسرعان ما بدأت التنمية الزراعية في المزارع الأوروبية (المستوطنين) تعرف نمواً متسارعاً على حساب الزراعة المحلية.

بدأ استبدال المحاصيل التقليدية Traditional crops - الذرة الرفيعة Sorghums ، الدخن millets ، البازلاء peas ، الفاصوليا beans ، المحاصيل الجذرية beans ، الذرة السوداء black maize والصفراء yellow maize ، بأصناف أسرع نمواً، لكن تم إدخال عدد قليل من المحاصيل النقدية، ولا سيما بذور السمسم ، الفول السوداني، القطن وخضروات السوق الإنجليزية للبيع في نيروبي؛ وطوال هذا العقد، ظل الطلب على

<sup>1</sup> Earl C. Case, **Op.Cit**, p248.

<sup>2</sup> Ibid, p,p 248,249.



الفائض مرتفعاً وزادت المساحة المزروعة بشكل كبير، إلى حد كبير من خلال توسيع وقت عمل المرأة.<sup>1</sup>

ما تجدر الإشارة إليه، أنّ المرأة الكينية سواء قبل فترة الإستعمار وخلالها مارست أيضاً الزراعة والإهتمام بالارض، وأيضاً الحصاد.

كما سبق ذكره فإنّ الزراعة المحلية كانت تعتمد على إنتاج الكفاف فقط، ومع تشجيع الإدارة الإستعمارية المستوطنين في المرتفعات البيضاء على زراعة المحاصيل النقدية، ومن أهمها القطن، البن، الكاكاو، السيسال، أصبح المزارعون المنتجون من الإفريقيين في كينيا ينافسون المستوطنين بفعالية في إنتاج معظم المحاصيل النقدية وهي محاصيل التصدير، وذلك حتى عام 1914<sup>2</sup>، كما أن تأثير السياسة الاقتصادية الإستعمارية كان لا يزال محدوداً في تلك الفترة؛ لكن سرعان ما اكتشف المستوطنون وكبار المزارعين أنّ بإمكانهم الإشتراك بفعالية في إنتاج المحاصيل ذات العوائد النقدية إذا ما تحركوا من خلال الإدارة الاستعمارية للحد من دور المنتجين الإفريقيين وحصره في أضيق نطاق ممكن.<sup>3</sup>

ذهبت جميع الموارد المالية للحكومة الاستعمارية البريطانية تقريباً لدعم المزارعين الأوروبيين، بدلاً من مساعدة المزارعين الأفارقة على تطوير محاصيل التصدير، حتى عام 1940، ومع استثناءات قليلة فقط، كانت الخدمات الحكومية والقروض الخارجية موجهة نحو المستوطنين، ولم تكن هناك جهود منسقة لتشجيع الفلاحين الكينيين على زراعة المحاصيل النقدية للتصدير.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>Anne Thurston, **Smallholder Agriculture In Colonial Kenya: The Official Mind And The Swynnerton Plan**, Cambridge African Monographs, African Studies Centre, London, 1987, p,p4,5.

<sup>2</sup> أ. آدو بواهن، مرجع سابق، ص391

<sup>3</sup> نفسه.

<sup>4</sup> R. M. A. van Zwanenberg, Anne King, **Op.Cit**, p39.

كان هناك تمييز مستمر ضد الأفارقة الذين حاولوا زراعة المحاصيل النقدية، فقد مُنعوا من زراعة القهوة، والأمر نفسه ينطبق على نبات البيرثروم pyrethrum، كان على جميع المنتجين الحصول على ترخيص لزراعة هذين المحصولين، ورفضت الحكومة ببساطة منح تراخيص للمزارعين الأفارقة، أدى إلى جدل سياسي كبير حول هذا الرفض، وبالتالي، تم تقديم التراخيص في عام 1934 لعدد صغير جدًا من المزارعين في منطقتي Meru وكيسي Kisii.<sup>1</sup>

ولم تكن هناك أيضًا فرصة كبيرة للأفارقة لزراعة السيسال، الشاي، القمح أو السكر، فقد كانت محاصيل التصدير الوحيدة التي يمكن للمزارعين الأفارقة زراعتها بأي كمية هي القطن ولحاء الشجر (المستخدم في دباغة الجلود)، وقدم كلاهما عوائد نقدية منخفضة؛ أما بالنسبة للقطن فقد كان يتطلب عمالة كثيفة، مع تحقيقه أسعارًا منخفضة، وحتى في الثلاثينيات عندما إرتفعت الأسعار، لم يكن إنتاج القطن شائعًا في كينيا كما كان في أوغندا، وتمت زراعة أشجار السنط Wattle trees فقط، خاصة في المقاطعة الوسطى.<sup>2</sup>

حتى عام 1940، كانت سياسة الحكومة الإستعمارية تجاه المنتجين الأفارقة مبنية على ألا تكون هناك فرصة للمنافسة بين المنتجين الأفارقة والأوروبيين؛ وضرورة بذل الجهود لزيادة المحاصيل الغذائية، ورغم ذلك تمكن العديد من الأفارقة من إنتاج المحاصيل النقدية؛ منها قبيلتي ماشاكوس Machakos وكيبيسيجيس Kipsigis، وهي قبائل رعوية في الأصل<sup>3</sup>، كما أنه بحكم السياسة البريطانية في نزع ملكية الأرض ونقلها للمستوطنين، فقد اضطرت القبائل للرعوية منها هاتين القبيلتين إلى تغيير نشاطها

<sup>1</sup> R. M. A. van Zwanenberg, Anne King, *Op.Cit*, p40.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Ibid, p,p40,41.

الإقتصادي من الرعي إلى الزراعة، وإنتاج المحاصيل الموجهة للإستهلاك المحلي أو المحاصيل النقدية.

إضافة إلى قبيلتي ماشاكوس وكيبسيجيس، فقد كانت قبائل غوسي Gusii وأبالويها Abaluyha وكيكويو Kikuyu زراعية، وسيطرت محاصيلها على السوق المحلية، كما كانوا يُنتجون محاصيل للبيع قبل عام 1914 بوقت طويل؛ وقد تجاهلت الحكومة هذه التطورات بشكل شبه كامل، لذلك قام الناس أنفسهم بتوفير وسائل النقل والتجار لنقل البضائع إلى الأسواق، ونشأت جمعيات أصحاب الخيول والحمير والعربات وعدد كبير من مجموعات التجار في كل مكان<sup>1</sup>، يمكن القول أنّ هناك نشاط زراعي فلاحى تجاري في مستعمرة كينيا مزدهر يعتمد على السوق الداخلية، مارسته القبائل الكينية من خلال سياسة بريطانيا الاقتصادية من بداية استعمار كينيا، وتحويل إقتصادها من زراعة الكفاف إلى زراعة إنتاجية، وشمل التغيير أيضًا القبائل الرعوية التي أرغمتها السياسة البريطانية التوجه نحو الزراعة نتيجة نقل ملكية الأرض وتهجيرها من أراضيها الرعوية، ونقص الأراضي الرعوية أيضا.

لم تكثف الإدارة البريطانية بمنع المزارعين الأفارقة من زراعة المحاصيل النقدية، خاصة البن، السيسال، والسكر، وجعلها استثناءً محاصيل مقتصرة للمستوطنين الاوروبيين، هذه المحاصيل خاصة البن كان من أكثر المحاصيل طلبًا للتصدير، إضافة إلى سعره المرتفع.

#### • واضعي اليد Squatters :

لقد أثر نقل ملكية الأراضي على السكان الأفارقة الكينيين، من خلال تقليل حجم الأراضي المتاحة للاستخدام الأفريقي، وزاد الضغط السكاني واضطر الناس إلى البحث

<sup>1</sup> R. M. A. van Zwanenberg, Anne King, Op.Cit, p41.

عن العمل بأجر، ليس فقط كمصدر ثانوي لوسائل العيش، ولكن كوسيلة للحصول على النقد لدفع الضرائب وغيرها من أمور المتطلبات المنزلية الأساسية؛ وهكذا أصبحت مصادرة الأراضي وسيلة لتعزيز واستغلال العمالة الإفريقية من خلال جذبهم إلى القطاع الرأسمالي.<sup>1</sup>

في وقت مبكر من عام 1905، كان من المسلم به أن المزارع تحتاج إلى تدفق مستمر للعمالة، لذلك، كان من المقرر تحقيق تدفق ثابت للعمالة من خلال الضرائب، مما أجبر الأفارقة على الذهاب والبحث عن عمل ليصبحوا مقيمين دائمين في المزرعة، والذين سيكونون مفيدين بشكل دائم للمزارع، كما تم تنفيذ ذلك من خلال سن قانون السكان الأصليين المقيمين Resident Native (واضعي اليد Squatters) في عام 1918<sup>2</sup>، والذي يفرض على الأسرة المقيمة وكافة أفرادها الذكور فوق سن 16 سنة العمل 180 يوماً في السنة (06 أشهر) في مزارع الاوروبيين، مقابل أجر ما بين 06 شيلين إلى 12 شيلين في الشهر<sup>3</sup>، ونظراً لمطالب المستوطنين قامت السلطات الاستعمارية البريطانية خلال عام 1946م بزيادة أيام العمل للعمال المقيمين العمل لمدة لا تقل عن 240 يوماً في السنة في نيروبي Nairobi ، ناكورو Nakuru ، أواسين جيشو Uasin Gishu وترانس نزويا Trans Nzoia ، و 270 يوماً في نيفاشا Naivasha وأبردريس Aberdares.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Samson Moenga Omvvoyo, "The Agricultural Changes In The Kipsigis Land, c. 1894-1963: An Historical Inquiry", Thesis Submitted To The Faculty Of Arts In Partial Fulfilment Of The Requirements For The Degree Of Doctor Of Phillosophy Of Kenyatta University, July, 2000, p 113.

<sup>2</sup> Paul Maurice Syagga, "Land Ownership and Use in Kenya: Policy Prescriptions from an Inequality Perspective", p298.

<sup>3</sup> راشد البراوي، مرجع سابق، ص، ص 50، 51. أنظر أيضا: R. M. A. van Zwanenberg, Anne King, Op.Cit, p42.

<sup>4</sup> Paul Maurice Syagga, Op.Cit, p298.

يمكنهم للأهالي التوقيع على عقود واضعي اليد رسمياً، عقود "العمالة المحلية المقيمة resident native labour"، وقد منحتهم الحق في اصطحاب أسرهم معهم وزراعة قطعة أرض يحددها صاحب العمل، كما سُمح لهم عموماً بالاحتفاظ بعدد محدد من الماشية، وفي مقابل ذلك كان عليهم القيام بالعمل لمدة 30 يوماً خلال فترة زمنية محددة (فترة تقويمية مدتها 42 يوماً).<sup>1</sup>

تجدر الإشارة أنّ العديد من المزارعين البيض الذين لديهم أراضي إضافية لم يُقدّموا أي مدفوعات نقدية على الإطلاق لهؤلاء العمال؛ وبدلاً من ذلك، غالباً ما كان المزارع يستخرج "إيجاراً" من هؤلاء الأشخاص على شكل حليب أو سماد أو حتى حيوانات.<sup>2</sup> قد يكون من المفاجئ إلى حد ما معرفة أن الزراعة المحلية تتطور بسرعة أكبر في الأراضي المنخفضة في أوغندا مقارنة بالمرتفعات في كينيا، ويرجع ذلك إلى الاختلاف في سياسات العمل في المستعمرتين؛ في كينيا، يتم حثّ السكان الأصليين على العمل في المزارع الأوروبية، وإذا لم يكن عدد العمال الراغبين كافياً لتلبية احتياجات المزارعين، يتم تعيين المزيد، عن طريق الإكراه إذا لزم الأمر، ونتيجة لذلك، ارتفع عدد السكان الأصليين العاملين في مزارع المستوطنين من 12.000 في عام 1912، إلى 185.000 في عام 1927، وتتناقض سياسة العمل هذه في كينيا بشكل حاد مع تلك التي تم تعزيزها في أوغندا.<sup>3</sup>

كان إنشاء "المحميات الأصلية Native Reserves" في عام 1918، مع حدود عرقية "ثابتة" للسيطرة على حركة مجتمعات السكان الأصليين الكينيين وتوفير مجموعة من العمالة الرخيصة للمزارع الأوروبية، ليُصبح الأفارقة محصورين في كتل تم إدارتها كمقاطعات، ومقاطعات لاحقة تم رسم حدودها على طول الخطوط القبلية، مما أدى هذا

<sup>1</sup> S.H. Fazan, *Op.Cit*, p137.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Earl C. Case, *Op.Cit*, p249.

الترتيب الجديد إلى مشكلة في نظام حيازة الأراضي العُرفي الذي حافظت عليه مجتمعات السكان الأصليين من خلال عملية الزراعة المتنقلة والتوسع الإقليمي<sup>1</sup>.

خلال منتصف الثلاثينيات من القرن الماضي، قام الجيش والشرطة باعتقال بعض واضعي اليد وإعادتهم إلى المحميات، وفي عام 1939، صدر مرسوم جديد للعمال المقيمين لإعادتهم إلى المعازل؛ وفي تلك الفترة غادر العديد من واضعي اليد، إن لم يكن معظمهم، محمياتهم بسبب الإكتظاظ، وعندما أُعيدوا قسراً وجدوا أنهم فقدوا بحكم العرف أيّ حقوق قد تكون لديهم في الأرض "القديمة"، ولم يكن أمام جميع المجموعات القبلية خيار سوى الإمتثال للسياسة الاستعمارية<sup>2</sup>.

لقد واصلت بريطانيا سياستها الإستعمارية في كينيا، ولم ينته الأمر من خلال سياسة واضعي اليد للعمل في المزارع الأوروبية، فإضافة إلى هذه الإجراءات قامت بِسَنِّ التصريح بالسّخرة قانوناً في مستعمراتها كاملة منها كينيا، وأُجبر الكينيون على حمل تصاريح المرور "دفتر العامل" أو ما يعرف بـ"الكيباندّي Kipandi"<sup>3</sup>، وتم تطبيقه في كينيا في شهر جويلية 1920<sup>4</sup>، حيث تعتبر مظهراً من مظاهر العبودية والرق والتمييز العنصري ضد الأهالي الإفارقة.

كُلٌّ من يمتّع عن حمل هذا التصريح يتعرض لعقوبة دفع ضريبة أو السجن لمدة 3 اشهر، وقد قيّد هذا التصريح حرية الأهالي الكينيين إلى حد كبير ولم يعد باستطاعتهم

<sup>1</sup> Gordon Wayumba, *Op.Cit*, p48.

<sup>2</sup> R. M. A. van Zwanenberg, Anne King, *Op.Cit*, p42.

<sup>3</sup> الكيباندّي Kipandi : تشريع وقانون اصدر من طرف الادارة الاستعمارية البريطانية في كينيا، ضد الاهالي الافارقة، عبارة عن بطاقة وجب على كل ذكر بلغ سن 16 سنة التوجه للادارة المختصة، تؤخذ فيها بصماته اسمه وصاحب العمل الذي يعمل عنده ونوعية العمل ومدته والاجر، وتمنح له بطاقة الكيباندّي، واذا ضبط بدونها عوقب بالسجن، والهدف من بطاقة الكيباندّي لضبط العمال في مزارع المستوطنين ولا يمكنهم الهرب من العمل، وبقي العامل الافريقي مقيداً بصاحب العمل وفق عقد العمل، وايضا ساهم نام الكيباندّي في ابقاء الاجور منخفضة. أنظر: راشد البراوي، مرجع سابق، ص55.

<sup>4</sup> أ. آدو بواهن، مرجع سابق، ص406.

ترك العمل وقت ما شاء ورفض العمل جريمة، والجدير بالذكر أن أغلب القضايا كانت للهاربين أو الفارين عن العمل، وهذا دليل واضح على تصميم الأهالي على التحرر من هذا القيد رغم العقوبات<sup>1</sup>.

وكان هذا هو السبب وراء ظهور مشاكل العشوائيات في المزارع والغابات في كينيا، والتي لا تزال مسألة حرجة تتعلق بالأراضي حتى الآن، بالإضافة إلى نقل ملكية الأراضي، كان الإقتصاد الأفريقي محروماً من الأصول الأكثر إنتاجية، وكان التأثير الإجمالي لذلك هو أن معدلات التوسع في الإنتاج الزراعي والتكيف التكنولوجي مع تغير نسب الأراضي في المحميات المحلية ظلت منخفضة للغاية<sup>2</sup>.

لقد أدت القوانين الباستعمارية البريطانية إلى تحويل إفريقيا إلى دور المورد للمواد الخام الزراعية الرخيصة للعالم الرأسمالي الغربي، كما أدى اندماج الإقتصاد الإفريقي بشكل عام وكينيا بشكل خاص في النظام الرأسمالي العالمي، إلى حدوث عملية تحوّل أدت تدريجياً إلى تعديل الزراعة المحلية وتهميشها وتدميرها وإخضاعها؛ ومع ذلك، لا يمكن تصوّر التغييرات التي جلبتها الرأسمالية الإستعمارية على أنها كانت موحّدة، فبالنسبة لكينيا كانت بعض المناطق أكثر أهمية في الإنتاج الزراعي أو استخراج المعادن، في حين كانت مناطق أخرى بمثابة خزانات للعمالة بدرجات متفاوتة.

كما أنه تم إبعاد بعض القبائل خلال الفترة الاستعمارية عن الرعي بشكل منهجي مثل كيبسيجيس من خلال تطبيق سياسة الإدارة الإستعمارية، وتحولهم إلى مزارعين ينتجون محاصيل نقدية للتصدير، والذرة كغذاء أساسي للقوى العاملة في المزارع، وكان هذا التغيير الكبير مصحوباً بآثار اجتماعية واقتصادية.

كان من الصعب تقدير عدد واضعي اليد الذين تمت إعادتهم من المناطق الأوروبية إلى مناطقهم في هذه الفترة بالضبط، فقد كان هناك ما يقارب 100000

1 - أ. آدو بواهن، مرجع سابق، ص406.

<sup>2</sup> Paul Maurice Syagga, *Op.Cit*, p298.

واضعي اليد في العشرينيات من القرن الماضي، ولكن بحلول عام 1945 تضاعف العدد، وليس هناك أي شك في أن هذه التحركات القسرية خلقت ذعراً كبيراً بين الجميع ، ومن المرجح أن تثبت الأبحاث الإضافية أن العمود الفقري لمقاتلي ثورة ماو ماو جاء من بين واضعي اليد النازحين<sup>1</sup>.

كانت ذرائع الإدارة الإستعمارية البريطانية في كينيا، أنّ المواطن الكيني ليس متقدماً بما يكفي لزراعة القهوة وبيعها وشراء المواد الغذائية، وغيرها من الضروريات من العائدات، واستمر عرض هذه الآراء على الرغم من النجاح الواضح الذي حققه الفلاحون الأفارقة في إنتاج القهوة في أوغندا وتنجانيقا والتبغ في نياسالاند<sup>2</sup>.

كما يمكن القول، إنّ الإدارة الإستعمارية فضّلت الزراعة على تربية الحيوانات، ونتيجة لذلك، سعوا إلى إلغاء الرعي، وكان نقل ملكية الأراضي وتقييدها بمثابة الخطوات الأولية في هذا الاتجاه.

## 2.2 الزراعة اللأفريقية:

### 1.2.2 المرتفعات البيضاء<sup>3</sup> White Highlands :

تتميز أراضي كينيا وأوغندا، الواقعة على خط الإستواء، بسمات جغرافية ومناخية متنوعة ساعدت على استيطان الأوروبيين بها، ولهذا ومنذ إعلان الحماية على المستعمرتين بدأت السياسة البريطانية في جعل مرتفعات كينيا وجبل إلغون وروينزوري في أوغندا مناطق مناسبة للإستعمار الأبيض<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> R. M. A. van Zwanenberg, Anne King, *Op.Cit*, p43.

<sup>2</sup> Paul Mosley, *The Settler Economies studies in the economic history of Kenya and Southern Rhodesia 1990-1963*, African Studies Series 35, Cambridge University Press, London, 1983, p40.

<sup>3</sup> أنظر: الملحق رقم 7 ص 286.

<sup>4</sup> Garland G. Parker, *Op.Cit*, p125.



كانت السياسة البريطانية في كثير من النواحي في كينيا، تتعارض مع السياسة في أوغندا، وغالبًا ما كان ذلك على حساب الأفارقة الكينيين، وتشكل سياسات الأراضي والإستيطان أمثلة جيدة، ففي عام 1902 وما بعده، كانت السياسة الإستعمارية البريطانية تعمل جاهدةً لإغراء المستوطنين البريطانيين إلى مرتفعات كينيا؛ وخلال بداية الإستيطان الأوروبي في كينيا، كان التشجيع الحكومي للإنتاج الزراعي المحلي أقل قوة في كينيا منه في أوغندا، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى تأثيرات المستوطنين، إضافة إلى إنفاق الأموال إلى حد كبير على الزراعة الأوروبية.<sup>1</sup>

لم تشهد الفترة الأولى من الحكم الإستعماري نجاح المستوطنين في الحصول على الأراضي فحسب، بل شهدت أيضًا جهودهم الناجحة في زراعة المحاصيل التي يمكن تصديرها، ففي البداية ركز المستوطنون على المنتجات المألوفة لديهم مثل القمح، الصوف، اللحوم ومنتجات الألبان، ولكن بحلول عام 1914 كان من الواضح أن هذه السلع قد فشلت كسلع قابلة للتصدير؛ ومن ناحية أخرى، كان السيزال والقهوة في كينيا بحلول هذا العام سوق التصدير لهم، وستكون هذه المحاصيل هي التي سيبنى بها المستوطنون إقتصادًا لأنفسهم.<sup>2</sup>

بعد الحرب العالمية الأولى، تم وضع مخطط خاص لجذب "المستوطنين الجنود السابقين"، تم تخصيص أراضٍ للعديد من المزارعين القادمين، وأصبح كان هناك تدفق مستمر من المستوطنين الجدد خلال عشرينيات القرن العشرين، وبحلول عام 1930، كان هناك أكثر من ألفي مزارع أبيض في مرتفعات كينيا؛ باستثناء عامي 1919 و1920، كانت فترة العشرينيات فترة ازدهار للمزارعين البيض، وشهدت أسعار منتجات التصدير الرئيسية البن والسيزال والذرة ارتفاعاً في أسعارها.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Garland G. Parker, *Op.Cit*, p129.

<sup>2</sup> R. M. A. van Zwanenberg, Anne King, *Op.Cit*, p38.

<sup>3</sup> *Ibid*, p39.

كانت حدود المرتفعات لسنوات عديدة توصف فقط بالإشارة إلى نقطتين على خط السكة الحديد في البداية من كيو Kiu إلى فورت ترنان Fort Ternan ، ثم من السلطان حمود Sultan Hamud إلى كيبغوري Kibigori، ووفرت السكك الحديدية الوسيلة للأوروبيين لدخول المرتفعات، لكنهم سرعان ما انتشروا في مناطق بعيدة لم تكن تخدمها السكك الحديدية إلا بعد عشر أو عشرين عامًا من الإستيطان، وينطبق هذا بشكل خاص على هضاب أوسين جيشو Uasin Gishu ، لاكيبيا Laikipia ونيانزا Nyanza المتاخمة لبحيرة فيكتوريا Lake Victoria ، ومناطق المرتفعات الأكثر ملائمة مثل سفوح جبل كينيا Mt. Kenya ، وأبردريس Aberdares ، وإلجيو Elgeyo ، وتلال أوكامباني Ukambani . إضافة إلى المناطق التي تقع بين نهري كيسي Kisii وكيبسجيس Kipsigis<sup>1</sup> ، أما نيروبي فقد كانت أهم مراكز الإستيطان الأوروبي وأهمية موقعها، لاقت إهتماما كبير بها واختيارها عاصمة الادارة الاستعمارية في كينيا<sup>2</sup>.

تختلف الزراعة في كينيا بشكل كبير من قسم إلى آخر، سواء في أنواع المحاصيل المزروعة أو في طرق الزراعة، ومع ذلك، فإن وسط كينيا هو المنطقة المرتفعة ( الأراضي المرتفعة) في الجنوب الغربي حيث يقوم المستوطنون الأوروبيون بتطوير المزارع والمراعي الحديثة على نطاق واسع، كما تمت زراعة هذه المنطقة بسرعة حيث اصبحت مصدر الصادرات الرئيسية للمستعمرة نتيجة تشجيع الإدارة الإستعمارية في كينيا لزراعة المستوطنين، إضافة إلى الإمتيازات منها الإعفاء الضريبي، ونقل البضائع للتصدير عبر سكة الحديد إلى الساحل بمبالغ رمزية أو مجانية، وأهم المحاصيل التجارية هي الذرة

<sup>1</sup> أنظر: الملحق رقم 07 ص 286. W. T. W. Morgan, **Op.Cit**, p,p 144,145.

<sup>2</sup> أحمد سيد شحاتة، مرجع سابق، ص، ص 121، 122.

والقمح المرتبطة عادة بالمناخات المعتدلة؛ والقهوة وهو منتج ينمو بكثرة في المناطق شبه الإستوائية؛ والسيغال.<sup>1</sup>

رغم السياسة البريطانية منذ بداية الاستعمار، وتشجيع الإستيطان الأوروبي في كينيا، من خلال نقل ملكية الأرض وتخصيص نوع المحاصيل النقدية حصراً للمستوطنين، غير أنّ الإنتاج لم يرق إلى التطلعات، حيث بقي الإنتاج محتشماً، وأيضاً لقي منافسة من طرف المنتجين الزراعيين الكينيين.

وبالنسبة لمستعمرة كينيا، فقد ساهمت الحرب العالمية الثانية في خلق ظروفٍ مواتية لتحديث الزراعة الإستيطانية في كينيا، فحتى عام 1940، كانت الزراعة الإستيطانية تقتصر إلى التكنولوجيا للإستفادة الكاملة من الأراضي التي استعمروها، فقد كانت فقط حوالي ثلث المساحة التي يشغلها المستوطنون البيض تتم زراعتها؛ ومن نقاط الضعف في نظام الزراعة الإستيطانية حتى عام 1940 هي النقص الفني في الآلات، إضافة القروض المالية قصيرة الأجل ذات أسعار الفائدة المرتفعة هي كل ما كان متاحاً لهم، أما تجارياً فلم يكن لديهم سيطرة تذكر على الأسعار العالمية.<sup>2</sup>

تزايد الإهتمام بالزراعة في المرتفعات البيضاء خلال الحرب العالمية الثانية، لحاجة بريطانيا إلى المحاصيل الغذائية نتيجة نقصها لإهتمامها بالحرب، وتزايد الطلب على المحاصيل الغذائية مثل القمح والذرة، والمحاصيل النقدية بأنواعها<sup>3</sup>؛ ولزيادة الإنتاج وتطبيق سياسيتها زودت المستوطنين في كينيا بالوسائل اللازمة لميكنة زراعتهم من خلال زيادة مشترياتها من الآلات الزراعية عشرة أضعاف، وبدأت ميكنة الزراعة الأوروبية

<sup>1</sup> Earl C. Case, "The Pastoral And Agricultural Industries Of Kenya Colony And Protectorate", Economic Geography, Vol. 6, No. 3, Jul, 1930, Published by: Taylor & Francis, Ltd, p 243.

<sup>2</sup> R. M. A. van Zwanenberg, Anne King, Op.Cit, p44.

<sup>3</sup> أحمد سيد شحاتة، مرجع سابق، ص 284.

بطريقة جادة منذ عام 1941، أما بالنسبة للتمويل، فقد تولت الحكومة الإستعمارية مهمة تقديم القروض للمزارعين، إضافة إلى تشكيل لجان الإنتاج في كل منطقة تابعة لمجلس الزراعة، مع مراعاة كمية ونوع المنتجات الزراعية المطلوبة، وبهذا توقفت البنوك التجارية عن كونها مهمة في تمويل الزراعة الأوروبية.<sup>1</sup>

عرضت الحكومة الإستعمارية في المقابل أيضا على المزارعين البيض أسعارًا ثابتة لشراء محاصيلهم بكميات كبيرة، ولذلك فقد تأكد المزارعون من الأرباح والمبيعات، كضمان لإزالة المخاوف المتعلقة بالزراعة واسعة النطاق، وتحسين الكفاءة التقنية بشكل كبير، وبهذا الشكل أدى توفر رأس المال والأسمدة الصناعية والميكنة، إلى جانب الأسعار والأسواق المضمونة إلى التقدم السريع الذي حققته الزراعة الأوروبية في كينيا بين عامي 1945 و1960.<sup>2</sup>

يمكن القول أن دعم السلطات الإستعمارية للزراعة الإستيطانية خلال سنوات بداية الإستيطان، كذلك خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، وبشكل خاص الحرب العالمية الثانية، كان الهدف منه منع المزارع أو الزراعة الإفريقية المحلية من منافسة المزارع الإستيطانية، والعمل على تفوق فئة معينة من المزارعين على حساب الأخرى؛ فالمزارعون المستوطنون وُقِرَت لهم إمتيازات من خلال الدعم المالي، وإدخال الآلات الزراعية مثل الجرارات، والمبيدات، وكذلك شراء المحصول، في حين حُرِم المزارعون الكينيون حتى من الوصول بإنتاجهم الزراعي إلى أسواق القهوة، البيريثيوم والشاي، وهذا ما يجعل زراعة المستوطنين في المرتفعات البيضاء تتفوق على الزراعة الإفريقية في هذه السنوات، مع الإشارة أن هذه السياسة البريطانية أجبرت الأهالي الكينيين التوجه للعمل في مزارع المستوطنين.

<sup>1</sup> R. M. A. van Zwanenberg, Anne King, **Op.Cit**, p44.

<sup>2</sup> Ibid, p45.

كانت السنوات ما بين 1945 و 1960 سنوات توسع سريع للزراعة الأوروبية، كما حدث بعد الحرب الإمبريالية الأولى 1914-1918، والثانية 1939-1945، حيث تم البحث عن المزيد من المزارعين البيض للإستيطان في مرتفعات كينيا، وتجلى ذلك بإنشاء مجلس الإستيطان الزراعي Agricultural Settlement Board في عام 1946 بقرض قدره 1.5 مليون جنيه إسترليني من لندن وكان مسؤولاً عن تشجيع المستوطنين الجدد<sup>1</sup>.

يمكن قياس نجاح مجلس الإستيطان من خلال الزيادة في عدد المزارعين المستوطنين من 1700 في 1938-1939 إلى 3600 بحلول عام 1960، وفي الوقت نفسه، استمرت سياسات استقرار السوق في زمن الحرب، ومراقبة الأسعار، وكذلك لجان الإنتاج المحلية والإئتمانات الحكومية في فترة ما بعد الحرب، وخضعت كل جوانب الزراعة الأوروبية لرقابة مركزية صارمة ونتيجة لذلك ارتفعت كمية ونوعية الإنتاج<sup>2</sup>. قدرت الاحصائيات أن الأوروبيين أنفقوا ما يقارب 46 مليون جنيه إسترليني كإستثمارات رأسمالية في المزارع بين عامي 1945 و 1960، وقد أنفقت الأموال على الطرق، السدود، المباني، الأسيجة، الآلات والمركبات؛ ومع ذلك، رغم هذه التحسينات واسعة النطاق في التكنولوجيا والإنتاج، فإن إنتاجية الفدان من الذرة، القمح والشعير لم ترتفع على الإطلاق بين نهاية الحرب وعام 1960، وكانت القهوة هي الإستثناء الوحيد، وارتفع إنتاج الفدان الواحد إلى أكثر من الضعف<sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup> R. M. A. van Zwanenberg, Anne King, *Op.Cit*, p45.

<sup>2</sup> Ibid, p46.

<sup>3</sup> Ibid, p,p, 46,47.

### 3. الإنتاج الزراعي في كينيا:

تنقسم كينيا إلى ثلاث مناطق زراعية تعتمد في المقام الأول على الإختلافات في هطول الأمطار ودرجات الحرارة، وهي الساحل الجنوبي الشرقي الحار والرطب، المناسب لإنتاج العديد من المنتجات الإستوائية؛ ثانيا الأراضى المنخفضة (حوالي 65 في المائة من كينيا) ونتيجة للحرارة وقلة هطول الأمطار، لا تزال معظم الأراضى مهجورة أو توفر مراعى غير مؤكدة؛ وأخيرا مرتفعات الجنوب الغربي حيث تتزايد زراعة الأراضى بسرعة تحت الإدارة الأوروبية والمستوطنين.

ومستعمرة كينيا تغطي مساحة قدرها 209000 ميل مربع، إلا أن أقل من ربعها يهطل عليها أمطار غزيرة تكفي لتعزيز الزراعة، والنصف الآخر بين المراعى الفقيرة و المراعى الغنية، أمّا والربع الباقي صحراوي أو شبه صحراوي<sup>1</sup>.

أما بالنسبة للمرتفعات في جنوب غرب كينيا فهي تمثل أحسن وأفضل المناطق فيها، والتي تبلغ مساحتها حوالي 35000 ميل مربع، وهي الجزء الأفضل من حيث كمية الأمطار في كينيا، وتدعم أكثر من ثلاثة أرباع إجمالي السكان، وأصبحت المركز الزراعى للمستوطنين المهيمن في المستعمرة.<sup>2</sup>

ولتطوير الإنتاج الزراعى منذ سيطرة الإدارة الإستعمارية في كينيا، أُتخذت حُطوتين، أولاً تم توسيع طرق النقل وسرعان ما بدأت السكك الحديدية بتعويض النقل التقليدي - الحَمَّالون من البشر-، وثانياً تم إدخال محاصيل جديدة وأساليب علمية للزراعة إلى المرتفعات البيضاء وتشجيع المستوطنين الأوروبيين<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Earl C. Case, **Op.Cit**, p 243.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Paul Mosley, **Op.Cit**, p53.

وقد أدى إنشاء سكة حديد كينيا- أوغندا إلى توسع الإستيطان الأوروبي في المرتفعات البيضاء وسط كينيا، كذلك كانت عاملاً مهماً في إدخال المحاصيل النقدية بسهولة نقلها بفضلها، وهذا ما جعل تَغْيُرَ نظام الزراعة في كينيا من إنتاج الكفاف إلى إنتاج المحاصيل النّقدية، حيث شهد العقد الثاني من القرن العشرين إنتشاراً واسعاً لهذه المحاصيل خاصة القهوة السيسال، أيضاً الذرة والقمح بشكل أكثر في المزارع الإفريقية.

### 1.3 القهوة (البن) Coffee :

كانت المنطقة المنعزلة الواقعة داخل الجزء الجنوبي الشرقي من المرتفعات مخصصة في المقام الأول لإنتاج القهوة والسيزال، حيث في عام 1927 احتل هذان المحصولان 90% من إجمالي المساحة المزروعة في هذه المنطقة، وقد حظيا عملياً بكامل وقت واهتمام المستوطنين البيض<sup>1</sup>.

بعد الإستيطان مباشرة تقريباً أصبحت القهوة المحصول التجاري الرئيسي، واحتفظت بالمركز الأول، وتقتصر زراعة البن بشكل شبه حصري على المزارع الأوروبية<sup>2</sup>؛ حيث مُنِعَ السّكان الأصليين من زراعته بموجب قانون تسجيل مزارع البن، والذي يتطلّب من كل مزارع للبن الحصول على ترخيص سنوي بتكلفة 30 شلناً، وحتى لو استطاع السكان الأصليون توفير المبلغ، فيمكن للجنة المنطقة رفض إصدار الترخيص<sup>3</sup>.

تقع جميع مزارع البن على ارتفاع يتراوح بين 4000 و7000 قدم، ويتم الحصول على أفضل النتائج على ارتفاع يتراوح بين 5000 و6000 قدم، كما تُنتج المرتفعات المنخفضة محصولاً كبيراً من القهوة منخفضة الجودة، بينما تُنتج المرتفعات محصولاً أخف جودة أفضل، وتشهد الجنوبية الشرقية لهضبة كيكوكو زراعة واسعة، وإنتاجاً وفيراً

<sup>1</sup> Earl C. Case, **Op.Cit**, p 252.

<sup>2</sup> أنظر: الملحق رقم 08، ص 287

<sup>3</sup> Earl C. Case, **Op.Cit**, p 253.

على الحدود، لقرىها من سكة حديد أوغندا وعلى بعد مسافة قصيرة من الساحل، وما ساعد الإنتاج الوفير للقهوة وقوعها في المناطق المجاورة للكثافة السكانية كبيرة، مما وفر العديد من اليد العاملة في مزارع القهوة.<sup>1</sup>

فُدر سنة 1914م أن أكثر من 5000 فدان كانت مزروعة بالقهوة، في حين أن هناك مساحات كبيرة من الأراضي مناسبة لزراعة هذا المحصول، وارتفعت قيمة صادراته من 4,031 روبية سنة 1907م الى 276,586 روبية سنة 1914م<sup>2</sup>، ويكمن القول أن ما أدى إلى ارتفاع قيمة الصادرات والإنتاج هي السياسة البريطانية بتشجيع إنتاجه، لما له فوائد وعائدات مالية سريعة.

رغم قيمته التسويقية الآلية، لكن اختلف إنتاج القهوة من سنة إلى أخرى لاعتماده على تساقط الأمطار، ففي عام 1919م نقص إنتاجها نتيجة الجفاف الذي أثر على أوراق القهوة.<sup>3</sup>

ومن السياسة الإستعمارية البريطانية الاقتصادية، ما قامت به بمنع زراعة بعض المحاصيل على الإفريقيين، ففي كينيا مثلا كان ممنوعا عليهم زراعة البن وهو أكثر المحاصيل الزراعية ربحا، واحتكار زراعته على الاوروبيين، وأصبحت بذلك اليد العاملة الإفريقية هي التي تُنتج المحاصيل التّديّة سواء للسوق المحلية أو للتصدير، وخلال سنة 1927 كان في كينيا ما بين 83700 و 117000 أجير إفريقي أي أكثر من 50% من مجموع العمال الذين يعملون في المزارع التّديّة، وكانت أهم المحاصيل الذرة والبن والقمح والسيسال.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Earl C. Case, **Op.Cit**, p 253.

<sup>2</sup> Annual Report of Protectorate and Colony of Kenya 1913-1914, p21. أنظر: الملحق رقم 11 ، ص290

<sup>3</sup> Annual Report of Protectorate and Colony of Kenya 1918-1919, p 09.

<sup>4</sup> أ. أدو بواهن، مرجع سابق، ص406.



في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، إزداد دور المستعمرات الإفريقية في الإقتصاد، وعلى سبيل المثال إزداد إنتاج البن في كينيا وأوغندا من 61000 طن عام 1948م إلى 105000 طن عام 1957م، ورغم النمو الإقتصادي للمستعمرات البريطانية في شرق إفريقيا، إلا أنّ وضعها بقي على حاله نتيجة السياسة البريطانية، بإبقاء المستعمرات موردًا للمواد الخام إلى بريطانيا.<sup>1</sup>

وقد اتسعت مزارع البن اتساعا كبيرا فاقت 32 هكتارًا سنة 1905، إلى 1150 هكتارا سنة 1920 لترتفع إلى 39000 هكتارا سنة 1930، أمّا فيما يخص عائدات صادرات الذرة، البن والسيسال فقد كانت سنة 1913 بنحو 64990 جنيه إسترليني، وبالنسبة لعام 1920 بلغ دخل هذه المحاصيل 566556 جنيه إسترليني، لتصل قيمة الصادرات 2429655 جنيه استرليني عام 1930، وكان نصيب البن منها أكثر من 50%.<sup>2</sup>

على الرّغم من العوائق المناخية وصعوبات العمل، ازدهرت صناعة القهوة وزادت المساحة المزروعة والإنتاج، كما لا تزال المساحة غير المُطوّرة المناسبة للمحصول كبيرة، ولكن من المرجح أن يكون النقص المتزايد في العمالة بمثابة حاجز للتّوسّع المستمر والسريع.

### 2.3 الذُّرة Maize :

يُهيمن إنتاج الحبوب غرب الوادي المتصدع الكبير (الأخدود الأعظم) The Rift Valley ، وداخل الجزء الشمالي الشرقي من المرتفعات، كما هو الحال مع القهوة والسيزال في الجزء الجنوبي الشرقي من المرتفعات.

<sup>1</sup> أ. آدو بواهن، مرجع سابق، ص،ص196،195.

<sup>2</sup> نفسه، ص406

فمن ليمورو ينحدر خط السكة الحديد إلى الوادي المتصدع إلى محمية بين المنحدرات وفي جبال أبرداريس، وهي منطقة من السافانا الجافة أو ذات العشب القصير أو الأشجار الشائكة أو الأراضي العشبية، كان هذا جزءًا آخر من أراضي الرعي الواسعة للماساي، لكن هذا الجزء كان جذابًا للمستوطنين الأوروبيين بسبب وجود السكك الحديدية، والمناخ البارد، وإمكانية زراعة الذرة أو القمح عندما يكون هطول الأمطار كافيًا، ويُمكن تقسيم أرضية الوادي المتصدع إلى منطقة تربيّة جنوبية ومنطقة زراعية مختلطة شمالية، وتتميز بإجمالي هطول أمطار سنوي يزيد أو أقل من 30 بوصة.<sup>1</sup>

أما في منطقة الوادي المتصدع الشمالي، فقد مكن إجمالي هطول الأمطار السنوي الذي يتراوح بين 30 و50 بوصة المستوطنين من زراعة الذرة، وتصديرها عن طريق السكك الحديدية عبر ناكورو Nakuru "عاصمة المرتفعات البيضاء"، ومع مرور السنوات تقدمت الزراعة فيها كثيرًا نحو الزراعة المختلطة، لا سيّما في وادي سوبوكيا Subukia valley، مع وجود نسبة أكبر من العشب وعدد أكبر من الماشية المحلية أكثر من أي منطقة أخرى، وأصبحت تشمل المحاصيل الذرة، القمح، الشعير، الشوفان، السيزال وبعض البيرثروم؛ أيضا ترانس نزويا، وأوزين جيشو Uasin-Gishu كونها مناطق توفر القمح والذرة الحليب والزبدة التي تغذي المدن وتدعم الصناعات التحويلية الصغيرة في البلاد، خاصة خلال الوقت الذي كانت فيه الكثير من الأراضي تمر بمرحلة تحول زراعي.<sup>2</sup>

حظي هذا المحصول باهتمام متزايد على مدار العام وتضاعفت الصادرات عما كانت عليه في الفترة من 1910 إلى 1911، وبلغت القيمة المصدرة 43.270 جنيهاً

<sup>1</sup> W. T. W. Morgan, **Op.Cit**, p148.

<sup>2</sup> N. S. Carey Jones, "The Decolonization of the White Highlands of Kenya", **The Geographical Journal**, The Royal Geographical Society (with the Institute of British Geographers), Vol. 131, No. 2, Jun, 1965, p 195.

إسترلينياً مقارنة بـ 21.297 جنيهاً إسترلينياً، والكمية 181.788 طنًا مقارنة بـ 119,972 طنًا<sup>1</sup>، وقد وصل إلى 438.678 جنيه استرليني سنة 1914م<sup>2</sup>.

لقد كانت مساحة زراعة الذرة سنة 1905 لا تزيد عن 35 هكتارا، في حين ارتفعت ووصلت سنة 1920 إلى 12500 هكتارا ، وإلى أكثر من 90000 هكتارا سنة 1929، أمّا بالنسبة للمستوطنين فقد قاموا باستبعاد الإفريقيين من إنتاج هذا المحصول مع بداية العشرينيات من القرن الماضي<sup>3</sup>

تتم زراعة الذرة والتي تتطلب رطوبة وفيرة، بشكل حصري تقريبًا على هضبة ملاو Mlau ومرتفعات غرب وادي الصدع؛ ففي عام 1927، أنتجت ناكورو Nakuru وأواسين جيشو Uasin Gishu وترانس نزويا Trans Nzoia 88 في المائة من الذرة<sup>4</sup>.

كما حُدِّد السعر المضمون والعائد المضمون لكل فدان للذرة، من أجل وقف الإنخفاض الذي شهده زراعتها من 233.973 فدانًا بإنتاج 1.8 مليون كيس، في عام 1929 إلى 94.000 فدان، إنتاج 618000 كيس، في عام 1939-1940، وفي الثلاثينيات تقلَّبت الأسعار 05 شلن لكل كيس؛ أمّا أواخر عام 1941 تم تحديد السعر المضمون عند شلن 09 وارتفع في عام 1942 و 1943م إلى 13 شلن لكل كيس<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> Annual Report of Protectorate and Colony of Kenya , 1911-1912, p20.

<sup>2</sup> Annual Report of Protectorate and Colony of Kenya, 1913-1914, p21.

<sup>3</sup> أ. آدو بواهن، مرجع سابق، ص406.

<sup>4</sup> Earl C. Case, **Op.Cit**, p 255.

<sup>5</sup> Ian Spencer, “**Settler Dominance, Agricultural Production and the Second World War in Kenya**”, The Journal of African History, Cambridge University Press, Vol. 21, No. 04 , 1980, p502.

وبين عامي 1941 و1943، تضاعفت قيمة المشتريات العسكرية في كينيا من الذرة واللحوم والخضروات ومنتجات الألبان، من 790 ألف جنيه إسترليني إلى 1.5 مليون جنيه إسترليني<sup>1</sup>.

إضافة إلى ارتفاع المساحة المزروعة بالذرة من 8.000 متر مربع في عام 1941 إلى 131.563 متر مربع في عام 1945<sup>2</sup>، في حين جاء تحديد سعر الذرة في نهاية عام 1941 للمزارعين الأوروبيين 09 شلن لكل كيس (200 رطل)، أما بالنسبة للمنتجين الأفارقة 04 شلن لنفس الكمية<sup>3</sup>.

لقد كان واضحاً من خلال هذا القرار الدعم المطلق للمزارعين المستوطنين على سبب الأهالي الكينيين، حتى الأسعار مختلفة وإن كان على حساب جودة المحاصيل التي ينتجها الأهالي.

بسبب الاستخدام المتزايد للآلات واسعة النطاق، فإن مزارعي الحبوب لم يعانون بشكل خطير من نقص العمالة؛ وبالتالي فإن إنتاج الذرة تزايد بسرعة أكبر من أي محصول آخر، وكان الكابح للتوسع السريع في إنتاج الحبوب، هو الإفتقار إلى مرافق النقل الكافية ومصانع التّكّيف لإعداد الحبوب للشحن، فالقمح والذرة لا يتحملان تكلفة الرحلات الطويلة بالثيران، ولا يمكن شحنهما لمسافات طويلة عبر المناطق الاستوائية الحارة والرطوبة دون أن يتم إعدادهما أولاً للعبور عبر مثل هذا المناخ<sup>4</sup>.

وقد تم الآن إنشاء العديد من مصانع التّكّيف لإعداد الذرة للتصدير، ويقع في كيلينديني Kilindini أكبرها ومن الأوائل من نوعه في العالم، والغرض هو إزالة الرطوبة

<sup>1</sup> Ian Spencer, **Op.Cit**, p 502.

<sup>2</sup> Ibid, p 503.

<sup>3</sup> Ibid, p504.

<sup>4</sup> Earl C. Case, **Op.Cit**, p 255.

الزائدة في الذرة وقتل السوس، وإذا لم تتم معالجتها بهذه الطريقة، فسوف تتدهور الحبوب بسرعة أثناء النقل وتصبح غير صالحة للاستخدام<sup>1</sup>.

### 3.3 القمح Wheat:

في مرتفع أبيردار توجد هضبة كينانغوب Kinangop المسطحة للغاية، وتل دوندوري Dundori في منطقة أبرداريس، لكن لا تتلقى هذه المنطقة الأمطار الغزيرة من أراضي كيكويو، ويتراوح إجماليها بين 30 و40 بوصة، ويتم إنتاج حقول واسعة من القمح، الشعير، والشوفان وكذلك البيرثروم في كينيا<sup>2</sup>.

لا يرتبط توزيع الحبوب بهطول الأمطار فحسب، بل يرتبط أيضًا بالتضاريس ومرافق النقل، وتقع بين ناكورو Nakuru وأواسين جيشو Uasin Gishu منطقة جبلية بها القليل من الأراضي المناسبة للزراعة، ففي أقصى الشمال داخل Uasin Gishu و ترانس نزويا Trans Nzoia توجد مناطق هضبة مستوية نسبيًا، يمكن استخدام الآلات بسهولة في إنتاج المحاصيل على نطاق واسع؛ وتعد مقاطعة أوسين جيشو المقاطعة الأولى في استخدام الآلات الحديثة، حيث كان يعمل في عام 1927 أكثر من 500 جرار، ومع ذلك، لا تزال الثيران يعتمد عليها بمعظم الأعمال، وفي نفس السنة تم إحصاء أكثر من 50000 من أصل 83000 ثور في مزارع ناكورو وأواسين جيشو و ترانس نزويا، بينما تم استخدام 7000 فقط في منطقة القهوة والسيسال في كيكويو<sup>3</sup>.

بالنسبة لعام 1927 فقد أنتجت ناكورو Nakuru وأواسين جيشو Uasin Gishu و ترانس نزويا Trans Nzoia 80 في المائة من القمح، و78 في المائة من الشعير في

<sup>1</sup> Earl C. Case, **Op.Cit**, p 255.

<sup>2</sup> W. T. W. Morgan, **Op.Cit**, p,p148, 149.

<sup>3</sup> Earl C. Case, **Op.Cit**, p 255.

كينيا، كما إحتلا هذين المحصولين رفقة الذرة 89 في المائة من إجمالي المساحة المزروعة داخل هذه المناطق<sup>1</sup>.

وقد تضاعفت مساحة القمح تقريبًا، حيث ارتفعت من 103.001 متر مربع في عام 1941 إلى 184.500 متر مربع في عام 1945 في هذه المناطق<sup>2</sup>.

### 4.3 السيسال Sisal:

يحتل السيسال المرتبة الثانية بعد القهوة كمنتج تجاري في كينيا، وهو أكثر المحاصيل التجارية موثوقة في المستعمرة، حيث يتطلب مناخًا إستوائيًا مع هطول أمطار معتدلة إلى خفيفة، ويمكنه تحمل فترات الجفاف الطويلة، فخلال عام 1921-1922، عندما كان هطول الأمطار أقل بكثير من المعتاد، أدى إلى إنخفاض محصولي القهوة والذرة، أما السيسال فكان إنتاجه جيدًا بشكل استثنائي<sup>3</sup>.

يُزرع السيزال على الساحل، وعلى طول خط سكة حديد أوغندا، وفي المرتفعات، أما منطقة الإنتاج الأكبر تقع بالقرب من فورت هول، حيث تتنافس زراعة السيزال مع زراعة القهوة على العمالة في هضبة كيكويو ذات الكثافة السكانية العالية؛ و نظرًا لأن كينيا لديها موسمان للزراعة كل عام، فإن نبات السيسال ينمو بسرعة أكبر من موطنه الأصلي في يوكاتان، وينضج أيضًا في سن أصغر، ولكن عدد الأوراق المحصودة من كل نبات قبل النضج هو نفسه تقريبًا في كل بلد<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> Earl C. Case, **Op.Cit**, p 255.

<sup>2</sup> Ian Spencer, **Op.Cit**, p 503.

<sup>3</sup> Earl C. Case, **Op.Cit**, p 254.

<sup>4</sup> Ibid.

لقد بلغ إجمالي إنتاج المحمية سنة 1914م، حوالي 60 طنًا من الألياف أسبوعيًا، وكان يتراوح سعره من 28 إلى 30 جنيهًا إسترلينيًا للطن في سوق لندن، وتشير التقديرات إلى أن حوالي 7600 فدان مزروعة بهذا المحصول، مع توسيع مناطق لزراعته شكل مكثف<sup>1</sup>.

فُدرت المساحة الإجمالية للسيازال بـ 15.000 فدان، والإنتاج الشهري الحالي بـ 400 طن، وذلك سنة 1917م في فترة الحرب الإمبريالية الأولى، وجنيت أرباح كبيرة من المحصول، فقد بلغ سعر بيعه في لندن ما بين 25 إلى 30 جنيهًا إسترلينيًا للطن، ليرتفع سنوات الحرب بسعر 75 جنيهًا إسترلينيًا، إضافة إلى مساحة الأراضي المتاحة لهذا المحصول كبيرة جدًا<sup>2</sup>.

واستمرت هذه الزراعة في الإزدهار بدرجة ملحوظة خلال العام 1919م، وتم وضع العديد من الأراضي الجديدة لزيادة زراعته، وكان متوسط الإنتاج الشهري حوالي 500 طن، وفي نفس الوقت كانت الأسعار في الأسواق الرئيسية مرتفعة للغاية<sup>3</sup>، وكننتيجة لتشجيع الإدارة الإستعمارية لإنتاج السيسال، فقد إرتفعت نسبة المساحة المزروعة بنسبة 14 في المائة، أي 60197 فدانًا، كما ازدهرت وارتفعت الصادرات من 287,260 طنًا في عام 1925 إلى 294.668 طنًا، بقيمة 579.499 جنيهًا إسترلينيًا، في عام 1926<sup>4</sup>

وفي نفس الوقت يتم حرث الأرض داخل المرتفعات جيدًا حتى يمكن زراعة محاصيل أخرى، مثل الذرة، الفاصوليا، أو القمح جنبًا إلى جنب مع السيسال، ويتطلب التصنيع - التقشير - آلات باهظة الثمن؛ فالنفقات الكبيرة ضرورية لإيواء العمال ودفع

<sup>1</sup> Annual Report of Protectorate and Colony of Kenya 1913-1914, p 21.

<sup>2</sup> Annual Report of Protectorate and Colony of Kenya 1916-1917, p 07.

<sup>3</sup> Annual Report of Protectorate and Colony of Kenya 1918-1919, p 09.

<sup>4</sup> Annual Report of Protectorate and Colony of Kenya 1926, p 21.

أجورهم، ويتطلب الإنتاج الإقتصادي زراعة عدة مئات من الأفدنة، وقد منعت هذه الظروف بشكل فعال الأهالي الأفارقة من إنتاج السيزال، وهكذا، فإن المحصولين الرئيسيين في كينيا يُزرعان بشكل حصري تقريبًا في مزارع المستوطنين الأوروبيين وتحت الإدارة الأوروبية ولكن بواسطة العمالة المحلية<sup>1</sup>.

### 5.3 القطن Cotton :

كان لاستكمال طريق بوسيا Busia في عام 1907 دور في تطور الإنتاج الزراعي فيها، فقد تمكنت قبيلة أبالوهيا Abaluhya من توسيع إنتاجها الزراعي الذي باعته بسهولة للتجار الهنود، وكان وجود التجار بما فيهم التجار الآسيويين ضروريا في هذه المرحلة، لأنهم كانوا مسؤولين عن خلق تحول حقيقي من إقتصاد المقايضة بين الأفارقة إلى الإقتصاد النقدي، وبهذه الطريقة سيطروا على المسار الأوسط ( وسطاء ) بين الفلاحين الإفريقيين والعالم الصناعي، وبالتالي، يمكن تصنيف ذلك على أنه وسيلة يتم من خلالها التحكم في تجارة التصدير والإستيراد<sup>2</sup>.

كان أول محصول نقدي تم إدخاله في كينيا القطن، وذلك بالأراضي المنخفضة أي الساحل والأراضي القريبة من بحيرة فيكتوريا، ليحقق القطن تقدماً كبيراً في ماليندي، وتزايدت صادرات هذا المنتج بسرعة، كما أصبحت تتم زراعته أيضاً في كيبوس<sup>3</sup>، وفي المناطق المناسبة الأخرى في منطقة بوسيا، ويمكن القول أنه لاقى نجاحاً في سنوات ما قبل الحرب، كما لا يمكن إعتبار النّجاح في إنتاج محصول القطن إلى براعة الحكومة، بقدر ما يعود إلى عمل السكان الأصليين؛ فضلاً عن الظروف الطبيعية السائدة في

<sup>1</sup> أنظر أيضا: الملحق رقم 8 ص 254. 287 Earl C. Case, **Op.Cit**,

<sup>2</sup> M. A. Ogutu, "The Evolution In The Agrarian Economy Of East Africa 1895-1960", **Journal of Eastern African Research & Development**, Gideon Were Publications, Vol 3, No 2, 1973, p 171.

<sup>3</sup> Annual Report of Annual Report of East Africa Protectorate, 1906-1907, p 12.



المنطقة، والأهم من ذلك هو مبادرة المزارعين أنفسهم الذين اكتشفوا أن بإمكانهم كسب أموال الضرائب بشكل مريح أكثر عن طريق حث أراضيهم، ثم عن طريق البحث عن عمل مأجور في أسواق العمل الخاصة والعامة<sup>1</sup>.

وبحلول عام 1912م، وبعد تجارب أُدخل صنف القطن العباسي هذا الصنف الذي أُطى أفضل النتائج<sup>2</sup>، وبمقاطعة نيانزا كانت تتزايد المساحة المزروعة بشكل كبير، ففي 1910-1911، تم تصدير طُنَّين فقط من بذور القطن من المقاطعة، بينما في 1911 و1912-1913 أنتج المحصول 125 و160 طنًا على التوالي<sup>3</sup>.

أما منطقة بوسيا فكانت تنتج 125 طنًا من القطن، ولكن بعد الحرب العالمية الأولى، دخلت مسألة تنمية الإقتصاد الإفريقي على أساس المحاصيل النقدية مرحلة جديدة، حيث أصبحت منطقة شرق إفريقيا بأكملها تحت الحكم البريطاني، وظلت سياسة الحكومة في تطوير القطن في منطقة بوسيا بين عامي 1920 و1945 على حالها تقريبًا؛ أي أنها لم تتأثر إلا قليلاً بالحاجة إلى العمالة الإفريقية في المشاريع الخاصة؛ وأيضاً لم تشهد هذه الفترة بداية المستوطنات الأوروبية واسعة النطاق في كينيا فحسب، بل شهدت أيضًا تدفُّق السكان الأفارقة إلى هذه المزارع المستقرة والمناطق الحضرية للعمل مقابل أجر مالي، نظرًا لأن نجاح نظام المزارع اعتمد على توفير العمالة الرخيصة<sup>4</sup>، وفي نفس المرحلة تم إنشاء مساحة كبيرة من مزارع القطن في محمية كافيرونودو التي يقطنها الأهالي الأفارقة، وتم استيراد كمية كبيرة من البذور من الولايات المتحدة الأمريكية وتوزيعها على المزارعين<sup>5</sup>.

<sup>1</sup>M. A. Ogutu, *Op.Cit*, p174.

<sup>2</sup> Annual Report of Protectorate and Colony of Kenya 1911-1912, p,p20,21.

<sup>3</sup> Annual Report of Protectorate and Colony of Kenya 1913-1914, p21.

<sup>4</sup> Kenya Colony and Protectorate, Department of Agriculture Annual Repots 1935-1945.

<sup>5</sup> Annual Report of Protectorate and Colony of Kenya , 1920-1921, p15.

وبناءً على إحصاءات العمل، كان من المتوقع حدوث تطور هائل في صناعة القطن، ولكن لم يتم ذلك على الرغم من أن إنتاج القطن بين عامي 1936-1945 بلغ متوسطه 2792 طنًا سنويًا بقيمة 27.768 جنيهًا إسترلينيًا، ويمكن القول أن هذه الأرقام تعكس الحد الأدنى فقط وليس الحد الأقصى من أداء المزارعين، كما كانت سياسة الحكومة الإستعمارية بشأن الزراعة الأفريقية تشمل تشجيع الهيئات الاقتصادية التي كان لها قيمة تصديرية وغذائية، وعلى سبيل المثال خدمت الذرة التي تم إدخالها في عام 1921 هذا الغرض، وحتى في مناطق القطن في بوسيا، احتلت الذرة المركز الأول؛ وجاء تفضيل الذرة نتيجة لإرتفاع قيمتها السوقية، حيث حصلت على حوالي 60 شلنًا للدونم في عام 1940 و100 شلن في عام 1944 مقارنة بـ 45 شلنًا في عام 1940 و65 شلنًا في عام 1944 للقطن<sup>1</sup>.

أصبحت زيادة الإنتاج في بوسيا واضحة، من خلال إرتفاع الإنتاج من 250 طنًا في عام 1922 إلى 710 طنًا في عام 1936، ثم إلى 1817 طنًا في عام 1945؛ كما زاد متوسط الدخل السنوي أيضًا من 12.877 جنيهًا إسترلينيًا في عام 1936، مقارنة بـ 97.047 جنيه إسترليني في عام 1947، ويعود الفضل في هذا التقدم للمزارعين الأفارقة بالدرجة الأولى، وكذلك إلى مبادرة الحكومة في إعادة تنظيم المشاتل، وتنظيم توريد الشتلات، والسيطرة على الزراعة المفرطة، واختيار النباتات المناسبة للزراعة من خلال الإشراف المباشر عليها<sup>2</sup>.

بعد أربعة عقود من الإدارة الاستعمارية في كينيا، لم يتم تشجيع أي جمعية أو مخطط منظم لمنح مزارعي القطن مشاركة كاملة في ترويج وتسويق محاصيلهم، ونتيجة لذلك، كان متوسط دخل مزارع القطن في بوسيا يتراوح بين 70 و120 جنيهًا إسترلينيًا في

<sup>1</sup> Kenya Colony and Protectorate, Department of Agriculture Annual Reports 1935-1945.

<sup>2</sup> M. A. Ogutu, **Op.Cit**, p 177.

الفترة من 1932 إلى 1946 مقارنة بـ 100-280 جنيهاً إسترلينياً و 75-270 جنيهاً إسترلينياً في مقاطعتي موشي (تزانيا) ومبالي (اوغندا) على التوالي<sup>1</sup>.

أما بالنسبة للجمعيات والمجالس، ففي بوسيا تم تشكيل مجلس نيانزا لتسويق بذور القطن والوبر Nyanza Cotton Seed and Lint Marketing Board متأخراً، وذلك عام 1954، ورغم إنشاء المجلس ظلت الحكومة الإستعمارية هي المسيطرة على زراعة القطن، كما يمكن القول أن دور الحكومة في التاريخ الإقتصادي المعتمد على المحاصيل النقدية، وساهم في بروز الإتحاد التعاوني والهيئات المماثلة، وهذا من جهة يؤكد حقيقةً أخرى أن الإقتصاد حقق أكبر قدر من النجاح بمشاركة الأهالي الأفارقة في الإنتاج<sup>2</sup>.

### 6.3 المزارع المختلطة : The Mixed Farms

ينتج الجزء الجنوبي الغربي من المرتفعات والسفوح الغربية محاصيل متنوعة، وكانت هذه المحاصيل المُدرجة في عام 1927 من قبل وزارة الزراعة في كينيا، على النحو التالي: القهوة 13700 فدان؛ الذرة 12000 فدان؛ قصب السكر 5830 فدان؛ الشاي 2430 فداناً ؛ والقمح 1400 فدان، وتُزرع الفواكه، الخضروات، والمحاصيل الأخرى على نطاق أصغر<sup>3</sup>.

لقد تركزت حُدود مخطط الإستيطان منطقتين كبيرتين للزراعة المختلطة دون مساس، الأولى من ناحية الوادي المتصدع الشمالي، ومولو Molo، والثانية شملت الجزء الأكبر من ترانس نزويا وأوسين جيشو Uasin-Gishu،<sup>4</sup> لأنها كانت أكثر ملاءمة وبشكل أساسي للزراعة واسعة النطاق، وكونها أيضاً المناطق التي توفر الحليب، الزبدة، القمح

<sup>1</sup> M. A. Ogutu, **Op.Cit**, p 177.

<sup>2</sup> Ibid, p 178.

<sup>3</sup> Earl C. Case, **Op.Cit**, p 256.

<sup>4</sup> أنظر: الملحق رقم 07 ص 286

والذرة التي تُغذي المدن، وتدعم الصناعات التحويلية الصغيرة في البلاد، خاصة في الوقت الذي كانت فيه الكثير من الأراضي تمر بمرحلة تحول زراعي من خلال المحاصيل النقدية<sup>1</sup>.

يزرع الشاي على ارتفاعات تتراوح بين 6000 إلى 7000 قدم، حيث يكون هطول الأمطار غزيراً والرطوبة أكبر، ومع ذلك، فمن المستحيل تماماً الاعتماد على هطول الأمطار غير المؤكدة لزراعة الشاي، ونتيجة لذلك يعتمد الفلاحون عادة على بعض الطرق الإصطناعية لتوفير الرطوبة، وأما بالنسبة لمشكلة تأمين العمالة لمزارع الشاي، فقد كانت تشكل عائقاً كبيراً أمام توسع هذه الزراعة، لكون العمل بها دائم، حيث أن قطف الشاي وصناعته مستمران، بخلاف القهوة<sup>2</sup>.

كما توجد مزارع شاي في الشريط الشمالي، لكن الجزء الأكبر من المنطقة فقير، وعانت دائماً من العزلة وضعف الاتصالات، بالإضافة أيضاً إلى منطقة مولو كيرشو Molo- Kericho، التي كانت بها مزارع الشاي الكبيرة<sup>3</sup>.

ومن المحاصيل المنتجة في المزارع المختلطة زرع قصب السكر أيضاً، وتعتبر المرتفعات مناسبة تماماً لزراعة قصب السكر، فهناك موسمان للزراعة كل عام؛ وبالتالي، من الممكن أن يكون القصب جاهزاً للمطحنة خلال فترة الإثني عشر شهراً بأكملها، ومع ذلك، فإن الطين العميق يجعل من الصعب سحب قصب السكر من الحقول أثناء هطول الأمطار، ونتيجة لذلك يتم حصاد معظم قصب السكر خلال مواسم الجفاف، وتجدر الإشارة إلى أن منطقة ميواني Miwani ساهمت في إنتاج السكر حوالي سبعة أضعاف قيمة أي شكل بديل من أشكال الزراعة بالمنطقة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> N. S. Carey Jones, **Op.Cit**, p,194, 195.

<sup>2</sup> Earl C. Case, **Op.Cit**, p 256.

<sup>3</sup> N. S. Carey Jones, **Op.Cit**, p 194.

<sup>4</sup> Earl C. Case, **Op.Cit**, p 256.

### 7.3 السمسم Sim-Sim :

كان للسمسم أيضا دور كبير في ارتفاع العائدات المادية، فقد حدثت زيادة أخرى في تصدير هذه البذور الزيتية، التي يزرعها السكان الأصليون بالكامل تقريبا في منطقة كافيرونندو، ويتراوح السعر في مرسيليا من 12 جنيهاً إسترلينياً إلى 16 جنيهاً إسترلينياً للطن، ونظراً للعوائد السريعة والمتطلبات الثقافية البسيطة، أصبح يعتبر الآن أحد أفضل المحاصيل.<sup>1</sup>

إن الزيادة في إنتاج هذا المحصول، وخاصة في مقاطعة نيانزا، حيث يزرع إلى حد كبير من قبل السكان الأصليين تحت إشراف إدارة الزراعة، وهي زيادة كبيرة للغاية، تمثلت في:

- في الفترة من 1915 إلى 1916، تم إنتاج 4,527,344 رطلاً بقيمة 341,779 روبية.

- في الفترة من 1916 إلى 1917، تم إنتاج 8,758,971 رطلاً بقيمة 723,677 روبية.<sup>2</sup>

### 4. الثروة الحيوانية:

يمكن القول أنّ الوضع الذي كانت عليه القبائل الرعوية في شرق إفريقيا هي القوة المهيمنة، لكن في أوائل القرن التاسع عشر قد انقلب رأساً على عقب، حيث أصبحت المجتمعات الرعوية فقيرة، وذلك نتيجة السياسة الإستعمارية الاقتصادية، التي كان توجُّهها للمحاصيل الزراعية التّغذية والبحث عن الاراضي الخصبة، مما جعلها كل مرة تقوم بتقليص مساحات الرعي لصالح المزارعين.

<sup>1</sup> Annual Report of Protectorate and Colony of Kenya , 1913-1914, p21.

<sup>2</sup> Annual Report of Protectorate and Colony of Kenya 1916-1917, p 08.

لقد كانت القبائل الزراعية المستقرة، والقبائل الزراعية الرعوية المختلطة، تنظر لملكية الماشية وغيرها من المواشي أنها قيمة اقتصادية وإجتماعية عالية في القرن التاسع عشر، ففي العديد من المجتمعات التي يغلب عليها الطابع الزراعي، مثل قبيلة كيكويو، على سبيل المثال، كان يُنظر إلى ملكية الماشية كمؤشر مهم على الثروة والمكانة، وأقامت علاقات مع الشعوب الرعوية المجاورة، مثل الماساي Maasai والواكامبا Wakamba.<sup>1</sup>

لم يعد أسلوب الحياة الرعوي له الإحترام والهيبة، وأصبح الإنتاج الزراعي وخاصة إنتاج المحاصيل النقدية للسوق الدولية، مصدرًا رئيسيًا للثروة؛ واكتسب المنتجون الزراعيون هيمنة اجتماعية وسياسية في مجتمع شرق أفريقيا، كما تم طرد الرعاة من العديد من المناطق ذات الإمكانيات الزراعية العالية لإفساح المجال للنظام الاقتصادي الجديد، وبدأت بعض القبائل مثل الماساي في تغيير نشاطها الرعوي إلى الزراعي، وأيضًا ساهمت الأمراض التي حَلَّت بالماشية إلى تراجع عددها بشكل كبير خاصة في الفترة الإستعمارية.<sup>2</sup>

يمتلك الماساي، وفقًا للتقديرات عددًا من الماشية يبلغ ثلاثة أو أربعة أضعاف ما تملكه القبائل الرعوية في شرق إفريقيا، لكن نتيجة الجفاف والأمراض شهدت تراجع في عددها، خلال القرن التاسع عشر، وحدثت مجاعة واسعة النطاق في المناطق الرعوية كل عشر سنوات تقريبًا بين 1868 و1900م، أمّا في القرن العشرين حدثت مجاعة في أعوام 1903 و1908، 1918، 1928، 1935، 1945، 1946، 1950، 1952 و1960؛ ويبدو أن وباء الطاعون البقري الذي حدث في الفترة 1888-1889 كان أول انتشار

<sup>1</sup> R. M. A. van Zwanenberg, Anne King, Op.Cit, p81 .

<sup>2</sup> Ibid.

لهذا المرض في التاريخ المسجل في جميع أنحاء شرق أفريقيا، وفي العديد من المناطق رافق هذا المرض كل من الجفاف والجذري والكوليرا، وذلك في عام 1890م.<sup>1</sup>

ففي كينيا، لم يكن هناك سوى عدد قليل من تدابير القضاء على الأمراض التي تم اتخاذها في المناطق شبه القاحلة حتى عام 1940، إذ لم يكن الأمر يتعلق بنقص الموارد الإدارية بقدر ما كان يتعلق باختيار أولويات الإنفاق، وهنا نحتاج إلى النظر في تدابير القضاء على المرض والحجر الصحي معاً.<sup>2</sup>

وقضية الماساي معروفة، لقد فقدوا أفضل أراضيهم، المتمثلة في سهول كابيتير ودونيو سابوك والوادي المتصدع الأوسط وهضاب ماو ولايكيبيا وأواسين جيشو، وأجبروا على البقاء رعاة شبه رحل، ثم زاد تعقيد مشاكلهم وأجبروا على التكيّف مع الظروف الاقتصادية الإستعمارية، حيث تم توريد الثيران من الصومال في محاولة تهجين الثيران والابقار؛ ومنها عزل الماساي تماماً من ممارسة تربية الحيوانات.<sup>3</sup>

كما فقد النّاندي مساحات كبيرة من الأرض، وفي عام 1912 تم عزل 17 ميلاً مربعاً من المحمية، وفي عام 1919 تم أخذ 130 ميلاً مربعاً أخرى للمستوطنين الجنود، وقبيلة كيبسيجيس أيضاً فقدت 800 ميل مربع، بالإضافة إلى الأراضي في سوتيك، بوريت، لونداني، كيدوا، لومبوا وفورت تيران، ومنحت معظم أراضيها المفقودة للمستوطنين.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> R. M. A. van Zwanenberg, Anne King, *Op.Cit*, p85.

<sup>2</sup> Ibid, p92.

<sup>3</sup> Ibid, p 103.

<sup>4</sup> Ibid.

بالنسبة لعدد المواشي، ففي عام 1909 قُدِّر حوالي 750.000 رأس من الماشية في المنطقة الخاضعة للإدارة الإستعمارية، بينما تراوح العدد سنة 1914م بين 780.000 و 1.000.000، وترجع الزيادة الطفيفة إلى الوفيات الكبيرة خلال السنوات الثلاث الماضية في المحميات المحلية بسبب حمى الساحل الشرقي والطاعون البقري، مما جعل السلطات الاستعمارية والمستوطنين يستوردون المواشي.<sup>1</sup>

أظهرت الإحصائيات في مناطق الإستيطان الأوروبي لعام 1938 أن هناك 307.091 رأساً من الماشية، و 280.729 خروفاً، و 16.673 خروفاً محلياً، و 1.689 ماعزًا و 13.192 خنزيرًا و 58.851 دواجن في حوزة الأوروبيين، بينما كان واضعو اليد الأصليون (الأهالي الكينيون) يحتفظون بـ 190.387 رأساً من الماشية و 266.547 خروفاً و ماعزًا، على الأراضي المملوكة للمستوطنين؛ في حين تظل منتجات الألبان هي الإهتمام الرئيسي في مناطق تربية الماشية، ومعظم مزارعي الألبان تتبعها إلى شركة Kenya Co-operative Creamery، التي تصنع الزبدة والجبن لبيعها محلياً، أما بالنسبة للسكان الأصليين فقد بقي الإنتاج مستقرًا نتيجة الجفاف الذي مس المناطق الرعوية المحلية.<sup>2</sup>

وفي كينيا كان الوضع مختلفاً بشكل عام، حيث تم استثمار موارد اقتصادية وإدارية كبيرة في المناطق ذات الإمكانيات العالية، أي المناطق التي تتلقى الأمطار والتي يملك الأوروبيون 90 في المائة منها تقريباً، ففي البداية تركزت التطورات الرعوية الرئيسية فقط في المرتفعات البيضاء من خلال تعاونية مصانع الأجبان وهيئة اللحوم الكينية the Kenya Co-operative Creameries and the Kenya Meat Commission، وبالنسبة لمخططات الإدارة الإستعمارية حول مناطق الرعي فقد شملت المناطق التي تعرضت

<sup>1</sup> Annual Report of Protectorate and Colony of Kenya , 1913-1914, p 22.

<sup>2</sup> Annual Report of Protectorate and Colony of Kenya , 1938, p17.



لأضرار بالغة، وتصادف أن جميعها تركزت في المناطق الأصغر حجمًا، مثل ويست بوكوت، بارينجو، إلبو ماراكويت، وسامبورو، ولذلك تم تجاهل المناطق الكبيرة من الحدود الشمالية في مخططاتها؛ وبين عامي 1945 و1960، تم إنفاق 820 ألف شلن (54.700 جنيه إسترليني) سنويًا على مخططات تربية الماشية بشكل عام، كما تضاعف عدد الموظفين البيطريين الأوروبيين والأفارقة، في حين تضاعفت نفقات الإدارة البيطرية ثلاث مرات بين عامي 1946 و1952.<sup>1</sup>

تم تطوير التسويق أيضًا خلال هذه السنوات، ففي الفترة ما بين عامي 1945 و1960، بدأ تنظيم طرق الماشية بين المناطق شبه القاحلة، المناطق الحضرية والمقاطعات الوسطى ومقاطعة نيانزا، وكان لا بُد من تسييج الطرق وإنشاء مناطق الرعي وبناء إمدادات المياه وأحواض الماشية، وهذا أدى فيما بعد في عام 1952 إلى إنشاء المنظمة الإفريقية لتسويق الثروة الحيوانية، وذلك من أجل تحفيز تسويق الحيوانات من هذه المناطق، ومساعدة لجنة اللحوم الكينية في الحصول على مخزون رخيص.<sup>2</sup>

طيلة السنوات الماضية ورغم الأمراض التي مست الماشية، وأدت إلى هلاك عدد كبير منها، إلا أن السلطات الإستعمارية في كينيا حاولت السيطرة على الأمراض من خلال اللقاحات المُقدّمة، وأيضًا محاولة تطهير الغابات من ذبابة تسي تسي؛ وتجدر الإشارة أن أعداد الماشية المملوكة للسكان الأصليين وصلت سنة 1956م إلى 6.500.000 رأس، في حين عدد الأغنام والخيول لم تكن هناك إحصائيات وأرقام دقيقة لها، أما بالنسبة للمستوطنين الأوروبيين بلغت في نفس السنة، 5300 حصان، 765400 ماشية، 35900 خنزير، 352900 غنم، 183400 دواجن.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> R. M. A. van Zwanenberg, Anne King, *Op.Cit*, p104.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Annual Report of Kenya Colony, 1956, p 57.

في حين بلغت أعداد الماشية سنة 1960م في المناطق الإفريقية المحلية 6.250.000، والأغنام 7.000.00، الماعز 6.500.000، أما لدى المستوطنين ما يقارب مليون رأس (960.300)، والغنم 548.6000 رأس.<sup>1</sup>

يلاحظ من الإحصائيات المقدمة من قبل التقارير السنوية لمستعمرة كينيا، الإمتلاك الكبير للثروة الحيوانية في المناطق الإفريقية المحلية، ورغم الأمراض والإهتمام المتأخر للإدارة الإستعمارية البريطانية بها، من خلال توفير اللقاحات التي كانت في الغالب موجهة لمزارع المستوطنين وماشيتهم، قد يكون هذا الإهتمام نتيجة الحاجة الى الألبان، الأجبان، وأيضا اللحوم الموجهة للتصنيع والتصدير، وهذا مالا يمكن أن يوفره المستوطنون.

تعرضت الثروة الحيوانية سنة 1961م إلى فيضانات كبيرة أدت الى هلاك عدد كبير منها، لكن مع نهاية سنة 1962م، بدأت المناطق الرعوية تتعافى من آثارها، وأصبحت السياسة الإفريقية المحلية وحتى الإدارة الإستعمارية تسعى إلى تقليص عدد ذبح الماشية، ورفع إنتاجها إلى ما كانت عليه في السابق.<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup> Annual Report of Protectorate and Colony of Kenya 1960, p 39.

<sup>2</sup> Annual Report of Protectorate and Colony of Kenya 1962, p 50.

## 5. دور الإستيطان الهندي في النشاط الإقتصادي لكينيا:

إرتبطت الهجرة الهندية إلى كينيا في ظل الإستعمار البريطاني بعوامل مختلفة، كان أولها مشروع بناء سكة حديد كينيا-إوغندا، إضافة إلى التجارة، الزراعة والجيش. وبمجيء الإستعمار البريطاني إلى شرق إفريقيا وحاجته إلى اليد العاملة الرخيصة والماهرة، بدأ في عملية هجرة الآسيويين أولاً في مد الخط الحديدي من الساحل إلى بحيرة فيكتوريا، وأخذت بعد ذلك أعدادهم في تزايد.<sup>1</sup>

لم تكن الهجرة الهندية إلى كينيا مقنصرة على العمال في سكة الحديد أو الجيش أو الإدارة فقط، بل استقدمت بريطانيا أيضاً التجار الهنود بهدف تشجيع التجارة الداخلية، وكذلك استخدام العملة والتداول بها بين الأفارقة، وكانت العملة المستعملة الرُوبية الهندية، كما سيطروا على تجارة التَّجزئة من خلال الدكاكين في المدن الكبرى، وحتى القرى النائية.<sup>2</sup>

كما نجح الهنود في مجال الزَّراعة عندما قاموا بزراعة قصب السكر بمنطقة الساحل التي كان يطلق عليها منطقة السكر، وكان عدد من الهنود يملكون مزارع الخضروات على طول وادي النهر في مدينة نيروبي؛ ومن المساهمات التي شارك فيها الهنود في المجال الزراعي صِنف الشاي الذي أُدخلت زراعته بمنطقة ليمورو 1904 م، ويرجع فضل نقل صنف الشاي وزراعته في كينيا إلى الهنود الذين استقدموه حوالي عام 1900م نظراً للتربة الحمضية المناسبة الموجودة في كينيا، والقدر المناسب من الأمطار، إضافة إلى الظروف البيئية المناسبة لإنتاج هذا المحصول في منطقة المرتفعات، وعلى

<sup>1</sup> - عبد العزيز كامل، مرجع سابق، ص40

<sup>2</sup> عبد المنان محمد شفيق، مرجع سابق، ص295.

منحدرات الجبال، إلا أن كمية المحصول كانت ضئيلة وغير اقتصادية إلى حد كبير، وكما شهدت منطقة كيروشو إنتاج وفير للشاي<sup>1</sup>.

رغم تضيق المستوطنين البيض الخناق على الهنود ارتيادهم منطقة المرتفعات، فإن الهنود قد تمكنوا من الإستئثار والتمركز بالجهة الشمالية الغربية منها، وأيضاً ممارسة الزراعة في الأراضي المنخفضة، هذه المنطقة التي تميزت بزراعة قصب السكر التي تتوفر فيها جميع الظروف البيئية والبشرية لنموه، وكانت منطقة نيانزا منطقة رئيسية للزراعة الآسيوية، وحسب إحصائية صادرة من إدارة الزراعة لمنطقة نيانزا فقد وصل عدد المزارعين في عام 1939م، 70 مزارعاً هندياً الذين إمتلكوا 21795 هكتاراً من الأراضي، وكانوا يزرعون في معظمها قصب السكر والذرة، ولا شك أن قصب السكر كان من أهم المحاصيل، ومن أكثرها شعبية لدى المزارعين الهنود<sup>2</sup>.

يعتبر الهنود بلا شك رواداً في مجال مزارع قصب السكر والسيسال، أما في مجال مزارع القطن والقهوة والشاي فإن الأوروبيين كانوا يعتبرون رواداً، ولكن الهنود يؤدون دوراً مهماً وبارزاً أيضاً في مستعمرة كينيا<sup>3</sup>.

## 6. النظام المالي والتجارة:

بالنسبة للنظام المالي في شرق أفريقيا في القرن التاسع عشر، كان التبادل واسع الإنتشار قبل الفترة الاستعمارية، والوسيلة الأكثر انتشاراً لتبادل البضائع هي نظام المقايضة، وبعبارة أخرى، تم استبدال سلعة بسلعة أخرى دون دخول أي شكل من أشكال المال في المعاملة.

كان النظام المالي الإستعماري هو النظام الذي انتهجته السلطة البريطانية، وكانت الأنظمة المالية المستخدمة حتى 1962-1963 في كينيا وأوغندا وفق أربعة سياسات

<sup>1</sup> عبد المنان محمد شفيق، مرجع سابق، ص، ص 315، 316.

<sup>2</sup> نفسه، ص 319.

<sup>3</sup> نفسه.

اقتصادية إستعمارية متمثلة في، العملة المستخدمة؛ أسعار صرف العملة المستخدمة (الجنيه الاسترليني)؛ هيكل البنك، سياسات القروض وتحديد التوريد نقداً<sup>1</sup>.

## 1.6 العملة:

حتى أوائل عشرينيات القرن العشرين، كانت العملة المستخدمة في شرق إفريقيا هي الروبية الهندية، كان الهنود هم أوائل الممولين في المنطقة، ثم مع التوسع السريع للأنشطة التجارية الهندية، والتقدم على طول خط السكك الحديدية، أصبحت الروبية العملة التجارية في مطلع القرن، وكانت هذه العملة متاحة بسهولة ومقبولة لدى المتداولين، ومن ثم جعل البريطانيون الروبية الفضية الهندية عملة قياسية للأراضي البريطانية في شرق إفريقيا، وأصبحت الأنااليس pice والروبية rupee عملة قانونية في كينيا عام 1898 وفي أوغندا عام 1906.<sup>2</sup>

وفي عام 1910 تم الاعتماد على الروبية فقط في شرق إفريقيا، وتمتع الجنيه الإسترليني والروبية في شرق إفريقيا بسعر صرف ثابت (15 روبية = 1 جنيه إسترليني)، ولكن توقف الارتباط بين الجنيه الإسترليني والروبية الهندية بعد عام 1914، وبدأت قيم تبادل العملاتين في التغير، فبحلول عام 1918-1919 كان الجنيه الإسترليني يساوي عشرة روبيات فقط في البنوك نتيجة الحرب الإمبريالية، وكان طبع بريطانيا للعملة أكثر من احتياط الذهب الموجود لديها.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> R. M. A. van Zwanenberg, Anne King, *Op.Cit*, p 279.

<sup>2</sup> Ibid, p 280.

<sup>3</sup> Ibid, p282.

كان التداول بالشلين ضئيلا مقابل الروبية الهندية، لكن ابتداء من 1922 وقع إتفاق بين المستعمرات البريطانية في شرق إفريقيا تنجانيقا، كينيا وأوغندا من أجل التعامل بالشلين.<sup>1</sup>

تجدد الإشارة إلى المشهد المالي العالمي والأزمة المالية التي ضربت شرق إفريقيا في 1919-1920، والتي أدت إلى إنشاء مجلس العملة لشرق أفريقيا، وهي المؤسسة التي أدارت الشؤون المالية للمستعمرات حتى عام حتى استقلال.<sup>2</sup>

## 2.6 البنوك:

أول بنك تم تأسيسه هو البنك الوطني الهندي the National Bank of India في زنجبار عام 1893 وفي مومباسا عام 1896، وسرعان ما أنشأ البنك الوطني الهندي (بنك إستعماري مملوك لبريطانيا، على الرغم من إسمه) فروعاً له في عنديبي، كمبالا، وجينجا، وجاء بنك ستاندرد في جنوب إفريقيا The Standard Bank of South Africa (وهو أيضاً بنك استعماري بريطاني) بعد فترة وجيزة<sup>3</sup>، وبحلول عام 1910 كان لديه سبعة فروع في كينيا، وإثان في أوغندا وثمانية في تنجانيقا.<sup>4</sup>

ومع هذين البنكين السابقين، كان أيضاً Barclays Dominions, Colonial and Overseas الذي كان يُسمى في الأصل البنك الوطني لجنوب أفريقيا the National Africa Bank of South والذي بدأ العمل في شرق أفريقيا خلال حرب 1914-1918، كان مقره الرئيسي في لندن ومكاتبه الرئيسية في المستعمرات البريطانية، وتم تأسيس هذه البنوك في المقام الأول لخدمة رأس المال الإستعماري البريطاني في الخارج، أي تقديم

<sup>1</sup> منصف بكاي، "تنجانيقا تحت الانتداب البريطاني 1919-1924"، أطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة في التاريخ

الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2 ابو القاسم سعد الله، قسم التاريخ، سبتمبر 2002، ص275

<sup>2</sup> R. M. A. van Zwanenberg, Anne King, Op.Cit, p 281.

<sup>3</sup> P R O. CO. 736.1. See Also: ص287. مرجع سابق،

<sup>4</sup> Annual report of kenya 1910-1911, p18.

الخدمات المصرفية لتصدير واستيراد البضائع ورأس المال البريطاني، كما قدمت قروضا قصيرة الأجل بدلاً من القروض طويلة الأجل لعملائها لأن الأعمال تميل إلى أن تكون محفوفة بالمخاطر.<sup>1</sup>

وفي كينيا، تم تقديم القروض للمزارعين البيض مقابل ضمان فواتير التجارة، كما قدموا قروضا عقارية (إتتمائاً على ضمان سندات ملكية الممتلكات) للمزارعين، ويعكس الهيكل المالي بشكل أساسي الأهداف الاقتصادية الأساسية للتنمية الإستعمارية، تشجيع إنتاج محاصيل التصدير للسوق الأوروبية، وكذلك إستيراد السلع البريطانية المصنّعة، وكان هذا هو أساس النظام المصرفي حتى عام 1918.<sup>2</sup>

في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية وحتى عام 1962م، تغير النظام المالي لشرق أفريقيا بشكل كبير، فبين عامي 1918 و 1951، بإستثناء بنك الأراضي، لم يتم إنشاء بنوك جديدة في شرق أفريقيا، ومع ذلك، خلال الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن الماضي، بدأ عدد من البنوك عملياتها في شرق إفريقيا، مما أدى إلى إنشاء شبكة جديدة من البنوك فيما بينها في المدن الكبرى<sup>3</sup>، وخلال عام 1951، جاء بنك Nederlandsche Handel-Maatschappi إلى شرق أفريقيا، وتبعه في عام 1953 بنك الهند the Bank of India ، وفي عام 1954 بنك بارودا the Bank of Barod ، وفي عام 1956 بدأ بنك الحبيب the Habib Bank عملياته، ثم البنك العثماني the Ottoman Bank في عام 1958، والبنك التجاري الأفريقي the Commercial Bank of Africa في عام 1961، وبنك باكستان the Bank of Pakistan في عام 1962.<sup>4</sup>

بين عامي 1949 و 1960، ارتفع عدد المدن التي تقدم خدمات مصرفية في كينيا وحدها من 12 إلى 65، وعدد فروع البنوك من 22 إلى 139، وكانت البنوك التجارية

<sup>1</sup> R. M. A. van Zwanenberg, Anne King, **Op.Cit**, p,p 280, 281.

<sup>2</sup> Ibid, p 281.

<sup>3</sup> Ibid, p 290.

<sup>4</sup> Ibid.

الثلاثة الكبرى تمتلك 85 % من جميع المكاتب المصرفية في شرق أفريقيا، أما كينيا بعدها الأكبر من المستوطنين الأوروبيين والآسيويين، وسياستها التصنيعية الأكثر نجاحاً، فقد حققت 50% بالضبط من التوسع في الفروع المصرفية، وبحلول عام 1964، غداة الإستقلال كان لدى كينيا 164 مكتباً مصرفياً مقابل 91 في تنزانيا و70 في أوغندا<sup>1</sup>.

### 3.6 الصادرات:

إنَّ عمل السُّلطات الإستعمارية البريطانية بتشجيع الزراعة في المرتفعات البيضاء والمحاصيل النقدية، كان الهدف منها توجيهها للتصدير، ولذلك فقد سيطرت هذه المحاصيل التي تطرقنا إليها على المداخل من الصادرات ولن نتحدث بإسهاب حول الصادرات لكوننا تطرقنا إلى نوعية المحاصيل النقدية المنتجة في كينيا، وكذلك كمية الإنتاج.

في كينيا سيطر الأوروبيون على مشهد التصدير في هذه الفترة، وقد أدى إدخال المحاصيل المخصصة للتصدير (النقدية)، القطن، والبن، والسيغال، والشاي، والبيريثروم، وعدد قليل من المحاصيل الأخرى إلى توفير وسائل النقد الأجنبي، وخاصة الجنيه الإسترليني، وبهذه الأموال بدأت مجتمعات شرق أفريقيا منها كينيا في استيراد مجموعة واسعة من السلع المصنعة في أوروبا.

بين عامي 1905 و1907، أرسلت وزارة الزراعة في كينيا سلسلة من عينات القهوة إلى بريطانيا وبدأت في التشجيع المنهجي لإنتاج القهوة بين المستوطنين، في عام 1908، تم تصدير ما قيمته 235 جنيهاً إسترلينياً فقط من القهوة من كينيا، ولكن بحلول عام 1914 ارتفعت قيمة إنتاج قهوة المستوطنين المخصصة للتصدير إلى 18502 جنيهاً إسترلينياً<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> R. M. A. van Zwanenberg, Anne King, *Op.Cit*, p290.

<sup>2</sup> *Ibid*, p186.



في عام 1913 كان الإفريقي وحده يسهم بـ: 24% من قيمة إجمالي الصادرات، بينما المستوطنون يساهمون بـ: 05% ، وبحلول عام 1932 إنخفض إسهام المناطق الإفريقية ألى 09% ، بينما ارتفع إنتاج نصيب المستوطنين البيض (الاروروبيين) الى 76%<sup>1</sup>.

يلاحظ من هذه الإحصائيات مدى تطبيق بريطانيا وإداراتها الإستعمارية لسياساتها الاقتصادية ضد الأهالي لصالح المستوطنين، سواء في منح الأراضي للمستوطنين ومحاربة محاصيل الأفارقة التي أدت بالأهالي قسراً إلى العمل في المزارع النقدية للمستوطنين، وبذلك إزداد الإفريقي فقرا في حين إزداد البيض ثراءً.

تم إرسال أكثر من نصف الصادرات من شرق إفريقيا، حتى في أيام ما قبل الحرب، إلى بريطانيا والامتلاكات البريطانية، أما بالنسبة للمنتجات التي اشترتها المملكة المتحدة، ولا تزال تشتريها، بنسبة لا تقل عن 80 في المائة، هي القطن، والبن، والصوف، والمطاط، والسيغال، والألياف الأخرى.<sup>2</sup>

ولم تركز كينيا على محصول واحد أو محصولين فقط مثل أوغندا التي اعتمدت على محصولين رئيسيين القطن والبن، بل شملت صادراتها العديد من الماصيل المختلفة.<sup>3</sup>

تم تصدير إنتاج محميات شرق إفريقيا وأوغندا بقيمة 2.231.827 جنيهاً إسترلينياً خلال عام 1919، مقابل 1.543.104 جنيهاً إسترلينياً في 1917-1918، بزيادة 45%، وتصدر القطن قائمة الصادرات المجمع، ويمثّل 48 في المائة من القيمة الإجمالية، وبلغت الكمية المصدرة 109,179 طن؛ أما المركز الثاني في قائمة الصادرات فقد احتلته القهوة بنسبة 15 في المائة من إجمالي قيمة الصادرات، حدثت زيادة في تصدير

<sup>1</sup> أ. آدو بواهن، مرجع سابق، ص 407

<sup>2</sup> G. W. Prothero, *Kenya Uganda and Zanzibar*, p 82.

<sup>3</sup> أنظر : الملحق رقم 03 ص. 282 .

هذا المنتج، حيث تم تصدير 139.404 طنًا، بقيمة 327.880 جنيهاً إسترلينياً، خلال عام 1919، مقابل 59.111 طنًا، بقيمة 142.268 جنيهاً إسترلينياً تم تصديرها في عامي 1917 و1918<sup>1</sup>.

لقد حصلت كينيا دائماً على النقد الأجنبي من خلال التسهيلات المقدمة في ميناء مومباسا، وقد أقامت الشركات الأجنبية مقراتها الرئيسية في نيروبي بشكل خاص واستوردت البضائع من أوروبا، وكانت هذه الشركات مصدرًا آخر للنقد الأجنبي، فبين عامي 1923 و1939 زادت كينيا أرباحها من العملات الأجنبية من هذه المصادر الثلاثة بنسبة 33 في المائة إلى 50 في المائة، مقارنة بدخلها من مصادر أخرى، وقد استقادت كينيا أكثر من أوغندا من استيراد رأس المال الخاص والعام.<sup>2</sup>

أصبحت تشكل كينيا وأوغندا وحدة واحدة لأغراض الجمارك، وبالتالي هناك حرية تجارية كاملة بين الإقليمين، ولذلك فإن إجراء فحص تفصيلي للتجارة الخارجية لكينيا وحده أمر صعب للغاية، لا سيما وأن جميع الواردات والصادرات من كلا المستعمرتين تمر عبر مومباسا الميناء الرئيسي لكينيا، وبلغت القيمة المجمعة للواردات التجارية وإجمالي الصادرات (أي صادرات المنتجات المحلية وإعادة التصدير) لكينيا وأوغندا خلال عام 1929م 18.062.190 جنيهاً إسترلينياً مقارنة بـ 17.512.448.<sup>3</sup>

وخلال الأعوام من 1939 إلى 1952 إرتفعت قيمة صادرات كل من كينيا وأوغندا بسرعة ملحوظة، حيث زادت صادرات كينيا بنسبة 77 %، ولكن في الأعوام من 1952 حتى الإستقلال، إرتفعت قيمة صادرات كينيا بنسبة 150 في المائة<sup>4</sup>، وتوضح هذه الأرقام دور وأهمية إرتفاع أسعار المحاصيل الموجهة للتصدير لنمو اقتصاد كينيا ومستعمرات شرق افريقيا.

<sup>1</sup> Annual Report of Protectorate and Colony of Kenya 1918-1919, p,p06,07.

<sup>2</sup> R. M. A. van Zwanenberg, Anne King, **Op.Cit**, p 196.

<sup>3</sup> Annual Report of Protectorate and Colony of Kenya 1929, p48.

<sup>4</sup> R. M. A. van Zwanenberg, Anne King, **Op.Cit**, p 195.

#### 4.6 الواردات:

وفي مجال الإستيراد أيضا فقد كانت المستعمرات تضطر إلى شراء السلع البريطانية المُصنعة وبأسعار مرتفعة، وفرض رسوم جمركية مرتفعة على السلع غير البريطانية، أما الأمر الآخر فقد كان لزاما على المستعمرات تحقيق إكتفائها الذاتي.<sup>1</sup>

كانت المواد الرئيسية المُستوردة إلى المحميتين خلال 1912-1916، تشكل سلع قطع القطن أكبر صنف، وتمثل في المتوسط 27 في المائة من إجمالي الواردات، وفي السنوات التي سبقت الحرب مباشرة، جاءت السلع القطنية، المشروبات الكحولية، الصابون، القماش والحقائب، القمح وغيرها من المواد الاستهلاكية.<sup>2</sup>

إرتفع إجمالي قيمة الواردات التجارية خلال عام 1919م من 2,809,681 جنيهاً إسترلينياً إلى 3,397,810 جنيهاً إسترلينياً، مما يدل على زيادة قدرها 588,129 جنيهاً إسترلينياً، وأهم الواردات المنسوجات القطنية، وتمثل الحبوب والدقيق المركز الثاني من حيث الأهمية وتشكل ما نسبته 11 في المائة من إجمالي واردات التجارة، كما زادت الكمية بمقدار 92,460 طنًا سنويًا، ويُشير التباين بين الرقمين إلى إرتفاع عام في السعر بنسبة 31 بالمائة، مقارنة بعام 1918.<sup>3</sup>

أيضا الأرز إحتل المركز الثاني من حيث الكمية بتكلفة 219.180 جنيهاً إسترلينياً تم استيرادها 170.756 طنًا بقيمة 140.615 جنيهاً إسترلينياً في 1917-1918، ويأتي دقيق القمح بقيمة 107,206 جنيهاً إسترلينياً من القيمة المستوردة، مما يدل على زيادة قدرها 35,570 طنًا، أي 61 في المائة من حيث الكمية، و53.958 جنيهاً إسترلينياً إجمالي كمية الحبوب والدقيق المستوردة، جاء 86 في المائة منها من

الهند.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> أ. آدو بواهن، مرجع سابق، ص392.

<sup>2</sup> G. W. Prothero, **Op.Cit**, p 83.

<sup>3</sup> Annual Report of Protectorate and Colony of Kenya 1918-1919, p 04.

<sup>4</sup> Ibid, p05.

أيضاً شكّلت المشروبات الكحولية بأنواعها المجموعة الثالثة من الواردات (من حيث الأهمية ومن حيث القيمة)، بقيمة 218.155 جنيهاً إسترلينياً خلال العام مقابل 144.943 جالوناً بقيمة 97.487 جنيهاً إسترلينياً في 1918.<sup>1</sup> فيما يتعلق ببلدان منشأ الواردات التجارية، فقد كانت بريطانيا بالدرجة الأولى، وسيطرت على أغلب الإيرادات الكينية، وأيضاً إتحاد جنوب إفريقيا، إيطاليا، فرنسا، هولندا واليابان.<sup>2</sup>

### 7. الصناعة:

شهدت أوروبا ثورة كبيرة في مجال الصناعة، وأصبح تقريباً 10 % من الناس يعملون في مجال الزراعة، لكن بالنسبة لشرق إفريقيا فقد بقيت على حالها فقد كان حوالي 90 % يعملون في المزارع الصغيرة.

منذ بداية الإستعمار البريطاني لشرق إفريقيا، لم يتم الإهتمام بالجانب الصناعي، فقد كان جُلُّ إهتمام الإدارة الإستعمارية تطوير الزراعة والإنتاج الزراعي أكثر من أي قطاع آخر، كذلك كانت السياسة الإستعمارية في هذه الفترة تهدف إلى تصدير منتجاتها لمستعمراتها في إفريقيا، وتكون هذه المسعمرات مُجبرة على إقتناء هذه المُنتجات من بريطانيا، لكن إبان الحرب الإمبريالية الثانية، وبعدها بدأ تشجيع بناء مصانع لبعض الصناعات في كينيا.

كانت كينيا تُنتج المشروبات الكحولية، السجائر، الصابون، الإسمنت، الفواكه والخضروات المُعلّبة، ورغم أن الثُّمُو الصناعي في كينيا كان في المجلد ضئيلاً للغاية، إلا أنها كانت متقدمة بالفعل على أوغندا وتنزانيا؛ وحتى عام 1940 كانت السياسة الإستعمارية واضحة، فهي ضد تطور الصناعات في المستعمرات، وقدمت المستعمرات سوقاً للسلع ورأس المال البريطاني، وفي منتصف عام 1940، تغير هذا النهج تجاه

<sup>1</sup> Annual Report of Protectorate and Colony of Kenya , 1918-1919, p05.

<sup>2</sup> Ibid.

الإقتصادات الإستعمارية، وبدأ تشجيع التنمية الإقتصادية على عدد من المستويات المختلفة وخاصة في الصناعة<sup>1</sup>.

وأحد أسباب هذا التغيير في الموقف، أنه خلال الحرب العالمية الثانية، لم يتمكن الأوروبيون الذين يعيشون في شرق إفريقيا من الحصول على البضائع المستوردة من بريطانيا، وكانت جميع السفن مُعرَّضة لخطر الهجوم أثناء الحرب، واستجابة لهذا الوضع، تم إنشاء مجلس الإدارة الصناعية الكيني في نيروبي في عام 1940/1941، وكان الهدف من المجلس هو تشجيع التصنيع المحلي لبعض السلع التي كانت مستوردة سابقاً من أوروبا من أجل توفير شحنها<sup>2</sup>.

تم شراء المصنع والمعدات الخاصة بالمجلس بعد عام 1945 من قبل شركة East African Industries Ltd ، وقد تم تمويل هذه الشركة من قبل الحكومة البريطانية ومن قبل شركة Unilever ، أحد أكبر مجتمعات التصنيع الدولية في العالم؛ ففي البداية أنتجت صناعات شرق أفريقيا منتجات Sunlight و Lifebuoy و Lux Soaps ومسحوق الغسيل Omo و Kimbo و Blue Band<sup>3</sup>.

وفي كينيا بدأ التشجيع العام للتنمية الصناعية أيضاً في هذه المرحلة، بحلول عام 1947، أشار التقرير السنوي للمستعمرة إلى أنه تم بالفعل إنشاء العديد من مصانع المُعالجة للقهوة والمربى والبيرثروم وغيرها من المنتجات، كما ذكر أن هناك إمكانيات واعدة للصناعات الثانوية، مثل تلك التي تنتج الطوب والبلاط والزجاج، التي يمكن بيعها في السوق المحلية<sup>4</sup>، وقد استمرت الإستثمارات الصناعية الخارجية في التدفق إلى البلاد طوال الأربعينيات والخمسينيات، وبحلول عام 1946، تم تأسيس 280 شركة خاصة في كينيا بقيمة 40 مليون جنيه إسترليني، وهو ما يزيد بكثير عن ضعف العدد والقيمة في

<sup>1</sup> R. M. A. van Zwanenberg, Anne King, *Op.Cit*, p 126.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Ibid.

<sup>4</sup> Annual Report of Protectorate and Colony of Kenya 1947, p34.

أوغندا وتنجانيقا مجتمعتين، وعلى مدى السنوات الإثنتي عشرة التالية، تم إنشاء 3380 شركة خاصة أخرى بقيمة 120 مليون جنيه إسترليني، مقابل 2650 شركة بقيمة 81 مليون جنيه إسترليني في البلدين الآخرين مجتمعين<sup>1</sup>.

بين عامي 1945 و1963 تم إنشاء قاعدة صناعية جديدة للصناعات الخفيفة في شرق أفريقيا، وقامت هذه المصانع بتصنيع سلع كان يتم استيرادها من قبل، ومن بين هذه الصناعات والمنتجات:

### 1- مجال البناء:

كان أول مصنع في نيروبي First factory in Nairobi سنة 1933م، 1952 إسمنت بامبوري بورتلاند Bamburi Portland Cement ، وفي سنة 1953م أنشئ المصنع الثاني في أوغندا Second factory in Uganda ، بالإضافة إلى مصنع إسمنت نهر آثي Athi River cement factory سنة 1958م.

### 2- المشروبات الكحولية:

أنشئت مصانع الجعة بداية من سنة 1922 في كينيا Kenya Breweries ، و مدينة مصانع الجعة City Breweries سنة 1944 ، أما بحلول سنة 1951 استحوذت شركة Allsopps على مصانع الجعة الكينية Kenya Breweries .

### 3- البسكويت biscuits :

تم إنشاء House of Manji كمخبز 1946م، بدأ بيت مانجي في إنتاج البسكويت سنة 1953م، كما أنشئ أيضا مصنع بسكويت موكيسا Mukisa Biscuits سنة 1956م (المرتبط بصندوق اليوبيل الماسي the Diamond Jubilee Trust وبسكويت رايت Wright Biscuits)<sup>2</sup>

<sup>1</sup> R. M. A. van Zwanenberg, Anne King, Op.Cit, p 127.

<sup>2</sup> Ibid.

#### 4- الغاز:

قامت شركة شرق إفريقيا للأكسجين والأسيتيلين East African Oxygen and Acetylene Co بإنشاء مصنع في نيروبي سنة 1946، هذه الشركة جزء من شركة الأكسجين البريطانية the British Oxygen Co.

#### 5- المستحضرات الصيدلانية:

بدأت شركة Kenya Overseas Ltd كشركة تجارية سنة 1942م، و سنة 1947م أصبحت شركة Kenya Overseas Ltd شركة منتجة.

#### 6- الأحذية:

شركة Bata بدأت تصدير الأحذية إلى شرق أفريقيا سنة 1955م، وبعد خمس سنوات أي 1940م، قامت شركة Bata بإنشاء مصنع للدباغة والأحذية في ليمورو.

#### 7- العلب المعدنية:

في سنة 1948م قامت شركة Metal Box بإنشاء مصنع للعلب المعدنية في نيكا.<sup>1</sup> على كل حال ليست هذه كل الشركات فقط الموجودة في كينيا، لكن معظم هذه الشركات كانت مدعومة أو مُدارة من قبل مؤسسات دولية، وعلى سبيل المثال كانت شركة Wright ، Jubilee Trust، Allsopps Breweries ، Portland Cement Co. Biscuits، British Oxygen، The Metal Box Co. و Bata جزءًا من شركات تبلغ قيمتها ملايين الجنيهات الإسترلينية وتعمل على نطاق عالمي، وشركات شرق إفريقيا ليست سوى أقسام صغيرة من عملياتها.<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup> R. M. A. van Zwanenberg, Anne King, *Op.Cit*, p 127.

<sup>2</sup> *Ibid*, p 128.

الفصل الثالث:

السياسة الإجتماعية البريطانية في كينيا

1895-1963



## 1. قطاع الصحة في مستعمرة كينيا :

الوضع الصحي العام في المستعمرة: عانت كينيا مثلها مثل جميع الدول الإستوائية من بعض الأمراض الخطيرة المعدية، وكان الجفاف أحد أسباب تفشيها، مما أدت إلى وفاة الكثير من الأهالي الأفارقة من جهة، ومن جهة أخرى، هلاك عدد كبير من الماشية، ومن أشهر الأمراض المنتشرة في هذه الفترة، مرض النوم، الملاريا، الجدري، وغيرها من الامراض.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن الخدمات الصحية والإجتماعية في كينيا تكاد تكون منعدمة، فقد كان التأمين الصحي، ومعاشات كبار السن، بالإضافة إلى أعمال الصحة العامة التي كانت حُقوقًا بالنسبة للمواطنين البريطانيين، لم يكن أي جزء منها من حق المواطن الكيني<sup>1</sup>.

ولقد قدمت البعثات التنصيرية أثناء تواجدها في كينيا بعض الخدمات الصحية، لكنها لم ترق إلى ما كانت تحتاجه من هذه الخدمات، وقد شهد النصف الثاني من عشرينيات القرن العشرين توسعًا في العمل الطبي الإداري الاستعماري والتنصيري على حدٍ سواء، ومع ذلك، يمكن القول أن توفير الخدمات الطبية التنصيرية كانت موجهة حصريًا للمجتمعات الأفريقية والآسيوية، وهي محاولة للتأثير على الأفارقة في بيئتهم الخاصة<sup>2</sup>.

ربما لم يُقدّم المُبشرون رعاية جيدة، ولكنهم قدموا بالتأكيد جزءًا كبيرًا من الخدمات، ولكن غير كافية من حيث الكمية ومدى التغطية.

فمنذ بداية الإستعمار البريطاني لكينيا، كان هناك ثلاث مجموعات عرقية متميزة، الأوروبية، الآسيوية والأفريقية، وكانت المجموعات الثلاث هي الأساس للأنظمة الطبية

<sup>1</sup> راشد البراوي، مرجع سابق، ص 69.

<sup>2</sup> F. M. Mburu, "Socio-Political Imperatives in The History of Health Development in Kenya", Sou-Sei. Med, Vol 15, Pregamen Press, UK, 1981, p 524.

الثلاثة، ولم يتم إنشاء المستشفيات الأوروبية والآسيوية والمحلية عن طريق الصدفة، بل تم تصميمها للتأكيد على الهوية الأساسية التي تقسم المجموعات العرقية الثلاث.

ولقد كان الهدف من النظام الصحي المقدم للسكان الأصليين، بغرض إبقائهم قابليين للإستغلال من قبل رجال الأعمال الأوروبيين، وموظفي الخدمة المدنية، وليس من الغريب أن التنمية الإدارية والإقتصادية الإستعمارية، والتوسع التنصيري، والرعاية الصحية في كينيا اتخذت نفس النهج مع السكان الأصليين لإبقائهم تحت الإستغلال الدائم.<sup>1</sup>

وكما كان هناك مجتمع ثلاثي الطبقات، فقد دعمت الحكومة نظاماً ثلاثي الطبقات للرعاية الصحية، كل مستوى يخدم مجموعته الخاصة، فقد كانت هناك مستشفيات أوروبية ومستشفيات إفريقية وآسيوية؛ وبحلول القرن العشرين إنتهجت الإدارة الإستعمارية البريطانية في كينيا استراتيجيات لتحسين تقديم الخدمات، وما تجدر الإشارة إليه، أن الخدمات الطبية الإستعمارية في كينيا طوال القرن العشرين كانت في معظمها وقائية، بدلاً من الرّعاية العلاجية، والتي استلزمت بذل جهودٍ متواصلة لتحسين الصرف الصحي، وتعزيز التنقيف في مجال الصحة العامة، والسيطرة على انتشار الأمراض المعدية، بالإضافة إلى تقديم الخدمات الصحية الأساسية على مستوى القرى، وخاصة فيما يتعلق بالأمراض المزمنة (السل والجذام)، كذلك مكافحة الأمراض التي تنقلها الحشرات خاصة الملاريا، ومرض النوم.<sup>2</sup>

ويبدو أن التركيز على الصحة الوقائية في الخدمة الطبية الإستعمارية الكينية، بدلاً من الصحة العلاجية، يعود لمحدودية الخدمة الطبية الفعلية، والأساليب العلاجية، إضافة إلى النقص الحاد في المضادات الحيوية ضد الأمراض مثل الملاريا، وأيضا تزايد طلب

<sup>1</sup> F. M. Mburu, **Op.Cit**, p 524.

<sup>2</sup> Miriam S. Chaiken, "Primary Health Care Initiatives in Colonial Kenya", **World Development**, Vol 26, No 9, 1998, p1703.

الأهالي الكينيين للرعاية الصحية في وقت تشهد المراكز الصحية نقص في توفير الأدوية<sup>1</sup>.

أما بالنسبة للمستوطنين البيض، فقد شكّل وجودهم في المستعمرة تحدياً خاصاً للخدمة الطبية، وكان المسؤولون الطبيون يدركون جيداً خطر العدوى بالنسبة للمستوطنين، كما يُمكن القول أنّ مختلف الرعاية الصحية المُقدّمة، والأدوية كانت مُوجّهة للمستوطنين دون الأهالي الكينيين.

فقد كانت هناك مراكز صحية ومستوصفات، بالإضافة إلى مستشفيات إقليمية بتمويل من مكتب التنمية الإستعماري، وعيادات ريفية أنشأتها ودعمتها الشركات الوطنية المحلية، وذلك من خلال مساهمة المجالس الأصلية المحلية the Local Native Councils في إنشاء العيادات من خلال الضرائب أو المساهمات المالية التي جمعتها.<sup>2</sup> مما تجدر الإشارة إليه، أنّه لم تكن هناك مؤسسات حكومية في المحميات المحلية (المعازل)، والتي يمكن أن يطلق عليها بشكل صحيح مستشفيات قبل عام 1920، وأيضاً كان هناك مسؤول طبي أوروبي واحد فقط في هذه المناطق، ولم يكن هناك موظفون أفارقة مدربون على العمل الصحي، وبحلول عام 1932 كانت هناك أربع عشرة (14) وحدة طبية في المعازل تضم مستشفيات مجهزة تحت مسؤولية الموظفين الطبيين، وأكثر من مائة (100) مستوصف فرعي، كما إرتفع عدد الموظفين الأوروبيين من ضابط طبي واحد إلى مسؤول طبي وسبعة عشر (17) موظفاً طبياً، وتسع (9) ممرضات أوروبيات، وستة (6) مفتشين صحيين أوروبيين، والذين لم يكن هناك أي منهم من قبل<sup>3</sup>.

ونتيجة للظروف الصحية، انتشرت الخرجات الصحية، وذلك منذ الثلاثينيات عبر رحلات السفاري والزيارات الخارجية للمستوصفات، وقامت هذه الحملات بالبحث في

<sup>1</sup> Miriam S. Chaiken, *Op.Cit*, p, p 1703, 1704.

<sup>2</sup> Ibid, p 1705.

<sup>3</sup> Ibid.

الطب الإستوائي في إفريقيا، وعلى سبيل المثال، كشفت التقارير المُبكرة عن الملاريا المقاومة للأدوية، ووصفها تقنيات علاج فقر الدم العمل في المناطق الريفية.<sup>1</sup>

إضافة إلى هذه الرحلات الطبية، فقد تم تصميم برنامج المراكز الصحية الريفية كبديل للطب الإجتماعي، وبناءً على ذلك، تم وضع الخطط الصحية الخاصة بكينيا في عام 1946، وبدأ تنفيذها في أوائل الخمسينيات من القرن العشرين، وقد كانت الخطوة الأولى المُتوخاة هي توفير وحدة طبية واحدة لكل 4000-5000 أسرة.<sup>2</sup>

يمكن التنويه إلى أن العديد من الأمراض المتوطنة الرئيسية، تنتشر في الغالب في المناطق أو الأقاليم المنخفضة ومناطق المعازل، وأغلب هذه الأمراض، مرض النوم Sleeping sickness، الكالازار Kala-azar، الملاريا Malaria، الدودة الشصية Hookworm، والبلهارسيا Bilharziasis، ويكمن إعطاء أمثلة أكثر توضيحاً، فعلى سبيل المثال الدودة الشصية تنتشر على الساحل وفي حوض بحيرة فيكتوريا، والكالازار في منطقة الحدود الشمالية، والحزام الواقع في ظل سفوح المرتفعات من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي، والرماد الحبيبي في المناطق الرعوية الحارة والجافة، وأمراض الجهاز التنفسي، والسل أكثر انتشاراً في المنطقة الوسطى.<sup>3</sup>

من خلال ما سبق، يمكن القول أن الأمراض السائدة في كينيا خلال فترة الاستعماري البريطاني، اختلفت ما بين نوعين من الأمراض، الأمراض المعدية والأمراض التي تسببها أو تنقلها الحشرات.

<sup>1</sup> Miriam S. Chaiken, **Op.Cit**, p 1710.

<sup>2</sup> N. R. E. Fendall, “**Planning Health Services in Developing Countries: Kenya's Experience**”, **Sage Publications, Inc**, Vol. 78, No. 11, Nov., 1963, p 981.

<sup>3</sup> Ibid, p982.

## 1.1 الأمراض المعدية:

### 1.1.1 الجدري Small-Pox :

يُعتبر مرض الجدري قديماً في كينيا وباقي إفريقيا، لكن طريقة إنتقاله ومعدل توطنه وتفشيه، والتدابير المستخدمة للسيطرة على المرض تغيرت من فترة إلى فترة أخرى، خاصة أوائل القرن العشرين.

ولقد كان للتغيرات الاقتصادية في كينيا خلال الفترة الإستعمارية، آثار كبيرة على طريقة انتشار مرض الجدري، وكيفية السيطرة عليه، ففي فترة ما قبل الإستعمار كان المرض ومعدلاته منخفضة، لكن مع الهجرات السكانية المرتبطة بالمجاعة، وتأثير الجفاف، تحول الجدري إلى وباء فتاك؛ كما تسببت التغيرات السوسيو-اقتصادية في الفترة الإستعمارية في ظهور المرض بشكل متكرر، وبذلك تغير توطن مرض الجدري من معدلات منخفضة قبل الإستعمار، إلى معدلات أعلى خلال السنوات الأولى للإستعمار في كينيا<sup>1</sup>.

ومما تجدر الإشارة إليه، أنه بعد عامين من إشراف شركة شرق إفريقيا الإمبريالية البريطانية على منطقة شرق إفريقيا، تفشى وباء الجدري في منتصف سنة 1892م ، أدى إلى وفاة أعداد كبيرة من السكان، خاصة في مناطق ماساي لاند Maasailand، وأيضاً ووباء الطاعون البقري Rinderpest، نتيجة الجفاف الشديد الذي لحق بالمنطقة<sup>2</sup>.

وقد أشارت التقارير السنوية الخاصة بالجانب الصحي للمستعمرة، حول إصابات السكان الأفارقة والآسيويين، وحتى الأوروبيين بالجدري، وهذا ما تسبب في وفيات عديدة خاصة سنة 1910م، وانتشر في نيروبي وبعدها في باقي المناطق الكينية، وشملت اجراءات الادارة الصحية للسيطرة على الوباء تطعيم حوالي 59374 شخص، وفي نفس

<sup>1</sup> Marc H. Dawson, "Socioeconomic Change and Disease: Smallpox in Colonial Kenya, 1880-1920", in: "The Social Basis of Health and Healing in Africa", Edt Steven Feirman and Johan M. Janzen, University of California Press, USA, 1992, p90

<sup>2</sup> Ibid.

السنة تم افتتاح مستشفى مدني في ممباسا، وقد تراجعت نسبة الإصابة بالوباء في السنة الموالية<sup>1</sup>.

ولقد قامت السياسة الإستعمارية باستهداف الجدري والطاعون في السنوات الأولى للإستعمار حتى الثلاثينيات، من خلال تطوير لقاحات أخرى، كما عالجت السل وشلل الأطفال، وما عرقل عمل الادارة الصحية، إخفاء الأهالي الأفارقة لأطفالهم لمنع تلقيحهم، غير أنّ فعالية لقاح الجدري في الوقاية من هذا المرض المميت، أدت بالسكان إلى قبوله بعد أن كان مصدر قلق لديهم<sup>2</sup>.

ومما سبق ذكره حول تاريخ الجدري في كينيا، بصفحة مرضا قديم العهد، وبصرف النظر عن التغيّر في نمطه الوبائي، فقد كان استيراد حالات الإصابة به عبر الموانئ الساحلية، وأصبح فيما بعد إنتقاله ينتشر أيضاً عبر الحدود البرية، كما يمكن الاشارة إلى أنّ جميع الأوبئة التي أصابت مستعمرة كينيا، حدثت أثناء فترات الحروب أو بعدها بفترة قصيرة؛ بعد الحرب الإمبريالية الأولى، ووباء سنة 1934 الذي أعقب تقليص الخدمات خلال فترة الكساد الاقتصادي، والحرب الإمبريالية الثانية، وخلال ثورة الماو ماو في الخمسينيات من القرن العشرين، كل هذه أضفت إلى ضرورة مواصلة تطعيم السكان أكثر، حيث وصلت إلى 80 بالمئة من السكان، وذلك بدلا من الإعتماد على الحملات التحسيسية الدورية والتأهّب المستمر<sup>3</sup>.

كما أدى تفشي مرض الجدري في مومباسا في سنة 1930، إلى التطعيم الإجباري أو إعادة التطعيم لجميع سكان المدينة، وفي أقل من أسبوعين، تم تطعيم أكثر من سبعين (70) ألف شخص، وبعد نهاية شهر فبراير، لم يتم الإبلاغ عن أي إصابات أخرى؛ أما بالنسبة لمنطقة كيريشو، فقد ذكر تقرير المسؤول الطبي للمنطقة سنة 1946م، أنه بعد

<sup>1</sup> Annual Report of Protectorate and Colony of Kenya 1909-1910.

<sup>2</sup> Miriam S. Chaiken, **Op.Cit**, p1711.

<sup>3</sup> N. R. E. Fendall, **Op.Cit**, p,p 982,983. أنظر: الملحق رقم 3 ص 282.

إصابة 104 حالة بالجذري و وفاة ما يقرب من 30٪، أصدرت الإدارة الإستعمارية أوامر بحملة تطعيم ما يقارب 70000 شخص<sup>1</sup>.

وكان أيضا لتقشي مرض الجذري مرة أخرى سنة 1949م، استجابة أكبر للتطعيم من طرف الأهالي، ففي مقاطعة نيانزا تم تطعيم 45000 شخص في مدينة كيسومو، و 426445 في وسط نيانزا (من عدد سكان يقدر بنحو 461772)، بالنسبة لجنوب نيانزا 633460 (وهو رقم أكبر مما توقعه التعداد الحالي آنذاك كعدد السكان)<sup>2</sup>. ومن خلال ما سبق، فقد تم تطعيم أكثر من 1.4 مليون شخص ضد الجذري بين عامي 1940 و 1945 (على الرغم من الحرب العالمية الثانية)، ولكن يبدو أن أهداف التطعيم، وتحصين السكان من المرض لم يتحقق بالكامل، كما إنتشر أواخر الخمسينيات من القرن الماضي مرض شلل الأطفال في المناطق الزراعية الخصبة شمال نيروبي، وتم إجراء حملة تطعيم طارئة لـ 60000 طفل، وفي عام 1960، بعد تقشي المرض مرة أخرى في منطقة جنوب نيانزا تم تلقيح حوالي 152101 طفل<sup>3</sup>.

### 2.1.1 الداء العليقي Yaws:

كشفت التقارير السنوية للإدارة الإستعمارية الطبية الكينية، أنه تم الإبلاغ عن الداء العليقي في وقت مبكر من عام 1902 في ساحل كينيا، وفي عام 1906 إنتشر المرض في قبيلة كافيروندو Kavirondo (نيانزا Nyanza)، كما كشفت دراسة أجريت عام 1917 في المقاطعة الوسطى أنّ الداء العليقي كان منتشرًا على مستوى العالم تقريبًا، لينتشر المرض في باقي المحمية خاصة محميات قبيلة الكيكويو، وقدر أطباء الإدارة الإستعمارية أنّ 90% من السكان القبيلة في قد أصيبوا في وقت أو آخر بالداء العليقي سنة 1920م<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> Miriam S. Chaiken, *Op.Cit*, p1711.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Ibid, p1712.

<sup>4</sup> N. R. E. Fendall, *Op.Cit*, p, p583, 584.

في أوائل عشرينيات القرن العشرين، وكإجراء وقائي قامت الإدارة الاستعمارية بحملات مكافحة الداء العليقي في أوائل عشرينيات القرن العشرين، أولاً باستخدام دواء نوفارسينوبيلون Novarsenobillon؛ وتمت معالجة حوالي 22.000 حالة في عام، وبحلول عام 1923، حل دواء البزموت bismuth محل نوفارسينوبيلون، مع تكثيف الحملة بحيث تمت معالجة ما بين 30.000 و 70.000 حالة سنوياً، وعلى مدار السنوات الخمس التالية، انخفضت الحالات ما بين 10.000 و 12.000 حالة سنوياً خلال ثلاثينيات القرن العشرين، وأما بالنسبة لفترة الحرب العالمية الثانية، فلا تتوفر تقارير حول وضع الداء في المستعمرة، ولكن في أواخر الأربعينيات تم الإبلاغ عن 9000 إلى 11000 حالة سنوياً<sup>1</sup>.

## 2.1. الأمراض التي تنقلها الحشرات:

### 1.2.1 مرض النوم Sleeping Sickness:

يوجد في إفريقيا مرض النوم، والذي يُعرف أيضاً بداء المثقبيات البشري Human trypanosomiasis، وكينيا هي إحدى الدول الإفريقية التي تعاني من هذا الداء، فعلى الرغم من أنّ مرض النوم البشري قد تواجد بشكل مُتوطّن في أجزاء من شرق أفريقيا عامة، إلا أنّ المرض عُرف بانتشاره بشكل كبير في جنوب نيانزا South Nyanza، وأجزاء من مقاطعتي بوسيا Busia وسيايا Siaya في حوض بحيرة فيكتوريا، ويمكن القول أنّ ذبابة التسي تسي Tsetse تنتشر في ربع مساحة أراضي كينيا تقريباً، وعلى الرغم من تاريخ مكافحة هذا المرض وذبابة التسي تسي<sup>2</sup> الذي إمتد لعقود، غير أنه لم يتم القضاء عليه بشكل نهائي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> N. R. E. Fendall, *Op.Cit*, p584.

<sup>2</sup> أنظر: الملحق رقم 4 ص 283، والملحق 5 ص 284.

<sup>3</sup> Isaac Sindiga, "Sleeping Sickness in Kenya", *Erdkunde Archive for Scientific Geography*, Bd. 41, H. 2, Jun, 1987, p, p 134, 135.



ولقد حصرت ذبابة التسي تسي السكان، وحيواناتهم بكينيا في مناطق استيطان محددة، مما أثر بشكل كبير على أنماط الاستيطان، وتطوير الزراعة في أفريقيا الاستوائية خاصة كينيا، بما في ذلك مناطق الماساي الرعوية؛ وكان معدل الوفيات، خاصة بين الماشية، مرتفعا في المناطق التي انتشرت بها ذبابة التسي تسي؛ والسبيل الوحيد الذي اتخذ الناجون ومواشيهم لإنقاذ أنفسهم، هو الهروب إلى المناطق المرتفعة، وقد جعلت ندرة البيانات الإحصائية من الصعب تقديم أعداد الوفيات البشرية والماشية الناجمة عن مرض النوم<sup>1</sup>.

فحسب التقرير السنوي للمستعمرة كان انتشار مرض النوم على نطاق واسع في كافيرونديو، وقررت الإدارة الاستعمارية تشكيل معسكر عزل وإبعاد السكان الأصليين عن شواطئ البحيرة<sup>2</sup>.

### 2.2.1. الملاريا Malaria:

تنتشر الملاريا في كل مكان في كينيا، وتتحول من مرض متوطن إلى وباء، وهي بلا شك مساهم رئيسي في الكثير من المشاكل الصحية، كما يجري إتباع خطط للقضاء على الوباء بالمنطقة، وقد تم اختيار المناطق المعرضة للخطر بشكل خاص، وذات الإمكانيات الاقتصادية، والأهمية الاجتماعية الخاصة بالنسبة للإدارة الاستعمارية من أجل الإهتمام بها؛ أما بالنسبة للمناطق الحضرية فقد تم التحكم بالوباء فيها، فمثلا تمت معالجة الناندي، والتي يبلغ عدد سكانها 100.000 نسمة، وقد أصابت الملاريا الوبائية أكثر من 50 بالمائة من الأطفال، وشملت السياسة الصحية القيام بالعلاج الوقائي التقليدي بالأدوية (بيريميثامين) لمدة عامين، والمبيدات الحشرية لمدة 3 سنوات، والمراقبة الأنشطة لمدة عامين<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Isaac Sindiga, "Sleeping Sickness in Kenya Maasailand", Soc. Sci. Med., Vol 18, No 2, Pergamon Press Ltd, UK, 1984, p 186.

<sup>2</sup> Annual Report of Protectorate and Colony of Kenya 1908-1909, p21.

<sup>3</sup> N. R. E. Fendall, Op.Cit, p 985.

وشملت أيضاً المناطق المنتشرة الملاريا بها في كينيا، منطقة الساحل وبحيرة فيكتوريا خاصة بمنطقتي مومياس وكيسومو، إضافة إلى شمال وجنوب كافيرونودو، وبلغت النسبة المئوية للإصابة أكثر من 45% من عدد سكانها<sup>1</sup>، وقد بدأ تراجع انتشار الملاريا في المقاطعات الكينية خلال السنوات وحتى 1915، باستثناء نيروبي التي شهدت انتشارا واسعا للمرض بين السكان الاصليين.<sup>2</sup>

كما عرفت كينيا استمرار الوباء في مناطق مختلفة، لكن خلال عام 1937م، تم الإعلان عن إصابة 43.624 حالة، أما سنة 1938 فقد تراجعت الإصابات بالملاريا إلى 35.551، وهذا التراجع مع مرور السنوات نتيجة سياسة الإدارة الإستعمارية التي تحكمت في الوباء، من خلال التلقيح وبناء المستشفيات والمراكز الصحية بكينيا.<sup>3</sup>

### 3.2.1 الطاعون Plague:

كان هناك تفشي للطاعون، خاصة سنوات المجاعة والجفاف، وفي سنة 1909م استمر انتشاره لأكثر من أربعة أشهر، وذلك في كيسومو حيث كانت هناك 79 حالة، 59 منها كانت قاتلة، ومعدل وفيات 74% في المائة من حالات الإصابة<sup>4</sup>، كما عاد المرض للظهور في مومباسا سنوات الحرب الامبريالية الأولى، وبالتحديد سنة 1917، واكتُشفت حالات أخرى في مناطق متفرقة من كينيا طول السنة، ومنها في نيروبي.<sup>5</sup> لقد أصبح انتشار اوباء الطاعون متزايدا بشكل كبير، فقد انتشر الوباء في شمال كافيرونودو، محمية كيكويو، مومباسا وفي كيسومو، مع إصابة 41 حالة و 28 حالة وفاة؛ وكانت 19 حالة من المصابين أهل القرية، أما البقية فكانوا وافدين من الخارج، وكإجراء وقائي لوقف انتشاره، تم تطعيم حوالي 51,284 شخصا، أما بالنسبة لشمال كافيرونودو

<sup>1</sup> Annual Report of Protectorate and Colony of Kenya 1907-1908, p19.

<sup>2</sup> Annual Report of Protectorate and Colony of Kenya, 1914-1915, p24.

<sup>3</sup> Annual Report of Protectorate and Colony of Kenya 1938, p11.

<sup>4</sup> Annual Report of Protectorate and Colony of Kenya 1908-1909, p21.

<sup>5</sup> Annual Report of Protectorate and Colony of Kenya 1917-1918, p21.

تشير التقديرات إلى أن ما لا يقل عن 1500 شخص ماتوا بسبب هذا المرض خلال العام 1920م، في حين شمل التطعيم ضد الوباء 38.532 شخص في هذه المنطقة<sup>1</sup>. كما أن الطاعون متوطن في منطقة كيامبو بالقرب من نيروبي، تم إجراء 33000 عملية تلقيح في نيروبي، وفي مومباسا كانت هناك 408 حالات و 43030 عملية تطعيم<sup>2</sup>.

ومما تجدر الإشارة إليه، أنّ هناك أمراض أخرى كانت منتشرة في كينيا، سواء أمراضاً معدية أو أمراض تتسبب في تنقلها الحشرات، وكانت أيضا تؤدي إلى الوفاة أو العدوى، مثل حمى الضنك Dengue ، حمى الماء الأسود Black water fever، الحمى المعوية Enteric Fever، السل Tuberculosis، الكزاز Tetanus، الزهري Syphilis والجذام Leprosy .

## 2. التربية والتعليم في مستعمرة كينيا 1895-1920:

عرف التعليم في كينيا سيطرة واضحة للبعثات التنصيرية، بحكم نشاطها في معظم المناطق بكينيا، لكن أدى التعليم المنتهج من طرفها إلى تدمير أطراف المجتمع الكيني (الأهالي الكينيين، الهنود والعرب)، باعتبار أن تلك البعثات تقوم أساسا بتدريس الإنجيل الذي يختلف مع معتقدات المجتمع، هذا ما أدى إلى ظهور مدارس أخرى، ونظام تعليمي مختلف ببرامجه وطرقه عن تلك التي كانت تقدمها البعثات.

### 1.2. البعثات التنصيرية:

يعود النشاط التنصيري (التبشيري) في كينيا إلى منتصف القرن التاسع عشر (19)، ولكن لم يبدأ عمل الإرساليات بشكل جدي حتى الربع الأخير منه، فسرعان ما أقام

<sup>1</sup> Annual Report of Protectorate and Colony of Kenya 1919-1920, p23.

<sup>2</sup> Ibid.

المنصرون محطات في المناطق الداخلية من شرق إفريقيا، وجاءت على إثر ذلك "شركة شرق إفريقيا البريطانية الإمبريالية the Imperial British East Africa Company، أين قام المنصرون الرواد، والتجار باكتشاف المناطق النائية معاً، فالرواد كان هدفهم منصبا حول التنصير، بينما بحث الفريق الثاني عن طرق جديدة للتجارة.<sup>1</sup>

لقد وُضعت المدارس التنصيرية الأساس للتعليم في كينيا، وذلك بين عامي 1900 و1920م، وعلى الرغم من محدودية أهدافها، إلا أنها حققت نتائج ملموسة، من خلال نشر معرفة القراءة والكتابة بين عدد كبير من السكان الأصليين.<sup>2</sup> كما لم تكن هناك سوى أربع بعثات تبشيرية بروتستانتية تعمل في جوار نيروبي حتى عام 1903 تكن هناك سوى أربع بعثات تبشيرية بروتستانتية، تعمل في جوار نيروبي، ولكن بعد بضع سنوات فتحت هذه البعثات فروع لها في كينيا، وارتفع عدد البعثات التبشيرية إلى 13 بعثة بروتستانتية وكاثوليكية بحسب التقارير السنوية لكينيا سنوات 1907، 1908، 1909.<sup>3</sup>

أما فيما يخص الدور الذي ساهمت به البعثات التنصيرية في جانب التعليم، فقد أشرفت على بناء مدارس لها في جميع محطاتها، وقامت بتدريس التعليم الابتدائي فيها، وأيضا التعليم الصناعي الذي بدأ مؤخرا.<sup>4</sup>

كما أرادت البعثات نشر المسيحية في جميع أنحاء كينيا، من خلال تعليم أهالي المحمية القراءة والكتابة، حتى يتسنى لهم فهم تعاليم المسيحية ونشرها للآخرين، وكانت

<sup>1</sup> George E. Urch, "Education in Kenya and Colonialism", History of Education Quarterly, Cambridge University Press, Vol 11. No 3, 1971, p 250.

<sup>2</sup> Ann Beck, "Colonial Policy and Education in British East Africa, 1900-1950", Journal of British Studies, Cambridge University Press, The North American Conference on British Studies, Vol 5, No 2, May, 1966, p 115.

<sup>3</sup> - Annual Report of Protectorate and Colony of Kenya, 1907-1908, p19.

<sup>4</sup> - Annual Report of Protectorate and Colony of Kenya, 1908-1909, p17.

لغة التدريس في بداية الأمر بالعامية، غير أن التّنوع الإثني، وتعدد اللّغات في المحمية جعل البعثات تتجه نحو التدريس باللغة الانجليزية.<sup>1</sup>

وما تجدر الإشارة إليه، أن التعليم في المدارس التصيرية، كان وفق برامجها دون تدخل السلطات الإستعمارية فيه، بحكم أن بريطانيا في بداية احتلالها لم تكن تهتم بالتعليم، وتركت المهمة للبعثات التصيرية، و لم تكن تتفق أي مبالغ لبناء المدارس، ولكن مع بداية العقد الثاني من القرن 19 قامت الإدارة البريطانية بمنح مساعدات مالية للبعثات لتسيير المدارس.

وحاول المسؤولون الإستعمارية تسجيل الإحصاءات التعليمية في تقاريرهم السنوية بين عامي 1900 و1914، رغم ان حكومة ادارة المحمية لم تكن تدير المدارس بنفسها، كما أعربت الإدارة عن امتنانها للنتائج التي تم الحصول عليها في مدارس الجمعية التبشيرية الكنسية The Church Missionary Society، الآباء البيض The White Fathers، بعثة ميل هيل The Mill Hill Mission، وبعثة أفريقيا الداخلية The African Inland mission<sup>2</sup>، وغيرها من البعثات المختلفة التي تنشط في المحمية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>- Somerset Playne, F. Holderness Gale, **East Africa ( British)**, London, Foreign and Colonial compling and Publishing Co. 1909, P92.

<sup>2</sup> Ann Beck, **Op.Cit.**p 119.

<sup>3</sup> ورد في التقرير السنوي لأسماء البعثات التبشيرية ومناطق نشاطها، توجد أيضا: إرسالية كنيسة اسكتلندا The Church of Scotland Mission، البعثة الإنجيلية اللوثرية لايبزيغ The Evangelical Lutheran Mission of Leipzig، بعثة أصدقاء أفريقيا الصناعية The Friends Africa Industrial Mission، البعثة الإيطالية The Italian Mission، بعثة لومبوا الصناعية The Lumbwa Industrial Mission، بعثة الروح القدس The Mission of the Holy Ghost، بعثة السبتيين The Seventh Day Adventists Mission، البعثة السويدية The Swedish Mission، وإرسالية الكنيسة الميثودية المتحدة الحرة The United Methodist Free Church Mission. **أنظر:** Annual Report of Protectorate and Colony of Kenya, 1910-1911, p53. **أنظر أيضا:** الملحق رقم 12 ص 291.

### 1.1.2 الجمعية التبشيرية الكنسية The Church Missionary Society:

تعتبر الجمعية التبشيرية الكنسية من أكثر الجمعيات التنصيرية نشاطاً في محمية شرق إفريقيا البريطانية -فيما بعد مستعمرة كينيا-، حيث زادت الجمعية التبشيرية الكنسية مدارسها بين عامي 1903 و1906، من إثنين وأربعين إلى خمسة وأربعين مدرسة، إضافة إلى إنشائها مدرسة تدريب للمعلمين في ناميريمبي<sup>1</sup> Namirembe، كما شمل نشاطها تعليم القراءة، الكتابة والتعليم الديني (المسيحية)، إضافة إلى فتح مدارس داخلية<sup>2</sup> ومدارس للبنات، أما مع بداية العقد الثاني من القرن التاسع عشر، فقد توسع عمل جمعية التبشير الكنسية إلى التدريس المهني (الصناعي) بطلب من الإدارة الاستعمارية، وشمل هذا التدريب النجارة، البناء، الزراعة والخياطة.<sup>3</sup> أما فيما يخص تمركز نشاطها، فيمكن القول أن لها مدارس ومحطات في جميع أنحاء كينيا، على غرار ماسينو Maseno، ممباسا Mombasa، راباي Rabai، محمية نيكا Nyka Reserve، مبالي Mble، وكذلك منطقة أوكامبا Ukamba، مقاطعة كينيا Kenya Province، مقاطعة نيانزا Nyanza Province، والكويو Kikuyu.<sup>4</sup>

### 2.1.2 بعثة ميل هيل the Mill Hill Mission:

على الرغم من اقتصار التعليم على المستوى الابتدائي، إلا أن بعض البعثات جربت تكوين نُخبة، منها مدرسة بدأها آباء بعثة ميل هيل في عام 1901، حيث لم يقتصر التدريس على المسيحية، وإنما درّسوا الكتب الانجليزية، الرياضيات، الجغرافيا والموسيقى وغيرها من الدروس، بالإضافة إلى تأسيس مدرسة ثانوية في مينجو Mengo،

<sup>1</sup> Ann Beck, *Op.Cit*, p 119.

<sup>2</sup> يقصد بالمدارس الداخلية بمدارس تتوفر على نظام داخلي يبيت به التلاميذ.

<sup>3</sup> Annual Report of Protectorate and Colony of Kenya, 1910-1911, p58.

<sup>4</sup> Annual Report of Protectorate and Colony of Kenya, 1915-1916, p,p 21,22.

كانت بمثابة مدرسة داخلية لأطفال أسر الطبقة العليا upperclass families، وكذلك إنشاء مدرسة "متوسطة" أخرى تسمى مدرسة الملك King's School في بودو Budo، حيث تلقى طلاب من مدرسة مينجو Mengo الثانوية القريبة تدريبات إضافية.<sup>1</sup> ولقد تمركز نشاط البعثة في أوجولا Ojola وكاكاميغا<sup>2</sup> Kakamega.

لكن في المنطقة الغربية من كينيا كان تمركزها أقل، واقتصرت التعليم فيها حول التعليم التنصيري فقط، أي أنه لم يكن هناك مجال للتعليم غير الديني، ولأكثر من ثلاثين عامًا عملت بعثة ميل هيل التعليمية ضمن هذا النوع، وكان لها تأثير سلبي في إعاقة تطوير التعليم في المناطق التي تنشط فيها هذه المجموعة التنصيرية، في حين أن جمعية التبشير الكنسية، وبعض البعثات البروتستانتية كانت تقدم دروس أخرى بجانب التنصير والتعليم القراءة والكتابة.<sup>3</sup>

### 3.1.2 بعثة إفريقيا الداخلية The African Inland mission:

قامت البعثة الإفريقية الداخلية بتعليم الأوروبيين والآسيويين في كيجابي Kijabe، وكيكويو Kikuyu، ويتم تعليم أولاد والبنات معًا، كما كانت هذه البعثة رفقة البعثة التبشيرية الكنسية أول من قام بتقديم تعليم لغير السكان الأصليين، وأيضًا تم تقديم المنح من طرف الإدارة الإستعمارية كاعتراف بالخدمات المقدمة للأطفال الأوروبيين، إضافة إلى تعليم السكان الأصليين،<sup>4</sup> وقامت البعثة بفتح مدارس أخرى في المحمية ما بين

<sup>1</sup> Ann Beck, *Op.Cit*, p120.

<sup>2</sup> Annual Report of Protectorate and Colony of Kenya, 1911-1912, p 58.

<sup>3</sup> Daniel N. Sifuna, "The Mill Hill Fathers and The Establishment of Western Education in Western Kenya 1900 – 1924: Some Reflections", *Trans African Journal of History*, Gideon Were Publications, Vol. 6/7 (1977-1978), p 122.

<sup>4</sup> Annual Report of Protectorate and Colony of Kenya, 1909-1910, P49.

1910-1916م، وشملت منطقة كيامبو Kiambu، مقاطعة كينيا Kenya Province، مقاطعة نيانزا Nyanza Province، وقد فُتحت في هذه الأخيرة مدرستين.<sup>1</sup>

والجدير بالذكر أن معظم التلاميذ في مدارسها يتلقون تعليماً يشمل القراءة والكتابة، إضافة إلى التعليم المهني (الصناعي)، وذلك بداية من سنة 1906، غير أن عدد التلاميذ في هذه المدارس يبقى محتشماً، على خلاف البعثات الأخرى، وحسب التقرير السنوي للمحمية الصادر سنة 1907م، حيث بلغ عدد المدارس 05 وبحضور ما يقارب 75 تلميذاً، لكنه مع مرور السنوات ارتفع عدد التلاميذ بشكل ملحوظ خاصة في المدارس الصناعية<sup>2</sup>، كما توجد في منطقة كيكويو عشر محطات إرسالية بها 23 مدرسة قروية للبعثة الإفريقية الداخلية، وأربع محطات في منطقة أولو Ulu، وواحدة في منطقة كيتوي Kitui، وما تجدر الإشارة إليه، أنه رغم الحرب التي أثرت على نشاط البعثات، إلا أنها واصلت فتح مدارس لها في المحمية.<sup>3</sup>

ويمكن القول أيضاً، أنه بعد أن أصبح التعليم تحت إشراف الإدارة الإستعمارية البريطانية، تراجع دور البعثات التنصيرية في التعليم، كما تقلص دورها، حتى أن الأهالي بحثوا عن تعليم مماثل للذي تقدمه المدارس الحكومية لأولادهم، ورفضوا الإلتحاق بمدارس البعثات.

## 2.2. المدارس الحكومية الأوروبية:

رغم الإهتمام المتأخر بالتعليم من قبل الإدارة الاستعمارية في كينيا، غير أنها أنشأت مدارس حكومية للمستوطنين الأوروبيين، ومن بين هذه المدارس مدرسة نيروبي

<sup>1</sup> Annual Report of Protectorate and Colony of Kenya, 1915-1916, P22.

<sup>2</sup> Annual Report of Protectorate and Colony of Kenya, 1906-1907, p 21

<sup>3</sup> Annual Report of Protectorate and Colony of Kenya, 1917-1918, p 23



وهي متوسطة نهائية، ويبلغ متوسط الحضور بها 26 طفل و 22 فتاة، إضافة إلى مدرسة داخلية ومدرسة مختلطة للأوروبيين والأوروآسيويين.<sup>1</sup>

ومع تزايد عدد المستوطنين الأوروبيين، أصبحت مسألة تعليم أطفالهم مسألة مهمة لدى الإدارة الاستعمارية البريطانية، ما جعلها تقوم بفتح مدارس حكومية في ناكورو Nakuru، وأوزين غيشو Uasin Gishu، هذه الأخيرة مع بداية عام 1912 كان عدد المدارس الزراعية بها 03 مدارس<sup>2</sup>، بالإضافة إلى مدرسة إلدريت Eldoret وهي عبارة عن مدرسة نهائية، وداخلية تم افتتاحها سنة 1915م، أما عن مواضيع التعليم بهذه المدارس فشملت العلوم، الجغرافيا، وأيضا الحرف اليدوية مثل الأشغال الخشبية للأولاد، والطبخ، الغسيل، التمرريض وإدارة المنزل للبنات.<sup>3</sup>

وقد بلغ متوسط عدد الحضور في المدارس الحكومية مع مرور السنوات في مدرسة نيروبي 180 تلميذا، ناكورو 48 تلميذا، ومدرسة إلدريت 58 تلميذا حتى عام 1920.<sup>4</sup> ويوضح هذا العدد من التلاميذ تزايد هجرة الأوروبيين للمستعمرة، لتزداد مطالبهم في مجال التعليم وتأثيرهم على الإدارة الاستعمارية، لتبدأ مرحلة جديدة للتعليم في كينيا بداية من سنة 1920م، فيصبح بذلك التعليم تحت إشراف الإدارة الاستعمارية بشكل مباشر، بما فيها مدارس البعثات التبشيرية، المدارس الهندية، المدارس العربية والأهلية.

### 3.2. المدارس الهندية:

يرتبط تطور المدرسة الهندية ارتباطاً وثيقاً بإنشاء مدرسة بوكستون الثانوية Buxton High School في ممباسا، ولم تكن بوكستون في الحقيقة مدرسة "ثانوية" كما يُستخدم المصطلح اليوم، ولكنها بالأحرى مدرسة ابتدائية، ففي أوائل القرن العشرين كانت من

<sup>1</sup> Annual Report of Protectorate and Colony of Kenya, 1907-1908, p 19.

<sup>2</sup> Annual Report of Protectorate and Colony of Kenya, 1910-1911, p 52.

<sup>3</sup> Annual Report of Protectorate and Colony of Kenya, 1913-1914, p 60.

<sup>4</sup> Annual Report of Protectorate and Colony of Kenya, 1919-1920, p 21.

أكثر المؤسسات تقدماً في محمية شرق إفريقيا البريطانية، وأيضاً مُتعددة الأعراق وتهتم بالطلاب الأوروبيين والهنود والعرب والسواحليين<sup>1</sup>، أما بخصوص معدل الإلتحاق الهندي بالمدرسة وصل لأكثر من 60 في المائة من عدد التلاميذ؛ لكن الآباء الهنود أصبحوا مُحبطين بشكل متزايد من المطلب التنصيرية، الذي يقضي بتدريس الإنجيل مقابل دروس في اللغة الإنجليزية، هذا الأمر أدى بالآباء الهنود إلى الإعتصام في مدرسة بوكستون، مُقَدِّمين إلتماساً للحكومة، ومطالبين ببناء مؤسسة علمانية مخصصة لأطفالهم، وقد رضخت الحكومة الاستعمارية في النهاية، وتم فتح أول مدرسة هندية أبوابها في عام 1911.<sup>2</sup>

أما بالنسبة لنيروبي فهناك 120 طفل هندي يتلقون التعليم في مدرسة نيروبي "B"، وتدار المدرسة من قبل لجنة من الآباء الهنود تحت إشراف مدير التعليم، ونظراً لأن معظم الأطفال غير قادرين في البداية على التحدث باللغة الإنجليزية، فقد كان يتم استخدام اللغة العامية، وبعد ذلك يتم اعتماد منهج المدرسة الأوروبية في التدريس.<sup>3</sup>

ولقد ساهم الهنود وخاصة رجال الأعمال في بناء المدارس الهندية في كينيا، حيث منح نجل التاجر الهندي أليدينا فيسرام Allidina Visram في عام 1918 مساعدة مالية لبناء مدرسة هندية، لتفتح مدرسة أليدينا فيسرام أبوابها للطلاب الهنود سنة 1921؛<sup>4</sup> كما تم إحصاء مدرستان حكوميتان، وثلاث عشرة مدرسة مدعومة للبنين والبنات الهنود في كل

<sup>1</sup> Robert M. Mambo, "Racial education in colonial Kenya: the coastal experience in the protectorate up to 1950", Trans African Journal of History, Gideon Were Publications, Vol 12, 1983, p 179.

<sup>2</sup> Robert M. Mambo, Op.Cit. p 179.

<sup>3</sup> Annual Report of Protectorate and Colony of Kenya, 1911-1912, p57.

<sup>4</sup> Robert M. Mambo, Op.Cit. p 179. See Also: Annual Report of Protectorate and Colony of Kenya, 1917-1918, p 22.

من نيروبي ومومباسا، ووصل متوسط الحضور إلى 526 تلميذا بين المدارس الحكومية والمدارس المدعومة، ويمكن القول أن الهنود أظهروا اهتماما كبيرا بالتعليم.<sup>1</sup>

كما تُواصل اللجان المدرسية في مختلف المدارس الهندية الحكومية، والمدعومة إظهار اهتمام كبير بالمدارس في ظل التغيير الذي تشهده، حيث تم تسجيل عدد من التلاميذ من 1403 إلى 1475، بالإضافة إلى حضور 684 طفلاً للدراسة في المدارس الحكومية في نيروبي Nairobi ومومباسا Mombasa؛ والباقي كانت مدارس مدعومة حيث كانت إحدى عشرة مدرسة مدعومة، من بينها أربع في نيروبي، وأربعة في مومباسا، واثنان في كيسومو Kisumu، وواحدة في ماتشاكوس Machakos<sup>2</sup>، وبحلول نهاية عام 1936، كان هناك 18 مدرسة هندية في مومباسا تضم 1676 أولادًا و 902 فتاة.<sup>3</sup>

وعلى إثر تزايد عدد المهاجرين الهنود في كينيا بشكل مستمر، لم تنتظر الجالية الهندية مساعدة الحكومة الاستعمارية، بل قاموا ببناء مدارس لأطفالهم في جميع المدن الكبرى حتى عام 1920، وتديرها لجان أعضاها من الهنود، كما كان تمويلها من رسوم يدفعها الأولياء؛<sup>4</sup> غير أن التعليم الهندي كان يعاني من مشكلتين، أولاً أن معظم المدارس طائفية مثل الإسماعيلية، البهرة أو الأحمدية التي أنشأت مدارس خاصة بها، وثانيها ضعف المستوى العلمي للمدرسين.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> Annual Report of Protectorate and Colony of Kenya, 1922,p 13.

<sup>2</sup> Annual Report of Protectorate and Colony of Kenya, 1924, p 18.

<sup>3</sup> Robert M. Mambo, **Op.Cit**, p 187.

<sup>4</sup> عبد المنان محمد شفيق، "الهنود ودروهم في كينيا في عهد الاحتلال البريطاني 1886-1963 دراسة تاريخية حضارية"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث، قسم التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2011-2012، ص271.

<sup>5</sup> نفسه، ص 272.

ويمكن القول أن الهنود اهتموا بالتعليم أكثر من الجاليات الأخرى في كينيا، ويتضح ذلك من خلال عدد المدارس الهندية التي تم إنشاؤها وعدد التلاميذ بها، حيث لم تقتصر فقط على المدارس الأدبية، بل شملت أيضا المدارس المهنية والصناعية.

#### 4.2. المدارس العربية:

يعود الوجود العربي بكينيا منذ القدم خاصة في المنطقة الساحلية، وهذا بحكم العلاقات التجارية، وتواجدهم في زنجبار، الأمر الذي مكّنهم من الإستقرار على طول الساحل أكثر منه على المناطق الداخلية.

ويرتبط تطور المدرسة العربية الأولى ارتباطاً وثيقاً بمدرسة بوكستون، فعلى الرغم من قبول التلاميذ العرب والسواحليين في بكستون، إلا أنهم واجهوا مشكلة تدريس المبشرين للمسيحية، وفي المقابل أيضا، واجه المبشرون عموماً مقاومة من الأطفال العرب والسواحليين، لأن الإسلام كان ديناً أسمى من المسيحية بالنسبة لهم، وهذا ما جعل العرب يرفضون إرسال أبنائهم مجدداً إلى مدارس البعثات التنصيرية، وطلب العرب من الحكومة الإستعمارية في كينيا ترخيصاً لفتح مدارس عربية لأبنائهم، ليتم بعد ذلك قبول الطلب بشرط إشراف مدير تعليم أوروبي على هذه المدارس، وفي سنة 1912م تم افتتاح أول مدرسة عربية.<sup>1</sup>

طيلة هذه الفترة، كان هناك ارتفاع في نسبة إلتحاق أبناء العرب، والسواحليين بمدرسة ممباسا العربية، وكان التدريس يشمل اللغة العربية والقرآن<sup>2</sup>، وبعد إعلان تحويل محمية شرق إفريقيا إلى كينيا مستعمرة التاج البريطاني سنة 1920م، أصبح التعليم تحت إشراف الإدارة الاستعمارية ووفق مناهج وطرق تدريس موحدة، هذا ما ساهم في ارتفاع نسب إلتحاق العرب بالمدارس إلى نسبة 100%، ففي مدرسة ماليندي the Malindi

<sup>1</sup> Robert M. Mambo, *Op.Cit*, p,p181,182.

<sup>2</sup> Annual Report of Protectorate and Colony of Kenya, 1917-1918, p 23.

School التي وهبها سمو الشيخ علي بن سالم Sheikh Ali bin Salim، زاد عدد التلاميذ من 18 إلى 35.<sup>1</sup>

واصل العرب إنشاء مدارس في مناطق غير ممباسا ولامو، حيث تم فتح مدرسة شيمو لا تيوا Shimo-la-Tewa ، ومدرسة خاصة في تشانغاموي Changamwe غرب مومباسا.<sup>2</sup> ولكن رغم ذلك، لم تكن المدارس العربية تُقدّم تعليماً ذو جودة يرقى إلى مستوى المدارس الهندية، والسبب أنّ العرب كانوا يمثلون الفئة القليلة في كينيا، مقارنة بالهنود والسكان الأصليين، لكن هذا لا يعني أن المدارس العربية لم تؤدي دورها، فالتقارير السنوية للإدارة الاستعمارية عبرت عن رضاها بما تقدمه المدارس العربية في كينيا.

### 3. السياسة الاستعمارية البريطانية تجاه التعليم في كينيا 1920-1963:

مع إعلان الحماية على كينيا لم تهتم السلطات الإستعمارية البريطانية بالتعليم، وانصب اهتمامها بالجانب الإستراتيجي، وترك التعليم للبعثات التنصيرية، لكن سرعان ما نشأ تفكير متباين حول الأهداف التعليمية بين الحكومة، ومختلف طوائف البعثات الإرسالية، وقد تسبب ذلك في إدراك المسؤولين البريطانيين ضرورة توليهم مسؤولية تعليم السكان الأصليين، وكذا أهمية إنشاء سياسة تعليمية شاملة، ولهذا الغرض دعت الحكومة "جيه نيلسون فريزر" مدير كلية التدريب بجامعة بومباي، ليكون مستشاراً للمحمية في جميع الأمور المتعلقة بالتعليم الأفريقي.<sup>3</sup>

وصل "فريزر" إلى نيروبي في يناير 1909م، وعلى مدى الأشهر الستة، أجرى مناقشات مع مختلف الأفراد والجماعات المهمة، من أجل التعرف بشكل كامل على المشهد التعليمي، وقد أصدر المسؤولون الحكوميون تقريره، خلال شهر أكتوبر من عام

<sup>1</sup> Annual Report of Protectorate and Colony of Kenya, 1920-1921, p 25.

<sup>2</sup> Robert M. Mambo, *Op.Cit*, p 188.

<sup>3</sup> George E. Urch, *Op.Cit*, p 253.

1909 بعد أن قام فريزر بتوصية عدم تعزيز خطط التعليم الذي تقدمه البعثات في كينيا، ووضع مخططاً للتدريب الصناعي<sup>1</sup>.

واقترح أن تتولى الحكومة السيطرة على البرنامج التعليمي بأكمله في جميع أنحاء المستعمرة، وتنفيذ هذه من خلال تعيين مدير للتعليم، والتأكيد على التّكثيف الطبيعي للأفريقيين مع التدريب الصناعي، وأشار أيضا إلى رغبة المبشرين في الحصول على مساعدات مالية لمواصلة عملهم التربوي، كما أوصى بمنحهم المساعدة، من أجل تمكين السلطات من البقاء على اتصال مع أولئك الذين في وضع يسمح لهم بالتأثير على الشباب الكيني.<sup>2</sup>

وما تجدر الإشارة إليه، أنّ تقرير التعليم لعام 1909 جعل الإداريين الإستعماريين على دراية بالدور الذي يمكن أن يلعبه التعليم في بناء المستعمرة، ومن ثم بدأت الحكومة تولي اهتماما مباشرا بالتعليم الموجه للكينيين، ومحاولة تنظيم قسم التعليم مع "جي آر أور J. R. Orr" كمدير، إضافة إلى تعيين مجلس استشاري مكون من مسؤولين حكوميين، رجال تجاريين، ممثلي البعثات وأعضاء جمعيات المستوطنين كمساعدين له.<sup>3</sup>

ومُحاوَلَة لتلبية الإهتمامات المتنوعة للمجلس الاستشاري، بدأ "أور" في تنظيم التعليم في كينيا في ثلاثة فئات عامة، الأول: المصنف على أنه "تعليم عام" تقوم به الجمعيات التبشيرية، ويجب الإهتمام في المقام الأول بالقراءة والكتابة بهدف التنتصير، وتدريب المعلمين الأفارقة؛ والثاني: كان "التعليم الصناعي"،<sup>4</sup> من خلال تشجيع البعثات على تطوير الجانب الصناعي من التعليم، وبمساعدة المنح الحكومية، حيث تشمل منحة سنوية

<sup>1</sup> George E. Urch, *Op.Cit*, p 253.

<sup>2</sup> Ibid p254.

<sup>3</sup> Ibid.

<sup>4</sup> - يقصد بالتعليم الصناعي، تعليم الكينيين الحرف التقليدية والصناعية مثل: النجارة، الزراعة، الخياطة، الحدادة، وغيرها من الحرف.

قدرها خمسة جنيهاً لكل تلميذ يجتاز امتحاناً تحدده دوائر الأشغال العامة، أو الطبية أو غيرها من الدوائر الحكومية، وتوفير المنح للتجارة، البناء، الزراعة، الخياطة، الحدادة، الطباعة والأعمال الطبية، كما تضمنت تعليم القراءة والكتابة؛ وأما ثالثاً: فكان تعليم أبناء الرؤساء"، وهذا التعليم لإعداد الشباب بغرض المشاركة في إدارة الإقليم.<sup>1</sup>

منذ بداية اهتمام الحكومة الاستعمارية في كينيا بالمجال التعليمي، قامت بدعم مدارس الإرسالية المختلفة وإنشاء مدارس حكومية، بحكم أن البعثات لم تكن قادرة على القيام بذلك وبناء المزيد من المدارس والإنفاق عليها لقلّة مواردها.<sup>2</sup>

أما بالنسبة للأهالي الكينيين، فقد استجابوا بسهولة لتعليم البعثات، وهذا ضروري للحصول على واحدة من الوظائف ذات الأجور الأعلى في المزارع الأوروبية المنشأة حديثاً، وبينما كانوا يُطورون اهتماماً بالتعليم على النمط الأوروبي، بدأت الحكومة الإستعمارية تُدرك ضرورة تدريب الكينيين لخدمة الرجل الأبيض، نظراً لكون تدفق المستوطنين قد أعطى زخماً هائلاً للتجارة والتنمية؛ ومع سياسة منح المساحات الشاسعة من الأراضي للمستوطنين الأكثر ثراءً، هذا ما أدى إلى زيادة الطلب الكبير على العمالة الكينية من جميع القطاعات، لتلجأ الحكومة بعدها إلى المنصر بغرض الحصول على المساعدة.<sup>3</sup>

والجدير بالذكر، أنّ الطلب على العمالة المحلية الماهرة من قبل المستوطنين البيض، والقادة التجاريين أدى إلى قيام الإداريين الاستعماريين بإعادة تقييم البرنامج التعليمي للبعثات، فالنتيجة فقط لم يكن كافياً لتمكين اقتصاد المستعمرات من التوسع،

<sup>1</sup> - George E. Urch. **Op.Cit** p254.

<sup>2</sup>- T. Walter Wallbank, "British Colonial Policy and Native Education in Kenya", **The Journal of Negro Education**, Vol7. No 4, Oct. 1938, p 529.

<sup>3</sup> George E. Urch, **Op.Cit**, p 252.

ورأى المسؤولون الحكوميون الحاجة إلى عملية تعليمية من شأنها أن تساعد على تفكيك التضامن القبلي وإجبار الإفريقيين على اقتصاد المال.<sup>1</sup>

كما قامت اللجنة بفحص مشكلة التعليم الأدبي<sup>2</sup> مقابل التعليم الصناعي أو التقني، وأوصت بأن يتم توفير التعليم الأدبي للتلاميذ حتى سن الحادية عشرة، وبعد ذلك سيتم نقلهم إلى المدارس التي توفر التدريب الصناعي في مجالات مختلفة، مثل: العمل الطبي، الإداري، التجاري، الصناعي والزراعي.<sup>3</sup>

وتم تعديل التوجه المركزي للسياسة التعليمية الحكومية في منتصف عشرينيات القرن الماضي، من خلال سلسلة من التطورات المترابطة، إحداهما زيارة لجنة فيلبس ستوكس Phelps-Stokes إلى كينيا ونشر تقرير اللجنة عن التعليم في شرق إفريقيا<sup>4</sup> برئاسة توماس جيسيجونز Thomas Jesse Jones، كانت مهمتها هي التحقيق في العمل التربوي، والتحقيق في احتياجات الناس التعليمية في ضوء الظروف الدينية، الإجتماعية، الصحية والإقتصادية، ومن مجمل ما علقته لجنة شرق إفريقيا، هي نقص التعاون في المجال التعليمي بين الحكومة والبعثات والتجار، وحتى يُمكن التقدم في التعليم الكيني وجب عليهم التكاتف معاً نحو أهداف تعليمية محددة.<sup>5</sup>

لقد ساهم تقرير لجنة فيلبس ستوكس في تأسيس لجنة استشارية دائمة من طرف السلطات الإستعمارية لدراسة تقرير اللجنة، والإشراف على التعليم في شرق إفريقيا البريطانية، ووضع أول قانون للتعليم في كينيا ويتمثل في جعل التعليم خاضع بشكل

<sup>1</sup> George E. Urch, **Op.Cit.**, p 252.

<sup>2</sup> التعليم الأدبي يقصد به التعليم الذي تقدمه البعثات التنصيرية من تدريس للمسيحية وكذلك تعليم القراءة والكتابة.

<sup>3</sup> George E. Urch. **Op.Cit.** 256.

<sup>4</sup> Donald G. Schallin, "Local Native Councils and The Politics of Education in Kenya 1925-1939", **The International Journal of African Historical Studies**. Boston University African Studies Center, Vol 9. No 2, 1976, p227.

<sup>5</sup> George E. Urch, **Op.Cit.**, p,p 258,259.



مباشر للإدارة الاستعمارية، وتوحيد البرامج التعليمية في جميع المدارس حتى مدارس البعثات، وفي المقابل إنفاق السلطات الاستعمارية عليها؛ لكن بحلول سنة 1925م بدأت تظهر انتقادات من طرف الإدارة الاستعمارية على التعليم المقدم من طرف البعثات، وعدم إلزامها بالبرامج التعليمية الموحدة، والتركيز على تدريس المسيحية.<sup>1</sup>

ومع مرور الوقت، لم يستطع التعليم التنصيري المسيحي البحت أن يحتفظ بالسيطرة الحصرية على تعليم الكينيين، وتغيرت متطلبات الحكومة مع التوسع في الخدمات الإدارية، أيضا كان هناك ضغط مستمر من أجل مزيد من المرونة للمناهج الدراسية والحاجة المتزايدة للأموال والتي لم تكن متوفرة.<sup>2</sup>

يمكن القول، أنّ اللّجنة الدائمة قدمت في عام 1924 مجموعة من القرارات، تضمنت التعاون بين إدارة التعليم والبعثات لمدة لا تقل عن خمس سنوات، والتشاور بين البعثات ومدير التربية والتعليم، إضافة إلى مساعدة المدارس الابتدائية التي تم فيها إعداد أساسيات التدريب الصناعي(المهني).<sup>3</sup>

كما هو واضح، تغيّر الموقف التنصيري تجاه التعاون منذ عام 1926، حيث كان يظهر في البداية أن الحفاظ على المدارس الإرسالية، من خلال المنح الحكومية بمثابة حل لمشكلة التعاون، ثم اتضح أن التوسع الجديد في المدارس الحكومية، والتي شملت المدارس المهنية والثانوية، يهدد المدارس التنصيرية بشكل غير مباشر.<sup>4</sup>

وقد برز أيضا صراع جديد بين البعثات والإدارة الإستعمارية، بعدما سمحت هذه الأخيرة بموجب تعديل لقانون السلطة الأهلية عام 1924 بإنشاء المجالس الأهلية المحلية the Local Native Councils في المناطق الأكثر بروزًا بحلول عام 1925، وإلى غاية

<sup>1</sup> George E. Urch, **Op.Cit**, p, 261.

<sup>2</sup> Ann Beck, **Op.Cit**, p 119.

<sup>3</sup> Ibid, p 134.

<sup>4</sup> Ibid, p 136.

عام 1938 كان إثتان وعشرون مجلساً في كينيا،<sup>1</sup> وتمكنت من ربط اتصال مع مختلف شرائح المجتمع الكيني، ولاقت هذه المجالس دعماً أهلياً كبيراً بمطالبها في إنشاء مدارس حكومية للكينيين.<sup>2</sup>

يعتبر السبب الرئيس في الخلاف هو عدم رضا الأهالي الكينيين عن تعليم البعثات التنصيرية، فمجمّل مطالبهم كانت في تعليم أفضل يشبه ذلك المقدم في مدارس الأوروبيين؛ فنظراً لكون المجالس الأهلية المحلية تملك أموالاً لبناء المدارس والإنفاق عليها، جعل البعثات تشعر بتهديد، ما أدى إلى تراجع دورها التعليمي والتنصيري.<sup>3</sup>

ومما زاد من فجوة الخلاف هو ما قامت به البعثات في عام 1929، حيث عارضت قضية ختان الإناث، واعتبرتها طقوساً بربرية وجب التوقف عنها، وكردّ فعل من السكان الأصليين هجر الآلاف مدارس الإرساليات التي تدعمها الدولة، وطلبت المجالس الأهلية المحلية التي لديها مبالغ طائلة من الحكومة بناء مدارس تقدم نفس مناهج المدارس الموجهة لأبناء المستوطنين بهذه الأموال.<sup>4</sup>

وفحص هنري سكوت Henry S. Scott المدير السابق للتعليم في ترانسفال Transvaal، ومدير التعليم في كينيا منذ ديسمبر 1928 إلى غاية 1934م، نظام التعليم في كينيا الموجه للسكان الأصليين، وخلال سلسلة من الاجتماعات مع المجالس الأهلية المحلية، التي أقنعت هنري سكوت في فيفري 1929 بأن الكينيين لن يقبلوا بعد الآن

<sup>1</sup> لكن المجالس المحلية غير الرسمية كانت تجتمع قبل منتصف العشرينيات، وأنشأ عدد من مفوضي المقاطعات لجاناً استشارية من الرؤساء والزعماء والأفارقة المتعلمين بالبعثات، تم إنشاء مجلس محلي في جنوب نيري سنة 1917،

كيسومو 1920، كيمابو و فورت هول 1923. أنظر: Donald G. Schallin, **Op.Cit**, p 220.

<sup>2</sup> Carl Rosberg, John Nottingham, **The Myth of "Mau Mau": Nationalism in Kenya**, New York, 1966, p 44.

<sup>3</sup> T. Walter Wallbank, **Op.cit**, p 530.

<sup>4</sup> Ibid. p 531.

التعليم من المبشرين،<sup>1</sup> ليقترح بعد ذلك دعم المجالس الأهلية المحلية لما أسماه مدارس C الابتدائية، بحيث تكون مكافئة تقريبًا للمدارس المركزية أو الابتدائية، التي تحت إدارة الأوروبيون؛ كما كانت رؤيته أن مدارس C الابتدائية ستقدم تعليمًا علمانيًا، على أساس منهج مُقسّم إلى برنامج أكاديمي يؤدي إلى التعليم الثانوي، وبرنامج تدريب المعلمين، وبرنامج التعليم المهني، بدلاً من بناء مؤسسات جديدة، وكان يأمل في تحويل العديد من مدارس الإرساليات المركزية الحالية -ماسينو Maseno ، كاهويا Kahuhia ، كيكويو Kikuyu وتوموتومو Tumutumu على سبيل المثال - إلى هذا النوع من المؤسسات.<sup>2</sup>

أيضا قامت الحكومة الاستعمارية في عام 1930، بإجراء تغيير كبير في السياسة بالموافقة على بناء مدارس بأموال المجالس الأهلية المحلية، ونتيجة لذلك، تم بناء مدارس ابتدائية حديثة مارست تأثيرًا مهمًا في النظام التعليمي، وتدار هذه من قبل ضباط من وزارة التعليم، وتحظى بشعبية كبيرة بين السكان الكينيين.<sup>3</sup>

وفي ظل هذه الظروف، سمحت المجالس الأهلية المحلية للكينيين بالتأثير على مسار التنمية التعليمية أكثر مما كانت عليه في الماضي، من خلال توجيه الأموال لدعم المدارس والتعبير عن المطالب التعليمية الكينية، وعملت أيضا على تحسين جودة التعليم المقدم للكينيين، حيث كانت هذه المجالس الأهلية المحلية أسلحة الأهالي الكينيين، واستخدموها في كفاحهم الطويل من أجل التقدم التعليمي والسياسي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Donald Schilling, "The Dynamics of Educational Policy Formation: Kenya 1928-1934", *History of Education Quarterly*, Spring Cambridge University Press, Vol 20, No 1, 1980, p 59.

<sup>2</sup> Donald G. Schalling, *Op.Cit*, p,p 234,235.

<sup>3</sup> T. Walter Wallbank, *Op.cit*, 531.

<sup>4</sup> Donald G. Schalling, *Op.Cit*, p 247.

لم يتحقق سكوت هدفه في تحسين جودة المُعلم من خلال مخطط إعادة تنظيمه، والسبب يكمن في مشكلة تكوين أستاذة في الأطوار الثلاثة: الابتدائي، المتوسط والثانوي، وقد ظل هذا المشكل لسنوات حتى 1936، هذا ما أثر على جودة التعليم المقدم في مستعرة كينيا.<sup>1</sup>

ويبدو جليا أنه مع بداية الثلاثينيات، بدأ تأثير الكينيين في السياسة التعليمية خاصة من طرف المجالس الأهلية المحلية؛ وأيضا لا يمكن إهمال دور الجمعيات السياسية الكينية في هذه الفترة -أي الثلاثينيات من القرن العشرين-، حيث ساهمت أيضا في بناء مدارس تابعة لها.<sup>2</sup> ومع تأسيس أول حزب سياسي وطني في كينيا رابطة الإفريقيين الكينيين Kenya African Union، والتي عرفت فيما بعد بإسم إتحاد كينيا الإفريقي Kenya Africa Union Kenya سنة 1946م، ليتم انتخاب جوموكنياتا رئيسا له سنة 1947م،<sup>3</sup> والذي كان من نشاطاته الاهتمام بالتعليم، من خلال دور الحزب في العمل على نشر التعليم، بإنشاء العديد من المدارس الإفريقية، حيث أطلق عليها إسم المدارس المستقلة Independent School، وقد وصل عددها إلى حوالي 260 مدرسة، وإلتحق بها أكثر من 70000 تلميذا، ومعتمدة في نشاطها وتأطيرها على التبرعات التي تجمع تحت رعاية جمعية الكيكويو للمدارس المستقلة Kikuyu Independent Schools Association وجمعية مدارس كارينجا Karinga Schools Association، وخطى الحزب خطوة فعالة بعد ذلك حيث أنشأ كلية المعلمين Teachers Collage، وهي الأولى من نوعها في شرق إفريقيا.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Donald Schilling, **Op.Cit**, p 69.

<sup>2</sup>- Sorobea Nyachio Bogonko, "Africans and the Politics of Their Education in Kenya 1910-1934", **Journal of Eastern African Research & Development**, Vol 14, 1984, p 35.

<sup>3</sup>- السيد رجب حراز، مرجع سابق، ص 197.

<sup>4</sup>- نفسه، ص 198.

وبظهور حركات مدارس الكيكويو المستقلة، التي ساعدت بشكل ملحوظ في تغيير اتجاه التعليم في الثلاثينيات حتى عشية إعلان حالة طوارئ في كينيا عام 1952، حيث أثرت بشكل ملحوظ على التعليم في كينيا وخاصة المدارس الكينية.<sup>1</sup>

ما تجدر الإشارة إليه، أنّ التعليم في مستعمرة كينيا عرف تراجعاً وتوقفاً في أغلب المدارس، خاصة فيما يتعلق بمدارس الأهالي الكينيين، والتي كان سببها إندلاع ثورة الماوماو سنة 1952م، وشملت هذه الأخيرة جميع المناطق الكينية مع مرور الأشهر والسنوات؛ أما فيما يخص تأثيرها على التعليم، فقد قامت السلطات الإستعمارية البريطانية في هذه الفترة من الحرب، ومن أجل القضاء على الثوار، بتحويل جميع المدارس في مناطق تواجد الأهالي الأفارقة، وبصفة خاصة القرى، إلى ثكنات عسكرية للقوات الإستعمارية الموجهة لقمع الثوار طيلة سنوات ثورة الماوماو.<sup>2</sup> وعلى هذا الأساس، يكمن القول أنّ التعليم في المستعمرة، عرف تقدماً خلال الأربعينيات، وذلك راجع لنشاط المجالس الأهلية الأصلية، غير أنّ قيام الثورة ولسنوات أوقف النشاط التعليمي خاصة في مدارس القرى النائية والأدغال، وحتى بعد نهاية الثورة فقد احتاجت هذه المدارس إلى سنوات حتى يُعاد ترميمها، والعودة إلى نشاطها كما كانت عليه قبل الثورة.

---

<sup>1</sup>-Sorobea Nyachieo Bogonko, *Op.cit*, p35.

<sup>2</sup> Ibid, p36.

## الباب الثاني:

السياسة السوسيو-اقتصادية البريطانية في أوغندا

1890-1962م

الفصل الأول: المنطلقات التاريخية.

الفصل الثاني: السياسة الاقتصادية البريطانية في أوغندا 1894-1962م

الفصل الثالث: السياسة الاجتماعية البريطانية في أوغندا 1894-1962م

## الفصل الأول: المنطلقات التاريخية

## 1.الكشوفات الجغرافية الأوروبية لأوغندا<sup>1</sup>:

شهدت منطقة شرق افريقيا، ومنطقة البحيرات الكبرى كشوفات جغرافية أوروبية للمنطقة ومنها أوغندا، وكانت هذه الكشوفات الجغرافية بمثابة تمهيد لأستعمار المنطقة، غير أن الموقع الإستراتيجي الذي تتمتع به أوغندا كان محل اهتمام أوروبي كبير، وذلك لإشرافها على بحيرة فيكتوريا التي تعتبر منبعاً لنهر النيل؛ ومن أجل ذلك قامت عدة رحلات كشفية لمعرفة منابع النيل، كانت ألاًها إنطلاقاً من مصر، إضافة إلى بعثات جمعية لندن التبشيرية، والجمعية الجغرافية الملكية.

وعلى صعيد الكشف الأوروبي لشرق إفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى، فقد كانت محاولات لكشف المنطقة في الأربعينيات من القرن التاسع (1842م)، من خلال إرسال الجمعية الإرسالية البريطانية للمبشرين الألمانين جوهان لودفيغ كرافف Johann Ludwig Krapf و جوهان رييمان John Rebmann إلى سواحل المنطقة، وكان وصولهما بداية لدخول البعثات التنصيرية إلى أوغندا، وذلك من خلال التقارير التي أرسلت إلى بريطانيا<sup>2</sup>، والجدير بالذكر، أنه من نتائج رحلة رييمان كان كشف بحيرة في منطقة أونياموانزي Onyamoinzi، إضافة إلى كشف جبل إلجون في شرق أوغندا في رحلته الثانية التي قام بها عام 1849م<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> أوغندا Uganda: أُشتق إسم أوغندا من مملكة بوغندا، واستخدم المصطلح سنة 1894م مع إعلان الحماية البريطانية للمحبة، وتشارك في حدودها من الشمال مع السودان الإنجليزي المصري (حاليا جنوب السودان)، ومن الغرب مع الكونغو البلجيكي (الكونغو الديمقراطية حالياً) ايضاً بحيرة البرت وادوارد، وفي الجنوب مع إقليم تنجانيقا (تنزانيا) وبحيرة فيكتوريا، وفي الشرق مع محمية شرق أفريقيا البريطانية، تقع في منطقة البحيرات الكبرى و منابع النيل .  
أنظر: G. W. Prothero, Op.Cit, p,p 13,14.

<sup>2</sup> Simpson Donald, **Dark Companions "The African Contribution To The European Exploration Of East Africa"**, 1 Ed, Latimer Trend & Company Ltd, London, 1975, p07.

<sup>3</sup> يوسف سليمان، "تطور الحركة الوطنية بأوغندا واسترجاع الاستقلال 1962-1945"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2 ابو القاسم سعد الله، قسم التاريخ، 2010/2011، ص24.



ويُعد كشف الجمعية الجغرافية الملكية لشرق إفريقيا، من خلال كرابف وريمان بمثابة حافز للرحالة، والمغامرين الأوروبيين لإكتشاف بحيرة فيكتوريا، وتزايد الإهتمام الأوروبي خاصة البريطاني للوصول إلى بحيرة فيكتوريا ومنابع النيل؛ هذا ما مكّن العديد من المستكشفين الأوروبيين من كشف مناطق أوغندا ومعرفة المنبع الرئيسي للنيل، وأبرز هؤلاء المستكشفين رتشارد بيرتون Richard Berton .

وقد صاحب بيرتون المستكشف جون هانين سبيك John Hanning Speke، وتمكنا من كشف بحيرة نياسالاند، ووصل سبيك إلى الشاطئ الجنوبي لبحيرة فيكتوريا سنة 1858م<sup>1</sup>، وبعد عودة سبيك إلى إنجلترا كلفته الجمعية الجغرافية بالعودة إلى بحيرة فيكتوريا، للتأكد من أن منبع النيل منها، وتم تجهيز الرحلة سنة 1860م، وهذه المرة رُفقة جيمس أوغسطس غرانت James Augustus Grant ، ووصلا إلى الشاطئ الجنوبي الغربي للبحيرة، وواصل السير حول بحيرة فيكتوريا، ومع سيره حولها من الغرب تمكن سبيك من الوصول إلى أوغندا، ورؤية ملكها موتيسا سنة 1862م، لم تتوقف رحلته حيث وصل إلى شلالات ريبون، التي يبدأ عندها خروج النيل من البحيرة<sup>2</sup> ، وبهذا يكون سبيك وغرانت أول من عزّف بأوغندا وملكها لأوروبا من خلال ما توصل إليه من كشوفات.

وأمام هذه الكشوفات، واصلت الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية إرسال رحلات كشفية بإرسال جيمس أوغسطس غرانت James Augustus Grant سنة 1862م، والذي تمكن من تحديد منبع نهر النيل في بحيرة فيكتوريا<sup>3</sup>، واستطاع أن يصل إلى الشلالات الواقعة في شمال بحيرة فكتوريا، والتي سماها سبيك بشلالات ريبون حيث ينبع منها نهر النيل<sup>4</sup>، وخلال رحلته التي امتدت إلى سنتين ونصف، دَوّن غرانت تفاصيل الرحلة

<sup>1</sup> Alfred R. Tucker, **Eighteen Years in Uganda and East Africa**, Vol I, Edward Arnold publisher to the India Office, 1908, p03.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> زاهر رياض، كشف إفريقيا، ط1، القاهرة، دار المعرفة، 1961، ص107.

<sup>4</sup> جلال يحي، مرجع سابق، ص، ص 53،52. أنظر أيضا : Alfred R. Tucker, **Op.Cit**, p,p6,7.

والمواقع الجغرافية، وكذلك عادات وتقاليد السكان المحليين<sup>1</sup>، وتبعه بعد ذلك في عملية الكشف الجغرافي لمنطقة البحيرات صامويل بيكر، الذي استطاع أن يكتشف بحيرة ألبرت التي تقع إلى الغرب من بحيرة فكتوريا<sup>2</sup>.

كما جَدَّدَ المستكشف لـفنجستون Livingston رحلته إلى إفريقيا في سنة 1866 ، ولكن هذه المرة إلى منطقة البحيرات الكبرى للتأكد من منابع النيل الحقيقية، ولكنه لم يستطع تحقيق أي هدف بسبب المرض الذي أصابه هناك، وشَدَّدَ على أن بحيرة تنجانيقا هي منبع النيل، وتوفي في أدغال نهر لوالابا في 1873م<sup>3</sup>.

وبعد وفاة لـفنجستون قام هنري هاملتون ستانلي Henry Hamilton Stanley برحلة كشفية إلى أوغندا سنة 1873م، قطع خلالها القارة من شرقها إلى غربها خلال أربع سنوات، وكشف عن البحيرات في غرب أوغندا<sup>4</sup>، وقد قامت بتمويل نفقتها جريدتي "الديلي تليغراف" و"نيويورك هيرالد"، وتتكون من 356 شخص، وسلك ستانلي طريق طابورة Tabora الواقع في تنجانيقا، ووصل من خلاله في فيفري 1875 إلى الشاطئ الجنوبي الشرقي البحيرة فيكتوريا، وقام بالملاحة فيها والدوران حولها، وفي نفس العام زار الملك "موتسا الأول"<sup>5</sup>،

<sup>1</sup> علي صدام صحن الساعدي، مرجع سابق، ص 18.

<sup>2</sup> يوسف سليمان، مرجع سابق، ص 25.

<sup>3</sup> نفسه. أنظر أيضا: جلال يحيى، مرجع سابق، ص-ص، 59-62.

<sup>4</sup> علي صدام صحن الساعدي، المرجع السابق، ص 20.

<sup>5</sup> موتسا الأول (1837-1884) Mutesa I: ولد سنة 1837م، عرف باسمه العائلي موتسا الأول أما اسمه الحقيقي ميكابيا، وبعد وفاة والده سونا الثاني Suna II سنة 1856م أصبح الملك، ويُعتبر أحد أشهر الكاباكا لملكة أوغندا، وقد اعتنق الإسلام على يد التجار العرب، وفي عام 1862، قام المستكشفان جون سبيك وجيمس غرانت بزيارة بلاط موتيسا، ولفنا انتباه العالم الخارجي إلى أوغندا، وأيضاً في فترته زاره هنري ستانلي في عام 1875 وترك انطباعاً إيجابياً من خلال مساعدة موتيسا بنشاط في حملة عسكرية، ووافق موتيسا على اقتراح ستانلي بإرسال مبشرين مسيحيين. أنظر:

EverettJenkins,JR, **Pan-African Chronology II, A Cmprehensive Reference To The Black Quest For Freedom in Africa, The Americas, Europe and Asia, 1865-1915, 1<sup>st</sup>**,

ملك مملكة بوغندا<sup>1</sup>، ثم عاد على الجنوب الشرقي من البحيرة، وأثبت أن بحيرة فيكتوريا هي بحيرة واحدة متصلة مع كل فروعها التي تخرج منها، فوافق بذلك ما قاله سبيك من قبله، ونفى قول لفتجستون وبيرتون اللذان قالوا بأنها مجموعة من البحيرات الصغيرة، وبعدها واصل ستانلي سيره نحو بحيرة البرت Albert، وفي 1877 أعلن عن النتائج والمعلومات التي توصل إليها من خلال تلك الرحلة التي قام بها، فبيّن أن نهر لوالابا هو نفسه نهر الزائير، وبحيرة فيكتوريا هي المنبع الحقيقي والأصلي لنهر النيل، ليواصل ستانلي Stanly بعد تبيانه لهذه الحقائق مرة أخرى رحلته نحو الجنوب، حيث بحيرة تنجانيقا ومن ثمة اتجه صوب نهر الكونغو<sup>2</sup>.

لقد تواصلت الرحلات الكشفية البريطانية صوب شرق إفريقيا، وخاصة إلى البحيرات الكبرى وأوغندا، للكشف عن الطرق المؤدية من الساحل إلى منطقة البحيرات، وكذلك الموارد التي تتوفر عليها.

ويُعدُّ جوزيف طومسون Joseph Thomson من أشهر الرحالة، والذي قام برحلات عديدة بشرق إفريقيا، بتكليف من الجمعية الجغرافية الملكية في لندن لاستكشاف أسهل طريق يصل بحيرة فكتوريا بساحل المحيط الهندي، وقد قام بهذه الرحلة في عام 1882م، وعاد منها عام 1884م، وأبلغ السير جون كيرك Sir John Kirk القنصل البريطاني في زنجبار وزارة الخارجية، أنّ الرحلة نجحت، وأنّ الطريق قد أصبح معروفا ولا ينتظر إلا مجيء المسافرين، والتجار للتوغل من مومباسا صوب البحيرات العظمى، وهو نفس الطريق الذي بُنيّت عليه سكة الحديد من مومباسا إلى بحيرة فكتوريا فيما بعد<sup>3</sup>.

McFarland & Company, Inc., London, 1998, p,p187,188.

<sup>1</sup> يوسف سليمان، مرجع سابق، ص 26.

<sup>2</sup> نفسه.

<sup>3</sup> Bennett George, *Op.cit*, p 01.

لقد دامت فترة الكشف الجغرافي لمنطقة البحيرات الكبرى وأوغندا، أكثر من أربعين سنة، عرفت خلالها اختلاف آراء المستكشفين حول منابع النيل، لكن المستكشف هنري هملتون ستانلي أثبت بأن بحيرة فيكتوريا هي منبع النيل؛ ومع ذلك بقيت المناطق الداخلية لمنطقة البحيرات من دون استكشاف، وقد واصلت الجمعيات التنصيرية التي دخلت المنطقة في أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر مهمة التبشير والإستكشاف، و على رأسها جمعية الإرساليات في إفريقيا والشرق Society for missions to Africa and the East.<sup>1</sup>

يمكن القول أن المستكشفين والمبشرين البريطانيين استطاعوا تمهيد وفتح الطريق أمام بريطانيا لإحتلال منطقة شرق إفريقيا، من الساحل الشرقي المطل على المحيط الهندي إلى منطقة البحيرات الكبرى (بحيرة فيكتوريا)، وأوغندا التي كانت بها أحد أهم وأرقى الممالك الإفريقية في القرن التاسع عشر.

## 2. التنافس الأنجلو- ألماني على استعمار أوغندا:

شهدت منطقة شرق إفريقيا خلال الربع الأخير من القرن التاسع، اهتماما كبيرا من طرف الدول الاستعمارية الأوروبية، خاصة بريطانيا وألمانيا، هذه الأخيرة لم يكن اهتمامها قبل هذه الفترة بإقامة مستعمرات لها في إفريقيا في فترة حكم بيسمارك، لكن تغيرت وجهة النظر فيما بعد إلى طلب انعقاد مؤتمر برلين 1884-1885م، لتقسيم القارة إلى مستعمرات، ومناطق نفوذ بين القوى الإمبريالية الأوروبية، وبخصوص شرق إفريقيا وأوغندا، فقد كان التنافس الأنجلو-ألماني واضحا إلى غاية عقد اتفاقيتين بين الدولتين الإستعماريتين، كانت أولها سنة 1886م، والثانية معاهدة هيليغولاند 1890م، التي أنهت النزاع وترسيم الحدود الإستعمارية بينهما في شرق إفريقيا.

<sup>1</sup> يوسف سليمان، مرجع سابق، ص 27.

وكان أول تواصل ألماني بأوغندا عن طريق المستكشف الألماني كارل بيترز Karl Biters سنة 1884م بوصوله إلى ملكة بوغندا<sup>1</sup>، بهدف ضمان المصالح والنفوذ الألماني فيها، وعند وصوله التقى بملكها موانغا<sup>2</sup> Mawanga، والذي كان يتطلع للقاء المستكشفين والمبعوثين الأوروبيين، ووعده بالحماية الألمانية على مملكته، وكذلك استطاع توقيع اتفاقيات مع بعض رؤساء القبائل في أوغندا، وكان الغرض من تلك الاتفاقيات هو ضمان النفوذ الألماني في أوغندا، ومحاولة إبعاد نفوذ وتغلغل أي دولة فيها، لاسيما أن منطقة شرق أفريقيا في تلك الحقبة شهدت تنافساً كبيراً ما بين الدول الأوروبية خاصة بريطانيا التي سبقتها، إذ كانت كل دولة تسعى لمد سيطرتها والحصول على المستعمرات، وبالذات ألمانيا والتي كانت تسعى بكل قوة للحصول على مستعمرات في القارة الإفريقية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> **مملكة بوغندا:** بوغندا Buganda تعني الارض أو المملكة، باغندا Baganda تعني الشعب، موغندا Muganda تعني الشخص الذي ينتمي لشعب الباغندا، أما اللغة فهي لوغندا Luganda، و كيغندا Kiganda هي الثقافة؛ أما بوغندا إسم لمملكة تعتبر من أكبر الممالك التقليدية في أوغندا، خلال القرن 19م، كانت ذات نظام مركزي للحكومة بقيادة الكاباكا أي الملك، وأكبر الممالك في أوغندا وتوسعت على ساب بعض الممالك، ومنها مملكة بانبيورو، وأنكول، وتورو، وفي سبعينيات القرن 19م وصل المستكشفون والمبشرون الأوروبيون إلى المملكة. انظر: Mahmood Mamdani, **Politics and Class Formation in Uganda**, Monthly Rewiew Press, London, 1976, p 17. للمزيد أيضاً انظر: يوسف سليمان، " التنظيم السياسي، والسوسيو اقتصادي لمملكة بوغندا (1856-1884م)", أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 2018-2019.

<sup>2</sup> **موانغا Mwanga (1866-1903م):** اسمه باسامولا دانبييري Basamula Danieri، يعرف بموانغا الثاني ابن الملك موتسا، تولى عرش أوغندا في العام 1884م في فترة شهدت فيها المملكة اضطرابات، منذ توليه الحكم كانت علاقته بالمسيحيين متوترة، وأيضاً حروب أهلية بين البروتستانت والكاثوليك، شهد عهده قوة التنافس الأوربي على شرق إفريقيا، فضلاً عن فرض الحماية البريطانية على أوغندا 1894م، وفي سنة 1897م قاوم الإستعمار البريطاني، لكن هُزم وألقت السلطات البريطانية القبض عليه 1898م، وتم نفيه خارج أوغندا إلى السيشل، وتوفي عام 1903م. للمزيد أنظر: Emmanuel K. Akyeampong, Henry Louis Gates, Jr, **Dictionary of African Biography**, Vol 6, Oxford University Press, 2012, p,p 371,372.

<sup>3</sup> ماجد مزهر حسين الدليمي، مرجع سابق، ص 29.

وقبل انعقاد مؤتمر برلين كان كارل بيترز قد أسس الجمعية الألمانية للإستعمار The German Colonization Society في برلين عام 1884م، وبانعقاد مؤتمر برلين وصدور قراراته، وضعت ألمانيا يدها على المنطقة المواجهة لجزيرة زنجبار، الواقعة في شرق إفريقيا وأعلنت الحماية عليها بقيادة كارل بيترز، هذا الأخير الذي أبرم اثني عشر اتفاقية مع سلاطين ورؤساء القبائل الواقعة ما بين دار السلام وبحيرة تنجانيقا، والتي تضم كل من أوسوغارا، انغورو، أوزيجوا وأوكامي، وغيرها من المملكات الأخرى خلال الرحلة التي قام بها ما بين 10 نوفمبر - 01 ديسمبر 1884، والتي عُرفت بمعاهدات الصداقة الأبدية، فكان بيترز يتوقع من خلال هذا الإجراء الذي قام به، إعتراضا من طرف بريطانيا، لذلك قام بتضمين هذه الاتفاقيات كتابيا بوثائق رسمية تثبت حقيقة حماية المنطقة لصالح ألمانيا<sup>1</sup>.

ومع هذه التطورات التي شهدتها شرق إفريقيا بدخول ألمانيا وعقدها الإتفاقيات، كانت بمثابة بداية حقبة للتنافس الألماني البريطاني، وبداية التهديد للمصالح البريطانية فيها.

ونتيجة للتنافس بين بريطانيا وألمانيا حول مناطق النفوذ بشرق إفريقيا والبحيرات الكبرى، أدى إلى عقد اتفاقيتين عُرفت أولاهما بالاتفاقية الانجلو-ألمانية<sup>2</sup> 1886م، وعلى هذا الأساس فإن هذه الاتفاقية المبرمة بين القوتين الإستعماريتين الألمانية والبريطانية لعام 1886، ولم تُؤد إلى أكثر من إيقاف المنافسة بين الدولتين الإمبرياليتين لفترة وجيزة من الزمن، فلم يمض وقت طويل حتى استأنف جون ماكينون بعد تأسيسه شركة شرق إفريقيا الإمبريالية البريطانية، وتجار مانشستر الإنجليز من ناحية، ومنافسيه الألمان من ناحية

<sup>1</sup> يوسف سليمان، تطور الحركة الوطنية...، مرجع سابق، ص 29. أيضا: عبد الرحمان بوسليمان، مرجع سابق، ص 72.

<sup>2</sup> للمزيد عن الاتفاقيتين أنظر: الباب الأول الفصل الأول.

أخرى صراعهم الإمبريالي، لأن إتفاقية 1886 كانت ثمرة مباحثات وزارتي الخارجية البريطانية والألمانية<sup>1</sup>.

وكان لكل من بريطانيا وألمانيا مطامح إمبريالية تفوق ما حققته لهما الاتفاقية الأنجلو-ألمانية 1886م، ولم ترض أي منهما عن حصر نفسها داخل منطقتها، لذلك تطلعت كل منهما في غضون سنوات 1887 حتى 1890، ليس إلى استئثار واستغلال الأقاليم الموضوعة تحت تصرفها فحسب، بل إلى محاولة تنفيذ برنامج توسعي بكل ما تمتلكه من قوة<sup>2</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن إقليمين قد تركا خارج منطقتي النفوذ البريطانية والألمانية، حيث حاولت كل واحدة منهما أن تتوسع فيهما، وكان الإقليم الأول هو سلطنة ويتو witu التي أُخرجت عن نطاق أملاك زنجبار، أما الإقليم الثاني والذي يعتبر أكبر أهمية هو الذي كان يشمل الجهات الداخلية المحيطة بالبحيرات الإستوائية، وحسب اتفاقية 1886 كان خط الحدود بين منطقتي النفوذ الألمانية والبريطانية يتوقف عند شرقي بحيرة فيكتوريا، مما أدى في السنوات التالية إلى سلسلة من المنازعات الطويلة بين بريطانيا وألمانيا، وجعل إقليم بحيرة فيكتوريا بؤرة اهتمام الدول الأوربية لعدة سنوات، فكان من المتوقع أن يكون التسابق والتزاحم على امتلاك الجهات الداخلية لمنطقة شرق إفريقيا، بنفس الحدة الذي شهده الطرفين على امتلاك الجهات الساحلية منها، وكان متوقعا أن تتجه كذلك المطامع بين الطرفين بصفة خاصة إلى مملكة بوغندة، أو "لؤلؤة إفريقيا" كما وصفها الرحالة هنري هاملتون ستانلي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> السيد رجب حراز، مرجع سابق، ص 72.

<sup>2</sup> نفسه، ص 73.

<sup>3</sup> إبراهيم عبد الله عبد الرزاق، وشوقي الجمل، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة،

2001، ص 244

وكان الهدف الإستعماري لبريطانيا، ألمانيا وبلجيكا أيضا التوسع على حساب أوغندا ومديرية خط الإستواء، هذه المديرية التي كانت بالقرب من منابع النيل، وفي قلب مناطق نفوذ الدول الإستعمارية الثلاث، فهما يمثلان أكثر أجزاء إفريقيا الشرقية جدارة بالضم من طرف الإمبراطوريات الثلاث، وقد أوجد انعزال أمين باشا<sup>1</sup> مدير خط الإستواء، وحاجته للإنقاذ فرصة أدت إلى حدوث تسابق، وتزاحم لتجنيد الحاكم المصري في خدمتهم وضم مديريته إلى أملاكهم، وبهذا الوضع انتهزت بريطانيا الفرصة، وكوّنت لجنة سُميت بلجنة إنقاذ أمين باشا في بريطانيا أواخر 1886 بقيادة الحاكم العسكري ستانلي، وبتأسيس هذه اللجنة، بدأت المرحلة الثانية من حركة التسابق والتزاحم على الإستثمار بالنفوذ بين الألمان والإنجليز على المنطقة الواقعة خلف منطقة النفوذ لكليهما، وانتهى هذا التنافس بوضع اتفاق عُرف ببدأ الجهات الداخلية الواقعة خلف منطقتي النفوذ الألمانية والبريطانية، حيث تعهدت كل واحدة بعدم تشجيع أي عمليات ضم وراء منطقة نفوذها<sup>2</sup>.

وسعت كل من بريطانيا وألمانيا بعد تأسيسهما لشركة شرق إفريقيا الإمبريالية البريطانية، وشركة شرق إفريقيا الألمانية على التوالي، إلى التوسع من خلال الشركتين في أوغندا والبحيرات الكبرى رغم اتفاقية 1886م.

كما لم تُسفر اتفاقية 1886م عن تعيين حدود منطقتي النفوذ لكل طرف، وبقيت الأمور على حالها في نوع من التوتر والحذر بين الطرفين، وبقيت الأمور بين القوتين الإستعمارييتين على حالها حتى سنة 1889م، عندما نزلت الحملة الألمانية في منطقة ويتو على الساحل، إذ كانت ألمانيا تعد تلك المنطقة جزء من نفوذها، وبعد ذلك توجه

---

<sup>1</sup> أمين باشا **Emin Pacha**: مدير خط الإستواء المصرية يعيش في عزلة عن العالم منذ إندلاع الثورة المهدية عام 1881، وانتشارها في ربوع السودان بعد سقوط الخرطوم في أيدي الثوار المهديين، ومصراع القائد الإنجليزي غوردون في 27 جانفي 1885، وإزاء تهديد المهديين بالاستيلاء على مديرية خط الإستواء، لم يلبث أن انسحب أمين باشا مع جنوده المصريين السودانيين من اللادو إلى وادلاي عند الطرف الشمالي لبحيرة ألبرت، واتخذ من وادلاي عاصمة لمديريته، أنظر: حراز السيد رجب، مرجع السابق، ص 74.

<sup>2</sup> Oliver Ronald, Atmore Anthony, **l'Afrique depuis 1800**, Traduit : Odette Guitard, Presses Universitaires de France, Paris, 1970, p128.



الألمان إلى الأراضي الواقعة على الشاطئ الشمالي لبحيرة فكتوريا، ووصلوا إلى بلاط ملك بوغندا موانغا، وذلك في 15 ماي 1889م بقيادة كارل بيترز، وتم توقيع اتفاقية حماية معه<sup>1</sup>، وقبل توقيع المعاهدة، وصلت أنباء إلى قائد الحملة الألمانية كارل بيترز بتحركات شركة شرق إفريقيا البريطانية إلى منطقة مديريةية خط الإستواء، بالقرب من بحيرة ألبرت، وأنها لن تسمح للألمان بتوقيع معاهدة الحماية مع ملك أوغندا، كما رافق ذلك تحركات للأسطول البريطاني على سواحل شرق أفريقيا، واضطرت شركة شرق إفريقيا الألمانية على إثر ذلك الإنسحاب من أوغندا، والرجوع إلى مناطق سيطرتها على الساحل الشرقي لأفريقيا، ولم يلبث أن تجدد الصراع الإستعماري ما بين بريطانيا وألمانيا في شرق أفريقيا، نتيجة لحماس شركة شرق إفريقيا البريطانية في توسيع رُعة الإمبراطورية البريطانية، وقبول التوسع البريطاني بقبضة الألمان<sup>2</sup>.

من خلال اتفاقية الحماية بين كارل بيترز وموانغا، أصبحت مناطق النفوذ البريطانية محصورة بين محميتين الأمانيتين وهي ويتو وبوغندا<sup>3</sup>، وخلال هذه الفترة بدأ اللورد سالسبوري Lord Salisbury في انتهاج سياسة تؤدي بالطرفين الألماني والبريطاني إلى تسوية دولية بخصوص مناطق النفوذ في شرق إفريقيا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، التحول السياسي في ألمانيا باستقالة بيسمارك، وقدم فون كابريففي Von Kaprivi سنة 1890م، وعندما تم تنصيبه مستشار الرايخ الألماني الجديد، هذا الأخير لم يكن متحمسا كثيرا للتوسع الإستعماري في إفريقيا، فوافق على عرض حكومة سالسبوري بعقد معاهدة في 01 جويلية 1890 عُرفت بمعاهدة "هيليجولاند" <sup>4</sup> treaty Heligoland، والتي تنازلت فيها بريطانيا لألمانيا عن جزيرة هيليجولاند ببحر الشمال، وإعادة تقسيم إفريقيا

<sup>1</sup> عبد الرحمان بوسليمان، مرجع سابق، ص 92.

<sup>2</sup> ماجد مزهر حسين الدليمي، مرجع سابق، ص 40.

<sup>3</sup> علي صدام صحن الساعدي، مرجع سابق، ص 59.

<sup>4</sup> معاهدة هيليجولاند. أنظر الفصل الأول من الباب الأول.

الشرقية بين الدولتين<sup>1</sup>، وأصبحت بذلك محمية شرق إفريقيا (كينيا) وأوغندا بشكل رسمي تحت السيطرة البريطانية.

وكان لإعلان معاهدة هيلوغولاند إلى فشل مساعي كارل بيترز، الذي وصل إلى الساحل الشرقي دون علمه ببنود المعاهدة التي تمت، وبذلك سقطت اتفاقية الحماية التي كانت بينه وبين ملك أوغندا، وأصبحت أوغندا تحت النفوذ البريطاني بشكل رسمي، وقد علّق كارل بيترز على هذه الاتفاقية بقوله: " سلطنتين في إفريقيا أُستبدلتا بحوض سباحة في بحر الشمال"<sup>2</sup>.

وفي هذا السياق يمكن القول، أنّ اتفاقية هيلوغولاند 1890م أدّت إلى نهاية التنافس الإستعماري الأنجلو-ألماني في شرق إفريقيا، بسيطرة ألمانيا على محمية شرق إفريقيا الألمانية، وباقي شرق إفريقيا من الساحل إلى البحيرات الكبرى، بما في ذلك أوغندا تحت الحماية البريطانية، لتعرف المنطقة عهداً جديداً من الإستعمار البريطاني تحت إدارة شركة شرق إفريقيا الإمبريالية البريطانية.

### 3. إعلان الحماية الرسمية على أوغندا 1894:

منذ أواخر السبعينيات من القرن التاسع عشر، أين سمح موتسا الأول لتوافد البعثات التنصيرية البروتستانتية والكاثوليكية لمملكة بوغندا، تزايد نشاط المبشرين البروتستانت من أتباع جمعية الكنيسة التبشيرية الإنجليزية الموالية لبريطانيا، والمبشرين الكاثوليك من أتباع جمعية الآباء البيض الفرنسية الموالين لفرنسا، فضلا عن وجود المسلمين في مملكة بونيورو، ليصبح التنافس بين الطوائف الدينية حول السيطرة السياسية في بوغندا أهم ما ميز هذه المرحلة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> علي صدام صحن الساعدي، المرجع سابق، ص 59.

<sup>2</sup> نفسه.

<sup>3</sup> نفسه، ص 60.

وخلال فترة حكم الكاباكا (الملك) موانغا بدأ الصراع الديني في مملكة بوغندا، وقد أدى إلى تحالف المسلمين والمسيحيين ضده سنة 1889م وغزله من الحكم، وتعيين أخيه كيواوي، وبحكم أنه مُسلم قَرّب إليه المسلمين، وهذا ما جعل المسيحيين البروتستانت والكاثوليك يحاولون التحالف مع موانغا لإعادته للحكم، وتمكنوا من إعادة موانغا للحكم سنة 1890م، ليصبحوا بذلك مقربين للكاباكا وتمتعهم بنقوذ كبير، أمّا المسلمون فقد لجأوا إلى مقاطعة بونيور<sup>1</sup>.

لكن سرعان ما عادت الخلافات بين البروتستانت والكاثوليك، وأدت إلى حرب أهلية في أوغندا في سنتي 1890-1891م، وسببها الصراع حول السلطة في المملكة، واعتناق موانغا للمسيحية الكاثوليكية، وهذا ما أثار حفيظة البروتستانت<sup>2</sup>، وعلى إثر هذه الحرب الأهلية، استنجد البروتستانت بشركة شرق إفريقيا البريطانية التي تُدير مناطق النقوذ البريطانية، وبدورها أرسلت القائد العسكري في شركة إفريقيا الشرقية البريطانية فريديريك لوغارد Frederick Lugard إلى بوغندا<sup>3</sup>؛ ومنذ وصوله عمل على تدعيم البروتستانت ماديا، وكذلك بالأسلحة ما أدى إلى مجزرة بين الطائفتين المسيحيتين، وهذا الدّضع أدى إلى هزيمة الكاثوليك، وهروبهم إلى بحيرة فكتوريا، وبذلك استطاع البروتستانت البريطانيون الإنتصار على الكاثوليك، وتقوية مركزهم الديني والسياسي في أوغندا<sup>4</sup>.

وعليه، أدت هزيمة الكاثوليك على يد البروتستانت، وقائد الحملة العسكرية لشركة شرق إفريقيا البريطانية فريديريك لوغارد، إلى فرض هذا الأخير على المسيحيين والكاباكا موانغا التوقيع على معاهدة في 26 ديسمبر 1890م، أقرّ بموجبها الكاباكا موانغا على

<sup>1</sup> عبد الله عبد الرزاق ابراهيم، المسلمون والاستعمار الاوروبي لافريقيا، عالم المعرفة للطباعة والنشر، الكويت، 1989، ص 24.

<sup>2</sup> السيد رحب حزار، مرجع سابق، ص 81.

<sup>3</sup> حلمي محروس، مرجع سابق، ص 110.

<sup>4</sup> ماجد مزهر حسين الدليمي، مرجع سابق، ص 44.

حماية شركة شرق إفريقيا البريطانية على مملكة بوغندا، وحق التدخل في شؤون البلاد داخليا بالإضافة إلى تولي مسؤولية المحافظة على النظام والأمن فيها<sup>1</sup>، ويمكن القول من خلال هذه الاتفاقية أصبحت المنطقة تحت سيطرة بريطانيا، وتكون بذلك أبعدت أطماع وتدخل أي دولة إستعمارية أخرى في أوغندا.

وبعد أن ضمن لوغارد توقيع هذه المعاهدة، لم يبق أمامه سوى استبعاد نفوذ المسلمين، وشنّ حملات ضد الباغنده المسلمين الذين تجمعوا منذ أكتوبر 1890م على حدود مملكة بانيورو، لأنهم كانوا يمثلون بالنسبة له، وللمسيحيين بَطَائِفَيْهِمَا تهديدا مستمرا لمصالحهم في المنطقة، لذلك خرج في أبريل 1891 على رأس جيش من جنود الشركة ومن المسيحيين، وأغار على قبائل الباغنده المسلمة المتواجدة على حدود بانيورو وشمال سينجو، واتجه بعدها إلى ناحية الغرب ولستطاع إبرام معاهدات مع زعماء تورو وأنكولي بحماية الشركة على هاتين المنطقتين، وكانت خطته من وراء ذلك هي إلحاق بقايا جنود أمين باشا السودانيين في خدمة الشركة، على اعتبار أنهم من أحسن العناصر التي تصلح للخدمة العسكرية، ووضعهم على طول الحدود الجنوبية لمملكة بانيورو Bunyoro ، ليكونوا حَاجِزًا لمنع أيّ تصادم مُحتمل بين ملك بانيورو من ناحية، والمسلمين الباغنده من ناحية أخرى<sup>2</sup>.

وبعد الحملة العسكرية لفرديريك لوغارد على المسلمين، وصل معهم إلى عقد اتفاقية تقضي بخروجهم من المناطق التي هم فيها إلى منغو Mengo، وهذا لضعفهم على مواجهة المسيحيين، بعد سيطرة شركة شرق إفريقيا البريطانية على أوغندا<sup>3</sup>.  
رغم كل هذه الجهود التي قام بها لوغارد لتهدئة الوضع والتحكم فيه، إلا أن الحرب الأهلية عادت من جديد بين البروتستنت والكاثوليك في 24 جانفي 1892، راح ضحيتها

<sup>1</sup> زاهر رياض، مرجع سابق، ص 205. أنظر أيضا: عبد الله عبد الرزاق ابراهيم، مرجع سابق، ص 26.

<sup>2</sup> يوسف سليمان، تطور الحركة الوطنية...، مرجع سابق، ص 40.

<sup>3</sup> ماجد مزهر حسين الدليمي، مرجع سابق، ص 46.

الكثير من الكاثوليك، وأرغم الباقون على الفرار صحبة الملك موانغا إلى جزيرة بولونجوي ثم إلى إقليم بودو، ولكن سرعان ما تحكّم لوغاردي في هذه الحرب، وتم تصفية الصراع لصالح الشركة البريطانية بإرغام الطرفين المتنازعين على الإعتراف بنفوذ الشركة، حينها لم يلبث الملك موانغا طويلاً حتى عاد من بودو إلى منجو في 30 مارس 1892 واعتلى العرش من جديد، وأعلن نصرانيته على المذهب البروتستانتية، كما أبرم اتفاقاً في نفس اليوم مع لوغاردي يعترف فيه مجدداً بحماية الشركة لمملكة بوغندا<sup>1</sup>.

وأهم ما جاء في معاهدة 30 مارس 1892م بين بورتال وموانغا، منح شركة شرق إفريقيا البريطانية الصّفة الرّسمية والقانونية بأوغندا، كما أنّ للمقيم البريطاني في أوغندا السلطة العليا على جميع الرّعايا الأوروبيين فيها، وحق الإشراف على الأسلحة وتراخيص حملها، كذلك إشرافه على الأمور المالية<sup>2</sup>.

ومما تجدر الإشارة إليه، أنّ لوغاردي رأى أنّ الطريقة الوحيدة للإحتفاظ بالسلام في أوغندا، هي تقسيم أقاليمها بين البروتستانت والكاثوليك، وعليه أبرم في 05 أبريل 1892 معاهدة بين زعماء البروتستانت والكاثوليك، سمحت من خلالها للبروتستانت أن يقيموا في ستة أقاليم، في حين قيّدت إقامة الكاثوليك في إقليم واحد هو إقليم بودو، وبعد مُضي أيام قلائل على هذه الاتفاقية، حتى عقد لوغاردي بصفته مندوباً عن شركة إفريقيا الشرقية البريطانية مع الكاباكا موانغا، وزعماء البروتستانت والكاثوليك معاهدة جديدة في 11 أبريل 1892، إرتبّت من خلالها الملك موانغا إرتباطاً أبدياً باعترافه بسيادة الشركة، وسلطتها على المملكة، ورفع علم الشركة في مملكته، وأن لا يعقد أية معاهدة مع دولة أوروبية

<sup>1</sup> حلمي محروس، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر من الكشوفات الجغرافية الى قيام منظمة الوحدة الإفريقية، ج1، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2004، ص، ص110، 111. أنظر أيضاً: علي صدام صحن الساعدي، مرجع سابق، ص 66.

<sup>2</sup> ماجد مزهر حسين الدليمي، مرجع سابق، ص 46.

أخرى، وأن لا يمنحها أي امتياز في بلاده دون موافقة الشركة، في حين تعهدت الشركة من جهتها بحماية مملكة بوغندا<sup>1</sup>.

وأيضاً توصل إلى اتفاقٍ مع مبوغو Mbogo زعيم الباغندا المسمين في أواخر ماي 1892م ، تنازل بموجبه هذا الأخير عن المطالبة بعرش أوغندا، وأن يُقيم في كامبالا، ويُقيم أتباعه من المسلمين بين المنطقتين اللتين يُقيم فيهما المسيحيون البروتستانت والكاثوليك<sup>2</sup>.

وفي نفس السياق يُمكن القول، أنّ شركة شرق إفريقيا البريطانية أدت دوراً محورياً في التمهيد للإستعمار البريطاني، وفرض الحماية على أوغندا، عبر الدور الإقتصادي الذي أدته، والسيطرة على الصراعات في أوغندا وبسط نفوذها، كما أنّ الاتفاقيات التي أبرمتها الشركة مع ملك بوغندا والممالك المجاورة، والامتيازات التي حصلت عليها من طرف سلطان زنجبار، أعطت لبريطانيا سيطرة على أقاليم واسعة من ممباسا إلى بحيرة فكتوريا، وقد يكون عمل الشركة من خلال التوسع وعقد الاتفاقيات، والعمل العسكري، والإقتصادي سببا في تزايد أعبائها وتكاليفها، أدى بها الأمر إلى طلب الإنسحاب من العمل في شرق إفريقيا.

وبعد فرضه السلام والنظام على إثر الاتفاقية، غادر لوغارد مملكة بوغندا متوجهاً إلى بريطانيا، وأرسلت الحكومة البريطانية القنصل العام البريطاني في زنجبار جيرالد بورتال<sup>3</sup> إلى أوغندا في الفاتح من جانفي 1893، لدراسة أوضاع البلاد ومعه أوون

<sup>1</sup> ابراهيم عبد الله عبد الرزاق، شوقي الجمل، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص422. أنظر أيضاً:

علي صدام صحن الساعدي، مرجع سابق، ص 66.

<sup>2</sup> علي صدام صحن الساعدي، مرجع سابق، ص ص66.

<sup>3</sup> جيرالد هيربيرت بورتال Gerald Herbert Portal: ولد في العام 1858 سياسي ودبلوماسي واداري وعسكري بريطاني، في العام 1882 التحق في القنصلية البريطانية في مصر، وفي العام 1891 تم تعيينه قنصل عام في زنجبار وفي نهاية عام 1892م ارسلته الحكومة البريطانية الى اوغندا لتقديم تقرير الى الحكومة البريطانية بشأنها كان له دور كبير في احتلال اوغندا، توفي في 25 جانفي 1894م. للمزيد انظر : Rennell Rodd, **The British Mission to Uganda in 1893**, London, 1894, p-p, xxv- xlv.

بيركلي Owen Berkeley مدير ممتلكات شركة شرق إفريقيا في ممباسا، وفور وصوله قرر وضع يده على جميع الحاميات السودانية المتواجدة في المنطقة<sup>1</sup>، ورفع علم الحكومة مكان علم الشركة، كما بادر إلى الملك موانغا في 29 ماي 1893، وعقد اتفاق قبل فيه الملك موانغا، أن لا يعقد أية معاهدة أو اتفاق مع أي أوروبي بدون موافقة المندوب البريطاني<sup>2</sup>.

كما أرسل بورتال تقريراً عن طريق رُسُلِهِ في زنجبار إلى بريطانيا، لفت فيه النظر إلى أهمية موقع أوغندا الإستراتيجي وأهمية الكبيرة، ووصفه بأنه أغنى منطقة في وسط إفريقيا، وأشار في تقريره كذلك إلى أنه في حالة انسحاب بريطانيا من المنطقة سرعان ما تتنافس الدول الأوروبية عليها<sup>3</sup>.

وأهم ما تَصَمَّنَه التَّقرير، أهمية أوغندا من النَّاحِيَّتَيْنِ الطبيعيَّة والإستراتيجية، كما أنَّها تُسيطر على الشواطئ الشمالية والغربية لبحيرة فكتوريا، فضلاً عن السيطرة على الطريق الوحيد إلى بحيرة ألبرت، وعلى مياه أعالي النيل، بالإضافة أن أوغندا يُمكن عدُّها الرُّوح الحيوية لمنطقة شرق إفريقيا، وقد وصفها التَّقرير بأنها أغنى مناطق شرق إفريقيا، كما أنَّ موقعها يُمكن استغلاله كسوق كبير ومهم، لاستهلاك المنتجات البريطانية، ويمكن لأصحاب الشركات والتجار البريطانيين الاستثمار فيها<sup>4</sup>.

وفضلاً عن ذلك، نَجِدُ إمكانيَّة بريطانيا الإسفادَة من المواد الأولية الموجودة فيها لاسيَّما ، القطن، والعاج، والبن والنحاس، والقصدير وغيرها، والتي تُعدُّ ذات أهمية كبيرة

<sup>1</sup> شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق ابراهيم، مرجع سابق، ص 422.

<sup>2</sup> السيد رجب حراز ، مرجع سابق، ص 123.

<sup>3</sup> نفسه.

<sup>4</sup> ماجد مزهر حسين الدليمي، مرجع سابق، ص 48.

بالنسبة لبريطانيا، من خلال سعيها الدائم وبقوة لبسط نفوذها، وسيطرتها على شرق إفريقيا، وإبعاد المنافسين الأوروبيين لها<sup>1</sup>.

أما في حال ترك بريطانيا لأوغندا بأي حال من الأحوال، وعدم تنفيذ ما جاءت به معاهدة هيليجولاند بين بريطانيا وألمانيا في العام 1890، قد يجعلها عرضة لسيطرة دولة أخرى، بل ستضم إليها إليها كل البلاد المجاورة، والبحيرات العظمى ووادي النيل والمرتفعات الطبيعية في الداخل، لأن السيطرة على أوغندا يُمثل بحد ذاته امتداد لنفوذ التجارة في أغنى، وأكثر المناطق ازدهاماً بالسكان في أواسط أفريقيا<sup>2</sup>.

وقد أكد بورتال في تقريره، مُطالباً الحكومة البريطانية بإنشاء خط سكة حديد يربط ممباسا ببحيرة فكتوريا، على اعتبار أنّ مسألة تمدين السكان، والإشراف التجاري والسياسي على مياه أعالي النيل، وأيضا القضاء على الحروب والنازعات الأهلية تعتمد قبل كل شيء على تيسير المواصلات، أما الموقف الديني فقد وصفه بورتال بالسيء، فإذا ما انسحبت بريطانيا ستكون هناك حرب إبادة للبعثات التنصيرية، لاسيما البروتستانت والذين دعمتهم الحكومة البريطانية في أوغندا، من قبل الكاثوليك والمسلمين، الذين يعملون لأضعافهم والقضاء عليهم على حد قوله<sup>3</sup>.

حيث قال بورتال: "إن إخلاء أوغندا يعني عملياً التخلي عن كامل تلك الأراضي الشاسعة التي خصصها الميثاق الأنجلو ألماني لمنطقة النفوذ البريطاني.. إن البلد الواقع بين بحيرة فيكتوريا والساحل الشرقي له قيمة كبيرة باعتباره الطريق إلى أوغندا، وسرعان ما

<sup>1</sup> هنري ويسلنغ، تقسيم افريقيا 1880-1914، تر: ريماسماعيل، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراته، ليبيا، 2000، ص75.

<sup>2</sup> محمد عبد المنعم يونس، مصدر سابق، ص58.

<sup>3</sup> لورانس جيمس، شروق الامبراطورية البريطانية وغروبها، تر: ابراهيم عبد الرزاق عبد الله، مج1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2016، ص435.



سيتم الاعتراف بأن إخلاء الأخيرة يعادل تقييد النفوذ البريطاني والتجارة البريطانية على خط الساحل"<sup>1</sup>.

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ اتفاقية 29 ماي 1893م بين موانغا ملك أوغندا وبورتال تكمن في:

- 1- إنسحاب شركة شرق إفريقيا البريطانية من أوغندا والحكومة البريطانية مكانها.
- 2- طلب موانغا من الحكومة البريطانية الحماية والمساعدة.
- 3- لا يعقد الموانغا أي معاهدة مع أي دولة أوروبية بدون موافقة الحكومة البريطانية.<sup>2</sup>

وما إن وصل تقرير بورتال إلى الحكومة البريطانية، وبعد دراسة إمكانية احتلال أوغندا بشكل رسمي، عُقد مجلس للوزراء البريطاني في مارس 1894م تقرر فيه إعلان الحماية البريطانية على أوغندا بموافقة مجلس العموم، وفي الثامن عشر من جويلية 1894م أعلنت رسمياً الحماية عليها؛ وبعد الإعلان مباشرة عن الحماية، قام هنري كلوفيل Henry Colville<sup>3</sup> بإخضاع مملكة بانيورو للحكومة البريطانية، وقام بإرسال القائد أوين لمطاردة ملكها كاباريجا الذي قام بمهاجمة مملكة تورو، وعزل ملكها المنصب من طرف لوغارد، وقامت الحكومة البريطانية كذلك بضم كل المحطات الحصينة بين بُحيرتي فيكتوريا وألبرت إليها، ورُفع العلم البريطاني في كل المناطق التي تم الإستيلاء عليها<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> G.W. Prothero ,**Op.cit**, p 37.

<sup>2</sup> J. W. Gregory, D.Sc, **Op.Cit**, p239. **See Also:** G.W. Prothero ,**Op.cit**, p 38.

<sup>3</sup> هنري كولفيل Henry Colville : ولد في العام 1850م، درس في المدارس التبشيرية في مدينة لندن، بعد ذلك دخل الكلية العسكرية الملكية، وتخرج منها برتبة ملازم في عام 1871م من صنف الإدارة، وبحلول عام 1874م التحق في صفوف الجيش البريطاني في الهند، ارسل عام 1886م ضمن الجيش البريطاني في زنجبار، كان في البعثة المرسلة الى اوغندا رفقة جيرالد بورتال عام 1893م، وبعد فرض الحماية البريطانية على أوغندا، عين اول حاكم عام في أوغندا، بقي في منصبه حتى عام 1895م، توفي في اعام 1910م. للمزيد أنظر: Johan Scott Montagou, « **The Home of Sir Henry Colville** », **The Car**, vol XII, London, May 17th, 1905, p,p 335,336. أيضا: يوسف سليمان، تطور الحركة الوطنية ....، مرجع سابق، ص 42.

<sup>4</sup> يوسف سليمان، تطور الحركة الوطنية ....، مرجع سابق، ص 42.

كما قامت الحكومة البريطانية باتخاذ التدابير اللازمة تجاه أوغندا، وأعلنت بشكل رسمي فرض حمايتها عليها في 18 جوان 1894م، وتم نشر الخبر في جريدة لندن الرسمية<sup>1</sup>؛ كما أكد رئيس الوزراء البريطاني سالزبوري، بعد إعلان الحماية البريطانية، بأنه على دراية أن دولة مثل بريطانيا لا بد وأن تتصل بالشعوب الإفريقية، وتُثبت أقدامها كي تُسهم في زيادة قوتها، وأن المناطق التي شملتها الحماية إمتدت من غوند كرو Crownd إلى بحيرة رودلف Rodolf شرقاً، ومن جبال كليمنجارو Kilimanjaro، إلى بحيرة فيكتوريا غرباً<sup>2</sup>.

وعينت الحكومة البريطانية هنري كولفيل مفوض سامي على محمية أوغندا في عام 1894م، وبذلك يكون أول مفوض بريطاني على أوغندا، بعد فرض الحماية البريطانية عليها، وبدأ كولفيل العمل على تثبيت دعائم الحكم البريطاني في أوغندا، ففي 27 اوت 1894م عقد معاهدة مع موانجا ملك بوغندا، تعهد بموجبها موانجا بأنه وورثته وخلفائه لا يعارضون السياسة البريطانية في أوغندا، كما عملت بريطانيا على تدعيم سيطرتها على مختلف المقاطعات والمدن الأوغندية، وباشرت بإنشاء معسكرات لقواتها في كل مدينة<sup>3</sup>.

وفي نفس السياق، بدأت الإدارة البريطانية باستمالة الأهالي إليها، عبر تقديم بعض المعونات المالية والصحية والتعليمية، بهدف كسبهم إلى جانبها وعدم إثارة أي معارضة لها، لاسيما أنها كانت في بداية سيطرتها على أوغندا تطمح لتثبيت نفوذها من دون أي معارضة، وأوكلت لوزارة الخارجية البريطانية مسؤولية إدارة كل مناطق النفوذ

<sup>1</sup> سوزان عبد المحسن عبد القوي، مشروع سيسل رودس واثره على الهوية الإفريقية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2015، ص 299.

<sup>2</sup> Sir Harry Johnston, *East Africa and Uganda*, London, 1905, p107.

<sup>3</sup> ماجد مزهر حسين الدليمي، مرجع سابق، ص 53.

البريطاني في شرق إفريقيا، بما في ذلك أوغندا في 04 جانفي 1895م، كما تمت إضافة أراضي مقاطعة بوسوغا Busoga إلى حدود أوغندا<sup>1</sup>.

بناءً على ما سبق، لعبت شركة شرق إفريقيا البريطانية دوراً في فتح المجال، والتمهيد لإعلان الحماية البريطانية على أوغندا، من خلال بسط السيطرة على مملكة بوغندا، عبر العديد من الاتفاقيات مع الكاباكا، وفرض قيودها على الطوائف الدينية البروتستانتية والكاثوليكية والإسلامية؛ لتأتي سنة 1894م، كبدية إستعمار إستغلالي فعلي لأوغندا بجميع ممالكها في تلك الفترة، وقد شهد إعلان الحماية ردود أفعال لبعض الممالك الأوغندية ضد الوجود الإستعماري للمنطقة.

#### 4. رد فعل الأوغنديين بعد إعلان الحماية :

سعت الإدارة البريطانية لبسط سيطرتها على مختلف الأراضي الأوغندية، لاسيما مقاطعة بونيورو Bunyoro التي كان حاكمها كاباريغا<sup>2</sup> Kabarega، الذي عارض السيطرة البريطانية على أوغندا منذ دخول شركة شرق إفريقيا البريطانية عام 1891<sup>3</sup>، ومنذ وصول فريديريك لوغارد عقد اتفاقيات مع مملكة أنكول Ankole و تورو Toro، هذه الاتفاقيات كانت من أجل عزل مملكة بونيورو، ومنع وصول الأسلحة إليها؛ ويُمكن القول، أن بريطانيا منذ بداية وجودها في أوغندا اعتبرت كاباريغا ومملكته أعداء، وذلك

<sup>1</sup> عبد الله عبد الرزاق ابراهيم، شوقي الجمل، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص322.

<sup>2</sup> أوماكوما كاباريغا Omakuma Kabarega (1853-1923): ملك مملكة بونيورو، حكم من 1870 إلى غاية 1899، عُرف بمعارضته للإمبريالية الإستعمارية البريطانية، وفي فترته أعاد توسيع حدود مملكته واستعادة الأراضي التي أخذت في السابق، بعد حروب كبيرة ضد الاستعمار البريطاني قامت بريطانيا بمحاصرته رفقة موانغا ملك مملكة بوغندا في لانغو Lango، والقبض عليهما سنة 1899م، تم نفيهما إلى جزر السيشل، سمحت له السلطات الاستعمارية بالعودة إلى بونيورو سنة 1923م، لكنه توفي توفي في الطريق بجينجا Jinja شرق أوغندا. أنظر: Joseph Kasule,

Historical Dictionary of Uganda, 2<sup>nd</sup> Ed, Rowman & Littlefield, London, 2022, p 100.

<sup>3</sup> ماجد مزهر حسين الدليمي، مرجع سابق، ص 54.

بعد استقباله للباغندا المسلمين خلال الحرب، والأمر نفسه مع الجنود السودانيين الذين تم ترحيل زعيمهم سليم بك Selim Bey<sup>1</sup>.

كان رد فعل كاباريغا ضد البريطانيين منذ قدوم شركة شرق إفريقيا البريطانية، يتجلى في قيامه بغزو مملكة تورو أواخر سنة 1893م، الأمر الذي أدى إلى فرار ملكها الذي عينته بريطانيا، وبالنسبة للضابط البريطاني فقد عاد إلى بوغندا، وجزء هذا الفعل أرسلت بريطانيا كولفيل Colville في ديسمبر 1893م مع 08 ضباط و 450 جندي سوداني و 20000 جندي مشاة من الباغندا للقضاء عليه، مما أدى بكاباريغا إلى الإقدام على حرق عاصمته والفرار إلى غابة بودونغو Budongo<sup>2</sup>.

وفي نفس السياق، قاد كاباريغا عدة هجمات ناجحة على الحصون البريطانية، ولكن مع فقدان المزيد من الرجال وانخفاض إمداداته، أصبحت حرب العصابات غير فعالة، لكن مع إعلان بريطانيا في أوت 1894 عن طريق كولفيل الحماية الرسمية على أوغندا، أعلن كاباريغا عن معارضته للإحتلال البريطاني، وشن أكبر هجوم له على هويما Hoima وتمكن من تدمير الحصن الموجود بها، وفي المقابل أيضا فقد الآلاف من رجاله<sup>3</sup>.

لم يثنه فقدان العديد من رجاله على مجابهة القوات البريطانية، إذ قام بالهجوم هذه المرة على مملكة تورو في سنة 1895م، بهدف الحصول على الأسلحة والذخائر من القوافل التجارية، ورداً على ذلك، قامت القوات البريطانية بالهجوم على قوات كاباريغا، لكنها لم تتمكن من تحقيق أهدافها، بالإضافة إلى إصابة قائدها وقتل وجرح عدد من الجنود البريطانيين<sup>4</sup>، وسبب الهزيمة استخدام كاباريغا حرب الكمان، من خلال معرفته

<sup>1</sup> Philip Briggs, **Uganda the Bradt Travel Guide**, 5<sup>th</sup> Ed, Bradt Travel Guides Ltd, London, 2007, p 15.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Ibid.

<sup>4</sup> Baganchwera N.I. Barungi, **Parliamentary Democracy in Uganda, The Experiment That Failed**, 1<sup>st</sup> Ed, AuthorHouse, 2011, p22.

لطبيعة لمنطقة، مما جعل القوات البريطانية تتسحب من منطقة تورو، وكانت تلك المواجهة نصراً معنوياً كبيراً لكاباريغا وأتباعه، وأعطتهم دافعاً كبيراً للاستمرار في مواجهة بريطانيا<sup>1</sup>.

ومما تجدر الإشارة إليه، أنّ بريطانيا اتخذت تدابير للقضاء على كاباريغا، من خلال قطع إمدادات الأسلحة التي كانت تصله عبر القوافل التجارية، التي كانت ترسل إليه، وتم مصادرة تلك الأسلحة من قبل القوات البريطانية، وكانت هذه العملية بمثابة ضربة موجعة وجهتها القوات البريطانية لكاباريغا وأتباعه، وقطعت تمويلاً رئيساً له<sup>2</sup>. وبالرغم من ذلك، فقد كان كاباريغا يتلقى الدعم من القبائل الموالية له ضد الإستعمار البريطاني، وهذا ما مكنه من الإنتصار عليهم في عدة معارك، وبهدف القضاء عليه استمرت بريطانيا في عملياتها العسكرية ضده، وهذه المرة وجّهت حملة عسكرية مُحكمة سنة 1896م، أدت إلى مقتل العديد من جنوده، ما جعله يخرج من عاصمته بما تبقى من جيشه إلى الجبال<sup>3</sup>.

وبعد هذه الهزيمة أُجبر كاباريغا على مغادرة بونيورو للاختباء في أشولي Acholi ولانغو Lango، وأصبح يعتمد في مواجهته للقوات العسكرية البريطانية على حرب العصابات، في سلسلة متفرقة من الهجمات على أهداف بريطانية، لكن لم تكن ناجحة<sup>4</sup>؛ وعلى الرغم من تلك الخسائر التي تلقاها كاباريغا، سواء من المواجهات العسكرية المباشرة مع القوات البريطانية أو حرب العصابات، إلا انه لم يستسلم، وجّهز مرة أخرى جيش لمواجهة القوات البريطانية، وشنّ هجوماً على مبارو عاصمة مقاطعة بونيورو 27 مارس

<sup>1</sup> ماجد مزهر حسين الدليمي، مرجع سابق، ص 55.

<sup>2</sup> نفسه، ص 56.

<sup>3</sup> Phlip Briggs, Op.Cit, p15.

<sup>4</sup> Ibid, p16.

1896م، لكن القوات البريطانية تصدت للهجوم، الأمر الذي دفع كاباليجا للتراجع، بعد ان قتل وجرح عدداً من قواته<sup>1</sup>.

واستطاعت بريطانيا إخضاع مملكة بونيورو لسلطتها في 30 جوان 1896م، وألحقتها من جانب واحد دون معاهدة أو اتفاقية بالمحمية البريطانية، ورداً على ذلك قامت مجموعة من رجال كاباريجا بمهاجمة القوات البريطانية<sup>2</sup>، لكن الهجوم فشل في تحقيق أهدافه، وردت القوات البريطانية عليه بمهاجمة الجبل الذي استخدمه كاباريجا قاعدة للهجوم عليها، لكن الهجوم فشلت القوات في القضاء عليه، وذلك نتيجة مقاومة كاباريجا، ووعورة المنطقة الجبلية التي حالت دون تحقيق أهدافها<sup>3</sup>.

وعليه، بدأت قوة كاباريجا تتراجع نتيجة الهجمات البريطانية، واضطر إلى التراجع إلى منقطة أشولي، وبالرغم من الخسائر إلا أن القبائل الموالية استمرت في دعمه، وحاول في جوان 1896م مهاجمة مملكة تورو، لكن لم يستطع السيرة عليها، ورداً على ذلك قامت القوات البريطانية في 20 جوان من نفس السنة، بالهجوم على مركز كاباريجا في لانغو Lango<sup>4</sup>، وبعد اشتباكات بين الطرفين اضطرت القوات البريطانية إلى الإنسحاب، واصيب قائد القوات البريطانية في هذه الحملة، وكانت تلك المعركة نصراً معنوياً، لكاباريجا جعلته في حالة استعداد لمواجهة مع القوات البريطانية<sup>5</sup>.

وهذه المرة استطاعت القوات البريطانية الهجوم على معسكر كاباريجا، وقتل العديد من أنصاره، ومصادرة عدد من الأسلحة<sup>6</sup>، لكنها لم تستطع القضاء عليه وتمكن من

<sup>1</sup> F.O,881/717.

<sup>2</sup> Philip Briggs, **Op.Cit**, p16.

<sup>3</sup> السيد رجب حراز، افريقية الشرقية والاستعمار البريطاني، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968، ص80.

<sup>4</sup> Cedric Pulford, **Casualty of Debt To An African Kingdom**, 1<sup>er</sup> Ed, Ituri Publication, UK , 2007, p 76.

<sup>5</sup> السيد رجب حراز، افريقية الشرقية والاستعمار البريطاني، مرجع سابق، ص689.

<sup>6</sup> Ingham kemeth, **History Modern of Uganda**, London, 1958, p 55.

الهرب، واستمر في شن حرب العصابات ضد القوات البريطانية، والتي فشلت في كل حملاتها العسكرية من القضاء عليه، بصورة نهائية<sup>1</sup>.

ويمكن القول، أنّ كاباريغا استطاع أن يواجه الإستعمار البريطاني، وحلفائه من مملكة بوغندا على مدار سنوات من المواجهة المباشرة أو حرب العصابات فيما بعد، وكذلك ما قدمته القوافل التجارية من أسلحة، يُبرز رفض الهيمنة البريطانية على أراضي الأوغنديين.

وخلال فترة مواجهة كاباريغا للقوات الإستعمارية البريطانية، منذ إعلان الحماية البريطانية على أوغندا سنة 1984م وحتى 1897م، فقد كان في الجهة الأخرى من مملكة بوغندا شعور بالإحباط لدى الكاباكا موانغا في كمبالا، وزعمائه التقليديون من القوة التي استثمرها البريطانيون في المتحولين إلى المسيحية بشكل عام، والبروتستانت بشكل خاص في المملكة، إضافة إلى سوء المعاملة لهم من قبل الإدارة البريطانية، وكذلك تقليص كثير من صلاحياته<sup>2</sup>، لكن ما أثار حفيظة موانغا أكثر، هو اتهامه من طرف الحاكم البريطاني في أوغندا هنري كولفيل بتهريب العاج من دون علم الإدارة البريطانية، وعلى اثر ذلك في جويلية 1897، غادر موانغا كمبالا وجمع عددًا من القوات الموالية لشن هجوم على القوات البريطانية<sup>3</sup>.

ومن جهتها قامت بريطانيا بتجهيز قوة عسكرية، لغرض القضاء على ما اعتبرته تمرد موانغا، وقامت بالهجوم على مَقَرِّه في بودو، أين تلقى هزيمة من القوات الإستعمارية البريطانية، ليتراجع عبر نهر كاجيرا Kagera إلى منطقة موانزا Mwanza ، وهي منطقة خارج حدود أوغندا وتقع تحت السيطرة الألمانية، إذ قدّم الألمان بعض الدعم له، لاسيّما الأسلحة والذخائر والمعدات؛ لأن الألمان قد رحبوا بكل حركة مسلحة وتمرد، يقوم به

<sup>1</sup> Ingham kemeth, **Op.Cit**, p56.

<sup>2</sup> Phlip Briggs, **Op.Cit**, p15.

<sup>3</sup> Ibid.

الشعب الأوغندي ضد الإدارة البريطانية في أوغندا، وكان هدفهم من وراء ذلك إضعاف النفوذ البريطاني، وجعل بريطانيا في موقف أضعف<sup>1</sup>.

وعلى إثر الهزيمة ضد القوات البريطانية، تحالف موانغا مع كاباريغا سنة 1898م، واتَّخذاً سوياً لمواجهة القوات العسكرية البريطانية، وفي نفس الوقت كانت هذه الأخيرة تتجهز للقيام بالحملة ضدهما، إذ هاجمت قواتهما في منطقة بونيور، واستطاعت قوات كاباريغا وموانغا في البداية إيقاف هجوم القوات البريطانية، لكنهما أُرغمًا على التراجع بعد وصول إمدادات عسكرية للقوات البريطانية، الأمر الذي جعلهما يتراجعان إلى مناطق وعرة، وتخفياً من ملاحقة القوات البريطانية لهم، كما قتل وجرح الكثيراً من قواتهما<sup>2</sup>.

واستمرت القوات البريطانية في حرب مطاردة موانغا وكاباريغا حتى 9 أبريل 1899م، أين تم القبض عليهما في منطقة بوكيدي، وبعد القبض عليهما تم إحضارهما إلى كمبالا؛ وكان طريق نقلهما من بوكيدي عبر نهر Ssezzibwa مروراً إلى Kisaalizi، ومنها إلى كيريندا، ثم كالاجالا، و كيتيزي، وأخيراً في 11 ماي 1899م وصلوا إلى كمبالا<sup>3</sup>.

وفي نفس اليوم 11 ماي 1899، أخذ البريطانيون موانغا وكاباريغا إلى بوسابالا عبر مساجا وكازي، حيث كانت سفينة تانجا تنتظر نقلهم إلى المنفى بجُزر سيشيل<sup>4</sup>.  
والجدير بالذكر، أنه بالنسبة لمملكة بوغندا بعد الثورة التي قام بها موانغا وتمرده على بريطانيا سنة 1897م، قامت هذه الأخيرة بعزله عن ملك مملكة بوغندا، وقامت

<sup>1</sup> ماجد مزهر حسين الدليمي، مرجع سابق، ص، ص62، 63.

<sup>2</sup> نفسه، ص 63.

<sup>3</sup> Adam Nsubuga Kimala , **The Granary kingdom**, 2005, p 126. See Also: Cedric Pulford, **Op.Cit**, p77.

<sup>4</sup> Ibid, p127.



بتتويج ابنه داودي شوا الثاني<sup>1</sup> Daudi Chwa II ملكاً على مملكة بوغندا، ويبلغ من العمر سنة واحدة، ولصغر سنه تم تعيين ثلاثة أوصياء على الملك بقيادة أبولو كاجوا Apollo Kaggwa، زكريا كيسينجيري كيزيتو Zakaria Kisingiri Kizito، وستانيسلاوس موغوانيا Stanislaus Mugwanya، وقد تبنت الإدارة نفس التكتيك في بونيورو، حيث تم تنصيب ابن كاباريجا البالغ من العمر 12 عاماً في منصب رئيس الوزراء.<sup>2</sup>

يمكن القول أن الوجود البريطاني في أوغندا لاقى رفضاً، ومقاومة من أوغندا وممالكها، حتى وإن جمعتهم اتفاقيات، إلا أنه بمرور وقت قصير إتضحت السياسة الإستعمارية البريطانية لدى الشعب الأوغندي، الذي عبر عن رفضه للإستعمار البريطاني بانتفاضات قبلية، رافضة للسياسة الإستعمارية البريطانية والوجود البريطاني بشكل قاطع، وأما بريطانيا من جهتها فقد قامت بقمع ثورات الأوغنديين، وتبنت سياسة أخرى في تسيير الممالك بأوغندا، من خلال تعيين أبناء ملوك الممالك صغار السن، وتعيين أوصياء بروتيستانت موالين لبريطانيا، وهذا ما فعلته في مملكتي بوغندا وبونيورو.

## 5. إتفاقية 1900 ونظام الحكم البريطاني في أوغندا:

بعد أن قامت بريطانيا باعتقال الزعيمين موانغا وكاباريغا ونفيهما إلى السيشل، يمكن القول أنها قضت على ثورات الزعماء المحليين في أوغندا، ولتثبيت سيطرتها ونفوذها في أوغندا، انتهجت سياسة إستعمارية تمثّلت في تعيين أبناء الزعيمين المنفيين

<sup>1</sup> داودي تشوا الثاني Daudi Chwa II ( 1896-1939م): كاباكا (ملك) الرابع والثلاثين لمملكة بوغندا، اعتلى العرش في أوت 1897 بعد تمرد أبيه الملك موانغا ضد السلطات البريطانية، هذا الأخير خُلع من حكمه من طرف القوات البريطانية، وفي وقت تتويجه ملكاً، كان داودي تشوا الثاني يبلغ من العمر عاماً واحداً فقط، وبالتالي تم وضعه تحت أوصياء ثلاثة بروتيستانت: أبولو كاجوا Apollo Kaggwa، زكريا كيسينجيري كيزيتو Zakaria Kisingiri Kizito، وستانيسلاوس موغوانيا Stanislaus Mugwanya. كان الثلاثي، الذي استخدم السلطات المطلقة نيابة عن الملك الشاب، من بين الموقعين على إتفاقية بوغندا لعام 1900. توفي كاباكا تشوا الثاني في قصره في كمبالا، في 22 نوفمبر 1939م. أنظر: Joseph Kasule, Op.Cit, p 63.

<sup>2</sup> Phlip Briggs, Op.Cit, p15.

على سلطة الحكم رغم صغر سنّهم، وما هي إلا سياسة لتثبيت وجودها وسيطرتها على المنطقة.

وعلى إثر ذلك، قامت بريطانيا بتوقيع اتفاقية في 10 مارس 1900م، عُرفت باسم اتفاقية أوغندا 1900م، بين المفوض البريطاني في أوغندا هاري جونستون Johnston Harry ، وبين مجلس الوصاية لملك بوغندا داودي تشوا الذي كان يبلغ من العمر 04 سنوات<sup>1</sup>، وأما هدف بريطانيا من هذه الاتفاقية، كان بالدرجة الأولى ترسيم الحدود لمحمية أوغندا، وقطع الطريق أمام أطماع الدول الإستعمارية الأخرى، وأهم ما في الاتفاقية ونصت عليه ما يلي:<sup>2</sup>

1 - ترسيم الحدود الجديدة لمحمية أوغندا.

2- يوافق الكاباكا وزعماء أوغندا بموجب الاتفاقية من الآن فصاعدًا، على التنازل لصالح صاحبة الجلالة الملكة عن أي مطالبات بالضرائب قد تكون لهم في المقاطعات المجاورة لمحمية أوغندا، فقد تخلى الكاباكا عن جميعها، السيادة والضرائب على بونيورو، بوسوغا، تورو وأنكول.

3- تصنيف مملكة بوغندا في إدارة محمية أوغندا كمقاطعة ذات مرتبة متساوية مع أي مقاطعات أخرى يمكن تقسيم المحمية إليها.

4- دمج إيرادات مملكة بوغندا، التي جمعتها إدارة أوغندا، في الإيرادات العامة لمحمية أوغندا، وكذلك إيرادات المقاطعات الأخرى في هذه المحمية.<sup>3</sup>

5- الكاباكا، الزعماء وشعب أوغندا يجب أن يمثّلوا للقوانين واللوائح التي وضعتها حكومة صاحبة الجلالة لحكمهم، ويتعاونون بإخلاص مع حكومة صاحبة الجلالة في تنظيم وإدارة مملكة أوغندا المذكورة.

<sup>1</sup> Adam Nsubuga Kimala, **Op.Cit**, p,126, 127.

<sup>2</sup> Allison Butler Herrick, **Area Hand Book for Uganda**, U.S. G overnment Printing Office Washington, USA, 1969, p 43.

<sup>3</sup> Ibid, p44.

6- توافق حكومة صاحبة الجلالة على الاعتراف بكاباكا أوغندا باعتباره الحاكم الأصلي لمقاطعة أوغندا تحت حماية صاحبة الجلالة وحكمها، يُلقب ملك أوغندا من الآن فصاعدًا بكاباكا أوغندا. وعند وفاة الكاباكا، يتم انتخاب خليفته بأغلبية الأصوات في لوكيكو Lukiko، أو المجلس المحلي، ومع ذلك، يجب أن يقتصر نطاق الاختيار على العائلة المالكة في أوغندا، أي على أحفاد الملك موتيسا.

7- يحق لمحاكم الكاباكا محاكمة السكان الأصليين على جرائم يعاقب عليها بالإعدام، ولكن لا يجوز للكاباكا أو محاكمه تنفيذ حكم الإعدام دون موافقة ممثل صاحبة الجلالة في أوغندا<sup>1</sup>.

8- يحصل الكاباكا على راتب سنوي مضمون، وتعيين كاتيكيرو Katikiro وأمين الصندوق ورئيس المحكمة العليا؛ ويكون الوزراء الثلاثة من ضباط الدولة الذين يتقاضون رواتب.

9- لأغراض الإدارة المحلية، تُقسّم مملكة أوغندا إلى 20 سازا Sazas وهي المقاطعات أو المقاطعات الإدارية، مع تعيين رئيس على رأس كل مقاطعة تختاره حكومة كاباكا، ولكن يجب تقديم اسمه للموافقة عليه إلى ممثل صاحبة الجلالة، كما تكون مهمته إقامة العدل بين السكان الأصليين الذين يعيشون في مقاطعته، وتقدير الضرائب وتحصيلها، وصيانة الطرق الرئيسية، والإشراف العام<sup>2</sup>.

10- من أجل المساهمة إلى حد معقول في التكلفة العامة لصيانة محمية أوغندا، يجب فرض الضرائب، وتسليم عائدات تحصيل هذه الضرائب إلى ممثل صاحبة الجلالة في أوغندا وتشمل ضريبة الكوخ بقيمة ثلاثة روبيات، أو 4 شلنات سنويًا على أي منزل

<sup>1</sup> Allison Butler Herrick, **Op.Cit**, p44.

<sup>2</sup> Ibid, p,p 44, 45.

أو كوخ أو مسكن يستخدم كمسكن، أيضا ضريبة السلاح بقيمة ثلاثة روبيات، أو 4 شلنات سنويًا، يدفعها أي شخص يحوز أو يستخدم سلاحًا أو بندقية أو مسدسًا<sup>1</sup>.

ومما تجدر الإشارة إليه، أنه منذ اتفاقية بوغندا عام 1900، ظهر نظام جديد لحيازة الأراضي، ففي السابق وفق النظام التقليدي لم يكن الرُعاء يمتلكون الأراضي، لكنهم مارسوا السلطة القضائية على أولئك الذين اختاروا العيش في أراضيهم، وأصبحت الميزة الأكثر للمستوطنة الجديدة هي منح الملكية الخاصة لحوالي نصف الأرض للملوك، ورؤساء المقاطعات وزعماء القبائل؛ أما النصف الآخر من الغابات، والمستنقعات، والأراضي غير المزروعة، فقد أصبحت أراضي التاج<sup>2</sup>.

وتجدر الإشارة أيضا، أنه من خلال الاتفاقية التي جمعت أوصياء الكاباكا والسير هاري جونستون، تعدد الحدود الجغرافية لمملكة بوغندا، كما أُستُخدم اسم أوغندا التي أصبحت بعد الاتفاقية تشمل بوغندا والممالك المجاورة، دون مشاركة هذه الأخيرة في الاتفاقية، وهذا من جهة، ومن جهة أخرى يُلاحظ من هذه الاتفاقية إبقاء الحكم في يد الكاباكا والزعماء المحليين، وتحصيل الضرائب دون احتكاك البريطانيين بالشعب الأوغندي، وتبقى جميع القرارات المتخذة في المحمية بموافقة الإدارة الإستعمارية البريطانية، أي استخدام الحكم الذاتي، أو الحكم غير المباشر للمحمية.

ويعد نظام الحكم غير المباشر أحد المظاهر المميزة للحكم البريطاني في أوغندا، وتعود فكرة هذا النوع من الحكم في أفريقيا إلى فريدريك لوغارد، صاحب التجربة السياسية والعسكرية الكبيرة في إفريقيا، والذي امتازت به بريطانيا في أغلب مستعمراتها<sup>3</sup>؛

كما يمكن القول، أنه بعد قضاء بريطانيا على الحركات المسلحة والانتفاضات في أوغندا، وإعلان الحماية البريطانية عليها، إرتأت اتباع نظام للحكم من شأنه تحقيق مصالحها في السيطرة الكاملة على أوغندا، وبمشاركة الأوغنديين أنفسهم في الإدارة

<sup>1</sup> Allison Butler Herrick, **Op.Cit**, p45.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> ماجد مزهر حسين الدليمي، مرجع سابق، ص، 72.

بالتعاون مع الإدارة البريطانية<sup>1</sup>، هذه الإدارة تُمكِّنُها من استغلال ثروات البلاد، وتدعيم نفوذها على مختلف الأصعدة من دون إثارة أبناء الشعب الأوغندي ضد وجودها، فضلاً عن أنه يقوم على استغلال النُظْم المحلية، من خلال استمرار سيطرة زعماء القبائل والأمراء على الحكم في مقاطعاتهم وقبائلهم، وبذلك يتم ضمان ولاء تلك المقاطعات والقبائل لسلطات الإحتلال البريطاني، وإن كان بطريقة غير مباشرة<sup>2</sup>.

وقامت بريطانيا أيضاً بالحفاظ على النظام الملكي واللوكيكو، إضافة إلى السُّلطة القبلية لزعماء القبائل، والإختفاء وراء مظاهر الحكم المحلي، من خلال خضوع كل هؤلاء إلى سيطرة المُفَوِّض البريطاني في أوغندا - فيما بعد يصبح المصطلح الحاكم العام-، وقد كان هذا النوع من نظام الحكم لا يُمكن من خلاله إثارة السكان المحليين ضد الإدارة الإستعمارية، وضمان ولاء الزعماء المحليين، وولاء أبناء المقاطعات والعشائر التي يحكمونها<sup>3</sup>.

كما يُعدُّ اللُّوكيكو أو ما يعرف المجلس الوطني، واحداً من أبرز المظاهر السياسية التي وجدتتها بريطانيا في أوغندا، وذلك يدل على الرُّقي الحضاري والسياسي في المجتمع الأوغندي، عكس ما روج له دعاة الحضارة الأوروبية، وهذا ما جعل الإدارة الإستعمارية البريطانية تحافظ على هذا النظام في السيطرة على أوغندا، وجعل الملوك ورؤساء المقاعات وزعماء القبائل والعشائر تحت إدارتها، بمنحهم أراضي للتَّمكُّك وتصريف رواتب سنوية لهم، الأمر الذي أدى إلى ظهور إدارة موالية لبريطانيا، تطبق جميع سياساتها دون احتكاك مباشر مع الشعب الأوغندي، ولم يَنَسَنَّ لها ذلك إلا بعد القضاء على الحركات المناهضة للوجود البريطاني في أوغندا أمثال موانغا وكاباريغا بنفيهم أو القضاء عليهم، وهذا ما مهد لبريطانيا تطبيق سياستها الإستعمارية في أوغندا منذ إعلانها الحماية عليها،

<sup>1</sup> ماجد مزهر حسين الدليمي، مرجع سابق، ص، 72.

<sup>2</sup> صلاح صبري، أفريقيا جنوب الصحراء ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1960، ص 50.

<sup>3</sup> زاهر رياض، مرجع سابق، ص 221.

وأعقبها اتفاقية أوغندا 1900م التي كانت بمثابة سيطرة، وإخضاع مُطلق للمنطقة، أدامت الوجود البريطاني فيها حتى بداية الستينات من القرن العشرين.

**الفصل الثاني:**  
**السياسة الإقتصادية البريطانية في أوغندا**  
**1894-1962م**

## السياسة الإقتصادية البريطانية في أوغندا:

مقارنة مع كينيا، كان تاريخ السياسة الإقتصادية البريطانية في أوغندا في القرن العشرين أقل دراماتيكية، وكان الإختلاف يرجع إلى عاملين أولها فشل استيطان البيض في أوغندا، وثانيا كانت تتوفر مساحة الأراضي عالية الجودة في أوغندا مقارنة بما هو عليه في كينيا؛ ونتيجة لهذه العوامل، لم يحدث نقص واسع النطاق في الأراضي في أوغندا باستثناء مناطق قليلة، وبالتالي لم تُهيمن مسألة الأرض على السياسة والاقتصاد في أوغندا مثلما كانت عليه في كينيا.

### 1. ملكية الارض:

#### 1.1 ملكية الأرض قبل الاستعمار:

كان نظام حيازة وملكية الأراضي في أوغندا قبل عام 1900، يعتمد على النظام العُرفي، وهو السائد في جميع مناطق البلاد، وكان لهذا النظام العُرفي ثلاثة أنظمة عرفية واسعة لحيازة الأراضي، الملكية القَبَلِيَّة، ملكية العشيرة وملكية البدو، كما كانت القواعد العُرفية تحكم الوصول إلى الأراضي واستخدامها، واختلف أيضا تنظيم المجتمعات المختلفة الأوغندية بسبب الاختلافات في العادات والأعراف.<sup>1</sup>

ولقد كان نظام ملكية الأرض بالنسبة للبدو يقوم على أساس شبكة العلاقات الأسرية والأنساب، أي ملكية الأرض في نظام العُرف على أساس الميراث والنسب، وكان هذا النظام سائدا في كاراموجا و روكونجير في شمال شرق وجنوب غرب أوغندا.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Lillian Mono Wabineno Oryema, "Changing Face of Land Tenure in Uganda: Period Before 1900 to date", [ResearchGate](#), January 2014, p,p 01,02.

<sup>2</sup> Ibid, p4.



أمّا النظام الثاني لملكية الأرض السائد في المناطق الغربية والشرقية والشمالية من أوغندا، شمل المجتمعات المستقرة، والذي هو أيضا يعتمد على نظام الملكية الفردية للأرض دون ملكية القبيلة أو العشيرة، أو حتى سيطرة الملك<sup>1</sup>.

ولعل أبرز نظام لملكية الأرض في أوغندا قبل الحقبة الإستعمارية، كان في مملكة بوغندا، حيث كانت ملكية الأرض تحت سيطرة الكاباكا ورؤساء القبائل، والسلطة السياسية للملكة، كما كانت حيازة الأراضي تعتمد على الولاء للملك.

وكانت ملكية الأرض في مرحلة ما قبل الإستعمار في مملكة بوغندا تحت سيطرة رؤساء العشائر، والملك و الفلاحين، وقد كان الفلاحون هم أصحاب الأراضي الأصليين منذ القدم، إضافة إلى تمتّعهم بمكانة في المجتمع البوغندي، ومع مرور الوقت فقدت هذه الفئة أهميتها وموقعها، كما تَبِعَهَا ضِيَاع سيطرتها على الأراضي لصالح الكاباكا.<sup>2</sup>

وما تَجَدُر الإشارة إليه، في بوغندا ما قبل الاستعمار، كانت معظم الأراضي خاضعة لسيطرة الكاباكا إسمياً، بينما تم منح قطع الأراضي الفردية للفلاحين من قبل الزعماء المحليين، كما كان للكاباكا الحق في تخصيص الأراضي في كل مقاطعة، ومع ذلك كان هو أيضا مثل الزعماء المحليين، لا يُمكنه رهن الأراضي أو بيعها، غير أنّ قُوَّتَه الرّمزية أكبر بكثير من حقوقه السياسية أو القانونية العلنية<sup>3</sup>.

أما الأجزاء الوحيدة من بوغندا التي لم تُسيطر عليها الكاباكا هي الأراضي المملوكة لعشائر بوغندا البالغ عددها 52 عشيرة، والتي زعمت كل منها أن ملكها للتّال الذي يُعتقد

<sup>1</sup> Lillian Mono Wabineno Oryema, **Op.Cit**, p 04.

<sup>2</sup> يوسف سليمان، التنظيم السياسي، والسوسيو اقتصادي لمملكة بوغندا 1856-1884م، مرجع سابق، ص 142.

<sup>3</sup> Elliott D. Green, " Ethnicity and the Politics of Land Tenure Reform in Central Uganda", **Development Studies Institute**, No. 05-58, London, April 2005, p 06.

أن أسلافها الأصليين قد استقروا عليه، وكان هذا مقر إقامة رئيس العشيرة (موتاك، جمع باتاكا) ويُمكن لأعضائها المطالبة بحق الدفن هناك<sup>1</sup>.

وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر أصبحت ملكية الأرض أكثر مركزية في بوغندا، حيث أصبح من حق الكاباكا عزل رؤساء العشائر، ويعني أيضا حق نزع الملكية من أصحابها، والحدّ من نظام وراثة الأرض، لتمنح إلى رؤساء المقاطعات والزعماء أصحاب النفوذ، والذين لهم ولاء للملك<sup>2</sup>.

ولكن عندما وصل السير هاري جونستون إلى أوغندا وحتى عام 1899م، عرّف نظام ملكية الأرض في بوغندا تغيّراً، حيث أنشأت مملكة بوغندا حكومة تعمل على نظام مركزي، وتطورت الملكية العرفية في بوغندا حيث أصبحت:

• للكاباكا الحق في منح الأراضي للزعماء الذين شغلوا مناصب سياسية كمكافأة لهم على الخدمة المقدّمة، وكانت هذه العقارات تُعرف باسم "أوبوتونغولي Obutongole"، وكان الزعماء المسؤولون عن عقارات "أوبوتونغولي" كانوا يملكون الفلاحين الذين احتلوا تلك العقارات، ولكن ليس الأرض نفسها، كما كان الميراث وإمكانية نقل العقارات مستحيلاً لأنها كانت مرتبطة سياسياً بالملك، ولم يكن لنظام أوبوتونغولي الحق في نقل ملكية الأراضي بأي شكل من الأشكال، حيث كان الشخص يحتفظ بالأرض فقط طوال فترة وجوده في منصبه<sup>3</sup>.

• حق العشائر على الأراضي التي يشغلها أفراد العشيرة، وكان يعرف باسم "أوبوتاك obutaka"، يمكن للعشيرة المطالبة بالملكية إذا بقوا فيها دون إزعاج لأكثر من جيل

<sup>1</sup> Elliott D. Green, *Op.Cit*, p 06.

<sup>2</sup> يوسف سليمان، التنظيم السياسي، والسوسيو اقتصادي لمملكة بوغندا 1856-1884م، مرجع سابق، ص 143.

<sup>3</sup> Lillian Mono Wabineno Oryema, *Op.Cit*, p02.

واحد، أو تم منح العقارات للعشيرة من قبل الكاباكا، ولا يمكن نقل ملكية الأرض إلا عن طريق الميراث، وليس عن طريق نقل الملكية الأخرى مثل البيع والرهن، كما دفع شاغلوا هذه العقارات الجزية والإيجار لرؤساء العشائر<sup>1</sup>.

• الحقوق الوراثية الفردية التي يمنحها الكاباكا لأي فرد تشمل العقارات الخاصة المعروفة باسم أوبواسنجيزي "obwesengeze"، وبما أن العقارات الممنوحة كانت ملكية خاصة ودائمة، كان لدى المستفيدين مجموعة كاملة من حقوق الوصول والنقل والسيطرة، وكانت العقارات قابلة للتوريث والتصرف، وبالتالي الملكية الكاملة للأرض.

• حقوق الفلاحين التي تُشكّل حقوق الإستخدام والعمل في الأنواع الثلاثة المذكورة أعلاه من العقارات، كانت تُعرف باسم "كيبانجا Kibanja"، وأُجبر الفلاحون على تقديم عمل مَجَّاني وجزية من المشروبات الكحولية، والمحاصيل الغذائية لرئيس المزرعة التي كانوا يُقيمون فيها بالإضافة إلى الخدمة العسكرية، كما لم يكن بمقدور حاملي كيبانجا البيع والرهن والإيجار، ولكن سمح لهم بالميراث وبالتالي حقوق نقل جزئية<sup>2</sup>.

بناءً على ما سبق، يمكن القول أن أوغندا قبل الإستعمار عرفت نظام مختلف في ملكية الأرض، وتطورها عبر مرور السنوات، خاصة في النصف الثاني من القرن التاسع، والذي مثَّله مملكة بوغندا في نظام مركزي تحت سيطرة الكاباكا، وتجدر الإشارة إلى أن ملكية الأرض في أوغندا كانت تعتمد على انتقال الأرض بالوراثة رغم التنظيم الجديد، غير أنه بقي متداول حتى بداية الحقبة الإستعمارية البريطانية، خاصة مع اتفاقية أوغندا 1900م التي غيرت نظام ملكية الأرض.

<sup>1</sup> Lillian Mono Wabineno Oryema, **Op.Cit**, p02

<sup>2</sup> Ibid.

## 2.1 ملكية الارض في فترة الاستعمار (بعد اتفاقية اوغندا 1900م):

يُعتبر التركيز على ملكية الأراضي لما له من أثر على إدخال المحاصيل النقدية، ففي كينيا أصبحت الأراضي في المرتفعات متاحة للشراء أو البيع في المعاملات النقدية، وفي المقاطعة الوسطى، وبدرجة أقل في أماكن أخرى في كينيا، ومع إزدياد عدد السكان في المحميات الإفريقية أدى إلى نقص الأراضي كما أشرنا سابقاً حول كينيا، وتم إلغاء الأنظمة القديمة لحقوق الأراضي عن طريق التطويق والتسجيل، إلا أنها لا تزال موجودة في الممارسة العملية إلى جانب السياسة والنظام الإستعماري البريطاني الجديد، وكانت الأراضي في أجزاء كثيرة من كينيا لا تزال تحتفظ بقيمتها التقليدية للإستخدام وقيمتها التبادلية الجديدة للتراكم في ستينيات القرن العشرين.

أما بالنسبة لأوغندا، لم تحدث تغييرات قسرية في قواعد ملكية الأراضي والضغط السكاني على نفس النطاق الذي حدث في كينيا، وشهدت بوغندا فقط تغيرات كبيرة في أنظمة ملكية الأراضي في بداية الحقبة الاستعمارية، خاصة بعد اتفاقية أوغندا 1900م. وما تجدر الإشارة إليه، أنّ الحكومة الاستعمارية في أوغندا مارست كما فعلت نظيرتها في كينيا، بحيث لكل مجموعة قبلية أراضيها المحددة لاستخدامها حصرياً من قبيل تلك القبيلة الواحدة، ومع ذلك، نظراً لتحالف الباغندا Baganda مع البريطانيين في الحروب الإستعمارية في نهاية القرن التاسع عشر، فقد تم توسيع حدود أراضي قبيلة غاندا Ganda على حساب قبائل ومملكة بونيورو Bunyoro، التي عارضت الإحتلال البريطاني؛ وأيضاً كما كان الحال في كينيا حيث تحتفظ القبيلة بالأراضي "القبلية" بشكل مشترك، باستثناء بوغندا حيث تم تنفيذ نمط توزيع مختلف وفريد من نوعه<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> R. M. A. van Zwanenberg, Anne King, *Op.Cit*, p79.

وكانت المساعدة التي قدّمها غالبية قادة الغاندا Ganda للبريطانيين، ذات أهمية كبيرة في سيطرة الإحتلال البريطاني حيث تم وضع معاهدة بين الطرفين، وبالنسبة لمملكة بوغندا Buganda لم تحدد اتفاقية عام 1900 العلاقة السياسية بين الحكومة الإستعمارية البريطانية وحكام بوغندا فحسب، بل حددت أيضًا الطريقة التي سيتم بها توزيع الأرض، وبالتالي ضمان استعادة الداعمين الرئيسيين لبريطانيا في المنطقة؛ وبموجب شروط الاتفاقية تم تخصيص 9003 ميل مربع من الأرض (ما يقرب من نصف ما اعتبره البريطانيون إقليم غاندا Ganda territory) للكاباكا Kabaka وحوالي ألف زعيم مع التملك الحر<sup>1</sup>.

كما أصبحت أرض التملك الحر هذه تُعرف باسم Mailo Land<sup>2</sup> ، ويُنظر إلى الباقي على أنه أرض التاج البريطاني، التي تم الإحتفاظ بها كأمانة لباغندا، ولكن سيتم عزلها إذا رغبت الحكومة الإستعمارية في ذلك<sup>3</sup>.

ويبدو أنّ الهدف من توزيع الأراضي، كان لضمان أن يكون لدى جميع قادة مجتمع غاندا حافز لدعم الهيمنة السياسية البريطانية، وأيضاً ضمان الإستقرار السياسي في جميع أنحاء بوغندا.

وبالنسبة لتوزيع مايلو Mailo، هو أنّ مُلاك أراضي غاندا طوروا ممتلكاتهم على طول خطوط الزراعة الرأسمالية، ولقد تمكنوا من القيام بذلك لتأكيدهم بعد هذا التوزيع للأراضي من الملكية الدائمة لها، وكما يمكنهم شراء وبيع الأراضي إلى الباغندا Baganda الأخرى، وأيضاً كان مزارعو غاندا قادرين على زراعة المحاصيل النقدية سنوياً، وتحسين ملكيتهم دون خوف من نزع ملكية الأرض أو إعادة التوزيع وفقاً للتقاليد القديمة لملكية الأرض، وبالتالي يمكنهم المشاركة بسهولة أكبر من أي مجموعة أخرى في

<sup>1</sup> R. M. A. van Zwanenberg, Anne King, *Op.Cit*, p79.

<sup>2</sup> وهي نسخة لوغندية Luganda من المصطلح الإنجليزي ، وهي أميال مربعة .

<sup>3</sup> R. M. A. van Zwanenberg, Anne King, *Op.Cit*, p79.

شرق إفريقيا في الإنتاج وتسويقه، والحصول على نصيب في الثروة الناتجة عن النظام الرأسمالي الإستعماري<sup>1</sup>.

ويمكن القول، أنّ نظام مايلو للأراضي The Mailo System عطلّ بشكل فعّال العلاقات القديمة بين الكاباكا Kabaka والرؤساء والشعب الأوغندي، فقبل الإستعمار كان الكاباكا يتبرع بجميع الأراضي تقريباً، وقام بتوزيعها على الرؤساء طوال مدة تولّيهم مناصبهم، ثم الرؤساء وزعوها على عامة الناس، أما بعد الإستعمار إصبحت تم توزيعها من قبل الحكومة الاستعمارية<sup>2</sup>.

وبموجب اتفاقية 1900م، تم تحديد ملكية وحياسة الاراضي وتسجيلها في أوغندا، وفضلاً عن تسوية حقوق الملكية وحقوق المستأجرين، قدّم المندوب السامي البريطاني في أوغندا السير هاري جونستون مقترحات بشأن استغلال الأراضي غير المزروعة، وبموجب تلك المقترحات أرادت بريطانيا وضع نظام لملكية الأراضي وتوزيعها، بحيث تضع سلطتها على معظم أراضي أوغندا، مع خلق طبقة إقطاعية جديدة من أبناء أوغندا تكون موالية لها، لكن مقترحات جونستون، تم رفضها من قبل حاشية الكاباكا وملاك الأراضي<sup>3</sup>.

وكان رفض تلك المقترحات لأنها ستحرمهم من الحقوق والامتيازات التي كانوا يتمتعون بها، فعندما دخلت بريطانيا إلى أوغندا وجدت نظاماً لا يعترف بملكية الأرض الخاصة، بل كانت جميع الأراضي تُعدّ ملكاً للملك ورؤساء القبائل والزعماء، فأولئك هم من يتحكمون في جميع الأراضي الصالحة للزراعة وغيرها<sup>4</sup>.

وبعد فرض الحماية البريطانية على أوغندا عام 1894، وضعت الإدارة البريطانية نظاماً خاصاً في عملية توزيع الاراضي في أوغندا على النحو الآتي:

<sup>1</sup> R. M. A. van Zwanenberg, Anne King, *Op.Cit*, p80.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Seeka Mwa, *History Of Economic in Uganda*, London, 1987, p15.

<sup>4</sup> Ibid, p16.

1- أراضي مُوزَّعة على السكان الأوغنديين، فضلاً عن أراضي مُنحت إلى زعماء القبائل والمقاطعات مقابل ضمان ولاء أولئك الزعماء للسلطات البريطانية وتكون تلك الأراضي في مختلف المديریات.

2- أراضي يملكها بعض المُستوطنين البريطانيين، وتوزع على المديریات الشرقية والغربية من أوغندا.

3- أراضي منحتها الإدارة البريطانية إلى البعثات التنصيرية البريطانية، كمكافآت لهم لقاء الخدمات التي قدموها لبريطانيا<sup>1</sup>.

وبما أن الإقتصاد الأوغندي اعتمد بشكل كامل على الزراعة، لذلك نجد أن الإدارة البريطانية في أوغندا عيّنت بشكل كبير بالقطاع الزراعي، وأولته عناية كبيرة، فأتبعت الأساليب الحديثة في الزراعة، لغرض الحصول على كميات وفيرة من الإنتاج<sup>2</sup>.

وفي المقابل أيضاً، طالب قادة الممالك الكبيرة الأخرى في أوغندا بترتيب مماثل من جانب البريطانيين، سواء بالنسبة للأمن السياسي الذي سيوفروه أو للمزايا المصاحبة لحيازة الأراضي ذات التملك الحر التي طُبقت في مملكة بوغندا، وبذلك أقامت كل من اتفاقية تورو The Toro Agreement سنة 1900، واتفاقية أنكول The Ankole Agreement سنة 1901، علاقات سياسية مع بريطانيا مماثلة لتلك الموجودة في اتفاقية بوغندا The Buganda Agreement، ولكن بصرف النظر عن تخصيص العقارات للعائلات الحاكمة، حرص البريطانيون على عدم نسخ نظام حيازة الأراضي لديهم<sup>3</sup>.

أما بالنسبة لمملكة بونيورو Bunyoro، فقد كان يُنظر إليها على أنها إقليم تم احتلاله، وفي هذه الحالة، لم تُقم بريطانيا بإبرام أي معاهدة مع الحكام، وذلك حتى عام

<sup>1</sup> توفيق الخشاب، ابراهيم المشهداني، إفريقيا جنوب الصحراء، مكتبة بغداد، 1978، ص11.

<sup>2</sup> محمد رياض، كوثر عبد الرسول، إفريقيا دراسة لمقومات القارة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة 2012، ص260.

<sup>3</sup> R. M. A. van Zwanenberg, Anne King, Op.Cit, p80.

1933 أين تم وضع معاهدة بين حكومة أوموكاما Omukama والحكومة الاستعمارية البريطانية، لكنها مرة أخرى لم تتضمن توزيع الملكية الحرة للأراضي<sup>1</sup>.

لذلك، باستثناء بوغندا، ظلت تقاليد ملكية الأراضي قائمة عمليا دون تغيير، ولم ينتج عن تقسيم الأرض إلى وحدات "قبلية" نقص في الأراضي، إلا في مناطق محدودة، لأنه كانت هناك ولا تزال الكثير من الأراضي الجيدة للاستغلال والإستيلاء عليها، على عكس الوضع في أجزاء من كينيا.

## 2. الزراعة:

على الرغم من أنّ قوانين توزيع وملكية الأراضي، سهّلت تخصيص الأراضي للمالكين الأفراد بعد اتفاقية أوغندا عام 1900، إلا أنه كان لها تأثير تقريبا على محو كل من النظام التقليدي لحيازة الأراضي، وأنماط الإستيطان في باغاندا، وبالتالي ليس من السهل تتبع ماضي الزراعة خاصة قبل الاستعمار.

### 1.2 الزراعة قبل الاستعمار:

كانت أنظمة الزراعة وتربية الماشية في القرن التاسع عشر تختلف وفقاً للمنطقة، فقد تمايزت المناطق الجنوبية قرب بحيرة فيكتوريا والمناطق النائية الأكثر جفافاً، حيث كانت الزراعة أكثر كثافة بالقرب من البحيرة، خاصة حول مواقع العواصم الملكيّة في بوسيرو Busiro ، ماوكوتا Mawokota وكيادونودو Kyadondo ، وفي مقاطعتي بودو Buddu وكياغوي Kyagwe<sup>2</sup>.

وبالنسبة لشمال وغرب اوغندا، وعلى سبيل المثال في مناطق سينغو Singo وبولمیزی Bulemezi ، كانت التربة الصالحة للزراعة قليلة وأغلبها أكثر ملاءمة لتربية الماشية من الزراعة، وبالإنتقال إلى خارج هذه المناطق، تميزت المناطق الحدودية بين

<sup>1</sup> R. M. A. van Zwanenberg, Anne King, Op.Cit, p80.

<sup>2</sup> Richard J. Beid, **Political Power in Pre- Colonial Buganda, Economy, Society & Warfare in the Nineteenth Century** , 1<sup>st</sup> Ed, James Currey Ltd, Oxford, 2002, p 20.



سينغو وبونيورو، وبين غرب بودو وأنكول بالمراعي، كما كانت أيضا زراعة الموز، وكذلك الذرة، الذرة الرفيعة والبطاطا الحلوة أكثر المحاصيل إنتاجا خلال هذه الفترة.<sup>1</sup> كما أنّ إنتاج المحاصيل الغذائية كان محدودًا بسبب العادات الغذائية للأوغنديين، أي المحاصيل الغذائية ذات الإرتباطات التقليدية، ومن المحاصيل الغذائية الرئيسية الموز، البطاطا الحلوة والكسافا، كما تم إدخال القطن من قبل حكومة الحماية في أوائل القرن العشرين، والقهوة بعد بضع سنوات؛ ويزرع معظم الفلاحين واحدًا أو أكثر من هذه المحاصيل الإقتصادية<sup>2</sup>، كما شملت المحاصيل في القرن التاسع عشر الموز بصفة رئيسية، وكذلك البطاطا والسمسم في مملكة بوغندا، وكانت في أغلبها مُنتجة في مملكة بوغندا<sup>3</sup>.

وبالنسبة لمملكة بوغندا، كان إنتاج الموز أكبر المنتجات الزراعية في القرن التاسع عشر، حتى أنها عُرفت بمملكة الموز The Kingdom of the Banana ، وكان إنتاجه بشكل وفير نتيجة خصوبة التربة، والمناخ المساعد على إنتاجه، ولم يقتصر زراعته على مملكة بوغندا فقط، بل منطقة البحيرات كلها، مما يُبرز أهمية الموز كغذاء في المنطقة خلال القرن التاسع عشر<sup>4</sup>.

كما تَعَدَّد استخدام الموز في مملكة بوغندا، وكذلك في باقي مناطق أوغندا، حيث كان مصدر غذاء أساسي، وأيضاً تصنع منه مشروبات مختلفة، ويستخدم سعف (اوراق) النبات بمثابة قش للأكواخ، بالإضافة إلى استخدامها للتغليف والتغطية، كتغليف تجاري في السوق، ونقل الأشياء بشكل مريح في الرحلات الطويلة؛ أما استخدام الجُدوع لبناء الأسوار والمسيجات الدفاعية، وكانت أيضا بمثابة بگرات لحركة الأشياء الثقيلة<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> Richard J. Beid, **Op.Cit**, p 21.

<sup>2</sup> A. B. Mukwaya, **Lnad Tenure In Buganda, Present Day Tendencies**, The East African Institute Of Social Research, The Eagle Press, 1953, p 04.

<sup>3</sup> Richard J. Beid, **Op.Cit**, p 22.

<sup>4</sup> *Ibib*.

<sup>5</sup> *Ibib*, p 23.

ولقد تجاوزت محاصيل الموز في مملكة بوغندا زراعة البطاطا الحلوة، ولم يتطلب فترة جفافٍ لزراعته أو قطفه، أو نضجه، وحتى متطلبات العمل فيه أقل مقارنة بالبطاطا الحلوة<sup>1</sup>؛ كما تجدر الإشارة أنّ الموز لم يكن وحده يُلبى حاجيات مملكة بوغندا من الغذاء، فقد كانت هناك محاصيل من أهمها الذرة الصفراء، البطاطا الحلوة، الفاصولياء والبقول السوداني، وكل هذه المنتجات تعتبر دخلية على مجتمع الباغندا، ودخلت معظمها خلال القرن التاسع عشر سواء عن طريق نهر الكونغو أو طريق الساحل الشرقي الإفريقي<sup>2</sup>.

وكانت أيضا بعض المحاصيل الزراعية التي تستخدمها الأسر الأوغندية في مزارعهم لتلبية حاجياتهم مثل: البازلاء الخضراء، الفاصوليا، الطماطم، كما بدأت بعض المحاصيل تُنتج في منتصف القرن التاسع عشر مثل التبغ والقهوة، وغيرها من المحاصيل، وهذا التنوع في المحاصيل الدخيلة في أوغندا نتيجة التجارة والتجار السواحليين القادمين من الساحل الشرقي<sup>3</sup>.

وما تجدر الإشارة إليه، أنّه في إقتصاد الكفاف البحت في الماضي، كان العمل والإنتاج الزراعي تقوم به النساء، في حين كان دور الرجال تهئية الأرض قبل بداية الزراعة، ولكن مع إدخال المحاصيل النقدية، بدأ الرجال في الزراعة، ومع ذلك، يُعتقد بشكل عام أن مسؤولية إنتاج الغذاء تقع على عاتق النساء، وهذا يترك للرجال الحرية في التركيز على المحاصيل الإقتصادية، ومع زيادة الثروة الناتجة عن بيع القطن والبن، تم جذب المهاجرين من أجزاء أخرى من أوغندا، ومن رواندا إلى البلاد، حيث حصلوا على أجورهم مقابل توفير العمالة اللازمة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> يوسف سليمان، التنظيم السياسي والسوسيو اقتصادي لمملكة بوغندا...، مرجع سابق، ص 150. أنظر أيضا:

Richard J. Beid, **Op.Cit**, p 26.

<sup>2</sup> نفسه، ص 150، 151.

<sup>3</sup> Richard J. Beid, **Op.Cit**, p 27.

<sup>4</sup> A. B. Mukwaya, **Op.Cit**, p 05.

## 2.2 الزراعة في الفترة الاستعمارية:

كان تأثير المحاصيل النقدية أكثر على سكان أوغندا من التغيرات في حياة الأراضي، ومرة أخرى يمكننا المقارنة بين كينيا وأوغندا، وهذه المرة من حيث إنتاج المحاصيل النقدية، فبينما كان إنتاج المحاصيل النقدية التصديرية الرئيسية في كينيا محروماً منه الأفارقة، كان في أوغندا الفلاح الأفريقي المُنتج هو العمود الفقري للإقتصاد، حيث نَمَّا تطوير إنتاج المحاصيل النقدية في أوغندا في البداية من خلال الطلب على إمدادات القطن الخام من قبل المصنعين البريطانيين.

وعملت الإدارة البريطانية على نشر ثقافة الزراعة، لكي يتعلم الأهالي الطرق الزراعية الحديثة لغرض رفع المستوى لدى الفلاحين، وبالتالي رفع مستوى الإنتاج، ومن أهم المحاصيل الزراعية في أوغندا القطن بالدرجة الأولى، البن والسكر وغيرها من المحاصيل النقدية.

وكان الهدف في السنوات الأولى للإستعمار هو المساهمة في الأسواق العالمية، وفي المقابل الحصول على الفوائد، لذلك كان الخبراء الزراعيون مهتمين إلى حد كبير بالعثور على المحاصيل الإقتصادية التي يمكن زراعتها بشكل مفيد في محمية اوغندا، وتم تجربة القطن والقهوة والكاكاو والسيزال والمطاط وغيرها، وتدرجياً ظهر عدد منها على أنه مناسب للزراعة على نطاق واسع.<sup>1</sup>

### 1.2 القطن:

يُعد القطن واحداً من أهم المحاصيل الزراعية في أوغندا، وكان الفلاحون الأوغنديون يزرعونه قبل فرض الحماية البريطانية على أوغندا، إذ إهتمت الإدارة البريطانية بشكل كبير جداً بزراعة القطن، وتم زراعته في مختلف المقاطعات والمدن

<sup>1</sup> E. J. Russell, "Agriculture in Uganda", The Geographical Journal, vol 97, No 04, April 1941. P249.

الأوغندية، ويعد القطن في أوغندا من أبرز المحاصيل النقدية التي أثارت إهتمام الإدارة البريطانية في أوغندا<sup>1</sup>.

فبعد اتفاقية 1900م التي منحت أراضي زراعية كبيرة للملك، وأيضا الأراضي التي سيطرت عليها بريطانيا، ركزت الإدارة الأستعمارية البريطانية على نظام ملكية أو حيازة الأراضي لصغار الفلاحين، وهذه السياسة الإستعمارية جعلت القبائل الرعوية الأوغندية الموجودة في الشمال والغرب من المحمية تتوجه إلى العمل في المزارع وتغيير نشاطها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى إقرار بريطانيا ضريبة الكوخ والرأس أدى بغير القادرين على دفع الضرائب نقدا للعمل في المزارع<sup>2</sup>.

وكما أوردنا آنفاً، فقد كان القطن أول محصول نقدي تم إدخاله للزراعة الأفريقية في أوغندا، ويعود إدخال القطن وتأسيسه في بوغندا من قبل مزارعي القطن البريطانيين في عام 1901م<sup>3</sup>، وقد تم تشكيل إتحاد مزارعي القطن البريطانيين the British Cotton Growers' Association (BCGA) سنة 1902<sup>4</sup>، لذلك عملت الإدارة البريطانية على تحسين نوعية الإنتاج، وأول سياستها الزراعية قامت باستيراد القطن من مصر في عام 1902م و1903، وأرسل إتحاد مزارعي القطن البريطانيين ما يقارب 3 اطنان من بذور القطن إلى أوغندا، في حين قامت الإدارة البريطانية بتوزيعها على المزارعين، حيث يعتبر

<sup>1</sup> محمد عبد المنعم، مرجع سابق، ص168.

<sup>2</sup> Garland G. Parker, *Op.Cit*, p 126.

<sup>3</sup> M. A. Ogotu, *Op.Cit*, p175.

<sup>4</sup> إتحاد مزارعي القطن البريطانيين **The British Cotton Growers Association (BCGA)** : تأسست سنة 1902م من قبل غرفة التجارة في لانكشاير Lancashire وتجار ليفربول من أجل محاولة العثور على مناطق جديدة مناسبة لزراعة القطن في المستعمرات البريطانية، بحيث يمكن اعتمادهم على الإمدادات من الولايات المتحدة. كان وكيل الجمعية K. E. Borup مسؤولاً عن الإرساليات الصناعية لجمعية التبشير الكنسية the Church Missionary Society's industrial missions. أنظر: R. M. A. van Zwanenberg, Anne King, *Op.Cit*, p81.

القطن الأوغندي من أحسن أنواع القطن، فضلا عن مناخ أوغندا ونوعية التربة اللذين ساعدا على زراعته بشكل كبير، وعناية بريطانيا به<sup>1</sup>.

وأيضاً قام إتحاد مزارعي القطن البريطانيين بتوفير بذور القطن، وتوزيعها من خلال وكالة شركة أوغندا The Agency of the Uganda Company<sup>2</sup>، وتُظهر ظروف إدخال القطن إلى أوغندا بشكل استثنائي الروابط بين المصالح الصناعية في بريطانيا، والحكومة الإستعمارية والبعثات التنصيرية والسكان المحليين، حيث زوّد إتحاد مزارعي القطن بذور القطن -الذي تم توزيعه من خلال شركة أوغندا- إلى زعماء غاندا، الذين بدّورهم أمروا بعد ذلك من قبل الحكومة للتأكد من زراعتها تحت سلطتها، وبعدها تم تصدير القطن الخام مرة أخرى إلى مصنعي القطن<sup>3</sup>.

حققت زراعة القطن نجاحاً فورياً في بوغندا، لأن التربة والظروف المناخية كانت مثالية لها، ولكن ربما كان الأمر الأكثر أهمية في تفسير السرعة التي تم بها إنشاء القطن كمحصول نقدي، هو الطريقة التي تم بها تشجيع الزراعة.

ولغرض تطوير زراعة القطن، عمدت الإدارة البريطانية في أوغندا على تنظيم زراعته، على أساس قيام الفلاحين الأوغنديين بزراعته تحت إشراف واستشارة الخبراء والمهندسين البريطانيين، والذين أوكلت لهم الإدارة البريطانية عملية تطوير القطاع الزراعي في أوغندا، وبالفعل كانت توصياتهم وإرشاداتهم ذات تأثير كبير في عملية

<sup>1</sup> ماجد مزهر حسين الدليمي، مرجع سابق، ص85.

<sup>2</sup> وكالة شركة أوغندا the agency of the Uganda Company : تم إطلاق الشركة الأوغندية بواسطة T.F.V Buxton ، رئيس جمعية مكافحة الرق وحماية السكان الأصليين the Anti-slavery and Aborigine Protection Society، وابن عمه F. A. Buxton ، عضو البرلمان البريطاني. كانت تعمل هذه الشركة كمنفذ للأنشطة التجارية للبعثات الصناعية، لذلك كانت مؤسسة تجارية تربط المسيحية بالتجارة. انظر: R. M. A. van Zwanenberg, Anne King, Op.Cit, p81.

<sup>3</sup> Ibid, p81.

تطوير القطاع الزراعي في أوغندا، كما عملوا على وضع الخطط الزراعية والتي من شأنها الارتقاء بالواقع الزراعي الأوغندي<sup>1</sup>.

كانت هناك بعض الأنواع المحلية التي كانت تزرع سابقاً في أوغندا، لكن اعتبرت هذه الأنواع غير مناسبة، وبحلول عام 1904 تم إجراء تجارب على القطن كمحصول محتمل للنمو في أوغندا، واعطى محصول القطن نتائج ايجابية وفق ما خططت له الادارة الاستعمارية البريطانية خلال اول موسم من زراعته، هذا النجاح لاقى الاهتمام من قبل التجار البريطانيين والهنود، كما قامت الادارة البريطانية بإنشاء مخازن لجمع القطن وحلجه، في كل المقاطعات والمدن الأوغندية المختلفة<sup>2</sup>.

في الواقع، أمر زعماء غاندا من قبل الإدارة بالاشراف على زراعة القطن، بالإضافة إلى أن الرؤساء أنفسهم كانوا حريصين على تبني أفكار جديدة، لذلك كان الرؤساء مستعدين لاستخدام نفوذهم وسلطتهم لاستمرار المحصول الجديد، وسارع الرؤساء إلى التقديم الأولي وقبول زراعة القطن في بوغندا<sup>3</sup>.

وبناءً على ما سبق، فقد تم توزيع البذور على الزعماء من أجل الزراعة التجريبية بواسطة الفلاحين في جميع أجزاء المستعمرة والتي يمكن الوصول إليها، وشمل هذا التوزيع في البداية بشكل أساسي بوغندا Buganda ، بونيورو Bunyoro وبوسوغا Busoga، وتم إدخال أنكول Ankole فيما بعد لزراعة القطن أيضاً<sup>4</sup>.

وأصبحت زراعة القطن منذ عام 1904م أساس النظام الإقتصادي في أوغندا، فقد زاد الإنتاج من 500 بالة سنة 1906<sup>5</sup>، وبعد العديد من التجارب استقرت الإدارة الإستعمارية على نوع القطن المناسب للزراعة في أوغندا، ويتمثل في النوع الأمريكي سنة

<sup>1</sup> طلعت احمد ابراهيم، "مظاهر العمران في اوغندا"، مجلة نهضة افريقيا، العدد 63، 2006، ص193.

<sup>2</sup> Dan Wadada Nabudere, **Imperialism and revolution in Uganda**, 1<sup>st</sup> Published, Russell Press Ltd., Nottingham, UK, 1980, p 39.

<sup>3</sup> Zwanenberg, Anne King, **Op.Cit**, p, p81, 82.

<sup>4</sup> Dan Wadada Nabudere, **Op.Cit**, p 40.

<sup>5</sup> Garland G. Parker, **Op.Cit**, p 127.

1907م، وساهم هذا القرار في ارتفاع إنتاج القطن، ووصلت سنة 1910م إلى 13378 بالة قطن مصدرة بقيمة 165412 جنيها استرلينيا<sup>1</sup>، لترتفع إلى 392000 بالة في 1948-1949 ، وبالمناسبة أيضا ارتفعت المساحة المزروعة من حوالي 92000 فدان في عام 1916 إلى 1500000 في 1949-1950<sup>2</sup>، والملاحظ خلال السنوات القليلة من إنتاج القطن، أنّ صادراته زادت إلى ثمانية أضعاف، ويمكن القول أن القطن أصبح محصولا للإقتصاد الإستعماري في أوغندا.

وبعد نجاح تجربة إنتاج القطن في بوغندا، بونيورو وأنكول، قامت الإدارة الإستعمارية بتوسيع إنتاجه في أوغندا، وخاصة المناطق الشرقية، فقد زادت المساحة المزروعة ثلاث مرات بين عامي 1912 و1917، وبحلول عام 1922 تضاعفت ثلاث مرات أيضا، كما أثبتت بوسوجا وتيسو أنهما مناسبتان جدًا لإنتاج القطن، وأيضاً من خلال إرتفاع نسبة الإنتاج؛ وفي نفس السّياق زاد الإنتاج إلى 7500 طن من بذور القطن في تيسو مقابل 4000 طن في بوسوجا، و3600 طن في بوكيدي، و1400 طن في لانجو<sup>3</sup> وذلك منذ عام 1914،

وارتفعت المساحة المزروعة من حوالي 92000 فدان سنة 1916، لكن في هذه السنة عرفت قيمة صادرات القطن تراجعاً حيث بلغت 255186 جنيها استرلينيا، مقارنة بـ 369318 جنيها استرلينيا في 1914-1915 ، وهذا راجع للحرب العالمية الأولى<sup>4</sup>، كما تسبب الجفاف وتأخر تساقط الأمطار سنة 1918م إلى قلة إنتاج المحصول في جميع مناطق مستعمرة أوغندا، إضافة إلى أمراض الحشرات التي أصابت المحاصيل الزراعية<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> Dan Wadada Nabudere, **Op.Cit**, p 40.

<sup>2</sup> Garland G. Parker, **Op.Cit**, p 127.

<sup>3</sup> Dan Wadada Nabudere, **Op.Cit**, p41.

<sup>4</sup> Annual Report of Protectorate of Uganda 1915-1916, p 06.

<sup>5</sup> Annual Report of Protectorate of Uganda 1917-1918, p 03.

لقد أصبح الدعم الإداري لإنتاج المحاصيل النقدية للفلاحين هو النظام السائد بداية من سنة 1921 ، كما أظهر الفلاح الأوغندي أنه قادر على إنتاج المحاصيل النقدية التي توفر عائداً كافياً للمستعمرة، مع تزويدهم ببذور مجانية، وإسداء المشورة بشأن الزراعة والنمو وإزالة الأعشاب الضارة ، وأيضا توفير سوق يتم فيه التحكم في الأسعار لبيع محاصيلهم؛ ولزيادة الإنتاج تم توسيع المساحة المزروعة، ولكن لم يتم إدخال إبتكارات فنية لزيادة إنتاج القطن.<sup>1</sup>

ومع مرور السنوات، لم يتم تشجيع زراعة المحصول في جميع مناطق أوغندا، بسبب النقص الحاد في العمالة، فقد كان التنافس بين المزارعين المستوطنين حول طلب العمال من أجل إنشاء قطاع زراعي من جهة ؛ ومن جهة أخرى مُلاك الأراضي الباغاندا، كانوا أيضا بحاجة إلى العمال لزيادة الدخل من أراضيهم؛ بالإضافة إلى أن الحكومة الإستعمارية نفسها إحتاجت للعمال في أنشطتها الإنتاجية وأنشطة الدولة؛ وأخيراً الحلاجون، الذين أصبح الطلب الموسمي عليهم أشد من ديسمبر إلى أبريل من قبل الفلاحين لقطف المحصول<sup>2</sup>؛ كما أن نظام العمل القسري أو ما يعرف بكاسانفو Kasanvu الذي وضعته الحكومة للحصول على عمل مجاني صعب، لتتدارك الأمر وتقوم بإلغائه سنة 1921 ، ولهذه الأسباب السابقة الذكر، قررت الإدارة الإستعمارية البريطانية تغيير سياستها الاستعمارية، من خلال تخصيص بعض مناطق أوغندا لتكون مستودعات للعمالة، وهكذا أصبحت مناطق غرب النيل، أشولي، كيجيزي، أنكول وإلى حد ما بوجيسو مناطق لتوفير العمالة في مزارع القطن، وغيرها من مزارع إنتاج المحاصيل النقدية<sup>3</sup>.

ويمكن القول السياسة الإستعمارية البريطانية هدفت إلى تقسيم أوغندا إلى مناطق منتجة productive ، وعمالية labour (توفر اليد العاملة) هو أصل الإختلافات الإقليمية

<sup>1</sup> Zwanenberg, Anne King, **Op.Cit**, p85.

<sup>2</sup> Dan Wadada Nabudere, **Op.Cit**, p 41.

<sup>3</sup> Ibid.



في الثروة في أوغندا، حيث لم تكن الزراعة في المناطق النائية الشمالية، لذلك كانت منطقة لتزويد مزارع القطن بالعمال.

كما يمكن القول، أنّ العلاقة بين مناطق الإنتاج والعمل في أوغندا والعلاقة بين الزراعة الاستيطانية والزراعة الأفريقية في كينيا متوازية من نواح كثيرة تمامًا، فكما مُنع المزارعون الأفارقة في كينيا من المشاركة في إنتاج المحاصيل التصديرية، كذلك تم تثبيط المزارعين في المناطق النائية لأوغندا عن زراعة سلع التصدير الرئيسية في أوغندا، القطن والبن، بهدف توفير عمالة في المناطق الزراعية الجنوبية والغربية من أوغندا.

وفي نفس السياق، ونتيجة لهذه القرارات إتفعت مساحة الأراضي المزروعة بالقطن إلى 137000 فدان في بوغندا والمقاطعة الشرقية؛ وبحلول عام 1928-1929م، كان هناك 576000 فدان من أصل 699000 فدان مزروعة بالقطن في هاتين المنطقتين، ومن المسلم به أن مقاطعات الشمال والغرب لم تكون مناسبة تمامًا لإنتاج القطن أو البن، وقد تم تطويرها لزراعة التبغ Tobacco، الفول السوداني Groundnuts أو بذور السمسم Sesame، ولكن على الرغم من ذلك لم تُشكل هذه المحاصيل أكثر من 10 في المائة من قيمة صادرات أوغندا، وبالتالي قدمت مساهمة صغيرة فقط في الثروة الإجمالية لأوغندا<sup>1</sup>.

وقد كان يتم نقل القطن من المزارع إلى المخازن في مراكز المدن بواسطة العربات والخيول، والتي خصصتها الإدارة الإستعمارية البريطانية لعمليات النقل، وأوكلت هذه المهمة للفلاحين مع تسخير وحدات عسكرية لحماية عمليات نقل القطن، أما الهنود فقد سيطرو على عملية حلق القطن بالآلات اليدوية التي تم توزيعها، وتسترجع أيضا بذور القطن.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Zwanenberg, Anne King, *Op.Cit*, p 88.

<sup>2</sup> أحمد عطية، القاموس السياسي، ط3، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968، ص 154.

ولغرض تسهيل عملية زراعة القطن، قامت الإدارة البريطانية بتعبيد الطرق، مما أتاح فرصة نقل كميات القطن من المزارع إلى المحالج في مدة زمنية قصيرة، كما أنّ التّحسّن في إنتاج القطن يعود إلى زراعة الفلاحين، واستجابتهم لمطالب الإدارة الإستعمارية في الإنتاج، فقد وصل إنتاج القطن ما يقارب 70% من مجموع إنتاج المستعمرات البريطانية من القطن.<sup>1</sup>

وتجدر الإشارة إلى مساهمة التّجار الهنود في تطور صناعة وحلّجه خلال سنة 1917-1918م، والذين أصبحوا مهيمين على تجارة القطن، حيث يتم شحن الجزء الأكبر من القطن الذي يشترونه إلى بومباي، كما شهد هذا العام زيادة كبيرة في إنشاء محالج القطن، فيوجد ثلاثة وثلاثون محلجًا جيدة تم بناؤها، وهناك أربعة عشر محلجًا جديدة في طور الإنجاز، ويُمكن القول أنّ إنشاء هذه المحالج سهّل إلى حد كبير شراء وتخزين ونقل محصول القطن.<sup>2</sup>

وظل القطن المحصول النقدي الرئيسي في الأربعينيات من القرن الماضي، وبدأت حملة واسعة لِحثّ المزارعين على زيادة الإنتاج، ومع ذلك، بحلول الستينيات من القرن الماضي، كانت كمية القطن التي تم تصديرها لا تزال أقل من الكمية التي صُدّرت سنة 1919-1939م، وما تجدر الإشارة إليه ان إنتاج القطن تراجع بشكل كبير خلال الحرب الإمبرالية، ولم يسترد الإنتاج مستوياته التي كان عليها قبل الحرب، على الرغم من إرتفاع الأسعار بين عامي 1938 و 1945، ولعل أحد أسباب عدم توسيع الإنتاج هو ارتفاع أسعار البن.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Low .D. A., **Buganda and British**, Oxford University, London, 1960, p33.

<sup>2</sup> Annual Report of Protectorate of Uganda 1917-1918, p 03.

<sup>3</sup> Zwanenberg, Anne King, **Op.Cit**, p 91.

## 2.2 البن:

يُعتبر البن أيضا أحد أهم المحاصيل الزراعية الرئيسية في أوغندا، وانتشرت زراعته شمال بحيرة فكتوريا وغربها، وكانت زراعته تتم بطريقة تقليدية قبل فرض الحماية البريطانية؛ لكن بعد أن فرضت بريطانيا سيطرتها على أوغندا، أصبحت بطريقة منتظمة وحديثة، كما كان للتجار البريطانيين دور فاعل في تشجيع الفلاحين الأوغنديين على زراعته، بالطرق الزراعية الحديثة، عبر استشارات المهندسين والخبراء البريطانيين<sup>1</sup>، وبعد أن غطى الأسواق المحليّة، رأت الإدارة البريطانية تصدير الفائض منه، لغرض دعم الإقتصاد في المستعمرة، وأيضا توفير من عائداته مُتطلبات المواطنين الأوغنديين والإدارة الإستعمارية البريطانية، ولقد صَدَّرت مستعمرة أوغندا محصول البن لأول مرة عام 1903، وتُعدُّ من أهم المستعمرات البريطانية في إنتاج محصول البن<sup>2</sup>.

وكان البن في بداية زراعته كمحصول مُقتصر على المزارع في بوغندا، ونظراً لرخص العمالة المتاحة، تمكن المستوطنون من المشاركة في زراعة القهوة على مساحة تزيد عن ألف فدان، وذلك في وقت كان فيه عدد قليل جداً من المزارعين في كينيا لديهم مساحة تصل إلى مائة فدان؛ ولأهميته كمحصول نقدي وصل سعر القهوة إلى 80 جنيهاً إسترلينياً للطن في عام 1913م، وبلغت صادرات القهوة 23000 جنيه إسترليني سنة وبحلول عام 1914 ، بينما بلغت صادرات المطاط 3000 جنيه إسترليني<sup>3</sup>.

ولكن على الرغم من أن هذه الجهود المُشجّعة للمزارعين، إلا أن معظم اليد العاملة ظلت تزرع القطن في ممتلكات الفلاحين، مما أدى إلى عواقب وخيمة على التوسع في إنتاج البن والمطاط في المزارع، وكانت سببا في فشل الزراعة الاستيطانية في أوغندا، إضافة إلى هدف المزارعين المستوطنين لإحتكار زراعة البن في أوغندا مثلما كان في

<sup>1</sup> ماجد مزهر حسين الدليمي، مرجع سابق، ص 87.

<sup>2</sup> Seeke Mwa, *Op.Cit*, p19.

<sup>3</sup> Mahmood Madani, *Politics and Class Formation in Uganda*, 1<sup>st</sup> Ed , Monthly Review Press, London, 1976, p 44.

كينيا، كما أن كساد 1929م وانخفاض قيمة عملة الروبية، ودخول الفلاحين الأوغنديين في زراعة البن بشكل أوسع، أدى إلى كبح طموحات المستوطنين في أوغندا.<sup>1</sup> وأيضا كان الفلاحون المنتجون، كما رأينا مسؤولين عن الجزء الأكبر من الصادرات الزراعية لأوغندا، وبتكاليفهم العامة المنخفضة ومستويات معيشتهم، أكثر قدرة على تحمل الأزمات، كما استجابوا في فترة انخفاض الأسعار العالمية من خلال مضاعفة إنتاجهم بين عامي 1919 و 1921؛ لذلك ليس من المستغرب أن الإدارة الإستعمارية في أوغندا قد حولت استراتيجيتها بالكامل من المشروع الأوروبي (المستوطنين) إلى المشروع الأفريقي (المزارعين الأوغنديين).<sup>2</sup>

ومما تجدر الإشارة إليه، أنه كان هناك نوعان من البن المزروع في أوغندا، وهما أرابيكا Arabica و روبستا Robusta، وقد تم زراعة الأرابيكا في بوجيسيو والروبيستا في باقي المناطق الأوغندية، ومع تغير السياسة البريطانية تم تشجيع زراعة البن أولاً في بوغندا، كما تمت زراعة قهوة روبوستا المحلية في بوغندا ما قبل الإستعمار، ولكن على نطاق صغير جداً، وليس للتبادل بل للاستهلاك، وبناءً على ذلك صدرت تعليمات للكاباكا بإبلاغ زعماء وسكان مقاطعة بودو، الذين اشتكوا من أن القطن لا يزدهر بالنسبة لهم، أنه يجب عليهم زراعة القهوة بدلاً من ذلك، ومنح 19 فلاحاً شتلات جديدة مجاناً، كما تم إسقاط إلتزامهم بالتطوع لبناء خط السكة الحديد بين جينجا وكمبالا.<sup>3</sup>

وأظهر إحصاء تقريبي في ثماني مقاطعات في بوغندا سنة 1922 أنه تمت زراعة ما مجموعه 350 ألف شجرة، أو ما يعادل 450 فدائاً، وقد زادت هذه المساحة، حيث لم يكن بشكل آني ولكن تدريجياً؛ أما بالنسبة لبوجيسيو ففي سنة 1912 أدرك

<sup>1</sup> Mahmood Madani, *Op.Cit*, p 44.

<sup>2</sup> Zwanenberg, Anne King, *Op.Cit*, p 85.

<sup>3</sup> Mahmood Madani, *Op.Cit*, p 44.

ضابط المنطقة بيريمان أنه لا يمكن زراعة القطن على سفوح جبل إغون، وقام بزراعة قطعة أو قطعتين صغيرتين من قهوة أرابيكا من قبل سكان قبيلة جيسو، وتبيّن أن هذه المنطقة قادرة على إنتاج قهوة أرابيكا ذات الجودة العالية، وبعد عدّة عمليات غرس للشتلات الموزعة، زادت المساحة المزروعة من 100 إلى 400 فدان وزاد الإنتاج من 30 إلى 850 طنًا بحلول سنة 1922، وارتفع الإنتاج بحلول سنة 1940 إلى 4000 طن<sup>1</sup>.

وهكذا تمكن أفراد قبيلة جيسو، الذين خرجوا بأعداد كبيرة في أوائل العشرينيات من القرن الماضي للعمل مقابل أجر في بوغندا ومرتفعات كينيا، تمكنوا من كسب عيش جيد جديد في تلالهم الأصلية.

وكان هذا بسبب الإنخفاض النسبي لإنتاج القطن في بوغندا لصالح إنتاج البن هو الذي كان أعلى من القطن، وفي نفس السياق، كان دخل الفرد من المحاصيل النقدية في بوغندا 174 شلنًا سنويًا، مقابل 60 شلنًا في مقاطعتي لانغو Lango وتيسو Teso، و 28 شلنًا في منطقة غرب النيل و 11 شلنًا في أنكول Ankole سنة 1959م<sup>2</sup>. ومن خلال هذه الأرقام، يمكن القول أن الدّخل الفردي في المستعمرة إختلف من مقاطعة إلى أخرى، ولعل ذلك راجع إلى كمية الإنتاج الذي تُنتجه.

بناءً على ما سبق، فقد تم تراجع إنتاج القطن خلال الحرب، ولم يسترد الإنتاج مستوياته التي كان عليها قبل الحرب، على الرغم من إرتفاع الأسعار بين عامي 1938 و 1945، كان أحد أسباب عدم توسيع الإنتاج هو ارتفاع أسعار البن مقارنةً بأسعار القطن، وكانت أسعار القطن قليلة جدًا، في حين كانت زراعة بُن روببستا Robusta

<sup>1</sup> Mahmood Madani, *Op.Cit*, p, p 44, 45.

<sup>2</sup> Zwanenberg, Anne King, *Op.Cit*, p 89.

coffee كبديل للقطن في معظم المناطق، هذا ما يُفسر تشجيع الإدارة الإستعمارية للفلاحين الأفارقة على زراعة بُن روبستا في أوغندا منذ عام 1922.<sup>1</sup>

وهذا النوع من القهوة، على الرغم من أنه يعطي عوائد نقدية أقل من قهوة أرابيكا، إلا أنه كان أسهل في النمو، ويتطلب اهتماماً أقل، وعلاوةً على ذلك يُمكن زراعته على ارتفاعات أقل من أرابيكا، وبالتالي فهو أكثر ملاءمة للظروف في أوغندا، ولجأت الإدارة الإستعمارية لإنشاء مشاتل للبن، وأصدرت شتلات مجانية للمزارعين، وسرعان ما تم تبني إنتاج بن روبستا في بوغندا.<sup>2</sup>

وأيضاً تم تشجيع زراعة البن في منطقة بوامبا Bwamba ، حيث كانت الظروف المناخية مثالية، وتوفر رأس المال الإحتكاري، كما هو الحال في مناطق زراعة القطن، ولكن انخفض إقتصاد مزارعي القهوة من المستوطنين، في حين زاد محصول الفلاحين الذي ساهم في تطور الإقتصاد الإستعماري، وذلك على أساس العمالة الفلاحية الرخيصة، وتأثير كساد عام 1930 بشكل كبير على إقتصاد مزارع المستوطنين، ويمكن القول أن الإقتصاد القائم على الفلاحين أثبت نجاحه وتأقلمه مع الظروف الإقتصادية الدولية عكس مزارع المُستوطنين.<sup>3</sup>

كما تجدر الإشارة، أن بوغندا كانت تُنتج 80 في المائة من محصول البن خاصة نوع روبستا سنة 1940، وجاءت نسبة 20 في المائة المتبقية من بوجيشو Bugishu ، أنكول Ankole وكيجيزي Kigezi ، وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت أسعار البن في الإرتفاع بسرعة كبيرة، فبين عامي 1948 و 1955، إرتفع إنتاجهم للقهوة بأكثر من 300 في المائة لا سيّما في بوغندا.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Zwanenberg, Anne King, **Op.Cit**, p90.

<sup>2</sup> Ibid, p90.

<sup>3</sup> Mahmood Madani, **Op.Cit**, p 45.

<sup>4</sup> Zwanenberg, Anne King, **Op.Cit**, p 91.

أما بالنسبة لمنطقة مبالي، فقد عرفت في الفترة ما بين 1946-1960م توسعا ملحوظا في مساحة الأراضي المروعة، الإنتاج والدخل من المحاصيل النقدية، وخاصة القهوة، وعلى سبيل المثال، زادت المساحة المزروعة بالقهوة من 9000 فدّان في سنة 1946 إلى 23000 فدّان سنة 1960، كما زاد إنتاج القهوة بشكل مماثل من 2817 طناً سنة 1946 إلى 4689 طناً سنة 1960م، في حين ارتفع إجمالي الدّخل المحقق من 96.047 جنيه إسترليني سنة 1946 إلى 1.5005.000 جنيه إسترليني سنة 1960م<sup>1</sup>.

لقد بدأ ارتفاع أنتاج البُن على حساب إنتاج القطن، وبالنظر إلى الزيادة في عدد السكان وتوفر الأرض الزراعية، كان من الممكن توقع زيادة أكبر في الإنتاج، بالإضافة إلى ذلك، ظل إنتاج الفدّان ثابت، وما تجدر الإشارة إليه، أنّه رغم هذا التّغّيّر الإقتصادي إلا أنّ طرق زراعة القطن والبُن، ظلّت دون تغيير منذ سنوات ما بين الحربين، ولا تزال محاصيل الكفاف لها الأسبقية على المحاصيل النقدية للمزارعين<sup>2</sup>.

### 3.2 قصب السكر:

تعد أوغندا من أهم المستعمرات البريطانية بشرق إفريقيا في إنتاج قصب السكر، وبعد فرض الحماية البريطانية عليها شجعت الإدارة البريطانية الأهالي على زراعته.

وبدأ اهتمام الإدارة البريطانية بإنتاج قصب السكر مع العقد الثاني من الإستعمار البريطاني لأوغندا، ونتيجة هذا الإهتمام أصبح قصب السكر ينمو بشكل جيد في جميع أنحاء المحمية، وتتوسع المساحة المزروعة بهذا المحصول بسرعة، كما يتم زراعة أنواع مختلفة من قصب السكر، بما في ذلك أفضل الأصناف غير أنّها تُزرع بشكل تجريبي في

<sup>1</sup> M. A. Ogutu, **Op.Cit**, p,p 178,179.

<sup>2</sup> Zwanenberg, Anne King, **Op.Cit**, p 91.

المزارع الحكومية، وبشكل تدريجي في الإنتاج يجب أن تكون أوغندا في وضع يُمكنها من إنتاج السكر الخاص بها، وتصديره إلى المناطق المحيطة.<sup>1</sup>

ولكن أشارت تقديرات الإدارة الاستعمارية البريطانية، إلى أنه يُمكن توقع إنتاج 40 طنًا لكل فدان من قصب السكر، ويمكن الحصول على طن واحد من السكر الأبيض من 11 أو 12 طنًا من قصب السكر<sup>2</sup>، وبناء على ما سبق، يُمكن اعتبار إنتاج قصب السكر كانت له نتيجة جيدة، لكن لم يرق إلى كمية إنتاج ومداخيل القطن والبن.

#### 4.2 التَّبغ:

كانت إحدى طرق تحسين الوضع الإقتصادي هي تشجيع إنتاج محاصيل جديدة، وكانت هذه السياسة أيضًا جزءًا مهمًا من محاولة الحكومة في فترة ما بعد الحرب، لتشجيع الإنتاج الزراعي في مناطق أخرى غير مناطق زراعة القطن والبن.

فقد كان إنتاج التبغ في الشمال أحد أهم أهداف هذه السياسة، وبدأ إنتاج التبغ المدعوم من الحكومة في بونيورو Bunyoro سنة 1927 ، وأما منطقة غرب النيل West Nile District كان سنة 1931 تحت رعاية شركة التبغ البريطانية الأمريكية the British American Tobacco Company، وخلال فترة ما بعد الحرب تم زيادة الجهود لتحفيز الإنتاج في هذه المناطق.<sup>3</sup>

كما شكّل التبغ حوالي 6 في المائة من القيمة الإجمالية لصادرات أوغندا بحلول سنة 1945 ، وكان إنتاج بونيورو وغرب النيل ثلاثة أرباعها، وذلك سنة 1956، ومن

<sup>1</sup> Annual Report of Protectorate of Uganda 1920, p10.

<sup>2</sup> E. J. Russell, *Op.Cit*, p 250.

<sup>3</sup> Zwanenberg, Anne King, *Op.Cit*, p 93.



حيث إجمالي الدّخل النقدي، منح إنتاج التبغ في هذه المقاطعات تقدما عن باقي المناطق في أوغندا وأصبحت الرائدة في إنتاجه<sup>1</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن الإدارة الإستعمارية خططت لتوسيع إنتاج التبغ، من خلال تشجيع صغار المزارعين وتوجيههم إلى زراعته، مع تقديم البذور والمشورة لجميع المزارعين، بحلول أواخر الأربعينيات من القرن الماضي، أظهر صغار المزارعين فاعلية ونجاحا كبيرين في إنتاج التبغ، واقترحت دائرة الزراعة في أوغندا التركيز على تقديم المساعدة والمشورة لصغار المزارعين، الذين أظهروا بالفعل نجاحهم في إنتاج المحاصيل النقدية الموجودة<sup>2</sup>.

وتركزت أيضا سياسة الإدارة الإستعمارية في بونيورو أوائل الخمسينيات، حول توطين المزارعين الأوروبيين في منطقة خالية من السكان، وذلك لتشكيل نواة مجتمع إنتاجي جديد، وكخطة مبدئية قامت باستصلاح 8000 هكتار من الأراضي الزراعية، ومنح كل مزارع 8 هكتارات، إضافة إلى قروض واستشارات زراعية متخصصة، وأيضا إمكانية توفير خدمة تأجير الجرارات؛ وكان الهدف هو تحويل الأساليب الزراعية من خلال الميكنة، لكن فشل مخطط أوغندا فشلا ذريعا، حيث أنّ التربة المخصصة والمستصلحة لزراعة التبغ لم تكن مناسبة، ونتيجة لذلك كان الإنتاج نصف ما كان متوقعا، ولم يتمكن المزارعون من سداد قروضهم، وأدى هذا الفشل بالمزارعين الأوروبيين إلى مغادرة أوغندا<sup>3</sup>.

وبناءً على ما سبق، يُمكن القول أنّ جُل السياسات الإستعمارية البريطانية في محاولة توطين المزارعين الأوروبيين بأوغندا فشلت، بحكم المناخ من جهة، ومن جهة

<sup>1</sup> Zwanenberg, Anne King, *Op.Cit*, p 93.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Ibid.

أخرى عدم قدرتهم على منافسة المزارعين الأوغنديين، ليس في إنتاج التبغ فقط، ولكن في أغلب المحاصيل الزراعية النقدية.

## 5.2 المطاط Rubber:

كان المحصول النقدي الآخر الذي خلق إقتصاد إستعماري جيّد هو المطاط، وقد قامت بإدخال زراعته شركة أوغندا سنة 1907م، حيث كان المحصول جَذابًا في سوق لندن ذلك الوقت، وارتفعت أسعاره بشكل مُطرَد خلال نفس السنة ، وبحلول سنة 1910 وصل سعر رطل المطاط إلى 12.9 شلنًا، مما شجع على بداية زراعته، وكانت المحاولة الأولى لشركة أوغندا، ثم بعدها شركة مابيرا فوريسْت (أوغندا) للمطاط Mabira Forest Rubber Company (Uganda)، من قِبَل مُمولي لندن برأس مال قدره 120 ألف جنيه إسترليني للمشاركة في إنتاج المطاط.<sup>1</sup>

وكانت تجربة زراعة المطاط في أوغندا قصيرة الأجل، حيث انخفضت الأسعار بشكل كبير بحلول عام 1913 إلى ما يزيد قليلاً عن 25 شلنًا للرطل، ولكن حتى في ذلك الوقت، تمكنت المزارع من البقاء لبعض سنوات، ويعود ذلك لليد العاملة الرخيصة، فقد قُدِّرَت تكاليف الإنتاج سنة 1914م بـ 8% للرطل، إضافة إلى رسوم الشحن، ورسوم لندن 3% إلى التكلفة الإجمالية، وكانت العمالة رخيصة حيث بلغ الأجر القياسي للعمالة غير الماهرة في هذا الوقت هو 3 روبية شهرياً.<sup>2</sup>

كما أصبح المطاط البارا هو المحصول الرئيسي في العديد من المزارع، ومكانته بين منتجات المحمية ذات أهمية متزايدة، وكانت زراعته تكون عمومًا مع القهوة، وفي بعض المناطق يُعبر آخر منتج يُزرع، وبلغ الإنتاج خلال سنة 1929م حوالي

<sup>1</sup> Mahmood Madani, *Op.Cit*, p43.

<sup>2</sup> Ibid.

314.549 رطلاً، بقيمة 23.767 جنيهاً إسترلينياً، ولقد أثر انخفاض أسعاره في السوق سلبيًا على تطور إنتاجه، مما أدى إلى تعليق إنتاجه في العديد من المناطق الاوغندية.<sup>1</sup>

وفي نفس السياق، حققت مايبيرا فوريسست (أوغندا) للمطاط أرباحًا وصلت إلى 18.600 جنيه إسترليني، وقد أعطت سنوات الحرب الإمبريالية الثانية زخمًا إضافيًا للمحصول، ولكن توقفت الشركة عن إنتاجه سنة 1946، حيث لم تعد قادرة على العمل إنتاجه لانخفاض أسعاره.<sup>2</sup>

وبناء على ما سبق، يمكن القول أنّ أوغندا أنتجت أنواعاً أخرى من المحاصيل الزراعية، ذات المردود المالي الجيد مثل الموز، الشاي، المطاط، البطاطا، الذرة، والأرز والدخن، وأغلب تلك المحاصيل للاستهلاك المحلي، أما الفائض منها كان يصدر الى الخارج، إذ تولّت الإدارة الإستعمارية البريطانية عملية التصدير، كما حددت الأسعار خصوصاً إذا ما علمنا أنها اختلفت بين محصول وآخر؛ أيضاً تتنوع المحاصيل الزراعية في أوغندا، جعل بريطانيا تركز بشكل كبير لفرض سيطرتها على مختلف المحاصيل الزراعية، لغرض دعم ميزانيتها في داخل أوغندا، فضلاً عن توفير كل ما تحتاجه المصانع البريطانية من المحاصيل.<sup>3</sup>

### 3. الثروة الحيوانية:

كانت الدراسات التاريخية عن الشعوب الرعوية في شرق إفريقيا قليلة جداً، وبالتالي لا يوجد سوى القليل عن ماضيهم، وحتى في القرن التاسع عشر، وقد تركّزت مثل هذه الدراسات على المسح الشامل لتاريخ هجرة الرعاة أو على ماضيهم السياسي الحديث، ولم يول اهتمام يُذكر لتاريخهم الإقتصادي أو الإجتماعي.

<sup>1</sup> Annual Report of Protectorate of Uganda 1920, p09.

<sup>2</sup> Mahmood Madani, *Op.Cit*, p43.

<sup>3</sup> ماجد مزهر حسين الدليمي، مرجع سابق، ص88.

لقد بدأت الدراسات اللغوية المنشورة مؤخراً في إظهار الأدلة التي تشير إلى أن المجتمعات الرعوية في شرق إفريقيا، مثل المجتمعات الأخرى، حيث شهدت تغييرات في أنماط إنتاجها؛ فبالنسبة لفترة ما قبل الإستعمار، فقد كان الرعاة القوّة المهيمنة في شرق إفريقيا في أوائل القرن التاسع عشر، ولكن انقلبت هذه الهيمنة رأساً على عقب بحيث أصبحت المجتمعات الرعوية فقيرة<sup>1</sup>.

وكان لملكية الماشية وغيرها من المواشي قيمة إقتصادية واجتماعية عالية في القرن التاسع عشر، وعلى سبيل المثال، فإن أساس السُلطة السياسية لقبائل باهيمبا Bahima أو التوتسي Tutsi في غرب أوغندا Uganda، كانت قائمة على ملكيتهم للماشية، وليس على أي اختلافات عرقية داخل المجتمعات، وفي العديد من المجتمعات التي يغلب عليها الطابع الزراعي، مثل قبيلة كيكويو في كينيا، كان يُنظر إلى حيازة الماشية وملكيتها كمؤشّر مهم على الثروة والمكانة؛ كما كان يُنظر إلى الشعوب الرعوية عموماً على أنها غنيّة ومرموقة، أما إذا نظرنا إلى العلاقات بين المجتمعات الرعوية والزراعية في أوائل القرن التاسع عشر، يُمكننا أن نرى أن هذا الإحترام للرعاة لقوتهم الإقتصادية<sup>2</sup>.

ولم يعد أسلوب الحياة الرعوي يولد نفس الشعور بالإحترام والهيبة خاصة في فترة الإستعمار، ففي الواقع غالباً ما يتم إنتقاد الرعاة بكونهم شعوباً بدائية؛ ويمكن القول، أنّه في نفس الفترة أصبح الإنتاج الزراعي اقتصادياً أكثر، وخاصة إنتاج المحاصيل النقدية للسوق الدولية، مصدرًا رئيسيًا للثروة، واكتسب المنتجون الزراعيون هيمنة اجتماعية وسياسية في مجتمع شرق إفريقيا، إضافة إلى السياسة الإستعمارية التي في كل مرة تقوم بطرد الرعاة الرُحل من العديد من المناطق ذات الإمكانيات الزراعية العالية، وذلك لإفساح

<sup>1</sup> Zwanenberg, Anne King, **Op.Cit**, p,p 100,101.

<sup>2</sup> Ibid, p101.

المجال للنظام الزراعي الإقتصادي الجديد، وبذلك تراجع الرعي -على الرغم من أنه لا يزال كبيراً- أمام السياسة الجديدة للإنتاج الزراعي المستقر في أوغندا.<sup>1</sup>

وبالحديث عن المناطق الرعوية في أوغندا، فقد كانت المناطق الأكثر جفافاً المناسبة للرعي قليلة بحكم مناخها، ولكن لا تزال حوالي 6835 ميلاً مربعاً صالحة للرعي، والتي توفر إنتاج حيواني أفضل<sup>2</sup>، وتُعد أوغندا بلداً رعويًا، فالرعي من الحرف السائدة، إذ غطت مساحة بلغت 71 ألف ميل من الحشائش التي تصلح لرعي الاغنام والماعز والأبقار، إلا أنّ انتشار ذبابة تيسي تيسي، والأمراض الوبائية الأخرى التي أصابت البقر، قضت على أعداد كبيرة منه، وكانت ذات تأثير على الثروة الحيوانية، وما تجدر الإشارة إليه، فقد انتشرت وكثرت تربية الأبقار في المناطق الخالية من الامراض، في حين أُستُخدمت الثيران في حرث الأرض.<sup>3</sup>

كما تُشير تقارير وإحصائيات الإدارة الإستعمارية للثروة الحيوانية في أوغندا بين عامي 1917 و 1918م، أنّ عدد الأبقار بالمحمية قُدِّرَت بـ 664,717 رأساً، ومن الأغنام والماعز بـ 1,120,971 رأساً، وما تجدر الإشارة إليه، أنّ هذه الإحصائيات لم تشمل المقاطعتين الشرقية والشمالية لأوغندا، والتي بها عدد كبير من الماشية، لكن لم تتمكن الإدارة الإستعمارية من تحديد أعدادها.<sup>4</sup>

ومن خلال هذه الإحصائيات الأولية، يُمكن القول أن أوغندا كانت تمتلك ثروة حيوانية كبيرة، تسمح لها بدعم الإقتصاد الإستعماري البريطاني، سواء لتوفير اللحوم أو فتح مجال تصدير الجلود والصوف إلى الأسواق البريطانية.

<sup>1</sup> Zwanenberg, Anne King, **Op.Cit**, p101.

<sup>2</sup> Ibid, p83.

<sup>3</sup> ماجد مزهر حسين الدليمي، مرجع سابق، ص 89.

<sup>4</sup> Annual Report of Protectorate of Uganda 1917-1918, p 05.

إهتمت الإدارة البريطانية بالثروة الحيوانية في أوغندا، إذ أدخلت أصواف الأغنام والماعز في المصانع البريطانية، كما أفادت الإدارة البريطانية من لحوم الابقار وجلودها<sup>1</sup>، وبلغت قيمة الجلود التي تم تصديرها خلال سنة 1919م ما قيمته 76.707 جنيه إسترليني<sup>2</sup>.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن الماشية تعرضت إلى العديد من الأمراض والابوئة في أوغندا، فقد أدى الطاعون البقري، المنتشر في المقاطعتين الشرقية والشمالية سنة 1917، إلى نقص الماشية في هذه المناطق، وفي نهاية 1918م توسع انتشاره جنوباً عبر مملكة بوغندا، ومناطق الماشية الجيدة في المقاطعة الغربية، وقد عانت الماشية في بوغندا من داء المثقبيات Trypanosomiasis، كما حدثت حالات حمى الساحل الشرقي في منطقة تيسو Teso، وكما عانت ماشية الماعز في ماساكا Masaka، بوكيدي Bukedi وكيجيزي Kigezi بشدة من الجرب<sup>3</sup>.

ولكن الحكومة الاستعمارية غيرت من سياستها الإستعمارية تجاه المشكلة الرعوية بعد عام 1945، فقد كانت قبل هذه الفترة لا تُعير اهتمام بهذا الجانب، ونظراً لتدهور الأراضي في تلك المناطق، وتم توفير الأموال لمجموعة من المخططات والمشاريع في كلا المستعمرتين كينيا وأوغندا<sup>4</sup>.

كما أظهرت إحصائيات الثروة الحيوانية في شمال أوغندا أن عددها قد ارتفع من 47.000 سنة 1919 إلى 93.000 سنة 1948، وإلى 132.000 بحلول سنة 1959، وكانت هذه زيادة بنسبة 300 في المائة تقريباً في أربعين عاماً، ويعود جزء من هذه الزيادة إلى برامج التطعيم التي قامت بها الإدارة الاستعمارية البريطانية للحفاظ على

<sup>1</sup> كامل عبد المجيد، مرجع سابق، ص 45.

<sup>2</sup> Annual Report of Protectorate of Uganda 1917-1918, p 05.

<sup>3</sup> Annual Report of Protectorate of Uganda 1917-1918, p 05.

<sup>4</sup> Zwanenberg, Anne King, **Op.Cit**, p103.

الثروة الحيوانية ضد الإلتهاب الرئوي البقري المعدي، والتي تم تنفيذها في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن العشرين، وبحلول الستينيات من القرن العشرين، طورت منظمة الأغذية والزراعة لقاءً مضاداً للطاعون البقري<sup>1</sup>.

يمكن القول بعد الحرب الإمبريالية الثانية، وبعد مطالب الجمعيات الإجتماعية والاقتصادية في أوغندا، بدأت السلطات الإستعمارية في محاولة تحسين التنمية، ومنها الماشية بعد سنة 1945، وقد بُذلت الجهود لإدخال تقنيات تغذية جديدة، ومناطق رعي جديدة في المناطق المحيطة بكمبالا، ووقع اختيار منطقة كمبالا للتنمية الرعوية لأن الباغندا كانوا أكثر استجابة للتغيير، حيث كانت مقاطعة بوغندا قريبة من مركز الإدارة، وكانت هذه المنطقة أيضًا تتوفر على نظام سقي جيد، ولكن وجدت أوغندا نفسها تعاني من نقص في لحوم البقر بشكل عام؛ بحلول سنة 1960 كانت تستورد لحوم البقر عالية الجودة ومنتجات الألبان بقيمة مليون جنيه إسترليني من كينيا<sup>2</sup>، وهنا ما يبعث التساؤل إذا كانت أوغندا لديها القدرة على التنمية الرعوية، فمن الصعب تبرير هذا الوضع المشتمل على استيراد اللحوم من كينيا.

ساهمت السياسة الاستعمارية البريطانية في أوغندا على تراجع الرعي ولو بدرجة أقل على ما كانت عليه قبل الاستعمار، من خلال تسخير الأراضي لزراعة المحاصيل النقدية وتهجير القبائل الرعوية الى مناطق نائية، إضافة الى طبيعة أوغندا التي لا تتوفر على مساحة كبيرة للأراضي الرعوية عكس كينيا.

كما هو الحال في أوغندا، مقارنة بما قبل الأربعينيات من القرن الماضي، توسعت الجهود المبذولة لمكافحة الأمراض بشكل كبير، وبحلول عام 1955، تم إجراء 13 مليون تطعيم ضد الطاعون البقري، كما تم السيطرة على مرض الإلتهاب الرئوي الجنبى البقري

<sup>1</sup> Zwanenberg, Anne King, **Op.Cit**, p102.

<sup>2</sup> Ibid, p103.

تقريبًا سنة 1960، في حين ظلت ذبابة تسي تسي تمثل مشكلة كبيرة، وبالعودة إلى سنة 1945، كانت النفقات على مكافحة ذبابة التسي تسي معدومة تقريبًا، وبحلول سنة 1952 تم تخصيص 67 ألف جنيه استرليني، وكان استصلاح الأراضي المصابة بذبابة التسي تسي جاريًا.<sup>1</sup>

يمكن القول أن أوغندا امتلكت ثروة حيوانية شملت الأبقار والغنم والماعز، رغم قلة الأراضي الرعوية، والسياسة الاستعمارية البريطانية المقتصرة على الزراعة، ومعاناتها مع الأمراض والأوبئة التي أثرت على زيادة إنتاجها، ورغم هذه الظروف لكنها ساهمت ولو بشكل قليل في الإقتصاد الإستعماري البريطاني، سواء ما هو موجه للاستهلاك المحلي أو لتصديره.

#### 4. الغابات:

تمتاز أوغندا بغابات كثيفة، وهذا بحكم البيئة الإستوائية لأوغندا ومناخها في جميع المناطق، باستثناء المنطقة الشمالية والشرقية فهي قليلة الأمطار، ومناطقها صالحة للرعي، أما أهم الغابات في أوغندا غابة منزيرا Minzira بالقرب من حدود تنجانيقا، وغابة نامبيجيروا Nambigiruwa بالقرب من عنتيبي Entebbe، وغابة بودونجو Budongo في بونيورو، هذه الاخيرة ، تشير التقديرات إلى أنها تحتوي على أكثر من خمسة ملايين قدم مكعب ( اي ما يزيد عن 141584 م<sup>3</sup> ) من خشب البودوكاربوس Podocarpus الذي يعتبر أعلى انواع الاخشاب<sup>2</sup>.

لقد تنوعت الغابات في أوغندا بحكم بيئتها، وكذا نوع الاخشاب فيها، حيث عملت الإدارة الاستعمارية في إدارتها للغابات الأوغندية بشكل رئيسي الحفاظ على احتياطات الوقود، لتلبية متطلبات خط سكك حديد بوسوجا وإلى ممباسا، والبواخر في البحيرات،

<sup>1</sup> Zwanenberg, Anne King, **Op.Cit.**, p106.

<sup>2</sup> Annual Report of Protectorate of Uganda 1920, p 11.



وكذلك الحفاظ على إمدادات الأخشاب للأغراض الحكومية، كما تميزت فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى بشحن أول شحنة من الأخشاب الأوغندية من مومباسا لتصديرها، ومع تزايد شهرة جودة الأخشاب الأوغندية الأكثر قيمة، فإن غابات أوغندا وفرت إيرادات للإدارة الاستعمارية البريطانية<sup>1</sup>.

لكن الإدارة البريطانية تنبهت أن هناك خطراً محققاً بالغابات، وهو تعرية التربة من جهة، والقضاء على ثروة مهمة في الإقتصاد من جهة أخرى، وعملت على تحديد كل منطقة تجرف منها الغابات، تم إنشاء مصلحة الغابات في عام 1903م، ووضعت سياسة ثابتة تتلخص في المحافظة على الغابات، وزيادة رقعتها وتشجير بعض المناطق بأنواع الأشجار التي تنتج أخشاباً ذات أهمية اقتصادية جيدة<sup>2</sup>.

## 5. النظام التجاري والمالي:

### 1.5. التجارة:

إتصلت أوغندا بالعالم الخارجي في أثناء القرن الثامن عشر، عبر التبادل التجاري مع الممالك المجاورة لها، إذ كانت هناك عمليات للتبادل عبر المنتجات الزراعية والحيوانات وغيرها، كما وصلت جماعات من التجار العرب إلى سواحل شرق إفريقيا القريبة منها، ولغرض الحصول على العاج الذي كانت تجارته رائجة، فضلاً عن تجارة الرقيق التي انتشرت في تلك الحقبة، لذلك نجد أن العمليات التجارية كانت نشطة في تلك المنطقة<sup>3</sup>.

وقد وافق ملك بوغندا موتيسا الأول في أواخر القرن التاسع عشر، على إنشاء طريق بري يربط أوغندا بزنجبار على الساحل الشرقي لأفريقيا، وذلك لغرض تيسير النقل

<sup>1</sup> Annual Report of Protectorate of Uganda 1920, p 11.

<sup>2</sup> ماجد مزهر حسين الدليمي، مرجع سابق، ص 91.

<sup>3</sup> نفسه، ص 92.

والمتاجرة بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية الأوغندية، لاسيّما أن أوغندا دولة ليست لها حدود بحرية<sup>1</sup>.

إنّ التكلفة المالية الباهضة التي أنفقتها الحكومة البريطانية على خط سكة حديد مومباسا - بحيرة فكتوريا ( كينيا-اوغندا)، والمنح والمساعدات المالية التي قدّمتها إلى إدارة المستعمرتين، أثّرت على الخزينة البريطانية، الأمر الذي دفع الحكومة البريطانية إلى تنمية القطاع الإقتصادي للمستعمرتين، ولاسيّما قطاع التجارة؛ وبعد أن أصبح خط السكة الحديدية العمود الفقري الذي ارتكز عليه إقتصاد المستعمرتين، وسهل التجارة ليس فقط بين محمية شرق إفريقيا البريطانية وأوغندا بل مع بقية أنحاء العالم<sup>2</sup>.

وبعد فرض الحماية البريطانية على أوغندا أسهمت عوامل عدة على تقدّم التجارة في أوغندا وهي :

1 - مد السكة الحديدية من ممباسا على الساحل الى ميناء كيسومو ( kisumu، على شاطئ بحيرة فكتوريا .

2 - وصول الهنود مع الإستعمار البريطاني، والذين أدوا دوراً مهماً في نشر التجارة في مختلف المناطق الأوغندية.

3- التقدم الزراعي الذي وضعته الإدارة البريطانية، عبر الإهتمام بالمحاصيل الزراعية لاسيما محصول القطن، وغيره من المحاصيل النقدية التي كانت بحاجة إلى طرق نقلها، سواء نقلها داخلياً فيما بين المُدن والمقاطعات الأوغندية، أو خارجياً، لأغراض التّصدير، لذلك أسهمت الطّرق التي أنشأتها الإدارة البريطانية في أوغندا بتطوير وانتعاش التجارة، وزادت من عملية الإنتاج<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> ماجد مزهر حسين الدليمي، مرجع سابق، ص 93.

<sup>2</sup> Kabwegyere Tarsis, "The Asian Question in Uganda", East Africa Journal, Vol 5, 197, p 10. أنظر: الملحق 9 ص 288.

<sup>3</sup> ماجد مزهر حسين الدليمي، مرجع سابق، ص 93.

ومما تجدر الإشارة إليه، حول الجانب التجاري ما ذكره جونستون في التقرير العام عن مستعمرة أوغندا لسنة 1901م قائلاً: " اعتقد على نحو أكيد انه قبل مضي عدة سنوات سينتج البلد على أية حال دخلاً محلياً كافياً يُحرر دافع الضرائب البريطاني من اي التزام لتقديم المزيد من الاموال لحماية وتطوير أوغندا . بالاضافة الى هذا فاني امل بان اوغندا سوف تطور ثروة تمكنها من دفع ديونها وتبرر الاجراءات التي اتخذها رجال السياسة في 1890م و 1892م و جعلوها ضمن نطاق الامبراطورية البريطانية ... اين تكمن فائدة هذه الاجراءات ؟ ان الفائدة على ما اعتقد تكمن في التطور الملحوظ للتجارة البريطانية في محمية اوغندا"<sup>1</sup>.

وعلى الصعيد التجاري يصعب الفصل بين محميتي شرق إفريقيا البريطانية (كينيا) وأوغندا، فكلا المحميتين كانتا تُعاملان كوحدة واحدة في أمور الرسوم وإحصائيات التجارة الحكومية، غير أن كلا المنطقتين تختلفان من الناحية الإقتصادية إلى حد كبير، فمحمية شرق إفريقيا البريطانية كانت بلداً مناسباً للإستيطان الأبيض، أما محمية أوغندا ولأسباب مناخية أصبحت مركزاً للمزارع الإستوائية<sup>2</sup>.

كما أن الشراكة بين المستعمرتين بقيت دائمة وعملية، لأن محمية شرق إفريقيا البريطانية تعتبر ممرًا لمحمية أوغندا إلى الساحل، وتُشرف على جزء كبير من تجارة محمية أوغندا، ولكن ارتبط النشاط التجاري الحيوي لكلا المحميتين، إرتبط بشكل مباشر بعد خط سكة الحديد مومباسا - بحيرة فكتوريا عام 1896م<sup>3</sup>، والذي ساهم في رفع عائدات التجارة لكلا المُستعمرتين سنة 1900 إلى 446610 جنيه إسترليني والصادرات إلى 121980 جنيه إسترليني، وبعدها انتقلت إدارة المستعمرتين من وزارة الخارجية إلى

<sup>1</sup> علي صدام صحن الساعدي، مرجع سابق، ص 172

<sup>2</sup> نفسه، ص، ص 172، 173.

<sup>3</sup> نفسه، 173.

وزارة المستعمرات عام 1905م، وصلت عائدات التجارة إلى 518140 جنيه إسترليني والصادرات إلى 214580 جنيه إسترليني<sup>1</sup>

وبالنسبة للواردات إلى مستعمرة أوغندا، فقد كانت مثل مستعمرة كينيا عبر دُول مختلفة، وفي مقدمتها بريطانيا بنسبة 44% و 25% تأتي من مناطق مستعمرات بريطانيا مثل الهند وإتحاد جنوب إفريقيا، أما الباقي من دول أجنبية أخرى كأمریکا، اليابان، وغيرها من الدول، في حين كانت أهم صادرات أوغندا القطن والبن، حيث شكّل القطن أكبر محصول نقدي من حيث العائدات، التي وصلت إلى ثلثي الاجالي لها<sup>2</sup>.

وفي نفس السياق، فقد كانت المنتجات الأكثر طلبا للإستهلاك في مستعمرة أوغندا، تشمل بالدرجة الأولى الملابس القطنية، الحرير، وبضائع الأصواف والنسيج، إضافة إلى التّبيز بأنواعه، الأغذية المعلبة، الأثاث، الأواني المنزلية، السكاكين وكل ما هو من الضروريات المنزلية، وغيرها<sup>3</sup>.

ومما تجدر الإشارة إليه، أنّ الأوروبيون لم يكونوا الوحيدين الذين مارسوا النشاطات الإقتصادية في مستعمرتي أوغندا وكينيا، فقد كان للهنود دور أساسي في ممارسة النشاط التجاري، من خلال استيطانهم المُسبق في المستعمرتين، كما قاموا بفتح محلات تجارية على طول خط السكة الحديد كينيا-أوغندا، الأمر الذي ساهم في ربط الإقتصاد المحلي بالإقتصاد الإستعماري البريطاني، فمنذ وصولهم إلى المستعمرتين سيطروا على الجانب التجاري<sup>4</sup>.

وعلى الرغم من منع الهنود من الاستيطان في المرتفعات البيضاء، إلا أنّ استيطانهم شمل مناطق أخرى من المستعمرتين، فقد حرص السير هاري جونستن على

<sup>1</sup> أنظر أيضا: علي صدام صحن. Annual Report of Protectorate of Uganda, 1904-1905, p13.

الساعدي، مرجع سابق، ص173.

<sup>2</sup> Ibid, p 14.

<sup>3</sup> Ibid.

<sup>4</sup> علي صدام صحن الساعدي، مرجع سابق، ص، ص، 174، 175.

الإستيطان الهندي في المحمية أوغندا لغرض إنشاء الحقول الزراعية الواسعة وقال : " إنني أعتقد أنّ شرق إفريقيا مفتوحة لاستقبال كثيرٍ من الفائض السكاني للهند، وأنّها ستمنح فرصاً كبيرة للمزارعين الهنود، وأنّ شرق إفريقيا هي بمثابة أمريكا للهنود"<sup>1</sup>. يمكن القول، أن العامل الهندي الذي إنتهى عقده ويريد البقاء سُمح له بممارسة النشاط الذي يريد، وهو في نفس الوقت يخدم أهداف السياسة الاستعمارية البريطانية في توطينهم بالمستعمرة، وكانت التجارة أكثر المجالات التي يستطيع الهندي أن يمارسها بشكل جيد.<sup>2</sup>

يذكر أنّ الهنود لعبوا دورا كبيرا في نجاح التجارة داخل المستعمرة لكونهم وسطاء تجاريين بين السكان المحليين والاوروبيين.

كان للتجار الهنود دور كبير في تجارة أوغندا، ونجحوا في منافستهم للتجار العرب والسواحليين، بسبب الدعم الذي تلقوه من قبل السلطات البريطانية، وتمكنوا من بسط سيطرتهم على التجارة وأبصحت في أيديهم، وفي وقت سابق اعتمد اقتصاد محمية أوغندا في بادئ الأمر على القطن وحده، لكن أدركت الإدارة الإستعمارية في المحمية خطورة الاعتماد على منتج واحد فقط، فعمدوا إلى التنوع في الإنتاج، وفي عام 1901م قدرت قيمة الدخل لأول مرة بقيمة صادرات بلغت 50000 جنيه استرليني، ومن أهم المنتجات المطاط، العاج، الجلود، القصدير والنحاس.<sup>3</sup>

## 2.5 الضرائب:

لجأت السلطات الإستعمارية إلى فرض الضرائب على السكان المحليين في مستعمرة أوغندا مطلع سنة 1900م، وذلك لتقليص الإنفاق المتزايد على المستعمرة خاصة

<sup>1</sup> علي صدام صحن الساعدي، مرجع سابق، ص 175.

<sup>2</sup> نفسه، ص 176.

<sup>3</sup> ماجد مزهر حسين الدليمي، مرجع سابق، ص 94.

في بناء خط سكة الحديد، وخطوة أولى نحو الإستقلال المالي للمستعمرة وخفض مبالغ المنح المقدمة من الحكوم البريطانية إلى إدارة المحميتين<sup>1</sup>.

ومن الجدير بالذكر، أن إقتصاد الأفارقة كان يعتمد على الإكتفاء الذاتي، وإنتاج محاصيل الكفاف، أما ما فاض عن حاجته من محاصيل ومنتجات فقد كان يلجأ إلى مُقايضتها بسلع غير متوفرة لديه، وعدم استعماله للنقود، هذا الأمر الذي دفع الإدارة الاستعمارية البريطانية إلى استحداث الضرائب سنة 1900م، ومنها ضريبة الكوخ التي تعد أبرز الضرائب، حيث بلغت قيمتها ثلاث روبيات هندية شهرياً عن كل كوخ تسكنه كل عائلة افريقية<sup>2</sup>.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن عائدات ضريبة الكوخ، والرأس والأسلحة يتم جمعها وتسليمها إلى المفوض البريطاني في المستعمرة، كما تم تغيير اسم ضريبة الكوخ سنة 1909م، وأصبح يُطلق عليها ضريبة الإقتراع، لكنها بقيت بنفس القيمة وشملت تغيير الإسم فقط<sup>3</sup>، وفي عام 1910م لجأت الإدارة الإستعمارية في المستعمرة إلى زيادة قيمة الضرائب، وتبني وسيلة جديدة لإجبار الإفريقي للعمل من خلال فرض ضريبة الكوخ بأثر رجعي على الشباب من هم بعمر السادسة عشر، بهدف دفعهم إلى العمل في المزارع<sup>4</sup>. كما كانت عملية جباية الضرائب وجمعها مسؤولية إدارة المستعمرة، إذ عملت على تعيين موظفين بريطانيين لجباية الضرائب، يساعدهم مجموعة من الموظفين الأوغنديين، وقد فرضت أنواع عدة من الضرائب على الشعب الأوغندي في مقاطعات أوغندا المختلفة، فبالإضافة إلى ضريبة الكوخ، الرأس و حيازة الأسلحة، شملت أيضاً<sup>5</sup>:

<sup>1</sup> علي صدام صحن الساعدي، مرجع سابق، ص 179.

<sup>2</sup> نفسه، ص 180.

<sup>3</sup> Elliott D. Green, *Op.Cit*, p 44.

<sup>4</sup> علي صدام صحن الساعدي، مرجع سابق، ص 180.

<sup>5</sup> علي ابراهيم عبدة، "كيف احتلت انجلترا اوغندا"، مجلة نهضة افريقيا، العدد 10، القاهرة، 1958، ص 40.

- 1- ضريبة الكوخ : فرضت على كل شخص مالك لسكن أو كوخ يدفع ضريبة 03 روبيات سنوية لكل منزل، وفي حالة عدم اسطاعته دفعها نقدا يجوز دفعها ماشية أو انتاج محصول أول العمل.<sup>1</sup>
  - 2-ضريبة السلاح : تفرض على كل مواطن أوغندي -يستثنى منها الأوروبيون والهنود- يحمل السلاح، وتتراوح قيمتها 03 روبيات سنوياً.<sup>2</sup>
  - 3- ضريبة لو لو Low Low : فرضت على الموظفين العاملين في الدولة وقيمتها 20 روبية سنويا.
  - 4- ضريبة رسوم الحاكم: فرضت على الاشخاص الذين يعملون في المحاكم وقيمتها 05 روبيات سنويا.
  - 5-ضريبة الأراضي المسجلة: فرضت على أصحاب الأراضي المسجلة في الدولة وقيمتها 10 روبيات سنوياً.<sup>3</sup>
- كما تم أيضا فرض الضرائب على إنتاج صادرات الفلاحين الأوغنديين من البن والقطن، من خلال وسيلة بسيطة تتمثل في توجيه جميع منتجاتهم التصديرية من خلال قناة واحدة، وهي مجلس التسويق، وقام هذا المجلس بجمع جميع عائدات التصدير التي تم فرض الضرائب عليها، وبحلول عام 1952 تم دفع 20 مليون جنيه إسترليني للحكومة لتمويل نفقاتها، وذهب ما يقرب من 20 مليون جنيه إسترليني أخرى إلى الإيرادات الحكومية بين عامي 1952 و 1958.<sup>4</sup>
- ### 3.5 العملة والبنوك:

تطلب العمل التجاري في مناطق النفوذ البريطاني ضرورة إيجاد نظام نقدي ينسجم مع النظام النقدي البريطاني المتبع في مستعمراتها الأخرى، ففي نهاية القرن التاسع عشر

<sup>1</sup> F. O. 881/7375.

<sup>2</sup> F. O. 881/7376.

<sup>3</sup> ماجد مزهر حسين الدليمي، مرجع سابق، ص 119.

<sup>4</sup> Zwanenberg, Anne King, Op.Cit, p131.

كان الهنود يسيطرون على التعاملات التجارية لتجارة العاج والقوافل في زنجبار، ويعد الهنود الممولين الرئيسيين في المنطقة، ومع التطور والتوسع التجاري للنشاطات الهندية المتصاعدة مع خط السكة الحديد أصبحت الرُوبيَّة هي العملة الأكثر قبولاً وانتشاراً بين التجار، واستخدم في محمية أوغندا الكاوريز Cowries (المحار) كوسيلة للتعامل بين السكان المحليين حتى سنة 1909م، وقيمته 1000 محارة تعادل روبية واحدة<sup>1</sup>.

ولكن أوقف استخدام الكاوريز في دفع الضرائب في محمية أوغندا لتحل محله الروبية<sup>2</sup>، وبدأت المحمية تشهد افتتاح أول بنك هو البنك الوطني الهندي The National Bank of India الذي افتُتح في عينتيبي في 1906م، واستمر حتى سنة 1912م كان البنك الوحيد في المستعمرة<sup>3</sup>.

وساهم البنك بفروعه المنتشرة في محمية أوغندا بتمويل حاجات الصناعة البريطانية للغذاء، والمواد الخام وصادرات السلع الاستهلاكية، كما دعم تطوير زراعة المحاصيل النقدية فيها، ولم يقتصر تعامل البنك مع السلطات الإدارية الاستعمارية فحسب، بل امتد تعامله إلى السكان المحليين وغير المحليين، كذلك فضل البنك وفروعه تقديم تسهيلات للزبائن كالقروض، وأيضا حصل التجار الآسيويون على القروض، ومما لاشك فيه، أن البنك كانت له مقرات في لندن ومكاتب رئيسة في المستعمرات البريطانية، لكون احتياطاته المالية موجودة في لندن لأنها مرتبطة بشكل وثيق بالجنيه الاسترليني<sup>4</sup>.

ومما تقدم يمكننا القول، أن البنية المالية التي اعتمدها الإدارة الاستعمارية في المحمية من خلال تأسيس النظام النقدي، تعكس طبيعة الأهداف الإقتصادية التي وُضعت أساساً لتشجيع زراعة المحاصيل النقدية للتصدير، ودعم استيراد السلع المصنَّعة في بريطانيا لتعزيز القدرات الإقتصادية للمحمية وربطهما بالاقتصاد البريطاني.

<sup>1</sup> Zwanenberg, Anne King, **Op.Cit**, p280.

<sup>2</sup> F. O. 881/ 7027. **East Africa Currency**, p 01.

<sup>3</sup> علي صدام صحن الساعدي، مرجع سابق، ص181.

<sup>4</sup> Zwanenberg, Anne King, **Op.Cit**, p281.



## 6. الصناعة:

مارس شعب أوغندا العديد من الصناعات التقليدية شملت صناعة الأدوات الزراعية، الأسلحة، الملابس الخزرف والفخار، وكلها مُقْتَبَسَة من الحرف القبلية في أوغندا، التي تم تصنيعها في أوغندا قبل عام 1900.<sup>1</sup>

ومنذ بداية الإستعمار البريطاني لأوغندا، لم تهدف الإدارة الإستعمارية البريطانية إلى خلق نوع من الصناعة التحويلية بها، بل كان جُل اهتمامها تصدير المحاصيل النقدية، وربط خط سكة الحديد بالمقاطعات ذات الإنتاج الزراعي بالدرجة الأولى، ومن جهة ثانية جعل المحمية سوقا مُستهلكا للمنتجات البريطانية.

ولقد كانت العقبات التي تعترض طريق التصنيع المحلي أو حتى الأجنبي في أوغندا أكثر دراماتيكية منها في كينيا، ولكن بمرور عقود من الزمن على السيطرة الاستعمارية البريطانية، أصبحت الإدارة الاستعمارية في أوغندا حريصة على التصنيع في أواخر الأربعينيات، وبحلول أوائل الخمسينيات، تم إدراك أن الصناعة الأجنبية لن تتدفق بشكل طبيعي على أوغندا ما لم يتم منح المستثمرين حوافز كبيرة للقيام بذلك.<sup>2</sup>

ولذلك بدأ بناء سد أوين فولز Owen Falls Dam في عام 1948، واكتمل في عام 1954، والهدف من بنائه توفير مصدر طاقة رخيص كأساس للتوسع الصناعي، لكن على الرغم من وجود نمو أولي للصناعة، إلا أن منطقة جينجا أين تم بناء السد لم تتحول إلى المدينة الصناعية المتوقعة بسبب الفشل في جذب صناعة أجنبية إضافية، كما لم يحقق مجلس الكهرباء الأوغندي أي ربح حتى عام 1964، وكان المجلس حينها يعتمد على مصنع للنسيج، ومصنع لصهر النحاس، ومصنع للأسمت، هذه المصانع أنشئت

<sup>1</sup> Zwanenberg, Anne King, **Op.Cit**, p,p 110,111.

<sup>2</sup> Ibid, p 130.

من طرف السلطات الاستعمارية، نتيجة هذا الفشل تم انشاء شركة التنمية الأوغندية the Uganda Development Corporation<sup>1</sup>.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول أنّ اهتمام الإدارة الاستعمارية البريطانية بالجانب الصناعي في أوغندا كان متأخراً، وقد يكون هذا الإهتمام المتأخّر في الأربعينيات ما فرضته الحرب الإمبريالية الثانية، من خلال تعطل وصول المواد الاستهلاكية للمستعمرة، ويبدو أن جهودها في مجال الصناعة فشل، ولم يرق إلى النتائج المرجوة، ويبقى الإهتمام الأكبر بالقطاع الزراعي عن باقي القطاعات الأخرى.

### 7. النقل بالسكك الحديدية:

يرتبط تاريخ أوغندا وكينيا إرتباطاً وثيقاً بتاريخ السكك الحديدية، وعلى الرغم من تنوع أسباب إنشاء هذه السكة الحديدية، إلا أنّ إحدى نتائج بنائه كانت التنمية الإجتماعية والإقتصادية فيهما، والتي أعقبت إكتماله في سنة 1901.

تم إنشاء سكة حديد ممباسا- بحيرة فيكتوريا أو كما تعرف أيضا سكة حديد أوغندا كبنية تحتية استعمارية بعد إعلان البريطانيين الحماية على المنطقة، وبدأ بناء الخط في سنة 1896، وبعد خمس سنوات فقط أي في 20 ديسمبر 1901، وصل المسار إلى وجهته عند بحيرة فيكتوريا، ويربط خط السكة الحديد ممباسا في المحيط الهندي بمدينة كيسومو التي كانت تسمى حينها بورت فلورنس Port Florence<sup>2</sup> في شرق بحيرة فيكتوريا، ويمر عبر أراضي كينيا الحالية من شاطئها الشرقي إلى حدودها الغربية<sup>3</sup>.

ويتبع مسار سكة حديد أوغندا على نطاق واسع الخط الرئيسي لسكة حديد كينيا، والذي يمتد لمسافة 600 ميل (965 كم) تقريباً من ممباسا الميناء الرئيسي لكينيا على

<sup>1</sup> Zwanenberg, Anne King, **Op.Cit**, p131.

<sup>2</sup> بورت فلورنس Port Florence أطلق هذه التسمية جورج وايتهاوس كبير مهندسي سكة الحديد ممباسا- بحيرة فيكتوريا تكريماً لزوجته، لكن سرعان ما تم تغيير إسم المحطة أو المنطقة إلى كيسومو. أنظر: الملحق 15 ص 294.

<sup>3</sup> Norman Aselmeyer, "Ruin of Empire : The Uganda Railway and Memory Work in Kenya", **Jornal of Educational Media, Memory and Society**, Vol. 14, 2022, p 18. See : الملحق رقم 14 ص 293.

ساحل المحيط الهندي، عبر نيروبي وناكورو إلى غاية كيسومو، وهو ميناء داخلي مهم على بحيرة فيكتوريا<sup>1</sup>، ولعل الأسباب الرئيسية لبنائه كانت استراتيجية، حيث لم تكن الموارد الطبيعية معروفة في المنطقة، ولم يصل المستوطنون الأوروبيون بعد، ولكن المنطقة كانت مهمة كمر إلى أوغندا التي تُوِي منبَع نهر النيل، وبما أن منطقة أعالي النيل تعتبر مركزية لأمن مصر وقناة السويس، فقد قررت وزارة الخارجية بناء خط سكة حديد لمنع زحف الدول الاستعمارية الأخرى<sup>2</sup>.

وتؤكد معظم الدراسات التاريخية أن الاعتبارات السياسية الاستعمارية والعسكرية والاستراتيجية، والرغبة في منع تجارة الرقيق، كانت الدوافع الرئيسية لبناء السكك الحديدية<sup>3</sup>؛ ويعود تخطيط سكة الحديد هذه في مرحلة التدافع الاستعماري في القرن التاسع عشر على إفريقيا، وجاءت المبادرة من شركة شرق إفريقيا البريطانية الإمبريالية، وبعد انسحابها من المنطقة تولت الحكومة الاستعمارية إنشاء خط سكة الحديد، وأوكلت هذه المهمة إلى وزارة الخارجية<sup>4</sup>، ولكن أيًا كان هدف الخط، فقد أعقب بناءه تنمية اقتصادية سريعة في أوغندا، التي كان اقتصادها يعتمد على اقتصاد الكفاف بالكامل تقريبًا.

فقد كانت أوغندا حتى سنة 1902، تعتمد بشكل كامل على الحمّالين والحيوانات للنقل البري والنقل بالزوارق على بحيرة فيكتوريا، ولكن مع افتتاح خط السكة الحديد الأوغندي المؤدي من ممباسا إلى بحيرة فيكتوريا في هذا العام، أتاح ربط خدمات السفن البخارية للبلاد إمكانية الوصول إلى خط سكة الحديد هذا ومنها إلى الساحل<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> Henry Gunston, "The Planing And Construction Of The Uganda Railway", *Transactions of The Newcomen Society*, vol. 74, N 01, 2004, p 45.

<sup>2</sup> Norman Aselmeyer, *Op.Cit*, p 18.

<sup>3</sup> A. M. O'Connor, *Railways And Development In Uganda , A Study in Economic Geograohy*, The East African Institute Of Social Research, published by Oxford University Press, Nairobi, 1965, p 03.

<sup>4</sup> Henry Gunston, *Op.Cit*, p48.

<sup>5</sup> A. M. O'Connor, *Op.Cit* , p 03.

وكان يتعين على الحمّالين قبل سنة 1902، نقل أي واردات أو صادرات لمسافة تزيد عن 600 ميل، وقد تجاوزت التكاليف 300 جنيه إسترليني للطن، وبذلك كانت الصادرات الزراعية مستحيلة بسبب التكلفة الباهظة للنقل إلى الساحل، ولم يكن من الممكن تحقيق أي تقدم اقتصادي، وبعد إكمال السكة الحديدية، بلغ متوسط رسوم التنقل بين كيسومو وممباسا 48 دولارًا للطن في عام 1902، وفي نفس الوقت تقلص الوقت اللازم للعبور من الساحل إلى كمبالا من ثلاثة أشهر إلى ستة أيام، كما سمحت سكة الحديد بوصول البضائع المستوردة إلى البلاد، مما وفر حافزًا لإنتاج المحاصيل النقدية، ووفرت مرافق للركاب حتى يتمكن الإداريون والتجار من الوصول إلى أوغندا دون الرحلة الخطرة التي كانت تتطوي عليها سابقًا.<sup>1</sup>

ومما تجدر الإشارة إليه، أنه بعد وصول سكة الحديد إلى أوغندا بدأت الإدارة الاستعمارية في إنشاء عدة خطوط سكك حديدية قصيرة داخل أوغندا في الفترة ما بين عامي 1910 و1931، والتي ستربط بين المقاطعات الأوغندية وموانئها في بحيرة فيكتوريا، لنقل المحاصيل النقدية عبر السفن البخارية إلى خط سكة كيسومو ومنها إلى ممباسا.<sup>2</sup>

كما كان النقل في أوغندا عبر سكك الحديد والسفن البخارية له دور متكامل، فقد كان نقل المحاصيل عبر الموانئ إلى كيسومو منذ وصول خط السكة الحديدية إليها، وبدأت السفن البخارية التي تبلغ سعتها 150 طنًا في عامي 1903 و1904، تليها واحدة بسعة 250 طنًا في عام 1906 وواحدة بسعة 525 طنًا في عام 1907 في نقل السلع، وقد وصلت هذه السفن إلى عنيتيبي وجينجا، وكمبالا عن طريق مونيونو ثم عن طريق ميناء بيل، بينما تم إنشاء عدة موانئ أخرى لاحقًا.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> A. M. O'Connor, *Op.Cit*, p 37.

<sup>2</sup> *Ibid*, p 03.

<sup>3</sup> Henry Gunston, *Op.Cit*, p 48.

ونيجية للإنتاج الزراعي في أوغندا، خاصة محصول القطن الذي يُمثّل 80% من المحاصيل النقدية المُنتجة في المحمية، سرعان ما تطلب هذا توسيع حركة المرور، والتوسّع في المرافق، ودخلت سفينتان بخاريتان جديدتان بوزن 525 طنًا إلى الخدمة في عامي 1913 و1914، وفي نفس الفترة تم إنشاء الأرصفة البحرية في بوكاكاتا، مجاني كيبانجا، لتخدم ماساكا وبوكيدي وكياجوي على التوالي.<sup>1</sup>

وبالعودة إلى إنشاء طرق سكك الحديد داخل أوغندا، فقد تم ربط جميع المناطق المتاخمة لبحيرة فيكتوريا بالطريق المؤدي إلى مومباسا، كما ركّزت الإدارة الاستعمارية على جعل كمبالا مركزًا تجاريًا كبيرًا، من خلال بناء خط سكة حديد بطول ستة أميال إلى بورت بيل في سنة 1913، مما أدى إلى إزالة العبء الثقيل على الحمالين وتخفيف الازدحام الذي كان يعيق حركة الإستيراد، وقبلها تم افتتاح خط سكة حديد بوسوغا في سنة 1912 ليصبح جينجا الميناء الأوغندي الرائد، كما لعبت البواخر دورًا كبيرًا في نقل التجارة الخارجية لأوغندا عبر بحيرة فيكتوريا، بالإضافة أيضًا إلى ربط تورو، وجينجا وكمبالا بسكك حديد مباشرة إلى الساحل، بالإضافة إلى خط ناكورو ليشهد حركة نقل المحاصيل واستيراد السلع حركية كبيرة.<sup>2</sup>

ومن أهم خطوط سكك الحديد في أوغندا كان خط بوسوغا، الذي إمتد من جينجا شمالًا إلى ناماساجالي، هذا الخط بلغ طوله 61 ميلًا، بلغت تكلفته بنائه 180 ألف جنيه إسترليني قدمتها حكومة أوغندا، مما أتاح الوصول إلى حوض بحيرة كيوجا، ليبدأ مرحلة النقل عبر السفن، وعبره تم نقل 9086 طنًا من وإلى موانئ بحيرة كيوغا خلال سنة 1913.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> A. M. O'Connor, *Op.Cit*, p 37.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Norman Aselmeyer, *Op.Cit*, p 25.

وكان لمرافق النقل الجديدة تأثير كبير على الأجزاء الشرقية والوسطى من أوغندا، من خلال تطور إنتاج المحاصيل ونقلها، وفي المقابل فقد عانت المناطق الغربية والشمالية، وبقيت تستخدم الطرق القديمة في النقل، وربطها بسكك الحديد جاء متأخراً، ورغم هذا التأخر فقد تم إنشاء إمتداد لسكك الحديد إلى سورتو في عام 1929، ولكن في هذا الوقت تقريباً كان دورها في خدمة بونيورو، وغرب النيل عبر ميناء ماسندي، وأيضاً إنشاء خدمة الطرق عبر بونيورو، وخدمة السفن البخارية على بحيرة ألبرت في سنة 1924 مما أدى إلى توسيع الخدمات بشكل كبير.<sup>1</sup>

وبالإضافة إلى طرق سكك الحديد هذه التي كانت متركزة في الجهة الشرقية والوسطى، فقد واصلت في عملية ربط المناطق حيث شملت خط جديد ربط الجهة الغربية ببحيرة ألبرت، و خط الحديد من أنكول إلى كيجيزي، بالإضافة إلى خط حدد الجهة الشمالية الرابط بين لانغو وأتشولي، وأخيراً خط سكة حديد غرب النيل، كل هذه الطرق ساهمت في رفع نقل المحاصيل من المزارع إلى بحيرة فيكتوريا ومنها إلى ممباسا.<sup>2</sup>

وربما كان أفضل تلخيص لدور السكك الحديدية في التنمية السوسيو-اقتصادية هو ما يلي: إدوارد غريغ Edward Grigg حاكم كينيا، في خطاب ألقاه بمناسبة الإفتتاح الرسمي لتمديد خط سكة أوغندا عندما قال: "...كشفت خط السكة الحديد عن مرتفعات كينيا الجميلة ومكنا من زرع موقع متقدم للجنس البريطاني هناك، والذي في اعتقادي يلعب دوراً كبيراً في تاريخ الاتصال الأوروبي بأفريقيا، لقد كانت مسؤولة أيضاً عن حقيقة أننا تمكنا من تحسين وإنشاء المحاصيل الاقتصادية في بلد غني وخصب لم يكن لديه أي تجارة خارجية مطلقاً حتى مجيئه، القطن، القهوة، السيزال، ... وتم إنشاء هذه الأشياء

<sup>1</sup> A. M. O'Connor, *Op.Cit*, p 41.

<sup>2</sup> *Ibid*, p-p 55-60.

ببساطة لأنه تم بناء السكك الحديدية، بدون السكك الحديدية لم يكن من الممكن إنشاء أي من هذه المحاصيل القيمة هنا ليوم واحد".<sup>1</sup>

وبناء على ما سبق، فقد ساهم ربط أوغندا وبعدها مدنها الداخلية بسكك الحديد إلى ارتفاع كبير في الأراضي المزروعة بالمحاصيل النقدية، وكذلك الإنتاج الزراعي، وهذا ما يُبرز الدور الذي لعبته سكة حديد ممباسا- بحيرة فيكتوريا في النقل النوعي لاقتصاد أوغندا، كما كان إنشاء خدمة السفن البخارية المرتبطة عبر بحيرة فيكتوريا مكماً أساسياً لبناء السكك الحديدية.

يمكن القول، لقد ساهمت عوامل كثيرة في التنمية الاقتصادية السريعة في أوغندا، ففي كينيا كان التقدم أبطأ على الرغم من أن السكك الحديدية كانت تخدمها بشكل أفضل، ومن بين هذه العوامل البيئة المادية الملائمة، والجهود التي بذلتها الحكومة الاستعمارية، وكذلك استجابة الشعب الأوغندي للسياسة الاقتصادية، ولكن السكة الحديدية لعبت دوراً حيوياً ومحورياً في ظهور أوغندا كدولة تلعب دوراً في التجارة العالمية، وكان من المؤكد أنها ستبقى منعزلة لو لم تكن السكك الحديدية الأوغندية موجودة في السنوات الأولى من القرن العشرين.

<sup>1</sup> Nathan M. Mnjama, "Railway Records As Sources Of Information For The Study Of Kenya History", African Research and Documentation, Vol 63, 1993, p03.

الفصل الثالث:

السياسة الإجتماعية البريطانية في أوغندا

1894-1962م



## السياسة الإجتماعية البريطانية في محمية أوغندا:

كانت تعيش بأوغندا شعوب ممالك باغاندا Baganda ، بانيانكور Banyankore ، باتورو Batoro ، بانيورو Banyoro وباسوجا Basoga وبوغندا Buganda<sup>1</sup>.

### 1. السكان:

عرفت أوغندا تنظيمًا اجتماعيًا مميزًا قبل التواجد البريطاني بها، وحركة تجارية وزراعية مزدهرة إلى غاية فترة الحماية البريطانية، حيث فرضت نظام الحكم غير مباشر، الذي أبقى للحكومات المحلية سلطة التدخل في شؤون مجتمعاتهم وتنظيم أمورهم، وعبر فريدريك لوغارد Frederick Lugard لما كان ضمن شركة شرق إفريقيا البريطانية في 1890، عن إعجابه الشديد لتنظيم الناس في مساكنهم وملابسهم، ومسالكتهم، وخص بالذكر مملكة بوغندا التي شهد فيها نشاطًا متميزًا، وحركية واسعة للناس في الشوارع، وانتشار الدكاكين المتنوعة بالمنتجات الغذائية وغير الغذائية.<sup>2</sup>

وعرفت أوغندا خلال فترة الإستعمار البريطاني لها، تدخلًا في التنظيم الاجتماعي للمستعمرة، وكان أول فعل قامت، هو تأسيس مدينة كامبالا من قبل فريدريك لوغارد سنة 1890 داخل مملكة بوغندا، في مساحة تزيد عن 94 ميل، والتي أصبحت فيما بعد مقر لحكومة المحمية.<sup>3</sup>

وبناء على ما سبق ذكره، حول مملكة بوغندا وتنظيمها الاجتماعي، فقد كانت تتواجد بعض الممالك الأخرى في أوغندا لا تقل أهمية عن مملكة بوغندا من حيث التنظيم الاجتماعي، وكثافة السكان بها وهي ممالك تورو، أنكولي وبانيورو، وكانت هذه الممالك قد ارتبطت كسابقتهم بوغندا بحكومة المحمية من خلال المعاهدات التي أبرمها هاري

<sup>1</sup> A.B.K. Kasozi, *The Social Origins of Violence in Uganda 1964-1985*, McGill-Queen's University Press, London, 1994, p 19.

<sup>2</sup> يوسف سليمان، تطور الحركة الوطنية...، مرجع سابق، ص 52.

<sup>3</sup> A.B.K. Kasozi, *Op.Cit*, p 22.

جونستون Harry Johnston في عام 1900 مع هذه الممالك، والتي من شأنها عملت على استقرار السكان وتنظيمهم الاجتماعي<sup>1</sup>.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الكثافة السكانية في ظل الحماية البريطانية لأوغندا عرفت تبايناً من منطقة لأخرى، فعلى سبيل المثال مملكة بوغندا تتركز فيها كثافة سكانية تقدر ب 17% من مجموع السكان حسب إحصائيات 1948، وهي نسبة غير ثابتة نظراً لكثرة توافد الهجرات السكانية على المنطقة من داخل أوغندا وخارجها، بحيث يسكنها أكثر من 21 تجمع عرقي من مختلف الجاليات، وعلى غرار مملكة بوغندا تتوزع الكثافة السكانية في كل من مقاطعتي بوسوغا 8.7% وأنكول 7.9%<sup>2</sup>.

رغم صغر مساحة أوغندا، فإن عدد سكانها كبير نسبياً، ويرجعون أساساً إلى ثلاث قارات وهي أفريقيا وآسيا وأوروبا، فالأفريقيون هم سكان البلاد الأصليين، ويعدون عصب الشعب الأوغندي ويكونون الغالبية العظمى من السكان، وقد نشأوا وعاشوا في تلك البيئة منذ زمن بعيد، ويكون العرب أحد أهم سكان أوغندا من غير الأفارقة بحكم اتصالهم بهم عن طريق التجارة<sup>3</sup>،

ومن الآسيويين الذين دخلوا أوغندا هم الهنود، فقد عاشوا في بادئ الأمر على طول ساحل أفريقيا الشرقي، ثم توغلوا تدريجياً نحو المناطق الداخلية حتى وصلوا إلى أوغندا، وبدأوا عمليات المتاجرة مع الأوغنديين، أما بالنسبة للأوروبيين فكان البريطانيون أول من وصل منهم إلى أوغندا سنة 1858م، عن طريق المستكشفين والجغرافيين البريطانيين<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> يوسف سليمان، تطور الحركة الوطنية...، مرجع سابق، ص 22. See Also: A.B.K. Kasozi, Op.Cit, p 53.

<sup>2</sup> يوسف سليمان، تطور الحركة الوطنية...، مرجع سابق، ص 53.

<sup>3</sup> محمد عبد المنعم يونس، أوغندا بين الاستعمار البريطاني والكفاح الوطني، دار القلم للطباعة والنشر، مصر، 1960، ص 79.

<sup>4</sup> ماجد مزهر حسين الدليمي، مرجع سابق، ص 14.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن المستوطنين الهنود كنوا أكبر فئة من السكان الوافدين الى محمية اوغندا طيلة فترة الاستعمار البريطاني لها، فقد وصل عددهم سنة 1914 حوالي 3 آلاف هندي، ولكن بدأ عددهم في الزيادة حتى وصل بعد نهاية الحرب الامبريالية الثانية الى ما يزيد عن 33 ألف هندي، أما الأوروبيين فقد كان عددهم 900 فقط سنة 1915م<sup>1</sup>، ولكن تزايدهم في المنطقة مع مرور السنوات لم يكن بنفس وتيرة الهنود، ولم يتجاوز عددهم في نهاية الخمسينات 11 ألف أوروبي في المستعمرة، بالإضافة الى وجود العرب، والباكستانيين بنسبة أقل<sup>2</sup>.

يمكن القول أن ارتفاع عدد الهنود يعود للسياسة البريطانية التي طبقتها في أوغندا، من خلال تشجيع هجرة الهنود، لكون المنطقة لا تصلح للاستيطان الأوروبي، ومما تجدر الإشارة إليه أيضاً أن أكبر نسبة للسكان كانت ممثلة في الأهالي الأوغنديين، الذين عرفوا أيضاً تزايداً كبيراً في عددهم بعد الحرب الإمبريالية الثانية، وقد فاق عدد سكان أوغندا سنة 1959م ستة ملايين نسمة.

## 2. التعليم:

ليكون اقتصاد أي دولة قوياً، فالتعليم يعتبر أمراً أساسياً وشرطاً من شروط النمو الإجتماعي والإقتصادي، ومستعمرة أوغندا شهدت بداية التعليم في المدارس أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر، خاصة التعليم المُقدّم من طرف المُنصرين والبعثات التّصيرية، سواءً بروتيستانتية أو كاثوليكية؛ في حين جاء اهتمام الإدارة الإستعمارية البريطانية بالتعليم في فترة ما بعد الحرب الإمبريالية الأولى، وهذا الاهتمام بتعليم الأوغنديين، كان الهدف منه تطوير الإقتصاد الإستعماري البريطاني في المستعمرة، وزيادة الإنتاج الزراعي والصناعي، فالتعليم يزيد من إنتاجية وكفاءة العمال.

<sup>1</sup> Annual Report of Protectorate of Uganda 1948, p19.

<sup>2</sup> يوسف سليمان، تطور الحركة الوطنية...، مرجع سابق، ص54.

## 1.2 التعليم في فترة ما قبل الاستعمار:

خلال فترة ما قبل الإستعمار البريطاني لأوغندا، قام التعليم التقليدي بتأهيل الأطفال اجتماعيًا، لتطوير هويات عرقية وعشائرية قوية كُلت حسب القبيلة أو المملكة التي ينتمي إليها، وقبل وصول المُتصّرين المسيحيين والمستكشفين الأوروبيين، كانت القبائل الأوغندية تشكل تنظيمات اجتماعية وسياسية بدرجات متفاوتة من المركزية، حيث حكمت بعض القبائل الأوغندية مثل باغاندا وبانيورو من خلال ممالك هرمية، في حين حكمت مجموعات أخرى، مثل لانجي وكاريماجونج نفسها من خلال شبكات عشائرية لا مركزية.<sup>1</sup>

وكان شكل التعليم التقليدي<sup>2</sup> لدى المجتمع الأوغندي مختلف، باستخدام أساليب تختلف كثيرًا عن أساليب التدريس في الفصول الدراسية التي استوردها الأوروبيون، ففي أوغندا كان الأعضاء الأكبر سنًا يقومون بتعليم الأصغر سنًا، كما لعبت الأسرة كجزء من العشيرة دورًا مركزيًا في التعليم التقليدي للأطفال، الذي كان مرنا بالنسبة لهذا المجتمع.<sup>3</sup> ولم يقتصر التعليم التقليدي على جدران الفصول الدراسية، فقد كان التدريس متأصلًا في الطريقة التي يعيش بها الناس حياتهم، وذلك من خلال تعليم الطلاب عبر التجارب اليومية، حيث تعلموا مراقبة السلوك والاستماع إلى كلمات أفراد المجتمع الأكثر خبرة، كما كان جميع أفراد المجتمع البالغين، وخاصة الآباء وكبار السن، مسؤولين عن تعليم الأطفال كيفية العيش وتقدير أدوارهم كأفراد في الأسرة والقبيلة؛ وما هو معروف أن المجتمعات الإفريقية تعتمد على التاريخ الشفوي الذي يروي أمجاد القبائل، تاريخها، أدبها

<sup>1</sup> Takako Mino, "History Education and Identity Formation: A Case Study of Uganda", Claremont McKenna College, For Senior Thesis Academic Year, 2011, p 52.

<sup>2</sup> التعليم التقليدي والتعليم غير الرسمي مصطلحان يستخدمان على نطاق واسع لوصف هذا النوع من التعليم، قد لا يكون التعليم التقليدي هو المصطلح الأكثر ملاءمة هنا لأن الأطفال ما زالوا يمثلون هذا الشكل من التعليم في جميع أنحاء أوغندا المعاصرة، ولكن هذا المصطلح يستخدم هنا من أجل التمييز بين التعليم على النمط الأوروبي التصريحي وشكل من أشكال التعليم الذي كان موجودًا في أوغندا قبل وصول الأوروبيين. Takako Mino, Op.Cit, p 52.

<sup>3</sup> Ibid.

وشعرها، وكان الكبار ينقلون للأطفال معرفتهم الأخلاقية والثقافية، وكذلك سردهم الألغاز، الأمثال الشعبية والأغاني بهدف غرس قيم وأعراف القبيلة والهوية<sup>1</sup>.

ولعل أبلغ تعبير عمّا غيّر التعليم الأوروبي لدي البعثات التنصيرية، والمدارس الحكومية الأوربية فيما بعد في المجتمعات الإفريقية والأوغندية بشكل خاص، ما وصفته الكاتبة الأوغندية أوكوت ببيتيك Okot p'Bitek حول كيفية محو التعليم الأوروبي الإستعماري هوية السكان الأصليين بقولها: " يخرج من بوابة الجامعة مرتدياً بدلته السوداء إلى العالم، مرتاحاً مادياً، لكنه مُنسلخ ثقافياً، ميتاً، فهو ضحية ضائعة للنظام المدرسي، ولا يستطيع أن يرقص أو يعزف موسيقى شعبه..."<sup>2</sup>.

ومما تجدر الإشارة إليه، أنّ التعليم التقليدي خلق تعليماً وفق جنس الأطفال، وتعليمهم مهارات مختلفة، حيث تتعلم الإناث كيفية الطهي والتنظيف، بينما يتعلم الذكور كيفية رعي الماشية والزراعة، وهذا على مستوى العشائر، أما على مستوى الممالك ففي مملكة بوغندا قام المتخصصون ذو المعرفة والمهارات الخاصة، مثل الخبرة في أداء الإحتفالات الدينية أو إدارة القانون، بنقل معارفهم إلى أفراد مختارين من الجيل الأصغر سناً، على سبيل المثال، تم تدريب فئات من عائلات معينة ليصبحوا رؤساء في قصر ملك بوغندا، كما خلق التعليم التقليدي تماسك اجتماعي أوسع بين المجتمعات المحلية، وقد اظهر هؤلاء العاملين في القصر الولاء والضيافة، ودعموا بقاء واستمرار المجموعة العرقية الأكبر حتى بعد عودتهم إلى منازلهم النائية.<sup>3</sup>

وهكذا، خلال فترة ما قبل الإستعمار عزز التعليم التقليدي، باعتباره الشكل السائد للتعليم الهوية العرقية والعشائرية للشعب.

<sup>1</sup> Takako Mino, *Op.Cit*, p53.

<sup>2</sup> Okot p'Bitek, *Africa's Cultural Revolution*, Macmillian Books for Africa, Nairobi, 1973, p 13.

<sup>3</sup> Takako Mino, *Op.Cit*, p 52.

## 2.2 التعليم التنصيري:

بدأ التعليم التنصيري المسيحي في تغيير الهويات العرقية للمجتمع الأوغندي، وذلك بإدخال القيم الأوروبية والمسيحية إلى السكان الأصليين، على الرغم من وجود راسخ للتعليم التقليدي، وقبل أكثر من عقد من فرض الحماية البريطانية، شجّع بعض زعماء السكان الأصليين إدخال التعليم التنصيري الأوروبي في مجتمعاتهم<sup>1</sup>.

ويدور جزء كبير من تاريخ إنشاء التعليم التنصيري حول تاريخ مملكة بوغندا، فقبل الحماية البريطانية على المملكة، رحّب ملك بوغندا أو الكاباكا بالتجار العرب المسلمين والمنصّرين البروتستانت والكاثوليك في المملكة، من خلال بناء علاقات مع القوى الأجنبية القوية المرتبطة بكل مجموعة، ونشرت هذه الجماعات الدينية خاصة المسيحية أيديولوجيتها ونفوذها من خلال تعليم السكان الأصليين بدءًا من الباغندا شعب مملكة بوغندا؛ وتجدر الإشارة أن أول الذين بدأوا علاقة مع مملكة بوغندا، التجار العرب والسواحيليين من في عهد كاباكا موتيسا الأول، وفي عام 1868 اعتنق الكاباكا الإسلام، ومن هذا الموقع المميز، قام العرب بتعليم الباغندا الدين الاسلامي وكيفية قراءة القرآن<sup>2</sup>.

كما قام موتيسا الأول لاحقًا بالسّماح للمنصّرين الأوروبيين بالعمل في مملكته، وقدم هؤلاء التعليم على النمط الأوروبي بهدف رئيسي هو التنصير، وفي سنة 1877م، وصلت الجمعية الكنسية التبشيرية The Church Missionary Society من بريطانيا، في حين وصلت أيضًا جمعية الآباء البيض The White Fathers' Mission المكونة من الروم الكاثوليك الفرنسيين للمملكة سنة 1879م<sup>3</sup>.

لقد قام المنصّرون البروتستانت والكاثوليك بتعليم رؤساء، وخدم مملكة بوغندا في المقام الأول المسيحية، القراءة، الكتابة، الحساب والزراعة، كما قاموا بتدريس التاريخ

<sup>1</sup> Takako Mino, *Op.Cit*, p55.

<sup>2</sup> J. C. Ssekamwa, *History and Development of Education in Uganda*, Fountain Publishers Ltd, Kampala, Uganda, 1997, p25.

<sup>3</sup> Donald Anthony Low, *The Mind of Buganda: documents of the modern history of an African kingdom*, University of California Press, Los Angeles, 1971, p 201.

الأوروبي، مُعتقدين أنهم كانوا يقودون مهمة حضارية لتحويل الباغندا إلى المسيحية، حيث هدف المنصرون المسيحيون تعليمهم من أجل تغيير مُعتقداتهم، وبالتالي تغيير هوياتهم، كما أدّى التَّنَافُس إلى تصاعُد التَّوتُّر بين المسلمين والكاثوليك والبروتستانت خلال تنافسهم لكسب نفوذ سياسي داخل مملكة بوغندا<sup>1</sup>.

ومع التدخل العسكري البريطاني<sup>2</sup>، أصبح للبروتستانت البريطانيين، اليد العليا في مملكة بوغندا، ومُنِع المُنصِّرون الفرنسيون من توسيع نفوذهم في أوغندا، وعلى الرّغم من هزيمتهم، إستمر المسلمون والكاثوليك في إنشاء مدارسهم الخاصة في جميع أنحاء أوغندا، والملاحظ أن التعليم التنصيري أدخل انشقاقات في هوية مملكة بوغندا التي كانت أكثر توحيداً سابقاً، وبهذا يكون المُنصِّرون البروتستانت قد وضعوا الأساس للإستعمار البريطاني لأوغندا، من خلال التأثير والتغيير في هوية المتجمع الأوغندي<sup>3</sup>.

ويمكن القول، أن الباغندا كانوا أوفر حظاً في الاستفادة من التعليم في مستعمرة أوغندا، خاصة بعد اتفاقية بوغندا 1900م، كما سعى العديد من المستعمرين إلى تشجيع تدريس الباغندا، فهؤلاء الباغندا في نظرهم من شأنهم أن يساهموا في تحضُّر المجموعات القبلية الأوغندية الأخرى<sup>4</sup>؛ ولعل ما شجع المجتمعات القبلية الأوغندية الأخرى على التعليم التنصيري، ما لاحظوه من تغيُّر وإمّتيازات بالحصول على التعليم الأوروبي لدى الباغندا، وتضمنت هذه الامتيازات الوضع الإقتصادي والإجتماعي الذي مُنح للباغدا المتعلمين، ورأت المجتمعات القبلية الأخرى كيف استفاد الباغندا من هذه المزايا، لأن الباغندا المتعلمين تمكنوا من الوصول إلى المناصب الكتابية لدى الادارة البريطانية في المستعمرة<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> J. C. Ssekamwa, **Op.cit**, p 29.

<sup>2</sup> تم التطرق إلى الصراع بين الوائف الدينية في أوغندا في الفصل الاول من الباب الثاني.

<sup>3</sup> Takako Mino, **Op.Cit**, p 57.

<sup>4</sup> Ibid, p 58.

<sup>5</sup> Ibid, p59.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول أن الأوغنديين نظروا إلى التعليم التّصيري على أنه أكثر قيمة من التعليم التقليدي، وقام المُنصّرون بتدريب العديد من السكان الأصليين لنشر المسيحية والتعليم في أنحاء مختلفة من المحمية. كما انتشر التعليم التّصيري المسيحي بسرعة من خلال ما قدمته البعثات والجمعيات التّصيرية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأخيرة قدمت تلميماً تصيرياً وفنياً (حرفياً) في مستعمرة أوغندا، وشملت الجمعية الكنسية التبشيرية، بعثة الآباء البيض و بعثة ميل هيل<sup>1</sup>، ونظراً لما تقدمه هذه البعثات من تعليم، فقد تزايد الطلب على التعليم الأوروبي بين السكان الأصليين.

### 1.2.2 الجمعية التبشيرية الكنسية The Church Missionary Society:

عملت البعثات التّصيرية ومنها الجمعية الكنسية البريطانية في أوغندا قبل الحماية البريطانية بسنوات، وفرضت نفسها في مملكة بوغندا، وازداد نفوذها ونشاطها بعد إعلان الحماية سنة 1894م، وأدى الدّعم الحكومي الإستعماري لها إلى انتشارها الكبير في مختلف مناطق أوغندا على حساب البعثات الأخرى؛ كما تجدر الإشارة أن الإدارة الإستعمارية البريطانية لم تكن تُشرف على التعليم في محمية أوغندا خلال العقود الثلاث الأولى من الاستعمار، فقد كان تحت إشراف البعثات التّصيرية.

ولم تكن في أوغندا مدارس حكومية بريطانية، وهو نفس الأمر في مستعمرة كينيا، خاصة في العقود الأولى من الاستعمار البريطاني، وقدمت الجمعيات التّصيرية ومنها الجمعية الكنسية التبشيرية (البروتستانتية) التعليم الديني والعلمي للسكان، ونظراً للحماية والدّعم من قبل الحكومة الاستعمارية، فقد بلغت عدد المدارس الإبتدائية سنة 1905م، 442 مدرسة بمعدل حضوري للتلاميذ 1972 طفل و 3419 فتاة<sup>2</sup>، كما قدّمت التعليم

<sup>1</sup> أنظر: الملحق رقم 13 ص 292.

<sup>2</sup> Annual Report of Protectorate of Uganda 1904-1905, p 18.



أيضا على مستوى مختلف الكنائس التابعة لها في أوغندا، حيث إلتحق 8000 طفل و 6000 فتاة بها<sup>1</sup>.

وكان نشاط المدارس في البداية في المدن الرئيسية فقط، ولكن مع مرور الوقت طالب كل زعيم بمدرسة، وأصبحت توجد في كل قرية مدارس يتم فيها تدريس القراءة والكتابة والحساب البسيط، وذلك بفضل المساعدة السنوية التي قدمتها الإدارة الاستعمارية للبعثة، كما كانت مدراس خاصة لأبناء الزعماء<sup>2</sup>؛ وبالنسبة لأهمّ الدُروس التي كان يتلقاها التلاميذ، تعلم الصلاة المسيحية وتعلم قراءة الكتاب المقدس، فضلا عن ممارسة الطقوس الدينية المسيحية، كما اهتمت بتعليم اللُغة الإنجليزية للأوغنديين، والغرض منها إخراج جيل من الأوغنديين يتكلم هذه اللغة، وبالإضافة إلى هيمنة بريطانيا على مختلف النواحي في أوغندا، كما ادخلت هذه الإرساليات دراسة الجغرافية والتاريخ الأوروبي<sup>3</sup>.

وعليه، وصل إجمالي عدد الأطفال قيد التعليم لدى جمعية التبشير الكَنسِيَّة في محمية أوغندا 36850 طفلاً، ومن بين هؤلاء 19,730 طفل و 17,120 فتاة، فخلال السنوات 1906-1907 وصل عدد المتمدرسين 31865، وارتفع عددهم سنة 1909-1910 إلى 43685<sup>4</sup>، هذه الأرقام مثيرة للإهتمام، فقد ارتفع عدد المتمدرسين بالمدارس التنصيرية التي تُقدِّمها البعثة، كما وسَّعت من دائرة العمل التنصيري إلى أغلب المناطق في أوغندا.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ التعليم في محمية أوغندا، إقتصر في السنوات الأولى من الإستعمار على تدريس وبناء المدارس الإبتدائية فقط، ولكن مع بداية سنة 1903م أسَّست الجمعية التبشيرية الكنسية مدرّسين ثانويّتين، الأولى كانت لأبناء الزُعماء

<sup>1</sup> Annual Report of Protectorate of Uganda 1904-1905, p 18.

<sup>2</sup> R. H. Walker, "A History of Education in Uganda", Journal of the Royal African Society, Vol. 16, No. 64, Jul., 1917, p 284.

<sup>3</sup> Ibid, p 285.

<sup>4</sup> Annual Report of Protectorate of Uganda 1909-1910, p 18.

المحليين، وذلك نتيجة التجاوب المُتقدم تجاه التعليم الأوروبي، والثانية كانت ثانوية للبنات سنة 1904 ، وهي أول ثانوية بالمحمية، ولحقتها باقي البعثات في انشاء المدارس الثانوية<sup>1</sup>، فالهدف من فتح مدارس ثانوية كان تدريب السكان الأصليين كمعلمين في بعثاتهم، وتعليم أبناء الزعماء لجعلهم مؤهلين لمنصبهم المستقبلي، وإعداد عدد معين من الشباب لتولي مناصب ثانوية في الخدمة الإدارية، وكل هؤلاء فيما بعد يكونون في خدمة الإدارة الإستعمارية وتطبيق مخططاتها<sup>2</sup>.

فحتى نهاية الحرب الإمبريالية الأولى، وبداية العشرينيات من القرن الماضي قَدّمت البعثة التبشيرية الكنسية تعليما متنوعا، من خلال المدارس الإبتدائية والثانوية في جميع المناطق الأوغندية، وكذلك أنشأت المدارس الداخلية في بوغندا، بونيورو، بوكيدي، أنكولي وناميريمبي، ليرتفع مع مرور السنوات عددها وعدد الطلاب الملتحقين بالمدارس الثانوية<sup>3</sup>، إضافة إلى المدارس الثانوية فقد فتحت مدارس صناعية أو ما تُعرف أيضا بالمدارس الحرفية أو الفنية Technical Education ، والتي قدمت تعليما مُتنوعا منها المدارس الزراعية، البناء، النجارة، صناعة الطوب، الأحذية، الدباغة، الحدادة، في حين تم تعليم البنات الخياطة والتطريز، وغزل القطن وغيرها من الحرف اليدوية<sup>4</sup>.

وفي المُقابل أيضا، لم يقتصر التدريس في لدى البعثة التبشيرية الكنسية على الأوروبيين، فقد كَوّنت فيما بعد معلمين محليين للإشراف على التدريس في المدارس التبشيرية، والذين أثبتوا كفاءتهم وقدرتهم على العمل، ولكن تحت إشراف مدراء أوروبيين.

<sup>1</sup> Annual Report of Protectorate of Uganda 1904-1905, p 19.

<sup>2</sup> R. H. Walker, **Op.Cit**, p285.

<sup>3</sup> Ibid.

<sup>4</sup> Annual Report of Protectorate of Uganda 1920, p 13.

### 2.2.2 بعثة الآباء البيض The White Fathers' Mission :

تعتبر بعثة الآباء البيض الكاثوليلية (الفرنسية) ثاني أكبر بعثة تنصيرية انتشاراً في أوغندا، كما ارتبط وجودها ونشاطها بأوغندا ما قبل الحماية البريطانية بسنوات عديدة، وعلى نفس خطى البعثات التبشيرية البروتستانتية، فقد عملت على انشاء مدارس خاصة بها، وقد وصل عدد المدارس التي أسستها بعثة الآباء البيض في أوغندا بين سنتي 1904-1905م، 30 مدرسة للأولاد و 16 مدرسة للبنات بمتوسط حضور يومي للفتيان والفتيات يبلغ 5,729، كما كانت هناك أيضاً 248 مدرسة صغيرة تحت إشراف معلمين مَحَلِّين مُلحقين بالكنائس، بمتوسط حضور يتراوح بين 10 إلى 40 شخصاً، في حين كانت هناك مدرستان للتعليم الثانوي وهي جديدة وصل الحضور فيها 555 طفلاً<sup>1</sup>.

أمّا بالنسبة لسياسة التدريس، فقد كان يتم تدريس اللغة اللوغندية في المدارس الأصغر حجماً، وتدريس اللغة الإنجليزية في المدارس الأكبر حجماً، وعلى خلاف البعثات البروتستانتية، فقد كان الحضور مجاني في المدارس الكاثوليكية، وفي المدارس البروتستانتية يتم فرض رسم بسيط على أولئك الذين يستطيع آباؤهم دفعه<sup>2</sup>.

كما قَدَّمت البعثة أيضاً مدارس للتعليم الفني الصِّناعي والحرفي في المناطق التي تمارس فيها التَّنصير، وكانت تتلقى دعماً مالياً سنوياً من طرف الإدارة الاستعمارية، حيث حصلت سنة 1916م على مبلغ 300 جنيه إسترليني لبعثة الآباء البيض<sup>3</sup> ( الرومانية

<sup>1</sup> Annual Report of Protectorate of Uganda 1904-1905, p 19.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> ما جاء في أغلب التقارير السنوية البريطانية لمحمية أوغندا حول بعثة الآباء البيض، كانت تحت اسم الآباء البيض الجزائرية (the White Fathers of Algeria (Roman Catholic)، وهذا دليل على النشاط التبشيري الذي أسس له الكاردينال لافيغري في الجزائر التي هدف من ورائها أن تكون بوابة لنشر المسيحية في إفريقيا، وتعمل تحت اسم البعثة الجزائرية. أنظر: الملحق رقم 13 ص 292.

الكاثوليكية) (the White Fathers (Roman Catholic)، وارتفع الدعم المالي سنة 1918 الى 750 جنيه استرليني رغم الحرب<sup>1</sup>.

يمكن القول أنّ بعثة الآباء البيض قامت بدور ونشاط تعليمي في أوغندا، من خلال بناء المدارس الإبتدائية والثانوية، المدارس الصناعية والحرفية، وذلك في المناطق التي تمارس فيها نشاطها، وكانت مناطق نشاطها التصيرية في بوغندا، المقاطعة الغربية وبونيورو على وجه الخصوص<sup>2</sup>.

يمكن القول أنّ البعثات التبشيرية، ومنها بعثة الآباء البيض في منطقة البحيرات الكبرى، عمدت إلى نشر الديانة المسيحية، وذلك عن طريق برامجها التعليمية، والقضاء بشكل تدريجي على الثقافة السواحلية، وكثير من اللغات الإفريقية، بإلغائها في المدارس التي كانت تشرف عليها<sup>3</sup>.

### 3.2.2 بعثة ميل هيل Mill Hill Mission :

كانت بعثة ميل هيل الكاثوليكية الرومانية تمارس العمل التبشيري في أوغندا، ورغم أنّها أقل انتشاراً من الجمعية التبشيرية الكنسية و بعثة الآباء البيض، إلا أنها قامت ببناء مدارس في مناطق توسعها، حيث وصل عدد المدارس التي تستقبل الطلاب سنة 1905م، 10 مدارس للبنين والبنات، بمتوسط حضور يومي يبلغ 1450 طالباً، ومدرسة ثانوية واحدة<sup>4</sup>.

كما قدّمت بعثة ميل هيل إلى جانب التصير، التعليم الإبتدائي والثانوي، والتعليم الصناعي الحرفي الذي أصبح أكثر طلباً في محمية أوغندا، ومما يمكن الإشارة إليه، أنّ

<sup>1</sup> Annual Report of Protectorate of Uganda 1918-1919, p 13.

<sup>2</sup> Annual Report of Protectorate of Uganda 1920, p13.

<sup>3</sup> منصف بكاي، الحركة الوطنية ...، مرجع سابق، ص 10.

<sup>4</sup> Annual Report of Protectorate of Uganda 1904-1905, p 19.

نشاطها كان شرق بوغندا، والمقاطعة الشرقية، وأعلى النيل التابعة للمحمية أي في مناطق كياجوي Kyagwe، وكبادونو Kyadondo، وبولوندوغياني Bulondogani، وبوسوجا Busoga، وبوكيدي Bukedi، وذلك على مدار خمسة عشرة سنة الأولى من الحماية البريطانية.<sup>1</sup>

بالإضافة إلى هذه البعثات التنصيرية الثلاث، إلتحقت بعثة فيرونا Verona Mission (الرومانية الكاثوليكية Roman Catholic) بمنقة أعالي النيل، والبعثة الداخلية الإفريقية African Inland Mission (البروتستانتية الأمريكية American Protectant)، لتصبح في أوغندا إلى غاية سنة 1920م تنشط بها خمسة بعثات تبشيرية؛ ومن إعلان الحماية حتى 1920م لا توجد مدارس للأطفال الأوروبيين أو الآسيويين في المحمية، والعمل التعليمي بين السكان الأصليين بالكامل في أيدي الجمعيات التنصيرية، التي تتلقى منحًا حكومية سنوية لتغطية نفقات العمل.<sup>2</sup>

ويمكن تقييم عمل البعثات التنصيرية في أوغندا منذ بداية عملها في أوغندا، وخلال فترة إعلان الحماية البريطانية وإلى غاية نهاية الحرب الإمبريالية الثانية، قامت البعثات ببناء مئات المدارس الابتدائية، وكوّنت معلمين مَحَلِّيَّين للإشراف على هذه المدارس، كما احتفظت البعثات في مراكز مختلفة بالمدارس الثانوية والمدارس الفنية تحت الإشراف الأوروبي، وشملت الحرف التي تم تدريسها النجارة، البناء، صناعة الطوب، صناعة الأحذية، الطباعة، الدباغة، الزراعة، صناعة العجلات، الحدادة، الخياطة وغزل القطن، ولم يتوقف عمل هذه البعثات في هذه المرحلة، ولكن أصبح للتعليم شكل آخر خاصة سنة 1925م، بعد أن أصبح التّعليم تحت إشراف الحكومة الاستعمارية.

<sup>1</sup> Annual Report of Protectorate of Uganda 1909-1910, p 21.

<sup>2</sup> Annual Report of Protectorate of Uganda 1920, p 13.

### 3.2 التعليم الحكومي:

لم تدعم حكومة حماية المحمية بأوغندا في البداية تعليم المُنصرين للسكان الأصليين، لأنَّ المسؤولين الاستعماريين كانوا يخشون أن يَستخدم الأُفارقة المعرفة التي يكتسبونها من خلال التعليم لشن انتفاضة ضد البريطانيين، لكن مع توسيع إدارته وأنشطته الاقتصادية، أعاد النِّظام الاستعماري النَّظر في هذه السياسة، وقررت الإدارة الاستعمارية استخدام التعليم كأداة لتعليم السكان الأصليين المهارات اللازمة للعمل في المؤسسات الاستعمارية، كما يمكن للأفارقة المتعلمين والمدرِّبين أن يحلوا محل الهنود، الذين جلبهم البريطانيون كعمال في السكك الحديدية من مستعمرتهم في الهند.

وكان التعليم في أوغندا مع بداية استعمارها مُتاحاً لفئة مُعيَّنة، وبشكل رئيسي أبناء الطبقة الأرستقراطية، ورجال الدين وزعماء القبائل ضِمَّن التعليم الذي تقدمه البعثات التَّنصيرية، ومع مرور الوقت تم توسيع عملية التعليم، حيث كان دور الحكومة الاستعمارية يشمل فقط الدعم المادي للبعثات، وتركها إدارة التعليم تحت إشراف هذه الأخيرة<sup>1</sup>.

ولكن بدأ اهتمام الإدارة الاستعمارية البريطانية بالتعليم سنة 1925، حيث أنشأت الحكومة وزارة التعليم من أجل تنسيق، وتقديم الدعم المالي للأنشطة التعليمية للكنائس، مع زيادة سيطرة الدولة على التعليم، وكان الهدف من دعم الإدارة الإستعمارية عمل المُنصرين هو تغيير التركيز على التعليم العادي، وشجعت المدارس الإبتدائية على التركيز على التدريب الفَنِّي بدلاً من تعليم محو الأمية، وإنشاء مدارس فَنِّية خاصة بها من أجل خدمة مصالحها الإقتصادية<sup>2</sup>، وعلى الرغم من تعاطفها الوثيق مع المبشرين البروتستانت البريطانيين، وتشجيعها على تعزيز القيم المسيحية، فقد سعت حكومة محمية

<sup>1</sup> Kanya Bazilio, "Analysis of the Different Education Policy Reforms in Uganda (1922 – 2000)", Research Association For Interdisciplinary Studies, RAIS, November 2019, p 312.

<sup>2</sup> J. C. Ssekamwa, Op.cit, p 85.

أوغندا لاحقًا إلى الحد من تأثير البعثات التنصيرية على التعليم من أجل تجنب عودة الصراع بين الطوائف الدينية<sup>1</sup>.

وكجزء من سياسة فرق تسد، نَفَذَ البريطانيون سياسات لزيادة تأثير المجموعات العرقية المحلية على التعليم التنصيري، وذلك من خلال تشجيع السكان الأصليين على البقاء كمجموعات عرقية مجزأة، ونَفَذَ النظام الإستعماري سياسات تعليمية لمنع الأفارقة من التعرف على بعضهم البعض، والتعاون مع بعضهم البعض لطرد المستعمرين؛ وهكذا، تعمدت السياسة التعليمية للنظام تثبيط تشكيل هوية وطنية مُوحَّدة بين السكان الأصليين، كما دعمت الحكومة التعليم التنصيري لتغيير جوانب الهويات العرقية لجعلها تتماشى مع القيم البريطانية والمسيحية، فقد قامت المدارس بتدريس التاريخ البريطاني، ولم تُقَم بتدريس التَّاريخ الإفريقي، مما وضع عائقًا إضافيًا أمام تطوير الذاكرة الجماعية بين المجموعات العرقية الإفريقية.<sup>2</sup>

ولقد ساعد التعليم، باعتباره جزءًا أساسيًا من المهمة الحضارية البريطانية التي تَدْعِيهَا، في تبرير خضوع السكان المحليين للحكم الاستعماري البريطاني، ففي سنة 1925 وضعت حكومات المستعمرات البريطانية مخططًا للتعليم في مستعمراتها الإفريقية ما يُسَمَّى سياسة التعليم في إفريقيا الإستوائية البريطانية Education policy in British tropical Africa، لتكييف التعليم مع التقاليد المحلية من أجل "تعزيز الشعور بالمسؤولية تجاه المجتمع القبلي" مع التأكيد في الوقت نفسه على أهمية التعليم الديني والأخلاقي المسيحي<sup>3</sup>.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن اهتمام بريطانيا بالتعليم جاء في فترة منتصف العشرينيات من القرن الماضي، نتيجة توصيات لجنة فيليبس ستوكس The Phelps

<sup>1</sup> J. C. Ssekamwa, *Op.cit*, p 125.

<sup>2</sup> Takako Mino, *Op.cit*, p 60.

<sup>3</sup> *Ibid*.

1924 Stokes Commission 1925، حيث قامت اللجنة بزيارة أوغندا في نهاية عام 1924 ، وبقيت لفترة قصيرة في بداية سنة 1925 بدعوة من الحكومة البريطانية، وكان على اللجنة فحص حالة التعليم للأفارقة في كينيا، تنزانيا وأوغندا، وأثبتت اللجنة أن التعليم المقدم في أوغندا كان حرفياً، وأنّ الأنشطة في المدارس لم تكن مرتبطة باحتياجات المجتمع، ومن بين المكوّنات الأساسية المفقودة في المناهج الدراسية، على سبيل المثال، الزراعة، علوم الصحة، النظافة ورعاية الأطفال من قبل النساء<sup>1</sup>.

وقد أوصت لجنة فيليبس ستوكس بأن تشارك الإدارة الاستعمارية بشكل كامل في الأنشطة التعليمية في البلاد، ويجب ألا تترك هذه الأنشطة للمبشرين الذين بدأوا خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، كما أوصت اللجنة بتدريس التكنولوجيا والأعمال اليدوية، الجغرافيا، العلوم، التاريخ والموسيقى، وقد مهّد هذا الطريق أمام الحكومة لتتولى السيطرة على نظام التعليم في المستعمرة، ممّا يُغيّر تطوّرَه بالكامل، وقد أدى هذا إلى إنشاء إدارة التعليم في عام 1925 في ماكيريري Makerere، واستخدمت الحكومة الاستعمارية هذه الإدارة لتوجيه وتمويل النظام التعليمي في أوغندا، والأهم من ذلك الالتزام بتمويل نظام التعليم بالكامل وتوجيهه والإشراف عليه<sup>2</sup>.

كما لم تنس بريطانيا لشعب الباغندا إخلاصه لها، وأرضها سرعة انتشار المذهب البروتستنتي الذي يعتمد على الكنيسة الأنجليكانية الإنجليزية، ولاحظت نظام المملكة وميل شعب الباغندا للتعلم، فاستعانت بهم الإدارة الاستعمارية واستخدمتهم كمندوبين عنها في إدارة الممالك والمقاطعات الأخرى، وكان ذلك ذكاء من بريطانيا أن تخفت وراء أفارقة الباغندا في حكم المقاطعات، وكانت كلمه "نغانزي" Nganze في المقاطعات الأخرى

---

<sup>1</sup> Kamy Bazilio, *Op.Cit*, p 312.

<sup>2</sup> Ibid, p, p 313.



تعنى مندوبا خاصا عن الحكومة البريطانية، وكانت أهم تلك الوظائف هي وظيفة المعلم والمدرس<sup>1</sup>.

وهذا الوضع قد طُبِّق ونُقِّد في مختلف أنحاء أوغندا، واستخدمت بريطانيا الباغندا لتطوير المقاطعات الأخرى، وخاصة في إدارة نظام التعليم خاصة الابتدائي، وهنا يظهر التمييز البريطاني بين مختلف القبائل والممالك الأوغندية، وقد حاولت جميع المقاطعات تقليد النموذج البوغندي من حيث عقد معاهدات مع بريطانيا، وإنشاء وزارات ولوكيكو ثم التَّوجُّه نحو التعليم بكل أشكاله<sup>2</sup>.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول أن السياسة الاستعمارية البريطانية تجاه التعليم في اوغندا اصبحت واضحة، من خلال جعل التعليم في يد البعثات التنصيرية، والمعلمين الباغندا، مع اشرافها على المناهج والدعم المادي خلال السنوات الأولى لتأسيس وزارة التعليم، وبمرور السنوات قامت لجنة توماس التعليمية The Thomas Education Committee لعام 1940 بمراجعة نظام التعليم في أوغندا منذ 1925م، وجاءت أهم توصيات اللّجنة دراسة مسألة إنشاء مدارس غير طائفية في تشرف عليها الحكومة، وأوصت بنظام مجالس إدارة المدارس الثانوية، وكليات إعداد المعلمين والمدارس الفنية<sup>3</sup>، وقدمت توصيات أدت في النهاية إلى اعتماد سياسات زادت من السيطرة المحلية على التعليم، كانت منها إنشاء نظام مجلس المحافظين من أجل تعزيز المشاركة المحلية في إدارة المدارس، وأعطيت الحكومات المحلية التي كانت تخضع عادة لسيطرة زعماء المجموعات العرقية الأصلية مسؤولية تمويل التعليم الابتدائي<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> عهدي محمد محمود رسمي، " التعليم والثقافة في أوغندا الفترة من 1918-1962"، رسالة مقدمة للحصول

على درجة الدكتوراه، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، قسم التاريخ، 1998، ص17

<sup>2</sup> D.A. Low , **Buganda in Modern History**, University of California Press, 1971, p,p229,230.

<sup>3</sup> Kamya Bazilio, **Op.Cit**, p 313.

<sup>4</sup> Takako Mino, **Op.Cit**, p 60.

كما قام النظام الاستعماري بتقسيم أوغندا إلى مناطق إدارية، تُمثّل كل منها المجموعة العرقية المهيمنة في المنطقة والتي ستكون بمثابة الحكومة المحلية، وامتدادًا للحكم الاستعماري، وأيضًا أصبحت المنطقة التي تشمل النطاق الجغرافي لحكم مملكة بوغندا أداة للإدارة الاستعمارية، في حين تم وضع المناطق الأخرى تحت السيطرة الاستعمارية من خلال زعماء بوغندا.<sup>1</sup>

ومما تجدر الإشارة إليه، أنه كان للمدرسين الباغندا أثر الكبير في جميع أنحاء أوغندا، وحملوا الثقافة والتعليم والأيمان الجديد بالمسيحية إلى جميع أنحاء المحمية، إذ كان الباغندا هم المثال الحي للتحديث الذي كانت تصبوا إليه الإدارة الإستعمارية، والذي أتبعته باقي أجزاء أوغندا لكي تخرج من نظامها القبلي نحو التحديث، وأصبحت المسيحية هي عقيدة القبيلة.<sup>2</sup>

ولم تكن إعانات حكومة الحماية كافية لتطوير التعليم المقاطعات الأوغندية، فأخذت بوغندا، بونيورو وتورو وغيرها، مسألة دعم التعليم وتطويره وخاصة بوغندا، قد قام الباغندا منذ فترة طويلة بدفع ما هو معروف بضريبة التطور، وهي ضريبة خصصت في الأساس لسبيين رئيسيين، الأول كان لبناء المستشفيات والثاني لبناء المدارس، ويمكن القول أن مستشفى مولانجو وكلية مكيرييري تم انشاؤهما من خلال هذه الضريبة، وكنتيجه لذلك وأصبحت كلية مكيرييري لكل مقاطعات أوغندا، ثم تحولت إلى جامعة عامه لكل دول وشعوب شرق إفريقيا، وليس للباغندا فقط، الذين تمتعوا فوق ذلك بكل التسهيلات التي يتمتع بها جميع سكان المحمية.<sup>3</sup>

ولمتابعة مدى تنفيذ التوصيات تجاه التعليم، جاءت لجنة دي لاور De La Warr إلى أوغندا سنة 1937، وكان عملها دراسة حالة التعليم العالي في شرق إفريقيا، وأوصت

<sup>1</sup> J. C. Ssekamwa, **Op.cit**, p,p 143,144.

<sup>2</sup> عهدي محمد محمود رسمي، مرجع سابق، ص18.

<sup>3</sup> D.A Low, **Op.Cit**, p 99.

اللجنة بإعادة تشكيل جامعة ماكيريبي التي تأسست عام 1922، لتصبح معهدًا إقليميًا يخدم أراضي شرق إفريقيا البريطانية، وأدت توصياتها إلى تحول جامعة ماكيريبي إلى كلية جامعية في عام 1949، وبدأت في تقديم دورات دراسية للحصول على درجات علمية منذ سنة 1950، وما يعنيه هذا، هو أنه كان لا بد من تطوير المدارس الثانوية في منطقة شرق ووسط إفريقيا لدخول الطلاب إلى كلية ماكيريبي، وعلى هذا النحو، أثرت اللجنة على جودة المدارس الثانوية حيث كان لا بد من وضعها على بعض المعايير لإنتاج مرشحين للانضمام إلى كلية ماكيريبي.<sup>1</sup>

وفضلا عن عدد السكان الهائل الذين يقيمون في أوغندا، والذين قاربوا 06 ملايين لسنة 1959، إلا عند الأطفال المتدرسين كان ضئيلا مقارنة بالعدد الإجمالي للسكان، فقد كان عدد الذين يزاولون الدراسة في الطور الابتدائي، لم يتجاوز 180000 طفل لسنة 1952، ثم ارتفع إلى 290000 لسنة 1957، أما المتدرسين في الطور الثانوي فوصل عددهم إلى 5517 لسنة 1951، ثم ارتفع إلى 16000 طالب في 1957 وهو ارتفاع قليل.<sup>2</sup>

وعلى النقيض من ذلك، فإن عدد الأطفال الآسيويين المقيمين في أوغندا والذين هم في المدارس الابتدائية سنة 1957 وصل إلى 16000 متدرس، و 3817 في المدارس الثانوية، وهي نسبة جيدة مقارنة مع عدد السكان الآسيويين الذي لم يتجاوز 86 ألف نسمة لعام 1959، وترجع هذه النسبة المرتفعة لعدد الأطفال الآسيويين المتدرسين إلى المنح العالية التي تقدمها حكومة المحمية إلى هؤلاء، والتي ارتفعت باربعة أضعاف ما بين 1951 و 1957، في حين كان مقدار الإنفاق على المتدرس الإفريقي لم يتجاوز أربعة جنيهاً وربع عن كل متدرس، وهو ما نتج عنه تدني كبير في المستوى التعليمي

<sup>1</sup> Kamya Bazilio, *Op.Cit*, p 313.

<sup>2</sup> يوسف سليمان، تطور الحركة الوطنية...، مرجع سابق، ص 57.

لهؤلاء، خاصة وأن غالبية الأطفال لا يزاولون دراستهم في الطور الثانوي، ومن ناحية أخرى نجد المتدربين الأسيويين يواصلون دراستهم لما بعد الثانوي، أين كان البعض منهم يسافرون نحو بلدان أخرى مثل الهند وبريطانيا المزاولة الدراسة الجامعية، وذلك يعود كله لتوفر الظروف الملائمة لهذه الفئة.<sup>1</sup>

وبالموازاة مع هذه النسب الخاصة بالفئة المتدربة في أوغندا، نجد كذلك أن عدد المنشآت التعليمية الخاصة بالتعليم الثانوي العالي فيها قليلة، وحتى وإن وجدت فإنه لا يُسمح لجميع الأفارقة بالتدريس فيها، ورغم توصيات اللجان التعليمية التي قدمت الى أوغندا، وإشراف الإدارة الاستعمارية البريطانية على التعليم، إلا أنه بحلول سنة 1960 من أصل 28 مدرسة ثانوية في أوغندا، كانت الحكومة تدير 8 مدارس فقط، في حين كان المبشرون يديرون 20 مدرسة.<sup>2</sup>

وظل المبشرون هم أهم مُقدّمي التعليم الأوروبي للسكان الأصليين، وكذلك الدعم المادي المحلي في المقاطعات الأوغندية للمدراس والثانويات، وعليه فقد كان في أوغندا في مطلع الخمسينيات أربع مراكز تعليمية كبيرة، متمثلة في كلية الملك والتي تسمى بادو Badu، وكلية سانت ماري Sent Marys في مقاطعة كيزيبي، وكلية تورورو Tororo الواقعة في كامبالا، بالإضافة إلى الكلية الحكومية الكبيرة ماكريري Makerere.<sup>3</sup>

وكان لتلك المدارس دوراً كبيراً في ظهور طبقة من المتعلمين، الذين كان لهم دوراً مؤثراً داخل المجتمع الأوغندي، إذ انتشروا في القرى والمقاطعات الأوغندية المختلفة، وأنشأوا مدارس لتعليم الأهالي، ويُعد الخريجين صفوة المجتمع الأوغندي، وبدأوا بتطوير

<sup>1</sup> يوسف سليمان، تطور الحركة الوطنية...، مرجع سابق، ص 57.

<sup>2</sup> Takako Mino, Op.Cit, p,p 59,60.

<sup>3</sup> يوسف سليمان، تطور الحركة الوطنية...، مرجع سابق، ص 58.

العملية التعليمية، وتلقوا الدعم من قبل الملك والمجلس الوطني، وحتى الإدارة البريطانية فيما بعد، وكانت تدعم إنشاء المدارس وتكوين جيل من المتعلمين والمتقنين<sup>1</sup>.

وعلى الرغم من أن القليل من الوثائق الاستعمارية التي تصف تصورات السكان الأصليين حول هوياتهم وتمسكهم بها، فإن البعض يصف الباغندا بأنهم فخورون للغاية بهويتهم الخاصة ويقاومون فكرة الأمة الأوغندية خارج بوغندا، كما أن التعليم أصبح يُركز في المدارس المحلية على الهوية المحلية، كما حذر كاباكا داودي شوا ضد التأثير الغربي في شعب بوغندا، وفقدان ثقافة وتقاليد بوغندا من خلال التعليم الأوروبي<sup>2</sup>.

لقد ساهم التعليم المُقدّم في أوغندا سواء تعليم البعثات التنصيرية، أو خلال الفترة التي أصبح التعليم فيها تحت الإدارة الاستعمارية، وكذلك تحت إشراف المعلمين المحليين إلى ظهور فئة متعلمة في المجتمع الأوغندي، وتمسكة بهويتها في إطارها القبلي الذي تنتمي إليه، فقد حشد الطلاب الأفارقة في جامعة ماكيريبي التي تديرها الدولة للمطالبة باستقلال أوغندا، وكان تأثيرهم على إنهاء الاستعمار من خلال الجمعيات الجامعية، كما احتفظ الناس بهوية قوية مع مجموعتهم العرقية، حيث استمرت الغالبية العظمى من الناس في تعلم التاريخ على مستوى الأسرة والعشيرة، وحتى أولئك الذين التحقوا بالمدارس التنصيرية والحكومية ظلوا مخلصين لجذورهم العرقية، وقد انعكس هذا الاتجاه مع الاستقلال<sup>3</sup>.

وبناءً على ما سبق، يُمكن القول أنّ التعليم في أوغندا على عكس ما كان في مستعمرة كينيا التي شهدت أنواع من التعليم المُقدم، أما أوغندا فقد كان أغلب التعليم المُقدم تحت إشراف البعثات التنصيرية سواء البروتستانتية أو الكاثوليلية، وجاءت المدارس الحكومية متأخرة في أوغندا، بالإضافة إلى أنّ التعليم في أوغندا كان أقل

<sup>1</sup> F.O 881/8025, East Africa Protectorate, 1905, p123.

<sup>2</sup> Takako Mino, Op.Cit, p 62.

<sup>3</sup> Ibid.

دراماتيكية من كينيا، بحكم عدم وجود عدد كبير من المجتمعات العرقية، فقد اقتصر على عدد قليل من الهنود، على عكس كينيا المستعرة شملت صراعا كبيرا بين المستوطنين الأوروبيين والبعثات التبشيرية، كذلك الهنود، والعرب المسلمين في إنشاء مدراس خاصة بكل طائفة.

### 3. قطاع الصحة في أوغندا:

عانت أوغندا مثل باقي الدول الإفريقية خلال فترة أواخر القرن التاسع عشر، والعقود الأولى من القرن العشرين، من التفشي الكبير للأمراض والأوبئة لوقوعها في المنطقة الإستوائية، فبعد الحرب بين الطوائف الدينية التي ترتب عنها قتل الألاف من سكان أوغندا، ما لبثت أن تسببت الأمراض التي انتشرت مثل الجدري، الطاعون، الملاريا، وخاصة مرض النوم في وفاة الألاف من السكان، ومن جانب آخر إهمال الإدارة الاستعمارية للجانب الصحي في أغلب المقاطعات الأوغندية، خاصة السنوات الأولى من الإستعمار، وذلك لعدم وجود الإستيطان الأوروبي بها، واقتصر وجود الأوروبيين على الطاقم الإداري والعسكري للمحمية.

### 1.3 الأمراض والأوبئة:

تُعتبر الأمراض والأوبئة من التحدّيات الكبيرة التي شهدتها شرق إفريقيا وأوغندا على وجه الخصوص، وجاءت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وهي فترة تغيّر فيها التنظيم الاجتماعي، الإقتصادي والسياسي، نتيجة الوجود الاستعماري البريطاني للمنطقة.

### 1.1.3. مرض النوم sleeping sickness أو داء المثقبيات البشري Trypanosomiasis:

من الصعب تحديد البداية الفعلية للموجة الكبيرة من مرض النوم، التي أودت بحياة آلاف عديدة على طول شواطئ بحيرة فيكتوريا، وجذب هذا المرض انتباه الأوروبيين لأول مرة في أوائل سنة 1901، عندما تم إكتشاف ثماني حالات من مرض النوم بمستشفى

مينجو Mengo، كما كشف التَّحقيق بين زعماء بوغندا حقيقة أن مرض النوم كان معروفًا لدى السكان الأصليين باسم مونجوتا<sup>1</sup> Mongota، وكان أكثر انتشارًا في الجزء الشرقي من المحمية منه في بوغندا نفسها، وقد حدث بالفعل عدد كبير من الوفيات في مقاطعة بوسوغا Busoga وفي جزيرة بوفوما Buvuma.<sup>2</sup>

واستمر الوباء بالانتشار في أوغندا بشكل كبير، وأدى إلى وفيات بالآلاف دون إيجاد حل لهذا المرض، ومن أجل الوقاية والقضاء على هذا الوباء عيّنت بريطانيا لجان علمية للتحقيق، بالإضافة إلى دمج القسم الطبي مع شرق أفريقيا، ويساعده في أوغندا ضابط طبي كبير و 10 ضباط طبيين، كما تم تعيين ستة موظفين طبيين للمساعدة في المخطط الموسع الجديد للتحقيق في مرض النوم.<sup>3</sup>

كانت أولى عمليات الإدارة الاستعمارية للحَدِّ من انتشار مرض النَّوم، من خلال محاولة القضاء على ذبابة تسي-تسي، وذلك بقيامها بعملية تطهير واسعة النطاق في الغابات، وبالقرب من العديد من المحطات الرئيسية<sup>4</sup>، كما استلزمت الإجراءات أيضا نقل جميع السكان الباقين على قيد الحياة إلى الداخل، وعلى بُعد ميلين من خط شاطئ البر الرئيسي والجزر بعيدًا عن أي اتّصال مُحتمَل مع الذُّبابية؛ وفي الوقت نفسه، تمَّ عزل أولئك الذين يعانون بالفعل من المرض في معسكرات مختلفة في جميع أنحاء بوغندا وبوسوغا، هذه الأخيرة كانت أكثر المناطق إصابةً به<sup>5</sup>، وبحلول نهاية سنة 1907 نُقل سكان البر الرئيسي إلى الداخل، ومن الحدود الألمانية في الغرب إلى شلالات ريبون في

<sup>1</sup> إن وجود هذا الاسم، مونجوتا، في اللغة اللوغندية هو في حد ذاته دليل قوي على وجود مرض مماثل أو مشابه قبل التعرف على مرض النوم في عام 1901. أنظر: الملحق رقم 10 ص 289.

<sup>2</sup> H. Lyndhurst Duke, "Tsetse Flies And Trypanosomiasis. Some Questions Suggested By The Later History Of The Sleeping Sickness Epidemic In Uganda Protectorate", Cambridge University Press, Vol. 11, Oct 1919, p.p 415,416.

<sup>3</sup> Annual Report of Protectorate of Uganda 1905-1906, p 23.

<sup>4</sup> Ibid.

<sup>5</sup> Georgina H. Endfield, David B. Ryves, Keely Mills, Lea Berrang-Ford, "The Gloomy Forebodings of This Dread Disease', Climate, Famine and Sleeping Sickness in East Africa", The Geographical Journal , Vol. 175, No. 3, Sep., 2009, p 190.

الشرق، وقد استطاعت الإدارة الاستعمارية تطهير المنطقة الساحلية خلال عام 1908، كما تم الإنتهاء من إجراءات مماثلة في بوسوغا، وكإجراء وقائي آخر تم إبعاد سكان الجزيرة من بوفوما، وكانت تهدف هذه الاجراءات الوقاية إلى امكانية عودة السكان إلى منازلهم الأصلية بعد القضاء على ذبابة تسي-تسي.<sup>1</sup>

ومما تجدر الإشارة إليه، أنّ هذه التدابير طبقت فقط في محمية أوغندا، وسادت سياسات مختلفة في مناطق انتشار ذبابة التسي-تسي المجاورة في شرق أفريقيا الألمانية وشرق إفريقيا البريطانية، ففي شرق إفريقيا البريطانية، تُرك السكان الأصليون على اتصال بالذبابة، وكانت محاولة لتشجيع العزل الطوعي والعزلة عن الذبابة فاشلة، ونتيجة لهذه التدابير، تحققت معظم الاجراءات الوقائية التي اتخذتها الإدارة الاستعمارية للقضاء على مرض النّوم في مناطق ذبابة تسي-تسي بمحمية أوغندا، وبذلك أصبحت أعداد الإصابات بالمرض قليلة مع مرور سنوات من اتخاذ هذه الإجراءات الوقائية.<sup>2</sup>

وخلال الفترة ما بين عامي 1900 و1920، توفي ما بين 250 ألف إلى 330 ألف شخص بسبب مرض النوم في أوغندا، وبإء صدم إدارة المحمية ودفعتها إلى التحرك لإيجاد حلول للحد من انتشاره<sup>3</sup>؛ وأما بالنسبة لإجمالي عدد الوفيات الناجمة عن مرض النوم في مملكة بوغندا، بما في ذلك جزيرتي سيبي وبوفوما، فقد بلغ عددهم أعوام 1900، 1901، 1903، 1904، حوالي 8430 وفاة، 10384 وفاة، 24035 وفاة، 12891 وفاة على التوالي، ومنذ بداية الوقاية سنة 1906م بدأت عدد الوفيات في التراجع، حيث بلغ سنة 1906 حوالي 5304 وفاة، وفي 1908م تراجعت بشكل كبير 1783 وفاة، في حين وصلت سنة 1912 حوالي 82 وفاة، أما سنة 1915م لم تتجاوز

<sup>1</sup> H. Lyndhurst Duke, **Op.Cit**, p 417.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Carol Summers, "The Imperial Production of Reproduction in Uganda, 1907-1925", **The University of Chicago Press**, Vol. 16, No. 4, 1991, p 789.



21 وفاة<sup>1</sup>. هذه الإحصائيات منذ 1900م إلى غاية 1915م تُبرز نجاح سياسة الادارة الاستعمارية في مواجهة الوباء، والقضاء على الإصابة به في محمية أوغندا، ورافق هذا النجاح أيضا عمليات التطعيم، كما تجدر الإشارة أنّ مملكة بوغندا، كانت أقل المناطق الأوغندية عُرضة للوباء.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول أنّ هذه الإجراءات الصارمة من الإدارة الاستعمارية شملت التّرحيل الكامل لقبائل كاملة من السكان الأصليين؛ مع التّدمير الشامل للممتلكات، كالأكواخ، والمزارع، والزوارق، ومُعدات الصيد، وما إلى ذلك، حتى يتسنى لها القضاء على المرض أو التقليل من حدّته، ومع طرق الوقاية أصبح مرض النوم أقل انتشارا، وحتى الإصابة به يمكن الشفاء منها<sup>2</sup>.

### 2.1.3 الجدري Smallpox:

يُعتبر الجدري من الأمراض المنتشرة في أوغندا، ولكن رغم عدد الوفيات التي سببها هذا المرض إلا أنّه خطورته لم تكن مثل مرض النّوم، فقد حدثت عدة حالات تفشٍ مَحَلّية للمرض، ووفقًا للتّقارير كانت الوفيات النّاجمة عنه سنوات 1910، 1911، 1912 حوالي 637 وفاة، 1044 وفاة، 512 وفاة على التوالي، وفي عام 1913 كانت 337 وفاة، في حين شملت الوقاية تطعيم 4535 شخص، وتم الحصول على أفضل النتائج باستخدام المصل المحلي المصنوع في نيروبي<sup>3</sup>.

وبحلول عام 1916م، انتشر الجدري بشكل كبير في مقاطعتي بوغندا والمقاطعة الشرقية، وكانت الإجراءات الوقائية الصارمة التي تم اتّخاذها لمنع انتشار العدوى بين

<sup>1</sup> H. Lyndhurst Duke, **Op.Cit**, p 418.

<sup>2</sup> Georgina H. Endfield, David B. Ryves, Keely Mills, Lea Berrang-Ford, **Op.Cit**, p 190.

<sup>3</sup> Annual Report of Protectorate of Uganda 1913-1914, p23.

القوات العسكرية، والحمالين على الحدود الجنوبية ناجحة تمامًا، وتم القضاء على المرض عمليًا في بوغندا، كما انتشر في بوجيسو، بوكيدي وبوسوجا<sup>1</sup>.

### 3.1.3 المَلاريا:

انتشرت المَلاريا في أغلب المناطق الأوغندية، ولمكافحة الوباء عيّنت الإدارة الاستعمارية فرق مكافحة المَلاريا في جميع المحطات الرئيسية، حيث تقوم بزيارة جميع المجمعات السكانية بحثًا عن مصادر تَجَمُّع يرقات المَلاريا، وتقوم بفحص المزاريب وبراميل المياه، والإبلاغ عن وجود أماكن لتكاثر البعوض، كما قامت بإزالة الغابة والأشجار بالقرب من المحطات<sup>2</sup>.

### 4.1.3 الطاعون Plague :

يعتبر وباء الطاعون من الأوبئة المنتشرة على مر العصور، وقد انتشر في أوغندا أيضاً عبر فترات زمنية قبل الاستعمار البريطاني، نتيجة الجفاف الحاد الذي أصاب مناطق من أوغندا والمجاعة أيضاً، وخلال التواجد الاستعماري البريطاني في أوغندا انتشر الطاعون أيضاً في عدة مناطق، حيث انتشر بشكل رئيسي في المنطقة الشرقية، وأيضاً في بوغندا، وفي المناطق الواقعة غرب النيل، بودو، وبوكيدي، وقد بلغ عدد الوفيات الناجمة عن الطاعون خلال السنوات الماضية 3734 وفاة سنة 1911، و3100 وفاة سنة 1912، و3292 وفاة سنة 1913، وأغلبها في المنطقة الشرقية<sup>3</sup>.

وليس هنالك شك في أنّ المرض انتشر في مناطق أبعد في هذه المقاطعات، والمُرَجَّح أنّ انتشار الطاعون في أوغندا كان من خلال زراعة القطن ومالج الطقن، التي لعبت دورًا أساسيًا في جمع أعداد كبيرة جدًا من السكان الأصليين معًا في أسواق القطن،

<sup>1</sup> Annual Report of Protectorate of Uganda 1915-1916, p14.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Annual Report of Protectorate of Uganda 1913-1914, p23.

وكان مسؤولاً جزئياً عن ذلك، وعلاوة على ذلك أدت الدراسات أنّ بذور القطن تتكيف بشكل جيد للغاية مع إيواء براغيث الطاعون.<sup>1</sup>

وشملت التدابير الوقائية المعتمدة من قبل السلطات الاستعمارية تلقيح المخالطين والسكان في المناطق الموبوءة، كما تم تنظيم حركة بذور القطن لتقليل الخطر من هذا المصدر إلى أقصى حد ممكن، مع إتخاذ قرار منع إقامة محالج القطن في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، وتعيين "مفتشين" محليين، ومن واجبهم الإبلاغ فوراً عن ظهور الحالات المشبوهة، وكذلك تتقيف زعماء القرى بشأن الإجراءات الاحترازية التي يمكن اتخاذها من قبلهم.<sup>2</sup>

### 5.1.3 جذام Leprosy :

جرت محاولة لترتيب عزل المصابين بالجذام في مستوطنات خاصة تحت إشراف الزعماء المحليين، ولكن النتائج لم تكن مرضية ولا الطريقة لاقت تجاوبا من السكان معها، لذلك أصبحت الطريقة الأفضل عزل المصابين بالمرض في قراهم، ومما تجدر الإشارة إليه، أنّ نسبة انتشاره لم تكن كبيرة أو آخذة في الارتفاع.<sup>3</sup>

### 2.3 المستشفيات:

اشتملت محمية أوغندا على بعض المستشفيات، فبالإضافة إلى المستشفيات التي يحتفظ بها الأوروبيون في عنديبي، هناك 14 مستشفى ومستوصفاً محلياً في مناطق مختلفة من المحمية؛ بالإضافة إلى أربعة معسكرات عزل للمصابين بمرض النوم، ولولا أن جمعية الكنيسة التبشيرية والبعثات الكاثوليكية الرومانية تحتفظ بعدة مستشفيات مُجهزة

<sup>1</sup> Annual Report of Protectorate of Uganda 1913-1914, p23.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Ibid.

بشكل جيّد في مراكزها الرئيسية، وكانت الحكومة الاستعمارية مُضطرة إلى زيادة إنفاقها بشكل كبير على الرّعاية الطبية للسكان الأصليين.<sup>1</sup>

فقد كانت مستشفيات الجمعية التبشيرية الكنسية في ناميريبي وتورو تحت رعاية مُنصرين طبيين ذوي كفاءة خاصة، وهي كذلك مُجهّزة بشكل أفضل، كما بلغ إجمالي عدد الحالات التي تم علاجها في المستشفيات الحكومية خلال عام 1907 حوالي 47367 حالة، مع 160 حالة وفاة، وقد تضاعف عدد الحالات الداخلية تقريباً، في حين انخفض معدل الوفيات من 7411 سنة 1906 إلى 4256 سنة 1909م، وربما يرجع هذا الانخفاض إلى حقيقة أن السكان الأصليين توافدوا على المستشفيات الحكومية والبعثات التنصيرية بعد ملاحظة الشفاء من الأمراض بسرعة، لذلك أصبح لدى المجتمع الأوغندي ثقافة أكبر لتلقي العلاج، وفي مرحلة مبكرة من المرض.<sup>2</sup>

لقد أصبحت المستشفيات والمستوصفات الحكومية ومستشفيات البعثات التنصيرية، تُقدّم خدمات صحية أفضل، كما أن السكان المحليين تضاعف عدد اقبالهم على الاستئفاء، والتطعيم ضد الأمراض المُعدية والأوبئة، حيث بلغ سنة 1917 عدد الحالات التي عولجت في المستشفيات والمستوصفات الحكومية 370236<sup>3</sup>، يمكن القول أن التفشي الكبير للأمراض في أوغندا، جعل الإدارة الاستعمارية البريطانية تهتم بشكل جدي للقضاء عليها، وذلك ببناء المستشفيات ومحاولة إيجاد حلول للوقاية منها، وقد يكون ذلك للحفاظ على صحة العمال في المزارع والمصانع، حتى لا يتأثر الإقتصاد الإستعماري.

<sup>1</sup> Annual Report of Protectorate of Uganda 1907-1908, p20.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Ibid.

الختام

عرفت منطقة شرق إفريقيا سيطرة بريطانية منذ معاهدة هيلوغولاند 1890م إلى غاية استقلال أوغندا 1962م وكينيا 1963م، حيث طبقت بريطانيا خلالها سياسة استعمارية ممنهجة ضد الأهالي الأفارقة في شتى المجالات، خاصة السوسيو-اقتصادية منها، هذا ما أثر على تغيير التركيبتين السكانية والاقتصادية للمستعمرتين، لتمتد تداعياتها السياسية إلى فترة ما بعد استرجاع السيادة.

وعليه فإن السياسة السوسيو-اقتصادية البريطانية في المستعمرتين وتداعياتها على السكان كانت واضحة وأهمها:

- لم يكن ظهور الوجود البريطاني في شرق إفريقيا وليد الصدفة، وإنما كان للأطماع السياسية والاقتصادية دورا بالغ الأهمية في بروزه على ساحة الأحداث الدولية آنذاك، بدءًا بإنهاء التنافس مع ألمانيا بتوقيع معاهدة هيلوغولاند 1890م، ثم السيطرة على الساحل الشرقي ومنطقة البحيرات الكبرى التي عرفت تنافسًا أوروبيًا شديدًا.

- لقد كان نوع الاستعمار في كينيا استيطانيا، شمل سيطرة المستوطنين البيض على جميع المجالات، بداية بالمزارع في المرتفعات البيضاء، ونوع المحاصيل المنتجة على حساب الأهالي الأفارقة، إضافة إلى ممارسة الضغط على الإدارة الاستعمارية بهدف إصدار قوانين تخدم المستوطنين فقط؛ أما بالنسبة إلى أوغندا فقد كانت السياسة الاستعمارية فيها استغلالية، أي أنها أبقت السلطة في أيدي حكام الممالك الأوغندية، ورؤساء القبائل، مع فرض نوع المحاصيل التي ينبغي إنتاجها، وطرق تسييرها، ولو كان ذلك على حساب المزارعين الأوغنديين.

- أثرت السياسة البريطانية في جانبها السوسولوجي على تغيير التركيبة الإثنية للكينيين أكثر منه على الأوغنديين، إذ أصبح الكيني مواطنًا من الدرجة الثالثة في المجتمع، بسبب تشجيع بريطانيا على هجرة الأوروبيين والهنود إلى كينيا،

مع تقديم كل الامتيازات بغرض تجسيد سياسة الاستيطان وإنجاحها؛ أما أوغندا فكان للظروف البيئية دورًا في عدم اللجوء إلى تكريس سياسة الاستيطان، نظرًا لعدم ملائمة المناخ بالنسبة إلى الرجل الأبيض، لكن لم يكن هذا كافيًا بمنع تشجيع الهنود ومنحهم امتيازات ونفوذ تجاريين على حساب الأوغنديين من جهة، إضافة إلى تكريس سياسة التفرقة العنصرية بتفضيل قبائل وممالك على حساب أخرى من جهة ثانية.

- أدى نقل ونزع ملكية الأراضي في كينيا من الأهالي، وتهجيرهم إلى مناطق نائية في كل مرة، مع منحها للمستوطنين، إلى ظهور المعازل الكينية، خاصة قبيلة الكيكويو، التي سُلبت منها أغلب أراضيها في المرتفعات البيضاء، لإجبارهم على العمل لدى مزارع المستوطنين؛ فبانتهاج هذه السياسة أصبحت القبائل الكينية تعيش أوضاعًا سوسيو-اقتصادية مزرية في هذه المعازل، أدت إلى تقشي المجاعة، الأمراض المعدية والابوئة.
- أنتجت السياسة الاستعمارية نوعًا جديدًا من سياسة التمييز العنصري في كينيا، بفرضها نظام أو دفتر الكيباندي، الذي يعتبر أكثر ميزًا من المطبق في جنوب إفريقيا، حيث يجبر كل من يبلغ 16 سنة على حمل هذا الدفتر، إذ يحتوي معلومات حوله وصاحب العمل، ويمثل ورقة عبور للعمل في المرتفعات.
- يمكن القول أن السياسة الاستعمارية ساهمت بشكل كبير في نقل اقتصادات كينيا وأوغندا من تجارة المقايضة وقلة المحصول إلى مرحلة إنتاج المحاصيل النقدية والتصدير، وأيضًا ساهم إدخال الطرق الحديثة في الزراعة إلى تغيير نمط الزراعة التقليدي، من خلال تأثره بالطرق الحديثة الأوروبية، لكن هذا لا يعني أن بريطانيا كان هدفها تطوير المنطقة، بل على العكس من ذلك، فكل هذا التنوع في المحاصيل وإدخال الطرق الحديثة في الزراعة كان غرضه زيادة دخلها الاقتصادي الاستعماري على حساب السكان الكينيين والأوغنديين، وتلبية حاجياتها الاستعمارية من خلال ربط اقتصاد هذه الدول الإفريقية

بالاقتصاد الأوربي، أو بالأحرى الإنتاج وفق ما تحتاجه بريطانيا وليس وفق ما تحتاجه المستعمرات.

- أدى الاعتماد على اقتصاد المحاصيل النقدية إلى كسر التقاليد الاقتصادية التقليدية القائمة على المقايضة في المستعمرتين.

- ساهمت السياسة البريطانية في المستعمرتين إلى تغير جذري في نوعية المحاصيل المنتجة، فقد كان الاقتصاد والإنتاج يعتمدان على الكفاف، وأصبح في فترة الاستعمار يعتمد على محاصيل نقدية ممثلة في البن، الذرة، القطن، السيسال وغيرها من المحاصيل الموجهة للتصدير.

- كان الإنتاج الزراعي ونوعية المحاصيل المنتجة في المستعمرتين، لخدمة الأغراض البريطانية، أي ما تحتاجه بريطانيا وأوروبا من منتجات، وليس ما تحتاجه المجتمعات داخل المستعمرتين.

- قامت السياسة البريطانية باستغلال السكان في المجال الاقتصادي، من خلال استخدامهم في زراعة هذه الأنواع من المحاصيل؛ ففي كينيا، كانت هذه المحاصيل تُنتج من طرف المستوطنين البيض في المرتفعات البيضاء بادي الأمر، ولرفع الإنتاج، قامت بريطانيا بفرض العمل الإجباري على الأهالي، من خلال فرض الضرائب؛ أما أوغندا، فلم يكن المناخ يساعد على استيطان البيض بها، لذلك فرضت على السكان والزعماء إنتاج محاصيل معينة مثل القطن والقهوة، لكن الوسطاء الهنود كانوا يشترونها بمبالغ زهيدة.

- قامت السياسة الاقتصادية البريطانية في كينيا وأوغندا على تهجير القبائل الرعوية، فقبيلة الماساي الكينية مثلاً تم تهجيرها إلى مناطق جافة، ما أجبر أفرادها على العمل في الزارع، فبتطبيق هذا النوع من السياسات، صارت القبائل الرعوية الغنية في ترتيب المجتمع الكيني والأوغندي أكثر فقراً.



- أدت التغيرات الاجتماعية في كينيا إلى ظهور طوائف مختلفة: الأهالي الأفارقة، المستوطنون البيض، الهنود والعرب.
- لم يكن التعليم في كينيا خارج نطاق السياسة الاستعمارية البريطانية، ففي السنوات الأولى من إعلان الحماية، اهتمت الإدارة الاستعمارية بالأمر الاستراتيجي، وتركت إدارة التعليم في يد البعثات التبشيرية، هذه الأخيرة أرست البدايات الأولى للتعليم في مستعمرة كينيا، وشمل التعليم المقدم من طرفها تدريس المسيحية والقراءة والكتابة.
- بالنظر إلى حقيقة المجتمع الكيني المتعدد الأعراق والطوائف الدينية (الأهالي الأصليين، الهنود، العرب، المستوطنين الأوروبيين)، فالتحدي الذي وضعته السياسة الاستعمارية هو تفضيل وتقديم عرق (المستوطنون الأوروبيون) على حساب باقي الأعراق المكونة للمجتمع الكيني.
- أما بالنسبة للتعليم، فقد أدى ذلك التنوع العرقي إلى ظهور مدارس خاصة بكل طائفة، بعد أن كانت السياسة التعليمية في العقود الأولى من القرن العشرين موجهة إلى حد كبير نحو التبشير، لتتغير فيما بعد رؤية السياسة الاستعمارية البريطانية للتعليم في كينيا، نظرا لتطور المتطلبات الاقتصادية التي تفرض زيادة الطلب على اليد العاملة، حيث أصبح التعليم تحت الإشراف المباشر للإدارة الاستعمارية، كما أن المناهج صارت موحدة، هذا ما أدى إلى ظهور المدارس المهنية أو الصناعية.
- أدى ظهور المدارس الصناعية إلى بداية الصراع بين البعثات التبشيرية والإدارة الاستعمارية، بل وحتى المستوطنين، فالبعثات شعرت بمحدودية دورها في التعليم بعد أن كان تحت سيطرتها كلياً، وقد حدث ذلك نتيجة السماح للمجالس الأهلية المحلية بإنشاء مدارس وفق مناهج مدارس المستوطنين، هذا ما أدى إلى التحاق جميع أبناء الكينيين بها، بسبب تدمرهم من التعليم المقدم من

- طرف البعثات التبشيرية؛ كما أنه كان للتنوع الإثني المكوّن من السكان الأفارقة والعرب والآسيويين والأوروبيين دوراً في تقليص دور البعثات.
- كان للمكتب الاستعماري، الإدارة في كينيا، المبشرين والمستوطنين درجات متفاوتة من النفوذ في صياغة السياسة التعليمية الأفريقية، لكن تم استبعاد الأفارقة إلى حد كبير من هذه العملية، غير أن دور المجالس الإفريقية المحلية بدأ يظهر مع بداية الثلاثينيات من خلال التأثير على السياسة التعليمية في كينيا، وانتشارها بشكل واسع في باقي مناطق محمية شرق إفريقيا.
  - عملت المجالس الأهلية المحلية على مواكبة التطورات التعليمية من خلال إنشائها للمدارس الأفريقية.
  - أما في أوغندا، فقد كانت أولى بوادر تجسيد سياسة التعليم الاستعمارية من خلال ما قدمته البعثات التبشيرية البروتستانتية والكاثوليكية، وازداد دورها مع الاستعمار البريطاني، حيث قامت بتعليم أبناء القبائل الموالية مثل الباغندا، وأوكلت إليهم مسألة تعليم باقي الممالك.
  - لم تهتم الإدارة الاستعمارية البريطانية في كينيا بالصحة كثيراً، فقد كانت أغلب المرافق في المدن الكبرى أين يقطن المستوطنون البيض، واقتصرت المرافق على قاعات علاج صغيرة توفرها البعثات التبشيرية.
  - كان لتفشي الأمراض المعدية وانتشار الأوبئة، مثل مرض النوم، الطاعون، الجدري، الجذام، الملاريا وغيرها من الأمراض إلى هلاك الكثير من الأهالي الأفارقة، وفي ظل تفاقم الانتشار الواسع لهذه الأمراض، اقتصرت استراتيجية الإدارة الاستعمارية البريطانية على تقديم اللقاحات في أحسن الأحوال، أما أحياناً، فتم عزل المناطق الموبوءة، مع فرض حجر صحي عليها.
  - كان تدخل الإدارة الاستعمارية في تقديم اللقاحات والتطعيم، أو القضاء على ذبابة تسي تسي المسببة لمرض النوم، يقوم على سببين، الأول: منع انتشار الأمراض ودخولها إلى مناطق الاستيطان، أما الثاني: وهو الحاجة إلى العمال

الكينين والأوغنديين في المزارع بغرض رفع الإنتاج الزراعي للمحاصيل النقدية، ما يعني انعدام تعامل الاستعمار البريطاني مع الأفارقة معاملةً تليق بمقامهم الإنساني على الأقل.

- تسببت الأمراض والأوبئة المنتشرة في التأثير على الإنتاج الزراعي للأهالي الأفارقة، كما أنها قضت على الثروة الحيوانية بشكل كبير، علماً أنها كانت تعتبر مصدر غذاء مهم لهم.

- كان إنشاء البعثات التبشيرية للمرافق الصحية والتعليمية على أساس طائفي، فالكاثلوك والبروتستانت لم يعملوا على إنشاء مرافق صحية وتعليمية في مناطق تفتقر إلى الأتباع والنفوذ، وهذا يدحض القول بوجودهم بغرض العمل الإنساني.

- يمكن القول، أنّ العلاقة بين مناطق الإنتاج الزراعي ومناطق توفير العمال في أوغندا والعلاقة بين الزراعة الاستيطانية والزراعة الأفريقية في كينيا متوازية من نواح كثيرة تماماً، فكما مُنع المزارعون الأفارقة في كينيا من المشاركة في إنتاج المحاصيل التصديرية، كذلك تم تثبيط المزارعين في المناطق النائية لأوغندا عن زراعة سلع التصدير الرئيسية في أوغندا، القطن والبن، بهدف توفير عمالة في المناطق الزراعية الجنوبية والغربية من أوغندا.

- وعلى الصعيد التجاري يصعب الفصل بين محميتي شرق إفريقيا البريطانية وأوغندا، فكلا المحميتين كانتا تعاملان كوحدة واحدة في أمور الرسوم وإحصائيات التجارة الحكومية المتراكمة، غير أن كلا المنطقتين تختلفان من الناحية الاقتصادية إلى حد كبير، فمحمية شرق إفريقيا البريطانية، كانت بلداً مناسباً للاستيطان الأبيض، أما محمية أوغندا ولأسباب مناخية فقط، أصبحت مركزاً للمزارع الاستوائية.

- لقد لعبت سكة حديد ممباسا- بحيرة فيكتوريا دوراً حيوياً ومحورياً في تطور اقتصاد المستعمرتين، فقد كان الهدف الأول من انشائها استراتيجي وعسكري

للوصول إلى أوغندا التي تشرف على منابع النيل وبحيرة فيكتوريا، وعسكريا لسهولة نقل الجنود للقضاء على ثورات الافارقة، ولكن ساهمت فيما بعد فيما في تطور اقتصادهما، وظهر أوغندا كدولة تلعب دوراً في التجارة العالمية، وكان من المؤكد أنها ستبقى منعزلة لو لم تكن السكك الحديدية الأوغندية موجودة في السنوات الأولى من القرن العشرين.

- يمكن القول أن البعثات التبشيرية في منطقة شرق إفريقيا، عمدت إلى نشر الديانة المسيحية، وذلك عن طريق برامجها التعليمية، والقضاء بشكل تدريجي على الثقافة السواحلية، وكثير من اللغات الإفريقية، بإلغائها في المدارس التي كانت تشرف عليها.

- لقد أدت السياسة الاستعمارية البريطانية في المستعمرتين إلى رد فعل مقاوم لها، نتيجة للآثار السلبية في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، ومنها بروز جمعيات وأحزاب مناهضة للسياسة البريطانية، ولعل أهمها ثورة الماو ماو في كينيا مطلع الخمسينيات من القرن العشرين، واستمرت لسنوات ساهمت بشكل كبير في استرجاع السيادة الوطنية بكينيا.

وختاماً أتمنى أن تكون هذه الدراسة ستساهم في إثراء البحث العلمي في تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء، وإبراز جوانب السياسة الإستعمارية البريطانية السوسيو-اقتصادية، التي أثرت بشكل كبير في التركيبة الاجتماعية للمجتمعات الإفريقية، والتغير في اقتصادياتها أيضاً؛ وأتمنى أن أكون قد ساهمت ولو بشكل يسير في إظهار تداعيات هذه السياسة الاستعمارية البريطانية، كما يمكن أن تكون بداية لبحث تاريخي معمق في جميع الجوانب، ودراسة الباحثين فيما بعد عن تداعيات هذه السياسة الاستعمارية البريطانية على المستعمرتين ما بعد استرجاع سيادتهما الوطنية.

الملاحق

المحلق رقم 1 : التنازل الذي قدمه سلطان زنجبار برغش بن سعيد لجمعية شرق  
افريقيا البريطانية

APPENDIX No. 1.

CONCESSION GIVEN BY THE SULTAN OF ZANZIBAR  
TO THE BRITISH EAST AFRICAN ASSOCIATION.

PREAMBLE.

His Highness the SEYYID BARGHASH-BIN-SAID, Sultan of Zanzibar and its East African dependencies, hereby grants the following concessions for a term of fifty years to the Corporation or Association under the presidency of Mr. WILLIAM MACKINNON, hereinafter to be called the British East African Association, or the Association who, on their part, agree to accept the accompanying obligations.

ARTICLE I.

His Highness the Sultan makes over to the British East African Association all the power which he possesses on the mainland in the Mrima, and in all his territories and dependencies from Wanga to Kipini inclusive, the whole administration of which he concedes to and places in their hands to be carried out in his Highness's name, and under his flag, and subject to his Highness's sovereign rights ; but it is understood that the Association is to be responsible for all the affairs and administration of that part of his Highness's dominions included in this concession, and that his Highness the Sultan shall not be liable for any expenses connected with the same, nor for any war or 'diya' (blood-money), or for any claims arising therefrom, none of which his Highness shall be called upon to settle. No other but themselves shall have the right of purchasing public lands on the mainland or anywhere in his Highness's territories, possessions, or dependencies within the limits above named except through them, as is the case now with his Highness. He also grants to the Association or to their representatives the faculty of levying taxes upon the people of the mainland within the limits above named. His Highness further agrees to do all acts and deeds that may be necessary to give full effect to the terms of this concession, to aid and support the Association or their representatives with all his authority

and force, so as to secure to them the rights and powers hereby granted.

It is further agreed upon by the contracting parties that nothing contained in the following Articles of concession shall in any way infringe or lessen the rights accorded by his Highness to the subjects or citizens of Great Britain, the United States of America, France, Germany, or any other foreign powers having treaty relations with his Highness, or the obligations which are or may be imposed upon him by his adhesion to the Berlin General Act.

#### ARTICLE II.

His Highness authorises the Association or their representatives to appoint in his name and on his behalf commissioners to administer any districts in his Highness's possessions included in the limit of territories named above, except as hereinafter provided ; to appoint such subordinate officers as may be required ; to pass laws for the government of districts ; to establish courts of justice ; and generally to adopt such measures as may be necessary for the protection of the districts and interests under their rule.

His Highness further authorises the Association or their representatives to make treaties with subordinate and other native chiefs, such treaties and engagements to be ratified and confirmed by him in such cases as they are made in the name of his Highness. His Highness also agrees to cede to the Association or to their representatives all the rights which he himself possesses over the lands in the whole of his territory on the mainland of Africa within the limits of this concession, only excepting the private lands or 'shambas,' and gives the Association all forts and unoccupied public buildings, excepting such buildings as his Highness may wish to retain for his own private use, a schedule of such buildings, plantations, or properties to be drawn up and agreed to between his Highness and the Association. Further, he authorises them to acquire and regulate the occupation of all lands not yet occupied : to levy and collect local or other taxes, dues, and tolls ; to do all these and such other acts as may be necessary for the maintenance and support of such local governments, forces, administration of justice, the making and improving of roads or water communications, or other public works, defensive or otherwise, and for the liquidation of debts, and payment of interest upon capital expended. The judges shall be appointed by the Association or their representatives, subject to the Sultan's approval ; but all Kathis shall be nominated by his Highness.

## APPENDIX I.

459

In aboriginal tracts the law shall be administered by the Association or their officials.

The stipends of the Governors, and all other officials in the territories occupied and controlled by the Association or their representatives, shall be paid by them.

## ARTICLE III.

His Highness grants to the Association or to their representatives the right to trade, to hold property, to erect buildings, and to acquire lands or buildings by purchase or negotiation anywhere within his Highness's territories included in the limits of this concession, with the consent of the proprietors of any such lands and houses.

## ARTICLE IV.

His Highness grants to the Association or to their representatives special and exclusive privileges and powers to regulate trade and commerce ; also the navigation of rivers and lakes, and control of fisheries ; the making of roads, tramways, railways, canals, and telegraphs, and to levy tolls and dues on the same ; also the power to control or prevent the importation of any merchandise, arms, ammunition of all sorts, intoxicating liquors, or any other goods which, in the opinion of the Association or their representatives, are detrimental to law, order, and morality, and in whatsoever his Highness is not bound towards other Governments. But it is clearly understood that all exercise of these privileges and powers shall be in conformity with existing treaties between his Highness and foreign states.

## ARTICLE V.

His Highness authorises the Association or their representatives to occupy in his name all ports at the mouth or mouths of any river or rivers, or elsewhere in his dominions included in the limits of this concession, with the right to establish custom-houses and to levy and collect dues on any vessels, goods, etc., arriving at or departing from such port or ports, and to take all necessary measures for the prevention of smuggling, subject in all cases to the treaties above named.

## ARTICLE VI.

His Highness grants to the Association or to their representatives the exclusive privilege to search for and work, or to regulate, lease, or assign, in any part of his Highness's territories within the limits of this concession, any mines or deposits of lead, coal, iron, copper, tin, gold, silver, precious stones, or any metal or mineral, or mineral



oils whatsoever ; also the exclusive right to trade in the same, free from all taxes and dues, excepting such moderate royalty on minerals only, not exceeding five per cent. on the first value of the articles, less the working expenses, as may be hereinafter agreed by the Association and their representatives, to be paid to his Highness ; also the right to use all forest trees and other woods and materials of any kind whatsoever for the purpose of the works aforesaid, and also for trade. But the wood used for building and for burning, commonly known as 'borti,' may be cut on the mainland by others, as now, by payment of such dues to the Association or to their representatives as they may agree upon ; but no such dues shall be required for wood cut for his Highness's use.

## ARTICLE VII.

His Highness grants the Association or their representatives the right to establish a bank or banks anywhere in his Highness's territories above mentioned, with the exclusive privilege of issuing notes.

## ARTICLE VIII.

All the aforesaid powers and privileges to extend over and be available for the purposes and objects of the Association or their representatives, during the whole of the term of fifty years next, and dating from the time of this concession being signed.

At the conclusion of the said term all the public works, buildings, etc., shall revert to the Sultan, his heirs and successors, if desired, at a valuation to be fixed by arbitrators chosen by both parties.

## ARTICLE IX.

His Highness grants to the Association or to their representatives the *régie* or lease of the customs of all the ports throughout that part of his Highness's territories above defined, for an equal period of time to the other concessions, upon the following terms, viz. :—The Association hereby guarantee to pay to his Highness the Sultan the whole amount of the custom duties which he now receives both from the import and export trade of that part of his Highness's dominions included in this concession, but it is understood that his Highness shall not claim the duty on any part of this trade twice over, and that the Association shall therefore be entitled to claim a drawback for the amount of any duties which may hereafter be paid direct to his Highness on any imports to, or exports from, the ports included in this concession ; and the Association further guarantees to pay

## APPENDIX I.

461

to his Highness fifty per cent. of the additional net revenue, which shall come to them from the custom duties of the ports included in this concession, and his Highness grants to the Association all rights over the territorial waters in or appertaining to his dominions within the limits of these concessions, particularly the right to supervise and control the conveyance, transit, landing, and shipment of merchandise and produce within the said waters by means of a coastguard service both on land and water.

## ARTICLE X.

In consideration of the foregoing concessions, powers, and privileges being granted by his Highness, the Association, or their representatives, allot to his Highness, free of cost, one founder's share, which shall entitle him to such proportion of the net profits, as shown by the books of the Company, after interest at the rate of eight per cent. shall have been paid upon the shareholders' paid up capital, as shall attach to the one founder's share.

## ARTICLE XI.

These concessions do not relate to his Highness's possessions in the Islands of Zanzibar and Pemba, nor to his territories south of Wanga or north of Kipini ; and it is understood that all public, judicial, or government powers and functions herein conceded to the Association or to their representatives shall be exercised by them only in the name and under the authority of the Sultan of Zanzibar.

## ARTICLE XII.

It is hereby agreed by both parties that these concessions and the corresponding obligations, as set forth, shall be binding upon both parties, their heirs, successors and assigns, during the term of fifty years for which they have been agreed upon.

*Zanzibar, May 24th, 1887.*

For the British East African Association,

(Signed) E. N. MACKENZIE.

*Zanzibar, May 24th, 1887.*

I witness the above signature of Mr. E. N. Mackenzie,

(Signed) FREDC. HOLMWOOD.

*Registered No. 1464A.*

(Signed) FREDC. HOLMWOOD.

*British Consulate-General, Zanzibar,*

*May 25th, 1887.*

Source : P. L. Mc Dermott : **British East Africa or IBEA a history of the formation and work of the Imperial British East Africa Company**, 2<sup>nd</sup> Ed, London, Chapman and Hall, Ld, 1895. P-P, 457-461.

## APPENDIX No. 8.

## AGREEMENT OF JULY 1st 1890.

THE undersigned,—

Sir Edward Baldwin Malet, her Britannic Majesty's Ambassador Extraordinary and Plenipotentiary ;

Sir Henry Percy Anderson, Chief of the African Department of her Majesty's Foreign Office ;

The Chancellor of the German Empire, General von Caprivi ;

The Privy Councillor in the Foreign Office, Dr. Kraenzel,—

Have, after discussion of various questions affecting the Colonial interests of Germany and Great Britain, come to the following Agreement on behalf of their respective Governments :—

## ARTICLE I.

In East Africa the sphere in which the exercise of influence is reserved to Germany is bounded—

1. To the north by a line which, commencing on the coast at the north bank of the mouth of the river Umbe, runs direct to Lake Jipé ; passes thence along the eastern side and round the northern side of the lake, and crosses the river Lumé ; after which it passes midway between the territories of Taveita and Chagga, skirts the northern base of the Kilimanjaro range, and thence is drawn direct to the point on the eastern side of Lake Victoria Nyanza which is intersected by the 1st parallel of south latitude ; thence, crossing the lake on that parallel, it follows the parallel to the frontier of the Congo Free State, where it terminates.

It is however understood that, on the west side of the lake, the sphere does not comprise Mount Mfumbiro ; if that mountain shall prove to lie to the south of the selected parallel, the line shall be deflected so as to exclude it, but shall, nevertheless, return so as to terminate at the above-named point.

2. To the south by a line which, starting on the coast at the northern limit of the Province of Mozambique, follows the course of

the river Rovuma to the point of confluence of the Msinje ; thence it runs westward along the parallel of that point till it reaches Lake Nyassa ; thence striking northward, it follows the eastern, northern and western shores of the lake to the northern bank of the mouth of the river Songwe ; it ascends that river to the point of its intersection by the 33rd degree of east longitude ; thence it follows the river to the point where it approaches most nearly the boundary of the geographical Congo Basin defined in the 1st Article of the Act of Berlin, as marked in the map attached to the 9th protocol of the Conference.

From that point it strikes direct to the above-named boundary ; and follows it to the point of its intersection by the 32nd degree of east longitude ; from which point it strikes direct to the point of confluence of the northern and southern branches of the river Kilambo, and thence follows that river till it enters Lake Tanganyika.

The course of the above boundary is traced in general accordance with a map of the Nyassa Tanganyika plateau, officially prepared for the British Government in 1889.

3. To the west by a line which, from the mouth of the river Kilambo to the 1st parallel of south latitude, is conterminous with the Congo Free State.

The sphere in which the exercise of influence is reserved to Great Britain is bounded—

(1.) To the south by the above-mentioned line running from the mouth of the river Umbe to the point where the 1st parallel of south latitude reaches the Congo Free State. Mount Mfumbiro is included in the sphere.

(2.) To the north by a line commencing on the coast at the north bank of the mouth of the river Juba ; thence it ascends that bank of the river, and is conterminous with the territory reserved to the influence of Italy in Gallaland and Abyssinia, as far as the confines of Egypt.

(3.) To the west by the Congo Free State, and by the western watershed of the basin of the Upper Nile.

## ARTICLE II.

In order to render effective the delimitation recorded in the preceding Article, Germany withdraws in favour of Great Britain her Protectorate over Witu. Great Britain engages to recognise the sovereignty of the Sultan of Witu over the territory extending from

## APPENDIX VIII.

509

Kipini to the point opposite the island of Kwyhoo, fixed as the boundary in 1887.

Germany also withdraws her Protectorate over the adjoining coast up to Kismayu, as well as her claims to all other territories on the mainland to the north of the river Tana, and to the islands of Patta and Manda.

## ARTICLE III.

In South-West Africa the sphere in which the exercise of influence is reserved to Germany is bounded :

1. To the south by a line commencing at the mouth of the Orange River, and ascending the north bank of that river to the point of its intersection by the 20th degree of east longitude.

2. To the east by a line commencing at the above-named point, and following the 20th degree of east longitude to the point of its intersection by the 22nd parallel of south latitude, it runs eastward along that parallel to the point of its intersection by the 21st degree of east longitude : thence it follows that degree northward to the point of its intersection by the 18th parallel of south latitude ; it runs eastward along that parallel till it reaches the river Chobe ; and descends the centre of the main channel of that river to its junction with the Zambesi, where it terminates.

It is understood that under this arrangement Germany shall have free access from her Protectorate to the Zambesi by a strip of territory which shall at no point be less than 20 English miles in width.

The sphere in which the exercise of influence is reserved to Great Britain is bounded to the west and north-west by the above-mentioned line. It includes Lake Ngami.

The course of the above boundary is traced in general accordance with a map officially prepared for the British Government in 1889.

The delimitation of the southern boundary of the British territory of Walfish Bay is reserved for arbitration, unless it shall be settled by the consent of the two Powers within two years from the date of the conclusion of this Agreement. The two Powers agree that, pending such settlement, the passage of the subjects and the transit of goods of both Powers through the territory now in dispute shall be free ; and the treatment of their subjects in that territory shall be in all respects equal. No dues shall be levied on goods in transit. Until a settlement shall be effected the territory shall be considered neutral.

**BRITISH EAST AFRICA****ARTICLE IV.****In West Africa :—**

1. The boundary between the German Protectorate of Togo and the British Gold Coast Colony commences on the coast at the marks set up after the negotiations between the Commissioners of the two countries of the 14th and 28th of July 1886; and proceeds direct northwards to the 6° 10' parallel of north latitude; thence it runs along that parallel westward till it reaches the left bank of the river Aka; ascends the mid-channel of that river to the 6° 20' parallel of north latitude; runs along that parallel westwards to the right bank of the river Dehawe or Shavoe; follows that bank of the river till it reaches the parallel corresponding with the point of confluence of the river Deine with the Volta; it runs along that parallel westward till it reaches the Volta; from that point it ascends the left bank of the Volta till it arrives at the neutral zone established by the Agreement of 1888, which commences at the confluence of the river Dakka with the Volta.

Each Power engages to withdraw immediately after the conclusion of this Agreement all its officials and employees from territory which is assigned to the other Power by the above delimitation.

2. It having been proved to the satisfaction of the two Powers that no river exists on the Gulf of Guinea corresponding with that marked on maps as the Rio del Rey, to which reference was made in the Agreement of 1885, a provisional line of demarcation is adopted between the German sphere in the Cameroons and the adjoining British sphere, which starting from the head of the Rio del Rey creek, goes direct to the point, about 9° 8' of east longitude, marked 'rapids' in the British Admiralty chart.

**ARTICLE V.**

It is agreed that no Treaty or Agreement, made by or on behalf of either Power to the north of the river Benué, shall interfere with the free passage of goods of the other Power, without payment of transit dues, to and from the shores of Lake Chad.

All treaties made in territories intervening between the Benué and Lake Chad shall be notified by one power to the other.

**ARTICLE VI.**

All the lines of demarcation traced in Articles I. to IV. shall be subject to rectification by agreement between the two Powers, in accordance with local requirements.

## APPENDIX VIII.

511

It is specially understood that, as regards the boundaries traced in Article IV., Commissioners shall meet with the least possible delay for the object of such rectification.

## ARTICLE VII.

The two powers engage that neither will interfere with any sphere of influence assigned to the other by Articles I. to V. One power will not in the sphere of the other make acquisitions, conclude treaties, accept sovereign rights or protectorates, nor hinder the extension of influence of the other.

It is understood that no companies or individuals subject to one Power can exercise sovereign rights in a sphere assigned to the other, except with the assent of the latter.

## ARTICLE VIII.

The two Powers engage to apply in all the portions of their respective spheres, within the limits of the free zone defined by the Act of Berlin of 1885, to which the first five Articles of that Act are applicable at the date of the present Agreement, the provisions of these Articles, according to which trade enjoys complete freedom ; the navigation of the lakes, rivers, and canals, and of the ports on those waters is free to both flags ; and no differential treatment is permitted as regards transport or coasting trade ; goods, of whatever origin, are subject to no dues except those, not differential in their incidence, which may be levied to meet expenditure in the interest of trade ; no transit dues are permitted ; and no monopoly or favour in matters of trade can be granted.

The subjects of either Power will be at liberty to settle freely in their respective territories situated within the free trade zone.

It is specially understood that, in accordance with these provisions, the passage of goods of both powers will be free from all hindrances and from all transit dues between Lake Nyassa and the Congo State, between Lakes Nyassa and Tanganyika, on Lake Tanganyika, and between that lake and the northern boundary of the two spheres.

## ARTICLE IX.

Trading and mineral Concessions, and rights to real property held by companies or individuals, subjects of one Power, shall, if their validity is duly established, be recognised in the sphere of the other Power. It is understood that Concessions must be worked in accordance with local laws and regulations.

**ARTICLE X.**

In all territories in Africa belonging to, or under the influence of either Power, missionaries of both countries shall have full protection. Religious toleration and freedom for all forms of divine worship and religious teaching are guaranteed.

**ARTICLE XI.**

Great Britain engages to use all her influence to facilitate a friendly arrangement by which the Sultan of Zanzibar shall cede absolutely to Germany his possessions on the mainland comprised in existing Concessions to the German East African Company, and their dependencies, as well as the island of Mafia.

It is understood that his Highness will at the same time receive an equitable indemnity for the loss of revenue resulting from such cession.

Germany engages to recognise a Protectorate of Great Britain over the remaining dominions of the Sultan of Zanzibar, including the islands of Zanzibar and Pemba, as well as over the dominions of the Sultan of Witu, and the adjacent territory up to Kismayu, from which her Protectorate is withdrawn. It is understood that if the cession of the German coast has not taken place before the assumption by Great Britain of the Protectorate of Zanzibar, her Majesty's Government will, in assuming the Protectorate, accept the obligation to use all their influence with the Sultan to induce him to make that cession at the earliest possible period in consideration of an equitable indemnity.

**ARTICLE XII.**

1. Subject to the assent of the British Parliament, the sovereignty over the island of Heligoland, together with its dependencies, is ceded by her Britannic Majesty to his Majesty the Emperor of Germany.

2. The German Government will allow to all persons, natives of the territory thus ceded, the right of opting for British nationality by means of a declaration to be made by themselves, and, in the case of children under age, by their parents or guardians, which must be sent in before the 1st of January 1892.

3. All persons, natives of the territory thus ceded, and their children, born before the date of the signature of the present Agreement, are free from the obligation of service in the military and naval forces of Germany.



## APPENDIX VIII.

513

4. Native laws and customs now existing will, as far as possible, remain undisturbed.

5. The German Government binds itself not to increase the customs tariff at present in force in the territory thus ceded until the 1st January 1910.

6. All rights to property which private persons or existing corporations have acquired in Heligoland in connection with the British Government are maintained; obligations resulting from them are transferred to his Majesty the Emperor of Germany. It is understood that the above term, 'rights to property,' includes the right of signalling now enjoyed by Lloyd's.

7. The rights of British fishermen with regard to anchorage in all weathers, to taking in provisions and water, to making repairs, to transhipment of goods, to the sale of fish, and to the landing and drying of nets remain undisturbed.

(Signed)

EDWARD B. MALET.

H. PERCY ANDERSON.

V. CAPRIVI.

K. KRAUEL.

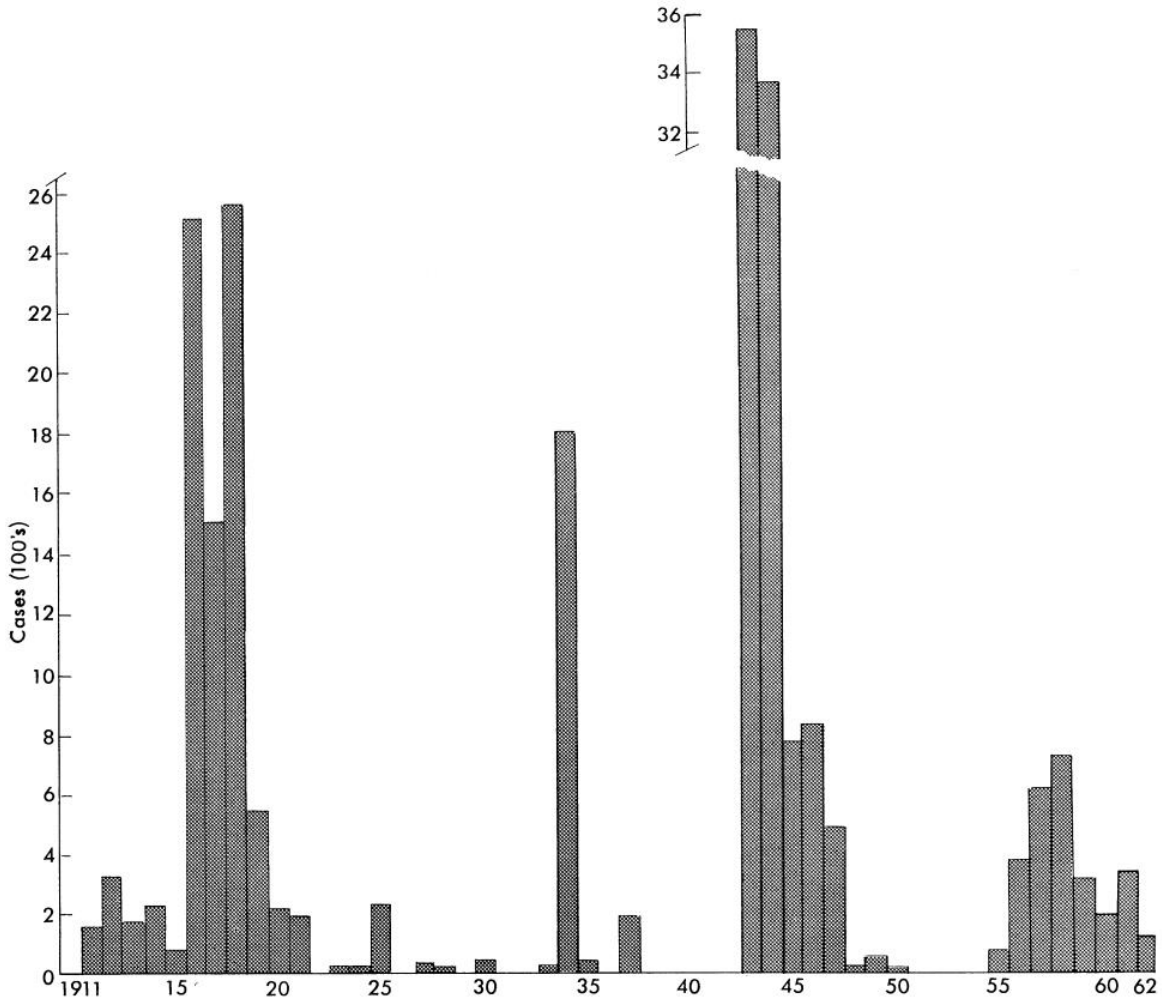
BERLIN, 1st July 1890.

KK

Source : P. L. Mc Dermott, *Op.Cit* , P-P, 507-513.

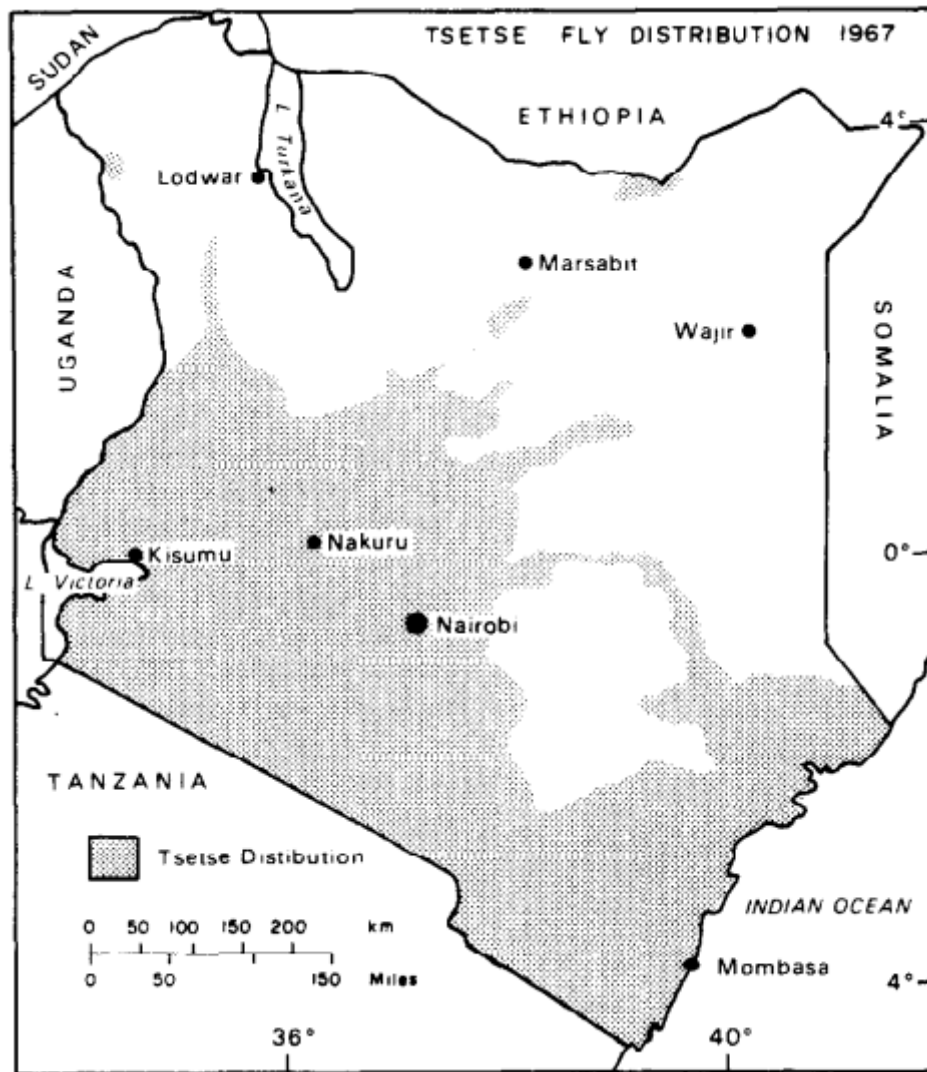
الملحق رقم 3: حالات الإصابة بالجذري في كينيا 1911 - 1963م

Figure 1. Reported cases of smallpox, Kenya, 1911-62



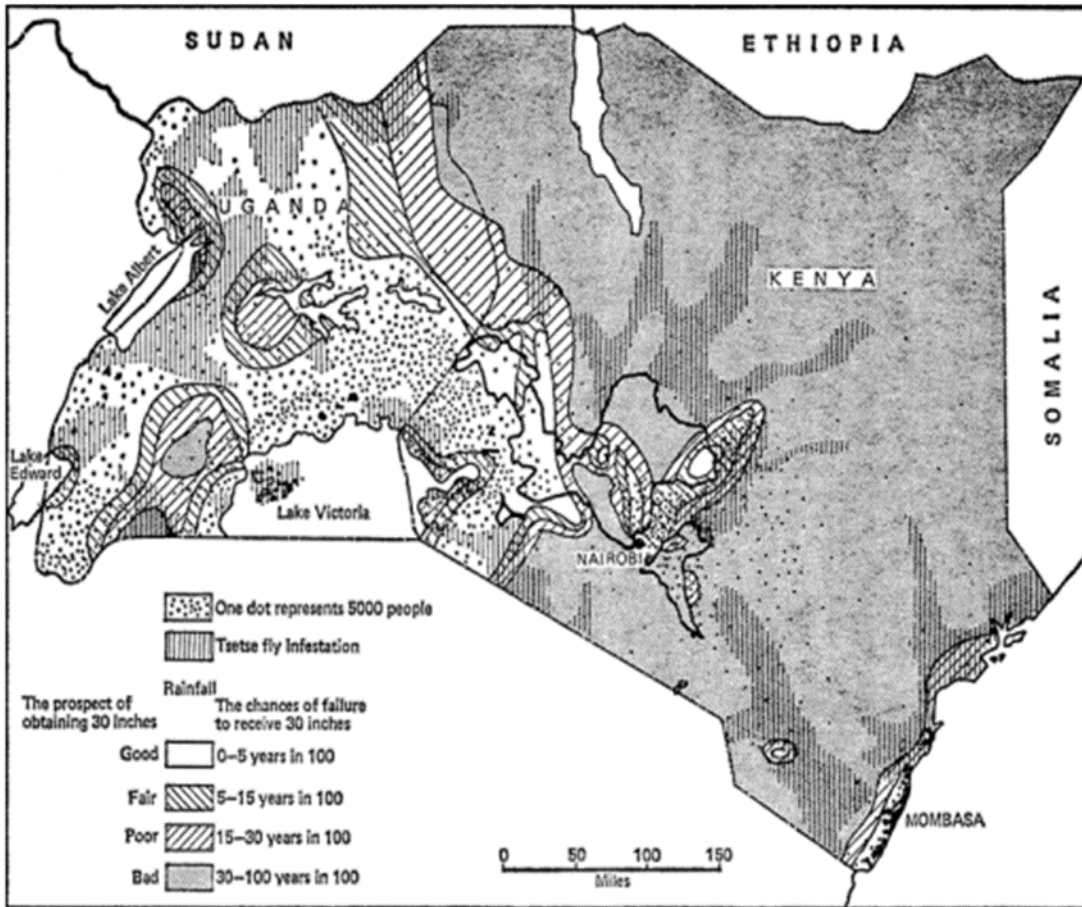
Source: N. R. E. Fendall, **Op.Cit**, p983.

الملحق رقم 4 : انتشار ذبابة تسي تسي في كينيا<sup>1</sup>



<sup>1</sup> N. R. E. Fendall, *Op.Cit*, p983.

الملحق رقم 5: السكان، تساقط الأمطار وانتشار ذبابة التسي في كينيا وأوغندا



*Population, tsetse fly and rainfall in Kenya and Uganda*

Compare the amount of 'good' land possessed by Kenya and Uganda in this map. The semi-arid and arid areas where few live are immense. Despite the size of the two countries most people live in comparatively small areas where the rainfall is most plentiful: around Lake Victoria, just north of the lake and in Central Province, Kenya.

الملحق رقم 6: المرتفعات البيضاء في كينيا

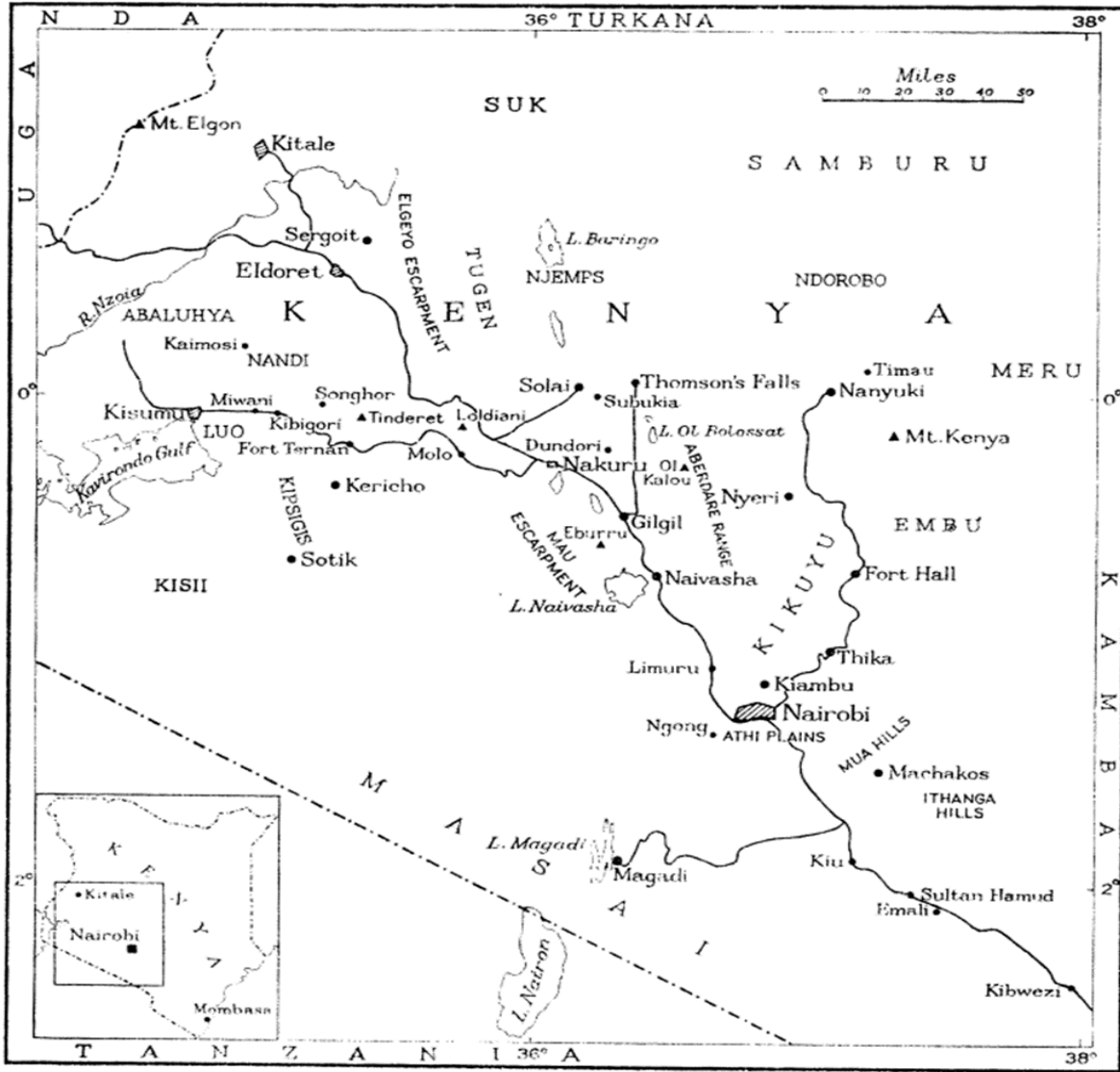


Fig. 1. The Highlands of Kenya

Source: N. S. Carey Jones, *Op.Cit*, p187.

الملحق رقم 7: أراضي المرتفعات البيضاء.



Fig. 2. Regions of the 'White Highlands'

Source : N. S. Carey Jones, **Op.Cit**, p187.

المحق رقم 8: الصادرات الرئيسية في كينيا ما بين 1913-1927م.

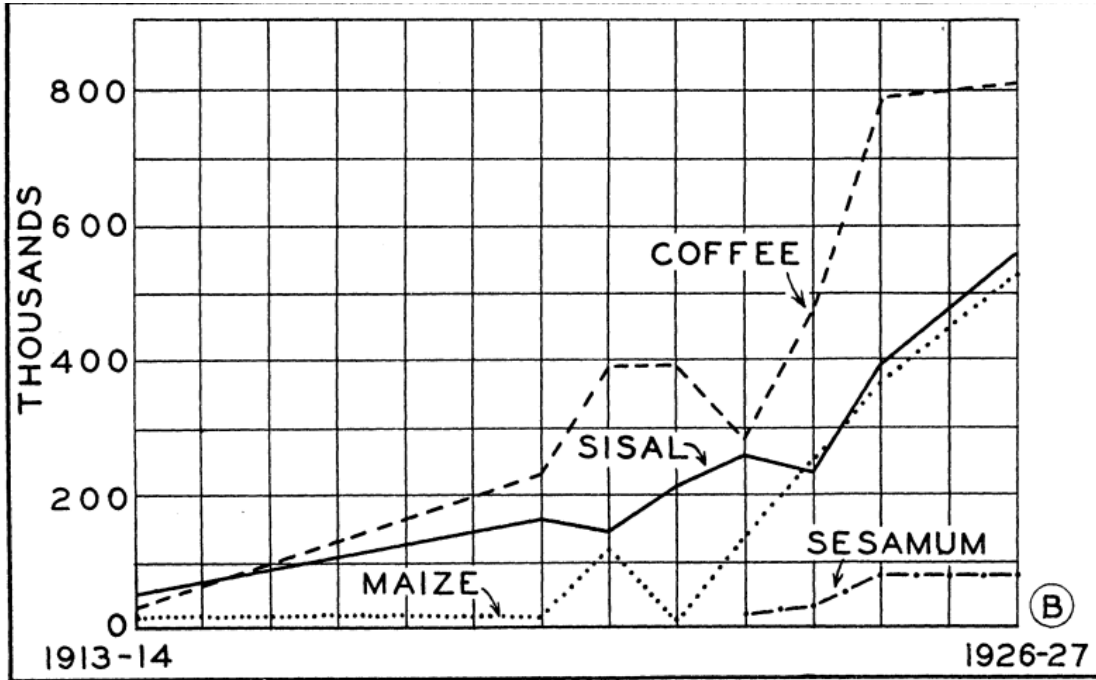


FIGURE 8.—The principal exports of Kenya (000 omitted).

Source : Earl C. Case, *Op.Cit*, p247.

## الملحق رقم 9: الإستيراد والتصدير في محمية أوغندا.

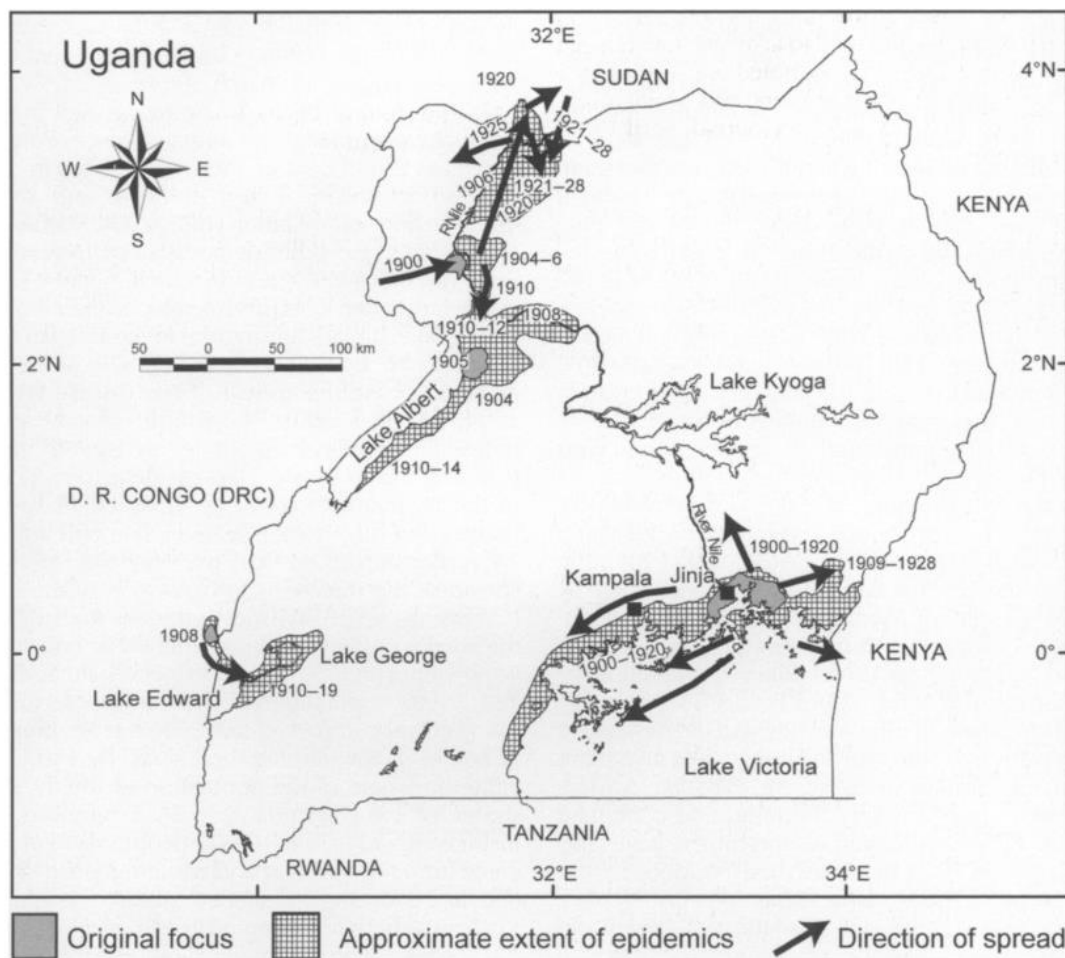
*Commodity Exports and Imports and State Revenue 1911-61*

	<i>Exports (£m)</i>	<i>Imports (£m)</i>	<i>State Revenue (taxes) (£m)</i>	<i>Cotton Exports as % of exports</i>	<i>Coffee Exports as % of exports</i>
<i>1911</i>	0.3	0.5	0.2	55	1
<i>1921</i>	1.5	N/A	0.8	85	6
<i>1931</i>	1.9	1.3	1.4	84	8
<i>1951</i>	47.4	22.1	15.8	62	29
<i>1961</i>	46.0	24.5	22.3	43	36

Source : Dan Wadada Nabudere, **Op.Cit**, p53.



الملحق رقم 10: إنتشار مرض النوم وذبابة تسي-تسي في محمية أوغندا.



Source : Georgina H. Endfield, David B. Ryves, Keely Mills, Lea Berrang-Ford, **Op.Cit**, p 189.

الملحق رقم 11: انتاج القهوة في كينيا 1907-1914م.

**EAST AFRICA PROTECTORATE, 1913-14.**

**21**

**The value of the coffee exported during the last seven years is :—**

<b>Year.</b>	<b>Rs.</b>	<b>Year.</b>	<b>Rs.</b>
1907-08	4,031	1911-12	85,571
1908-09	3,539	1912-13	160,199
1909-10	16,012	1913-14	275,585
1910-11	44,728	—	—

**Source :** Annual Report of Protectorate and Colony of Kenya 1913-1914.

## الملحق رقم 12: البعثات التنصيرية في كينيا 1904-1905م

Name.	Denomination.	No. of Churches and Chapels.	Average Attendance.	Seating Accommodation.	No. of Schools.	No. of Scholars.	Nationality.
Church Missionary Society ... ..	Anglican	23	2,000	3,700	10	1,300	British.
*United Methodists Free Church Mission.	Methodist	12	800	1,630	11	408	"
*Church of Scotland ... ..	Presbyterian	1		No statistics.			"
*Mission du St. Esprit ... ..	Roman Catholic.	12	1,500	2,000	No statistics available		French and Italian.
*Algerian Mission ... ..	"	Two stations used as Rest Houses for Missionaries en route for Uganda, Congo, and German East Africa.					French.
Evangelical Lutheran Mission ...	Lutheran	2	260	260	4	166	German.
Neukirchen Mission ... ..	"	3	240	—	3	241	"
African Inland Mission ... ..	Undenominational.	4	90	180	4	195	American.
Friends Industrial Mission ... ..	Quaker	2	90	400	1	17	"
American Evangelical Mission ...	Protestant	—	—	—	2	62	"
*Swedish Mission ... ..	"	1	—	—	—	—	Swedish.

\* In some cases these figures are for 1904-5, no statistics having been furnished for the year under review.

Source : Annual Report of Protectorate and Colony of Kenya 1905-1906.

## الملحق رقم 13: البعثات التنصيرية في أوغندا

	Attendance.	
	Boys	Girls
<b>Church Missionary Society :</b>		
Village and High Schools .. ..	23,886	15,412
Secondary Schools .. .. .	462	61
<b>White Fathers Mission :</b>		
Village and High Schools .. ..	10,492	7,611
Secondary and Industrial Schools	278	24
<b>Mill Hill Mission :</b>		
Village and High Schools .. ..	12,424	4,730
Secondary and Industrial Schools	133	6
<b>Verona Mission :</b>		
Village Schools .. .. .	3,409	209
Industrial Schools .. .. .	20	—
<b>Totals</b>	51,104	28,053

المساعدات المالية التي كانت تتلقاها البعثات التنصيرية في أوغندا سنة 1918م

50. *Government Subsidies.*—The Government Grant of £1,250 for educational purposes is allocated as follows —

Church Missionary Society .. .. .	£850
White Fathers of Algeria (Roman Catholic) ..	£300
Mill Hill Mission (Roman Catholic) .. .. .	£100

Source : Annual Report of Protectorate of Uganda 1918, 1919.

الملحق رقم 14: خريطة خط سكة الحديد ممباسا - بحيرة فيكتوريا

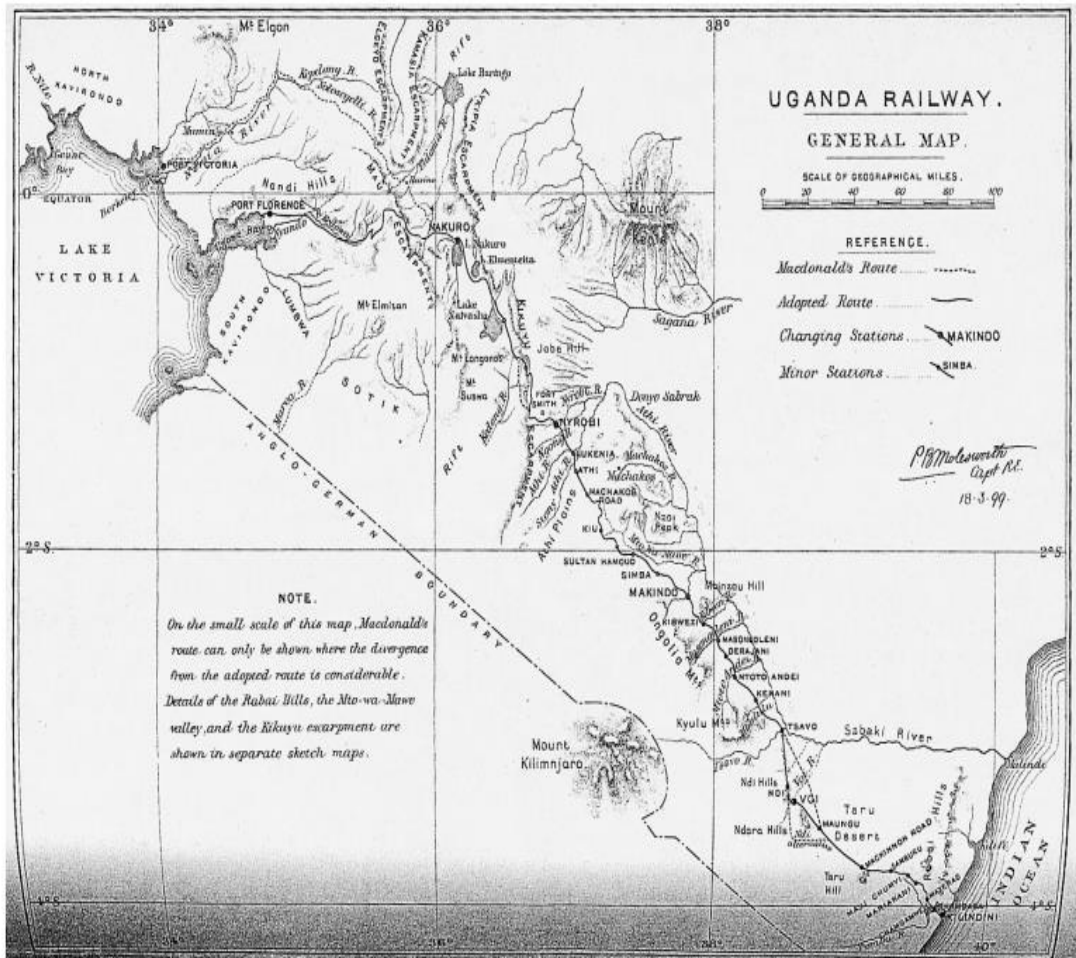


Fig. 1. Map of Uganda Railway (From Ref. 80).

Source : Henry GUNSTON, Op.Cit, p 46.

الملحق رقم 15: صور لبناء سكة الحديد ممباسا أوغندا



صورة وصول سكة الحديد إلى بحيرة فكتوريا في أوغندا



Fig. 10. The end of the line. Mrs Florence Preston drives the last sleeper key on the shore of Lake Victoria at (according to her husband, Ronald) 4 p.m. on 20 December 1901. (Preston Collection, University Museum, Oxford).

Source : Henry GUNSTON, Op.Cit, p-p, 63-65.

# قائمة البيليوغرافيا

1- الوثائق الأرشيفية:

• أرشيف وزارة الخارجية Foreign Office :

1. F.O, 881/717.
2. F. O. 881/ 7375.
3. F. O. 881/7376.
4. F. O. 881/ 7027. East Africa Currency.
5. F.O 881/8025, **East Africa Protectorate**, 1905.

-2 التقارير السنوية Annual Reprots :

- 3- Annual Report of Kenya, 1906-1907, 1907-1908, 1908-1909, 1909-1910 , 1910-1911, 1911-1912, 1913-1914, 1914-1915, 1915-1916, 1916-1917, 1917-1918, 1918-1919, 1919-1920, 1920-1921, 1922, 1924, 1926, 1938, 1956, 1960, 1962.
- 4- Kenya Colony and Protectorate, Department of Agriculture Annual Repots 1935-1945.
- 5- Annual Report of Uganda 1904-1905,1905-1906, 1907-1908, 1909-1910,191-1914, 1915-1916, 1917-1918,1918-1919, 1920, 1948.

3- المصادر الأجنبية:

1. George Bennett, **Kenya a Political History: the Colonial Period**, Oxford University Press, London, 1963.
2. Greenock G. B. Thomson, **Joseph Thomson African Explorer**, St Dunstan's House, London, 1896.
3. Gregory J. W., D.Sc, **The Foundation Of British East Africa**, London, Horace Marshall & Son Temple House, E.C,1901.
4. Jayne K. G., **Vasco Da Gama and his successors 1460-1580**, Methuen & CO. LTD, London, 1910.
5. Kemeth Ingham, **History Modern of Uganda**, London, 1958.
6. Kenyatta Jomo a, **FACING MOUNT KENYA: The Tribal Life of the Gikuyu**, 3<sup>rd</sup> Ed, Mercury Books, London, 1965.



7. **Kenya, Uganda and Zanzibar**, HandBook Prepared Under The Drection of The Historical Section of The Foreign Office, No 96, London, Published by H.M. Stationery Office, 1920.
8. Krapf J. Lewis, **Travels, Researches, and Missionary Labors, Eighteen Years Residence in Eastren Africa**, University Press, Cambridge,1860.
9. Lovett. M. A Richard, **The History of The London Missionary Society 1795-1895**, Vol 1, Oxford University Press WareHouse Amen Corner, E, C, London, 1899.
10. Ludwig Emil, **Genie und Charakter**, Esnst Rowohlt, 1924.
11. Mc Dermott P.L., **British East Africa or IBEA a History of the Formation and Work of the Imperial British East Africa Company**, 2<sup>nd</sup> Ed, London, CHampman and Hall, LD, 1895.
12. Mukwaya A. B., **Lnad Tenure In Buganda, Present Day Tendencies**, The East African Institute Of Social Research, The Eagle Press, 1953.
13. Oliver Roland, **The Missionary Factor in East Africa**, 1<sup>st</sup> Ed, Longmans, London, 1952.
14. Playne Somerset, Gale F. Holderness: **East Africa ( British)**. London. Foreign and Colonial compling and Publishing Co. 1909.
15. R. Tucker Alfred, **Eighteen Years in Uganda and East Africa**, Vol I, Edward Arnold publisher to the India Office, 1908.
16. Rodd Rennell, **The British Mission to Uganda in 1893**, London, 1894.
17. Sir Johnston Harry, **East Africa and Uganda**, London, 1905.
18. **The Church Missionary Intelligence, A Monthly Fournal of Missionary in Formation**, Vol XLIX, London, Church Missionary Society, Salisbury Square, 1898.

19. William Edwards, **British Foreign Policy from 1815 to 1933**, Methuen & Co. LTD, London, 1934.
20. Woolf Leonard, **Empire and Commerce in Africa : A Study in Economic Imperialism**, London, 1922.

4- المراجع العربية:

1. ابراهيم عبد الله عبد الرزاق ، المسلمون والاستعمار الاوروبي لافريقيا، عالم المعرفة للطباعة والنشر، الكويت، 1989
2. البراوي راشد ، ماو ثورة الاحرار في كينيا، ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1953.
3. بكاي منصف ، أضواء على تاريخ افريقيا ، ط1، دار السلسيل، الجزائر، 2008
4. \_\_\_\_\_ ، الحركة الوطنية واسترجاع السيادة في شرق افريقيا، ط1، دار السلسيل، الجزائر، 2008
5. الجمل شوقي عطاالله ، إبراهيم عبد الله عبد الرزاق ، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط2، دار الزهراء للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية ، الرياض ، 2002.
6. جيمس لورانس ، شروق الامبراطورية البريطانية وغروبها، تر: ابراهيم عبد الرزاق عبد الله، مج1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2016.
7. حراز السيد رجب ، افريقية الشرقية والاستعمار البريطاني، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968.

8. \_\_\_\_\_، بريطانيا وشرق إفريقيا من الاستعمار إلى الاستقلال، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر، 1971.
9. الخشاب توفيق ، المشهداني ابراهيم ، إفريقيا جنوب الصحراء، مكتبة بغداد، 1978.
10. رياض زاهر ، استعمار افريقيا، الدار القومية للباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1965.
11. \_\_\_\_\_، كشف افريقيا، ط1، القاهرة، دار المعرفة، 1961.
12. رياض محمد ، كوثر عبد الرسول، افريقيا دراسة لمقومات القارة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة 2012.
13. صبري صلاح ، أفريقيا جنوب الصحراء ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1960.
14. عبد القوي سوزان عبد المحسن ، مشروع سيسل رودس واثره على الهوية الافريقية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2015.
15. فليجة احمد نجم الدين ، افريقيا دراسة عامة واقليمية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، د.س.ط.
16. كامج وزيفين ، المستكشفون في افريقيا، تر: السيد يوسف نصر، دار المعاف، مصر، القاهرة، 1983.
17. كامل عبد العزيز ، قضية كينيا، دار القلم، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر، 1961.

18. كي زيربو جوزيف ، تاريخ إفريقيا السوداء ، تر: يوسف شلب الشام، ج2، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 1994
19. محروس حلمي ، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر من الكشوفات الجغرافية الى قيام منظمة الوحدة الافريقية، ج1، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2004.
20. المعمري احمد حمود ، عمان وشرق إفريقيا، تر: محمد أمين عبد الله، ط3، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عمان، 2016.
21. ويسلنغ هنري ، تقسيم افريقيا 1880-1914، تر: ريما اسماعيل، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراته، ليبيا، 2000.
22. يحي جلال ، التنافس الدولي في شرق افريقية، ط1، دار المعرفة، القاهرة، 1959.
23. يحي جلال ، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث الازارطة، الإسكندرية، مصر، 1999م
24. يونس محمد عبد المنعم ، أوغندا بين الأستعمار البريطاني والكفاح الوطني، دار القلم للطباعة والنشر، مصر ، 1960.
- 5- المراجع الأجنبية:

1. Briggs Philip, **Uganda the Bradt Travel Guide**, 5<sup>th</sup> Edt, Bradt Travel Guides Ltd, London, 2007.
2. Burns Cameron M., **Kilimanjaro & East Africa a Climbing and Treeking Guide Includes Mount Kenya, Mount Meru and the Rwenzoris**, 2nd Ed, The Mountaineers Book, London, 2006.

3. Butler Herrick Allison, **Area Hand Book for Uganda**, U.S. Government Printing Office Washington, USA, 1969.
4. Carnochan W. B., **The Sad Story of Burton, Speke, and the Nile, Or, Was Johan Hanning a Cad ?, Looking at The Ividence, StanfordGeneraal books**, An Imprint of Stanford University Press, Stanford, California, 2006.
5. Coates Thomas F.G., **Lord Rosebery His Life and Speeches**, Vol II, Hutchinson and CO Paternoster Row, London, 1900.
6. Docker Dudley, **The Life and Time of a Trade Warrior**, Cambridge University Press, London, 1984.
7. Donald Simpson, **Dark Companions “The African Contribution To The European Exploration Of East Africa”**, 1 Ed, Latimer Trend & Company Ltd, London, 1975.
8. Fazan S.H. , **Colonial Kenya Observed British Rule, Mau Mau and the Wind of Change**, Edited and with a Foreword by John Lonsdale, I.B.Tauris & Co.Ltd, New York, 2015.
9. H. Dawson Marc, "**Socioeconomic Change and Disease: Smallpox in Colonial Kenya, 1880-1920**", in: "The Social Basis of Health and Healing in Africa", Edt Steven Feirman and Johan M. Janzen, University of California Press, USA, 1992.
10. J. Beid Richard, **Political Power in Pre- Colonial Buganda, Economy, Society & Warfare in the Nineteenth Century** , 1<sup>st</sup> Ed, James Currey Ltd, Oxford, 2002.
11. Jenkins JR Everett, **Pan-African Chronology II, A Cmpehensive Reference To The Black Quest For Freedom in Africa, The Americas, Europe and Asia, 1865-1915**, 1<sup>st</sup>, McFarland & Company, Inc., London, 1998.
12. K. Akyeamong Emmanuel, Louis Gates Jr Henry, **Dictionary of African Biography**, Vol 6, Oxford University Press, 2012.
13. Kasozi A.B.K., **The Social Origins of Violence in Uganda 1964-1985**, McGill-Queen's University Press, London, 1994.

14. Kasule Joseph, **Historical Dictionary of Uganda**, 2<sup>nd</sup> Ed, Rowman & Littlefield, London, 2022.
15. Low Donald Anthony , **Buganda in Modern History**, University of California Press, 1971.
16. \_\_\_\_\_, **Buganda and British**, Oxford University, London, 1960.
17. \_\_\_\_\_, **The Mind of Buganda: documents of the modern history of an African kingdom**, University of California Press, Los Angeles, 1971.
18. Madani Mahmood, **Politics and Class Formation in Uganda**, 1<sup>st</sup> Ed , Monthly Review Press, London, 1976.
19. Martinez Del Campo Luis G., **Cultural Diplomacy, A Hundred Years of History of the British-Spanish Society**, 1st Ed, Liverpool University Press, 2015.
20. McKenna Amy, **The History of Central and Eastern Africa**, The Britannica Guide to Africa, Britannica Educational Publishing, 1<sup>er</sup> Edition, New York, 2011.
21. Mosley Paul, **The Settler Economies studies in the economic history of Kenya and Southern Rhodesia 1990-1963**, African Studies Series 35, Cambridge University Press, London, 1983.
22. Munro J. Forbes, **Maritime Enterprise and Empire sir William Mackinnon and His Business Network, 1823-1893**, The Boydell Press, UK , 2003.
23. Mwa Seeka, **History Of Economic in Uganda**, London, 1987.
24. N.I. Barungi Baganchwera, **Parliamentary Democracy in Uganda, The Experiment That Failed**, 1<sup>er</sup> Ed, AuthorHouse, 2011.
25. Nabudere Dan Wadada, **Imperialism and revolution in Uganda**, 1<sup>st</sup> Published, Russell Press Ltd., Nottingham, UK, 1980.

26. Nsubuga Kimala Adam, **The Granary kingdom**, 2005.
27. O'Connor A. M., **Railways And Development In Uganda , A Study in Economic Geograohy**, The East African Institute Of Social Research, published by Oxford University Press, Nairobi, 1965.
28. Oliver Ronald, Atmore Anthony, **l'Afrique depuis 1800**, Traduit : Odette Guitard, Presses Universitaires de France, Paris, 1970.
29. P'Bitek Okot, **Africa's Cultural Revolution**, Macmillian Books for Africa, Nairobi, 1973.
30. Pulford Cedric, **Casualty of Debt To An African Kingdom**, 1<sup>er</sup> Ed, Ituri Publication, UK , 2007.
31. Roberts J.M, **Europe 1880-1945**, 4ed, London, Longman Group Limited, 1974.
32. Rosberg Carl, Nottingham John, **The Myth of "Mau Mau": Nationalism in Kenya**, New York, 1966.
33. Sir Harding A., **The Condition and Progress of the East Africa Protectorate From it's Establishment to the 20 july, 1897, East Africa and Uganda**, London, Printed for her majesty's stationery office, Harrison and Sons, 1898.
34. Ssekamwa J. C., **History and Development of Education in Uganda**, Fountain Publishers Ltd, Kampala, Uganda, 1997.
35. Syagga Paul Maurice, **"Land Ownership and Use in Kenya: Policy Prescriptions from an Inequality Perspective"**.
36. Thurston Anne, **Smallholder Agriculture In Colonial Kenya: The Official Mind And The Swynnerton Plan**, Cambridge African Monographs, African Studies Centre, London, 1987.
37. van Zwanenberg R. M. A., King Anne, **An Economic History of Kenya and Uganda 1800-1970**, 1rst, MACMILLAN PRESS LTD, 1975.

6-المقالات بالعربية:

1. طلعت احمد ابراهيم، "مظاهر العمران في اوغندا"، مجلة نهضة افريقيا، العدد 63، 2006.

2. عرفة محمود مصطفى محمد، "معاهدة زنجبار - هليغولاند عام 1890م وانعكاساتها على شرق افريقيا وغرب اوروبا"، مجلة المؤرخ المصري، مجلد 55، العدد2، جويلية 2019.

3. علي ابراهيم عبدة، "كيف احتلت انجلترا اوغندا"، مجلة نهضة افريقيا، العدد 10، القاهرة، 1958

7-المقالات الأجنبية:

1. Schilling Donald, "The Dynamics of Educational Policy Formation: Kenya 1928-1934", History of Education Quarterly, Spring Cambridge University Press, Vol 20, No 1, 1980.
2. Bogonko Sorobea Nyachieo, "Africans and the Politics of Their Education in Kenya 1910-1934", Journal of Eastern African Research & Development, Vol 14, 1984.
3. Sifuna Daniel N., "The Mill Hill Fathers and The Establishment of Western Education in Western Kenya 1900 – 1924: Some Reflections", Trans African Journal of History, Gideon Were Publications, Vol. 6/7 (1977-1978).
4. Mambo Robert M., "Racial education in colonial Kenya: the coastal experience in the protectorate up to 1950", Trans African Journal of History, Gideon Were Publications, Vol 12, 1983.



5. Wallbank T. Walter, “**British Colonial Policy and Native Education in Kenya**”, **The Journal of Negro Education**, Vol7. No 4, Oct. 1938.
6. Schallin Donald G., “**Local Native Councils and The Politics of Education in Kenya 1925-1939**”, **The International Journal of African Historical Studies**. Boston University African Studies Center, Vol 9. No 2, 1976.
7. Urch George E., “**Education in Kenya and Colonialism**”, **History of Education Quarterly**, Cambridge University Press, Vol11. No 3, 1971.
8. Beck Ann, “**Colonial Policy and Education in British East Africa, 1900-1950**”, **Journal of British Studies**, Cambridge University Press, The North American Conference on British Studies, Vol 5, No 2, May, 1966.
9. Sindiga Isaac, “**Sleeping Sickness in Kenya**”, **Erdkunde Archive for Scientific Geography**, Bd. 41, H. 2, Jun, 1987.
10. Sindiga Isaac, “**Sleeping Sickness in Kenya Maasailand**”, **Soc. Sci. Med.**, Vol 18, No 2, Pergamon Press Ltd, UK, 1984.
11. Mburu F. M., “**Socio-Political Imperatives in The History of Health Development in Kenya**”, **Sou-Sei. Med.**, Vol 15, Pregamen Press, UK, 1981.
12. Chaiken Miriam S., “**Primary Health Care Initiatives in Colonial Kenya**”, **World Development**, Vol 26, No 9, 1998.
13. Fendall N. R. E., “**Planning Health Services in Developing Countries: Kenya's Experience**”, **Sage Publications, Inc.**, Vol. 78, No. 11, Nov., 1963.
14. Walker R. H., “**A History of Education in Uganda**”, **Journal of the Royal African Society**, Vol. 16, No. 64, Jul., 1917.

15. Bazilio Kanya, “**Analysis of the Different Education Policy Reforms in Uganda (1922 – 2000)**”, Research Association For Interdisciplinary Studies, RAIS, November 2019.
16. H. Lyndhurst Duke,” **Tsetse Flies And Trypanosomiasis. Some Questions Suggested By The Later History Of The Sleeping Sickness Epidemic In Uganda Protectorate**”, Cambridge University Press, Vol. 11, Oct 1919.
17. Endfield Georgina H., David B. Ryves, Keely Mills, Lea Berrang-Ford, “**The Gloomy Forebodings of This Dread Disease', Climate, Famine and Sleeping Sickness in East Africa**”, The Geographical Journal , Vol. 175, No. 3, Sep., 2009.
18. Carol Summers, “**The Imperial Production of Reproduction in Uganda, 1907-1925**”, The University of Chicago Press, Vol. 16, No. 4, 1991, p 789.
19. Case Earl C., “**The Pastoral And Agricultural Industries Of Kenya Colony And Protectorate**”, Economic Geography, Vol. 6, No. 3, Jul, 1930.
20. Jones N. S. Carey, “**The Decolonization of the White Highlands of Kenya**”, The Geographical Journal, The Royal Geographical Society (with the Institute of British Geographers), Vol. 131, No. 2, Jun, 1965.
21. Spencer Ian, “**Settler Dominance, Agricultural Production and the Second World War in Kenya**”, The Journal of African History, Cambridge University Press, Vol. 21, No. 04 , 1980.
22. Ogutu M. A., “**The Evolution In The Agrarian Economy Of East Africa 1895-1960**”, Journal of Eastern African Research & Development, Gideon Were Publications, Vol 3, No 2, 1973.
23. Frankl P. J. L., “**Johann Ludwing Krapf and the bisth of swahili studies**“, Zeitschrif tder Deutschen Morgenlandischen Gesellschaft, Harrassowitz Verlag, Vol 142, No 1, 1992 .

24. Coray Michael S., "The Kenya Land Commission and the Kikuyu of Kiambu", Agricultural History, Agricultural History Society, Vol, 52, No. 1, Jan, 1978.
25. Case Earl C., "The Pastoral And Agricultural Industries Of Kenya Colony And Protectorate", Economic Geography, Vol. 6, No 3, Taylor & Francis, Ltd, Jul, 1930.
26. Parker Garland G., "British Policy And Native Agriculture In Kenya And Uganda", Agricultural History Society, Vol 26, No 4, Oct., 1952.
27. Ogutu M. A., "The Evolution In The Agrarian Economy Of East Africa 1895-1960", Journal of Eastern African Research & Development, Gideon Were Publications, Vol 3, No 2, 1973.
28. D. MacKenzie A. Fiona, "Betterment and the Gendered Politics of Maize Production, Murang'a District, Central Province, Kenya, 1880-1952", Canadian Journal of African Studies / Revue Canadienne des Études Africaines, Vol 33, No 1, 1999.
29. Haugerud Angelique, "Land Tenure and Agrarian Change in Kenya", Journal of the International African Institute, Cambridge University Press on behalf of the International African Institute Vol. 59, No. 1 , 1989.
30. Morgan W. T. W., "The 'White Highlands' of Kenya", The Geographical Journal, The Royal Geographical Society (with the Institute of British Geographers), Vol. 129, No. 2, Jun., 1963.
31. Owoo Nkechis S., Boakye-Yiadom Louis, "The Gender Dimension Of The Effects Of Land Tenure Security On Agricultural Productivity: Some Evidence From Two Districts In Kenya", Journal of International Development, N 27, 2015, p919.

- 32.Casada James A., **Sir Harry Hamilton Johnston a Bio-Bibliographical Study**, Basel Africa Bibliography, vol. 18, 1977.
- 33.House Chatham, “**The Hilton-Young and Wilson Reports on East Africa**”, Royal Institute of International Affairs, Vol 6, No 10, Nov, 21, 1929.
- 34.Coldha Simon, “**Colonial Policy And The Highlands Of Kenya, 1934-1944**”, Journal of African Law, School of Oriental and African Studies, Vol. 23, No. 1, Spring, 1979.
- 35.Munro J. Forbes,” **Shipping Subsidies and Railway Guarantees: William Mackinnon, Eastern Africa and the Indian Ocean, 1860-1893**”, The Journal of African History , Cambridge University Press, Vol 28, No 2, 1987.
- 36.Trived Raj Kumar, “**The Role of Imperial British East Africa Company in the Acquisition of East Africa Colony in the second half of the Nineteenth Century**”, Proceedings of the Indian History Congress, Indian History Congress, Vol 33, 1971.
- 37.Montagou Johan Scott, “**The Home of Sir Henry Colvile** “ , The Car, vol XII, London, May 17th, 1905.
- 38.Oryema Lillian Mono Wabineno, “**Changing Face of Land Tenure in Uganda: Period Before 1900 to date**”, ResearchGate, January 2014.
- 39.Green Elliott D., “ **Ethnicity and the Politics of Land Tenure Reform in Central Uganda**”, Development Studies Institute, No. 05-58, London, April 2005.
- 40.Russell E. J., “**Agriculture in Uganda** “ , The Geographical Journal, vol 97, no 04, April 1941.
- 41.Tarsis Kabwegyere,” **The Asian Question in Uganda**”, East Africa Journal, Vol 5, 1971.

42. Aselmeyer Norman, "Ruin of Empire : The Uganda Railway and Memory Work in Kenya", Jornal of Educational Media, Memory and Society, Vol. 14, 2022.
43. Gunston Henry, "The Planing And Construction Of The Uganda Railway", Transactions of The Newcomen Society, vol. 74, N 01, 2004.
44. Mnjama Nathan M., "Railway Records As Sources Of Information For The Study Of Kenya History", African Research and Documentation, Vol 63, 1993.

### 8- الأطروحات والرسائل العربية:

1. بكاي منصف ، "تنجانيقا تحت الانتداب البريطاني 1919-1924"، أطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، قسم التاريخ، سبتمبر 2002.
2. بوسليماني عبد الرحمان ، "الاستعمار الألماني في شرق إفريقيا 1885-1914"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، 2016-2017، ص 50.
3. الدليمي ماجد مزهر حسين ، "سياسة بريطانيا تجاه أوغندا 1894-1945م"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في فلسفة التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة ديالي، العراق، 2022 .
4. رسمي عهدي محمد محمود ، " التعليم والثقافة في اوغندا الفترة من 1918-1962" ، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، قسم التاريخ، 1998،
5. الساعدي علي صدام صحن ، " سكة حديد مومباسا- بحيرة فيكتوريا دراسة تاريخية في تأسيس المصالح البريطانية 1888-1920م" ، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه فلسفة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة المستنصرية، العراق، 2010.

6. سليمانى يوسف ، " التنظيم السياسى ، والسوسيو اقتصادى لمملكة بوغندا (1856-1884م)" ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم فى التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله ، كلية العلوم الإنسانية ، قسم التاريخ ، 2018-2019.
7. \_\_\_\_\_ ، "تطور الحركة الوطنية بأوغندا واسترجاع الاستقلال 1945-1962" ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير فى التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله ، قسم التاريخ ، 2010/2011.
8. شحاته أحمد سيد ، "الأقليات فى كينيا ودورها فى التنمية الاقتصادية دراسة فى الجغرافية البشرية" ، رسالة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير فى الدراسات الإفريقية ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، 1989 .
9. شفيق عبد المنان محمد ، " الهنود ودروهم فى كينيا فى عهد الاحتلال البريطانى 1886-1963 دراسة تاريخية حضارية" ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه فى التاريخ الحديث ، قسم التاريخ والحضارة الإسلامية ، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية ، 2011-2012.
- 9-الأطروحات الأجنبية:

1. Mino Takako, "History Education and Identity Formation: A Case Study of Uganda", Claremont McKenna College, For Senior Thesis Academic Year, 2011.
2. Nurse Donald Paul, "An Amateur Barbarian: The Life And Career of Sir Richard Francis Burton, 1821-1890", A Thesis submitted in conformity with the requirements for the Degree of Doctor of Philosophy, Graduate Department of History, University of Toronto, Canda, 1999.
3. Omvvoyo Samson Moenga, "The Agricultural Changes In The Kipsigis Land, c. 1894-1963: An Historical Inquiry", Thesis Submitted To The Faculty Of Arts In Partial Fulfilment Of The Requirements For The Degree Of Doctor Of Philosophy Of Kenyatta University, July, 2000.



# فهرس المحتويات



فهرس المحتويات

03.....	الإهداء
04.....	شكر وعرفان
05.....	قائمة المختصرات
06.....	مقدمة
16.....	الباب الأول: السياسة السوسيو-اقتصادية البريطانية في كينيا 1963-1985م
17.....	الفصل الأول: المنطلقات التاريخية
18.....	1.الكشوفات الجغرافية لشرق إفريقيا
20.....	2.المستكشفون والمبشرون البريطانيون لكينيا
26.....	3.التنافس الأنجلو- ألماني حول شرق إفريقيا:
30.....	4.المعاهدة الأنجلو- ألمانية 1886:
31.....	5.معاهدة هليغولاند 1890Helgoland:
35.....	6. شركة شرق إفريقيا الإمبريالية البريطانية ودورها في التمهيد لإستعمار كينيا:
44.....	7.إعلان الحماية البريطانية على كينيا:
48.....	الفصل الثاني: السياسة الاقتصادية البريطانية في كينيا 1895-1963م
49.....	1.ملكية الأرض:
50.....	1.1ملكية الأرض قبل الاستعمار:
57.....	2.1 ملكية الارض بعد الاستعمار 1890-1963م:
68.....	2.الزراعة:
68.....	1.2الزراعة الإفريقية المحلية:
80.....	2.2 الزراعة اللأفريقية:
80.....	1.2.2 المرتفعات البيضاء White Highlands:
86.....	3.الإنتاج الزراعي في كينيا:
87.....	1.3القهوة (البن) Coffee:

89.....	2.3 الذرة Maize :
93.....	3.3 القمح Wheat :
94.....	4.3 السيسال Sisal :
96.....	5.3 القطن Cotton :
99.....	6.3 المزارع المختلطة The Mixed Farms :
101.....	7.3 السمسم Sim-Sim :
101.....	4. الثروة الحيوانية:
107.....	5. دورالإستيطان الهندي في النشاط الاقتصادي لكينيا:
108.....	6. النظام المالي والتجارة:
109.....	1.6 العملة:
110.....	2.6 البنوك:
112.....	3.6 الصادرات:
115.....	4.6 الواردات:
116.....	7. الصناعة:
120.....	الفصل الثالث: السياسة الإجتماعية البريطانية في كينيا 1895-1963م.
121.....	1. قطاع الصحة في مستعمرة كينيا :
125.....	1.1 الأمراض المعدية:
125.....	1.1.1 الجدري Small-Pox :
127.....	2.1.1 الداء العليقي Yaws:
128.....	2.1. الأمراض التي تنقلها الحشرات:
128.....	1.2.1 مرض النوم Sleeping Sickness:
129.....	2.2.1. الملاريا Malaria :
130.....	3.2.1 الطاعون Plague:
131.....	2. التربية والتعليم في مستعمرة كينيا 1895-1920:

131.....	1.2. البعثات التنصيرية:
134.....	1.1.2 الجمعية التبشيرية الكنسية <b>The Church Missionary Society</b> :
134.....	2. 2.1 بعثة ميل هيل <b>the Mill Hill Mission</b> :
135.....	3.1.2 بعثة إفريقيا الداخلية <b>The African Inland mission</b> :
136.....	2.2. المدارس الحكومية الأوروبية:
137.....	3.2. المدارس الهندية:
140.....	4.2. المدارس العربية:
141.....	3. السياسة الاستعمارية البريطانية تجاه التعليم في كينيا 1920-1963:
150.....	الباب الثاني: السياسة السوسيو-اقتصادية البريطانية في أوغندا 1962-1984م.
151.....	الفصل الأول : المنطلقات التاريخية.
152.....	1. الكشوفات الجغرافية الأوروبية لأوغندا:
156.....	2. التنافس الأنجلو- ألماني على استعمار أوغندا:
162.....	3. إعلان الحماية الرسمية على أوغندا 1894:
171.....	4. رد فعل الأوغنديين بعد إعلان الحماية :
177.....	5. إتفاقية 1900 ونظام الحكم البريطاني في أوغندا:
183.....	الفصل الثاني: السياسة الاقتصادية البريطانية في أوغندا 1894-1962م.
184.....	1. ملكية الأرض:
184.....	1.1 ملكية الأرض قبل الاستعمار:
188.....	2.1 ملكية الأرض في فترة الاستعمار (بعد إتفاقية اوغندا 1900م):
192.....	2. الزراعة:
192.....	1.2 الزراعة قبل الاستعمار:
195.....	2.2 الزراعة في الفترة الاستعمارية:
195.....	1.2.2 القطن:
203.....	2.2.2 البُن:
207.....	3.2.2 قصب السكر:

208.....	4.2.2 التَّبِغ: .....
210.....	5.2.2 المَطَّاط Rubber: .....
211.....	3. الثروة الحيوانية: .....
216.....	4. الغابات: .....
217.....	5. النظام التجاري والمالي: .....
217.....	1.5. التجارة: .....
221.....	2.5 الضرائب: .....
223.....	3.5 العملة والبنوك: .....
225.....	6. الصناعة: .....
226.....	7. النقل بالسكك الحديدية: .....
232.....	الفصل الثالث: السياسة الإجماعية البريطانية في أوغندا 1894-1962 م .....
233.....	1. السكان: .....
235.....	2. التعليم: .....
236.....	1.2 التعليم في فترة ما قبل الاستعمار: .....
238.....	2.2 التعليم التنصيري: .....
240.....	1.2.2 الجمعية التبشيرية الكنسية The Church Missionary Society: .....
243.....	2.2.2 بعثة الآباء البيض The White Fathers' Mission: .....
244.....	3.2.2 بعثة ميل هيل Mill Hill Mission: .....
244.....	3.2 التعليم الحكومي: .....
253.....	3. قطاع الصحة في أوغندا: .....
254.....	1.3 الأمراض والأوبئة: .....
254.....	1.1.3 مرض النوم sleeping sickness أو داء المثقبيات البشري Trypanosomiasis: .....
257.....	2.1.3 الجدري Smallpox: .....
257.....	3.1.3 الملاريا: .....

257.....	: Plague الطاعون 4.1.3
258.....	: Leprosy الجذام 5.1.3
259.....	: 2.3 المستشفيات
261.....	الخاتمة
269.....	الملاحق
295.....	قائمة البيليوغرافيا
311.....	فهرس المحتويات

## الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن جوانب السياسة الإستعمارية البريطانية بكنيا وأوغندا في الفترة ما بين 1890-1963م، بدءاً من معاهدة هيلوغولاند بين بريطانيا وألمانيا التي منحت بموجبها السيطرة البريطانية على المنطقتين بشكل مباشر، وقد مارست بريطانيا خلال هذه الفترة سياستها الإستعمارية في المستعمرتين التي أثرت بشكل كبير على السكان، خاصة في الجانب السوسيو-اقتصادي، فقد شهد هذا الأخير تغييراً كبيراً، فعلى المستوى الاقتصادي أصبح مرتبطاً بإقتصاد المستعمرتين بالإقتصاد البريطاني، كما أنّ الإنتاج الزراعي إقتصر على المحاصيل النقدية، أما الجانب الإجتماعي فقد تأثرت التركيبة السكانية فيها بعد تشجيع بريطانيا للهجرة الأوروبية والآسيوية للمستعمرتين، وما تجدر الإشارة إليه، أن الإستعمار البريطاني مارس سياستين مختلفين في حكم المستعمرتين، ففي كينيا مُرس الحكم المباشر والإستيطاني بسيطرة الأقلية البيضاء في جميع النواحي، أما أوغندا فقد مارست بريطانيا فيها الحكم غير المباشر الإستغلالي.

**الكلمات المفتاحية:** السياسة السوسيو-اقتصادية، كينيا، أوغندا، بريطانيا، الاستعمار.

### Abstract:

This study aims to reveal aspects of British colonial policy in Kenya and Uganda in the period between 1890 and 1963 AD, starting with the Helogoland Treaty between Britain and Germany, according to which British control over the two regions was granted directly. During this period, Britain practiced its colonial policy in the two colonies, which greatly affected It had a significant impact on the population, especially on the socio-economic side, as the latter witnessed a major change. On the economic level, the two colonies' economies became linked to the British economy, and agricultural production was limited to cash crops. As for the social aspect, the population structure was affected after Britain encouraged European and Asian immigration to the two colonies. What is worth noting is that British colonialism practiced two different policies in governing the two colonies. In Kenya, direct and colonial rule was practiced under the control of the white minority in all areas, while in Uganda, Britain practiced exploitative indirect rule.

**Keywords:** socio-economic policy, Kenya, Uganda, Britain, colonialism.